سياسات عربية

دورية محكّمة تُعنى بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية والسياسات العامة

العدد ٨ - نيسان / أبريل ٢٠١٤

سياسات عربية

العدد ٨ - نيسان / أبريل ٢٠١٤

دراسات وأوراق تحليليّة ٣

محمود محارب
إسرائيل وحركة المقاطعة ٥

محمد عادل شريح
روسيا "الأوراسية" وقضايا المشرق العربي ١٩

رودريك إيليا أبي خليل
واقع القانون الدولي وآفاق الحاكمية العالمية في ظلّ العولمة ٢٨

النور حمد
فرص نجاح الحوار الوطني السوداني وتحدّياته ٤٣

سعود المولى
لبنان: الفراغ الرئاسي .. بانتظار تغيّرات إقليمية ودولية ٥٧

شهرزاد أدمام
الفواعل العنيفة من غير الدول: دراسة في الأطر المفاهيمية والنظرية ٦٩

عبد القادر دندن
خطر التحالف بين الإرهاب والجريمة المنظّمة
العلاقة بين التنظيمات المسلّحة وشبكات الاتّجار بالمخدّرات شمال أفريقيا نموذجًا ٨٣

قيس الإرياني
ربيع اليمن وتحديات التنمية ٩٦

نور الدين الحوتي
المعارضة السياسية في المغرب بين الإقصاء والاحتواء ١١٤

مروان قبلان
الانتخابات البلدية التركية: الناخب يثأر لذكائه ١٢٥

وحدة تحليل السياسات
المصالحة الفلسطينية: دوافعها وآفاقها ١٣٣

المؤشر العربي ١٣٧

محمد المصري
اتّجاهات الرأيّ العامّ الفلسطينيّ واليمنيّ نحو موضوعات وطنيّة راهنة ١٣٩

التوثيق ١٥٣

أهم محطات التحوّل الديمقراطيفي الوطن العربي ١٥٥

الوقائع الفلسطينيّة ١٦٠

مراجعات وعروض كتب ١٦٥

صالح سليمان عبدالعظيم
رأس المال الفكري الوطني والأزمة المالية في إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلاند ١٦٦

نيروز ساتيك
التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية ١٧٢

خالد وليد محمود
محنة فلسطين وأسرارها" وتصحيح مقولة "ماكو أوامر ١٧٥

نعيمة أبو مصطفى
نساء فلسطين في معترك الحياة ١٧٨

زياد منى
سجناء البيت الأبيض: انعزال رؤساء أميركا وأزمة القيادة ١٨٧

دراسات وأوراق تحليليّة

محمود محارب*

إسرائيل وحركة المقاطعة

تعرض هذه الدراسة لتنامي الحراك الدولي لمقاطعة اسرائيل، بسبب احتلالها أراضي الفلسطينيين وخرقها المستمر للاتفاقيات وللقوانين الدولية، وانتهاجها سياسات عنصرية ضد الفلسطينيين. تقول الدراسة إن القلق داخل اسرائيل من تنامي المقاطعة بلغ حد التكهن من جانب بعض الاسرائيليين بأن إسرائيل ربما تصبح دولة منبوذةً في نظر المجتمع الدولي مثل جنوب إفريقيا في فترة الأبارتهايد. وتناقش الدراسة الرؤى، والمواقف، والنقاشات الإسرائيلية الداخلية، الرسمية وغير الرسمية، كما تقف على الأساليب التي اعتمدتها إسرائيل في مواجهتها، مستعرضةً السياسات التي اتبعتها والخطوات التي اتخذتها في سياق تصديها لها. كما تعرض الدراسة لتنامي المقاطعة وفرص تناميها وتأثيرها.

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

مقدمة

منذ أكثر من عام ازداد القلق في إسرائيل من إمكانية فرْض مقاطعة دولية عليها بسبب عدم انصياعها للقرارات الدولية بشأن القضية الفلسطينية، وإصرارها على الاستمرار في الاحتلال والاستيطان، والبطش بالشعب العربي الفلسطيني في المناطق المحتلة.

لقد احتدمت نقاشات وبرزت خلافات في إسرائيل بين تيارين أساسيين بشأن المقاطعة، أحدهما يدرك مخاطر المقاطعة على إسرائيل ولكنه يخفِّف من إمكانية حدوثها على نحوٍ كبير وبلوغها تلك الدرجة التي تلحق أذًى جديًّا بها؛ ما يستدعي تغيير سياساتها تجاه استمرار الاستيطان والاحتلال ومجمل القضية الفلسطينية. في حين يحذر التيار الآخر من إمكانية حدوث المقاطعة ومن مدى مخاطرها على إسرائيل، ويدعو إلى إجراء تغيير في سياسة الحكومة الإسرائيلية إزاء الاستيطان والمفاوضات، ولا سيما في الجوانب التي تتحدى المجتمع الدولي تحدِّيًا سافرًا، لتجنيب إسرائيل العزلة الدولية والمقاطعة.

وقد ساهم في ازدياد القلق الإسرائيلي في السنة الأخيرة عاملان أساسيان؛ أحدهما توزيع المفوضية الأوروبية في حزيران/ يونيو ٢٠١٣ تعليمات إلى جميع دول الاتحاد الأوروبي، دخلت حيِّز التنفيذ في بداية عام ٢٠١٤، تمنع فيها هذه الدول، إلى جانب مؤسّساتها والصناديق والهيئات الفاعلة فيها من تقديم الهبات، أو الجوائز، أو القروض، للمستوطنات في المناطق المحتلة، أو للمؤسّسات الإسرائيلية داخل الخط الأخضر التي لها علاقة بالمستوطنات[١]، والآخر ازدياد تأثير الحركة الشعبية العالمية لمقاطعة إسرائيل، وسحب الاستثمارات منها، وفرض العقوبات عليها[٢] Boycott Divestment and Sanctions/ BDS، وتسارع توسعها ووصولها إلى التيارات السياسية الأساسية في أوروبا، إلى جانب اليسار الراديكالي واليسار بوجهٍ عامٍّ.

وتسعى هذه الدراسة لمتابعة الرؤى، والمواقف، والنقاشات الإسرائيلية الداخلية الرسمية وغير الرسمية وتحليلها، بشأن مقاطعة إسرائيل، ومداها، وفرص نجاحها. وتقف الدراسة على كيفية محاولة إسرائيل مواجهة المقاطعة، وعلى السياسات التي اتبعتها والخطوات التي اتخذتها في سياق تصديها لها.

ازدياد نسبة مقاطعة إسرائيل

شهدت بداية سنة ٢٠١٤ نسبة ازدياد ملحوظ في مقاطعة إسرائيل. ففي الأول من كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤ دخلت تعليمات مفوضية الاتحاد الأوروبي التي تحظر على دوله ومؤسّساته والصناديق الفاعلة في دوله تقديم الهبات أو القروض أو الجوائز للمستوطنات، أو المؤسّسات الإسرائيلية داخل الخط الأخضر ذات العلاقة بالمستوطنات في المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧.

وانسجامًا مع هذا التوجه أعلنت مؤسّسات عديدة في أوروبا عن سحْب استثماراتها من إسرائيل. ففي كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤ أعلن أكبر صندوق تقاعد في هولندا PGGM، وهو يُعَدُّ أحد أكبر صناديق التقاعد في العالم؛ إذ تُقدر الأموال التي يديرها بنحو ١٥٠ بليون يورو، عن سحب استثماراته من البنوك الإسرائيلية، بسبب علاقاتها بالمستوطنات الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية المحتلة[٣].

وكان هذا الصندوق قد توجه قبل إقدامه على خطوته تلك إلى البنوك الإسرائيلية، ووضَّح لها أنّ علاقاتها بالمستوطنات الإسرائيلية في المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ تتناقض مع قرار محكمة لاهاي الدولية الصادر سنة ٢٠٠٤ الذي أكَّد أنّ المستوطنات الإسرائيلية في المناطق المحتلة غير قانونية، وأنّها تتناقض أيضًا مع البند ٤٩ من اتفاقية جنيف التي تنصُّ بوضوح على منْع الدولة المحتلة نقْل سكانها إلى الأراضي التي احتلتها.

وفي الوقت نفسه أعلنت شركة المياه الهولندية عن قطع علاقاتها بشركة المياه الوطنية في إسرائيل مكوروت Mekorot بسبب صلة هذه الشركة بالمستوطنات في المناطق المحتلة. وكانت شركة هولندية أخرى قد ألغت، في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣، عقدًا مع شركة مياه

١ للمزيد بشأن تعليمات الاتحاد الأوروبي، انظر: "خطوات الاتحاد الأوروبي ضد الاستيطان الإسرائيلي"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، ٢٠١٣/٧/٣٠، على الرابط:
http://www.dohainstitute.org/release/9ba9e681-7e72-443f-9b0b-d0f5ecd88803

٢ في تموز/ يوليو ٢٠٠٥ أصدرت مؤسّسات المجتمع المدني الفلسطيني الناشطة في مختلف المناطق التي يوجد بها الشعب الفلسطيني نداء مقاطعة إسرائيل، وسحْب الاستثمارات منها، وفرْض عقوبات عليها مشابهة لتلك العقوبات التي طبقت على نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا. وفي سنة ٢٠٠٨ أُسِّست اللجنة الوطنية الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، وهي تضمّ ائتلافًا واسعًا من الأحزاب السياسية والنقابات ومختلف منظمات المجتمع المدني الفلسطيني الناشطة في مختلف المناطق التي يوجد بها الشعب الفلسطيني.

٣ باراك رافيد، "صندوق التقاعد الأكبر في هولندا يقاطع بنوكًا في إسرائيل بسبب تمويلها المستوطنات"، **هآرتس**، ٢٠١٤/١/٨، على الرابط:
http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.2211065

إسرائيلية لإقامة منشأة تطهير مياه للمجاري؛ بسبب وقوع هذه المنشأة في المناطق الفلسطينية المحتلة[٤].

وإلى جانب ازدياد حملة المقاطعة في هولندا ضدّ إسرائيل، بادرت عدَّة مؤسّسات حكومية وغير حكومية في الدول الإسكندنافية إلى مقاطعة إسرائيل. وكانت أبرز مقاطعة إعلان وزارة المالية النرويجية أنّ صندوق التقاعد الحكومي النرويجي قرَّر وقف الاستثمار في شركتين إسرائيليتين كبيرتين، لانتهاكهما حقوق الإنسان الفلسطيني الأساسية؛ بسبب قيامهما بالبناء في المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية المحتلة[٥]. وأعلن كذلك أكبر بنك في الدانمارك (دنكا بنك) عن حظْر الاستثمار في بنك هبوعليم الإسرائيلي؛ لضلوعه في تمويل الاستيطان. وفي الفترة نفسها أعلنت الحكومة الألمانية أنها تعتزم تعديل معايير حصول شركات الهايتك الإسرائيلية على دعْم ألماني، بإضافة بند يمنع تمويل الشركات الإسرائيلية العاملة في الأراضي المحتلة أو دعمها، بوصفه شرطًا ضروريًّا لتوقيع أيّ اتفاق تعاون علمي بين ألمانيا وإسرائيل[٦].

> أعلن أكبر صندوق تقاعد في هولندا PGGM عن سحب استثماراته من البنوك الإسرائيلية، بسبب علاقاتها بالمستوطنات الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية المحتلة

وفي غضون ذلك، أعلن عدد من صناديق التقاعد الكبرى في أوروبا، وعدد من كبار المستثمرين الأوروبيين أيضًا، أنهم يدرسون سحب استثماراتهم من البنوك الإسرائيلية لضلوع هذه البنوك في تمويل الاستيطان في المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧. وشمل ذلك "صندوق التقاعد للموظفين الحكوميين في هولندا ABP الذي يُعَدُّ من أكبر صناديق التقاعد في العالم، و"صندوق التقاعد في الدول الإسكندنافية"، وصندوق تقاعد آخر في النرويج[٧].

إلى جانب ذلك، ازدادت في السنة الأخيرة، على نحوٍ كبير، شبكات التسويق في أوروبا، وأماكن أخرى في العالم؛ مثل دولة جنوب أفريقيا التي شرعت في وضع إشارات على منتوجات المستوطنات الإسرائيلية. وقد ترافق ذلك مع اشتداد نشاط حركة المقاطعة الدولية الشعبية لمنتوجات المستوطنات الإسرائيلية؛ ما أدَّى إلى انخفاض مبيعاتها على نحو ملحوظ، وإلى مزيد من الصعوبات في تسويق منتوجات المستوطنات في شبكات التسويق الكبرى في أوروبا وسائر أنحاء العالم[٨].

وشهدت مقاطعة إسرائيل أكاديميًّا، أيضًا، ازديادًا ملحوظًا في السنة الأخيرة. فقد قررت مؤسّسات أكاديمية عديدة في أوروبا وأميركا مقاطعة إسرائيل. وكان من أبرز هذه القرارات، قرار جمعية الدراسات الأميركية ASA في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣، وهي جمعية أكاديمية للمحاضرين في الجامعات الأميركية، يبلغ عدد أعضائها ٥٠٠٠ عضو. ووضَّحت هذه الجمعية أنّ قرارها جاء بسبب انتهاكات إسرائيل حقوق الإنسان الفلسطيني في الأراضي المحتلة، ولا سيما الانتهاكات المتعلّقة بالمؤسَّسات التعليمية الفلسطينية في الأراضي المحتلة[٩].

وفي كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤ دانت إسرائيلَ جمعية تدريس اللغات الحديثة MLA، وهي جمعية أكاديمية أميركية يبلغ عدد أعضائها نحو ٢٨ ألف عضو؛ وذلك بسبب الممارسات الإسرائيلية القمعية تجاه الفلسطينيين في المناطق المحتلة[١٠].

---

٤ المرجع نفسه، وتعزو المصادر الإسرائيلية ازدياد حملة مقاطعة إسرائيل في هولندا إلى النشاط المكثف لرئيس الحكومة الهولندية الأسبق البروفيسور أندرياس فان آخت، وإلى "هيئة الحقوق" التي يرأسها، والتي أسسها سنة ٢٠٠٩، في حملة مقاطعة إسرائيل بسبب؛ استمرارها في الاحتلال، والاستيطان، والبطش بالشعب الفلسطيني. للمزيد انظر: أرئيل كهانا، "رئيس حكومة هولندا الأسبق يحرك مقاطعة إسرائيل"، **معاريف**، ٢٠١٤/١/٢٩، على الرابط:
http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/546/420.html?hp=1&cat=666

٥ باراك رافيد، "صندوق التقاعد الحكومي النرويجي لن يستثمر في الشركات التي تبني المستوطنات"، **هآرتس**، ٢٠١٤/١/٣٠، على الرابط:
http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.2231263

٦ باراك رافيد، "ألمانيا: لن نقدّم مساعدات للهايتك الإسرائيلي إنْ وصلت إلى المستوطنات"، **هآرتس**، ٢٠١٤/١/٢٣، على الرابط:
http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2224751

٧ "مستثمرون أجانب يفكرون في إلغاء استثمارات في البنوك: المستوطنات غير قانونية"، **ذي ماركر**، ٢٠١٤/١/٢٠، على الرابط:
http://www.themarker.com/markets/1.2221844

٨ سارة ليفوفيتش، "هل تستطيع المقاطعة الأوروبية تقويض الاقتصاد الإسرائيلي"، **معاريف**، ٢٠١٤/١/١٧، على الرابط:
http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/541/255.html
للمزيد بشأن زيادة مقاطعة إسرائيل وإمكانات تعاظمها، انظر: باراك رافيد، "رذاذ عقوبات إسرائيل يهدد بالتحوُّل إلى طوفان"، **هآرتس**، ٢٠١٣/١٢/١٤، على الرابط:
http://www.haaretz.co.il/.premium-1.2189646

٩ يردين سكوف، "جمعية الدراسات الأميركية قررت مقاطعة إسرائيل"، **هآرتس**، ٢٠١٤/١/١٢، على الرابط:
http://www.haaretz.co.il/news/education/1.2192114

١٠ "الولايات المتحدة الأميركية: منظمة أكاديمية يبلغ عدد أعضائها ٢٨ ألفًا دانت إسرائيل"، **هآرتس**، ٢٠١٤/١/١٢، على الرابط:
http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.2214808

وفي نيسان/ أبريل ٢٠١٣ أقرّت نقابة المعلمين وأساتذة الجامعات في آيرلندا مقاطعة إسرائيل، ودعت أعضاءها إلى وقْف جميع أشكال التعاون الأكاديمي والثقافي مع إسرائيل[١١]. وفي الشهر نفسه أقرّت جمعية الدراسات الآسيوية – الأميركية في الولايات المتحدة AAAS مقاطعة المؤسّسات الأكاديمية الإسرائيلية؛ بسبب تعاون الجامعات الإسرائيلية مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي في خرق القوانين الدولية في المناطق المحتلة، وبسبب اتباع الجامعات الإسرائيلية سياسة التمييز ضدّ الأكاديميين والطلاب العرب المواطنين في إسرائيل أيضًا[١٢].

> أقرّت نقابة المعلمين وأساتذة الجامعات في آيرلندا مقاطعة إسرائيل، ودعت أعضاءها إلى وقْف جميع أشكال التعاون الأكاديمي والثقافي مع إسرائيل

سفراء إسرائيل يحذرون من المقاطعة

عند دخول تعليمات مفوضية الاتحاد الأوروبي حيّز التنفيذ في بداية سنة ٢٠١٤ التي رافقها ازدياد حملة مقاطعة إسرائيل واحتدام النقاش فيها بشأن المقاطعة نفسها، عقَد سفراء إسرائيل في دول الاتحاد الأوروبي اجتماعًا في القدس الغربية في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤، ناقشوا فيه موضوع مقاطعة إسرائيل[١٣]. ومن خلال المداولات التي أجراها السفراء في هذا الاجتماع، جرى تبيُّن النقاط التالية:

أولًا، لا تخلق تعليمات مفوضية الاتحاد الأوروبي بشأن الاستيطان جوًّا مشجعًا على مقاطعة المستوطنات فحسب، بل على مقاطعة إسرائيل أيضًا. علاوةً على ذلك تمنح تلك التعليمات شرعيةً لمؤسّسات غير حكومية في أوروبا لمقاطعة أيّ نوع من التعاون مع إسرائيل، وقد تتسع المقاطعة في أوروبا اتِّساعًا كبيرًا تمتدُّ خلال سنة أو سنتين إلى مقاطعة كبيرة للمؤسّسات الإسرائيلية داخل الخط الأخضر.

ثانيًا، تشجع تعليمات مفوضية الاتحاد الأوروبي، بشأن الاستيطان الإسرائيلي، دولًا كثيرةً في العالم على اتباع السياسة الأوروبية تجاه الاستيطان، حتى وإن لم يدعُها الاتحاد الأوروبي إلى القيام بذلك.

ثالثًا، هناك خطوات عديدة وأفكار مجمدة حتى الآن في الاتحاد الأوروبي تحظى بتأييد كبير لدى متخذي القرار في مفوضية الاتحاد الأوروبي ودوله، بوجهٍ عامٍّ، يأتي في صدارتها وضْع علامات على منتوجات المستوطنات للإشارة إلى أنّها منتوجات المستوطنات الإسرائيلية في المناطق المحتلة، ووضع قائمة بأسماء المستوطنين الإسرائيليين في المستوطنات الإسرائيلية المقامة في المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧، وطلب منهم استصدار تأشيرات دخول إلى دول الاتحاد الأوروبي سلفًا، بخلاف بقيّة المواطنين الإسرائيليين الذين يدخلون إلى الدول الأوروبية من دون الحصول مسبقًا على تأشيرات الدخول.

رابعًا، تحظى سياسة مفوضية الاتحاد الأوروبي ضدّ استمرار البناء في المستوطنات الإسرائيلية، وكذلك التعليمات التي أصدرتها مفوضية الاتحاد الأوروبي، بتأييد جارف من جميع دول الاتحاد الأوروبي؛ لذلك من الصعب أن تتوقّف العقوبات التي تزداد أكثر فأكثر ضدّ إسرائيل. وهذه العقوبات ستُلحق بإسرائيل أضرارًا جدّيةً، ما لم تغيِّر حكومتها سياستها الاستيطانية[١٤].

مسألة البديل بالنسبة إلى أوروبا

على إثر ازدياد النقاش في إسرائيل، بشأن إمكانية فرْض الاتحاد الأوروبي ودوله عقوباتٍ اقتصاديةً على إسرائيل، صرّح مصدر سياسي إسرائيلي رفيع المستوى لصحيفة معاريف بأنه إذا لم يُثمرْ جهد جون كيري ولم يَجْرِ التوصُّل إلى اتفاق مع الفلسطينيين، فمن المتوقع أن تشهد علاقات إسرائيل بالاتحاد الأوروبي تدهورًا مهمًّا. وتوقع هذا المصدر أنّ المقاطعة والعقوبات لن تقتصر في هذه الحالة على منتوجات المستوطنات، بل ستمتدّ إلى كلّ المنتوجات الإسرائيلية، وأنّ أوروبا لن تشتريَ من إسرائيل إلّا ما هي في حاجة إليه.

وأضاف المصدر السِّياسي أنه من المحتمل أن تصل إسرائيل في غضون عدّة سنوات إلى وضع جنوب أفريقيا إبان فترة الأبارتهايد، وأكّد أنّ

١١ يردين سكوف، "مختصر تاريخ مقاطعة إسرائيل أكاديميًّا"، **هآرتس**، ٢٠١٣/٥/٩، على الرابط:
http://www.haaretz.co.il/news/education/.premium-1.2015801

١٢ "جمعية طلاب أميركيين تؤيد مقاطعة إسرائيل أكاديميًّا"، **هآرتس**، ٢٠١٣/٤/٢٧، على الرابط:
http://www.haaretz.co.il/news/world/america/1.2005145

١٣ إيلي بردنشتاين، "سفراء إسرائيليون يحذرون: الاتحاد الأوروبي يخلق جوًّا يشجع على مقاطعة إسرائيل"، ٢٠١٤/١/١٤، على الرابط:
http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/540/108.html?hp=1&cat=404

١٤ المرجع نفسه.

ذلك سيكون صعبًا على إسرائيل من الناحيتين الاقتصادية والمعنوية، ولكنه عبَّر عن اعتقاده أنّ هناك إمكانيةً لأنْ تجد إسرائيل بديلًا من الاتحاد الأوروبي ودُوَله بإقامتها علاقاتٍ اقتصاديةً واسعةً مع كلٍّ من روسيا، والصين، والهند، ودول آسيوية أخرى. وأكَّد هذا المصدر أنّ إسرائيل لا ترغب في عملية التحول هذه. ولكن إنْ فَرض الاتحاد الأوروبي ودوله عقوبات عليها، فلا مناص حينئذٍ من التوجه إلى تلك الدُّول[١٥].

ومن نافلة القول إنّ معظم النُّخب في إسرائيل تعارض ادعاء بعض الإسرائيليين أنّ لإسرائيل بديلًا من أوروبا. وقد أشارت دراسة إسرائيلية مهمة، نُشرت مؤخرًا وعالجت في إسهاب مكانة إسرائيل في العالم، ومسألة العزلة ومقاطعتها دوليًّا، إلى عدم وجود بديل لإسرائيل من علاقاتها الاقتصادية بالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وإلى أنّ الادعاء المستند إلى أنه بإمكان روسيا والصين والهند ودول آسيوية أخرى أن تشكّل بديلًا من الدول الغربية لا أساس له من الصحة[١٦]. ووضَّحت هذه الدراسة أنّ تجارة إسرائيل مع دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في السنة الأخيرة تشكّل ٧٠ في المئة من مجمل تجارة إسرائيل الخارجية؛ إذ تبلغ صادرات إسرائيل إلى دول الاتحاد الأوروبي ٣٤ في المئة، في حين تبلغ وارداتها من دول الاتحاد الأوروبي ٥٥ في المئة.

> القيم التي قادت الدول الغربية إلى تأييد إسرائيل ودعمها؛ مثل قيم الديمقراطية، وحقوق الإنسان، واحترام القانون الدولي، هي القيم نفسها التي تشكّل أرضيةً صلبةً لمعارضة الدول والمجتمعات الغربية استمرارَ الاحتلال الإسرائيلي

وتبلغ صادرات إسرائيل إلى الولايات المتحدة ٣٥ في المئة، في حين تبلغ وارداتها من الولايات المتحدة ١٥ في المئة. أمّا تجارة إسرائيل مع روسيا والصين والهند وجميع الدول الآسيوية فتبلغ ٢٥ في المئة من مجمل تجارة إسرائيل الخارجية. إلى جانب ذلك، لا يوجد أيّ ضمان إطلاقًا لأنْ تكون الأسباب التي تجعل دول الاتحاد الأوروبي تقاطع إسرائيل هي نفسها الأسباب التي تجعل روسيا، والصين، والهند، ودولًا آسيويةً أخرى تقاطع إسرائيل أيضًا.

وأكَّدت هذه الدراسة، بشأن المقاطعة، أنّ إسرائيل شديدة الحساسية إلى أبعد الغايات، وأنَّها أكثر الدول في العالم تأثُّرًا بها؛ لأنَّها دولة صغيرة، قليلة الموارد الطبيعية من ناحية، متقدمة صناعيًّا وتكنولوجيًّا، وتمثِّل صادراتها ٤٠ في المئة من مجمل منتوجها المحلي من ناحية أخرى. ثمّ إنّها تعتمد في اقتصادها، وأمنها، ومناعتها، على علاقاتها الاقتصادية، والعسكرية، والسياسية، والعلمية، بدول العالم، ولا سيما دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

ولاحظت هذه الدراسة أنه منذ صعود نتنياهو إلى الحكم سنة ٢٠٠٩، برز على نحوٍ جليٍّ تقدير ذاتي زائد لقوة إسرائيل من جانب، وتقليل من نسبة الضرر الذي قد يصيب إسرائيل من جرّاء تدهور جِديٍّ يمسُّ علاقاتها بالاتحاد الأوروبي من جانب آخر؛ ما قد يلحق أضرارًا جديةً بها إذا ما استمرّ توجهها ذاك.

وأكَّدت الدراسة كذلك أنّ سبب مقاطعة إسرائيل يعود كلُّه إلى استمرار احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧، وإلى إصرارها على استمرار الاستيطان في الأراضي المحتلة ورفضها المستمر الانسحاب منها، على الرّغم من القرارات والقوانين الدولية. ونوَّهت الدراسة بأنّ القيم التي قادت الدول الغربية إلى تأييد إسرائيل ودعمها؛ مثل قيم الديمقراطية، وحقوق الإنسان، واحترام القانون الدولي، هي القيم نفسها التي تشكِّل أرضيةً صلبةً لمعارضة الدول والمجتمعات الغربية استمرارَ الاحتلال الإسرائيلي، وهي أيضا القيم نفسها التي تدفع الدول والمجتمعات الغربية إلى السير قُدمًا نحو فرْض مقاطعة إسرائيل، وفرض العقوبات عليها.

واستخلصت الدراسة أنه من العبث أن تعتقد إسرائيل أنها تستطيع الحفاظ على علاقاتها الجيدة بالدول الغربية في الوقت الذي تستمرّ في الاحتلال وتصرُّ على الاستيطان، وتواصل رفْض الانسحاب من المناطق المحتلة، وأنّ الدول الغربية إنْ أدركت إدراكًا يقينيًّا أنّ إسرائيل تتعامل مع الاحتلال على أنّه ليس أمرًا موقَّتًا يجري التفاوض بشأنه مع الفلسطينيين على شروط إزالته، وأنها تعمل على تحويله إلى حالة دائمة، فإنّ مقاطعتها لإسرائيل هي والمجتمعات الغربية ستزداد زيادةً كبيرةً؛ بهدف إرغامها على إنهاء الاحتلال[١٧].

١٥ أرئيل كهانا، "مصدر سياسي: إذا حدثت مقاطعة أوروبية ستتجه إسرائيل نحو الشرق"، **معاريف**، ٢٠١٤/١/١٤، على الرابط:
http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/540/308.html

١٦ أساف شارون وآخرون، "مكانة إسرائيل في العالم ومسألة العزلة: حلف في أزمة"، **مولاد – المركز لتجدد الديمقراطية**، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣، على الرابط:
http://www.molad.org/images/upload/files/Brit-BeMashber.pdf

١٧ المرجع نفسه.

الخلافات وتراشق التهم بين الوزراء بشأن المقاطعة

مع ازدياد حملة المقاطعة الدولية الشعبية لإسرائيل وتوجُّه مفوضية الاتحاد الأوروبي لإصدار تعليماتها بشأن المستوطنات، كلَّف رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في، حزيران/ يونيو ٢٠١٣، وزارة الشؤون الإستراتيجية بمسؤولية مواجهة مقاطعة إسرائيل، سواء كانت هذه المقاطعة من جهات رسمية في أوروبا ودول أخرى، أو كانت شعبيةً دوليةً منضويةً، أساسًا، إلى نشاط بي. دي. آس BDS.

وقد جاء قرار نتنياهو استجابةً لطلب وزير الشؤون الإستراتيجية يوفال شتاينتس الذي أولى المقاطعة وضرورة مواجهتها أهميةً[١٨]. ومن الملاحظ أنّ شتاينتس يفصل فصلًا كليًّا، هو ونتنياهو، والأغلبية في الحكومة الإسرائيلية، بين مقاطعة إسرائيل من جهة، والاحتلال، والاستيطان الإسرائيلي، وسياسات إسرائيل وجرائمها في المناطق المحتلة من جهة أخرى.

ويسعى الخطاب السياسي الحكومي الإسرائيلي السائد للتنكُّر لأسباب المقاطعة ودوافعها الحقيقية المرتبطة، ارتباطا مباشرًا، باحتلال إسرائيل العسكري والاستيطاني الأراضي الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧، وبجرائمها المستمرة في حقّ الفلسطينيين في المناطق المحتلة، وبرفضها المستمر الانصياع للقرارات الدولية، واستمرارها - بدلًا من ذلك - في الاستيطان، ومصادرة أراضي الفلسطينيين، والبطش بهم.

ويحاول الخطاب الحكومي الإسرائيلي السائد أن ينسب المقاطعة إلى عوامل ليست ذات صلة بأسبابها إطلاقًا؛ كالادعاء الممجوج والمفضوح بأنّها تعود إلى معاداة السامية. وفي هذا السياق تسعى الدعاية الإسرائيلية لاتهام كلّ من يدعو إلى المقاطعة ويدعمها بأنه لا يسعى لإزالة الاحتلال والاستيطان الإسرائيليَّيْن، ووضع حدّ للقمع القومي، والتمييز العنصري ضدّ الفلسطينيين، وإنهاء ظلمهم التاريخي؛ بل إلى نزع الشرعية عن إسرائيل والعمل على إنهاء وجودها.

وقد بلور وزير الشؤون الإستراتيجية يوفال شتاينتس خطةً شاملةً، في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤، لمواجهة حملة مقاطعة إسرائيل، ليجريَ عرضها على اجتماع حكومي مقلَّص مُخصَّص لبحث المقاطعة وكيفية مواجهتها. وتنطلق هذه الخطة من منطلق أنّ مقاطعة إسرائيل ظاهرة تزداد اتساعًا وتحمل بين ثناياها مخاطر جدية عليها في المستقبل إن لم يجْرِ التصدي لها.

بناءً على ذلك، تدعو الخطة إلى تبني إستراتيجية إسرائيلية هجومية، علنية وعنيفة، ضدّ حملة المقاطعة، وإلى تخصيص مبلغ مئة مليون شيكل لتنفيذ الخطة التي تشمل حملاتٍ ونشاطاتٍ دعائيةً وإعلاميةً وقانونيةً ضدّ المؤسّسات التي تدعو إلى مقاطعة إسرائيل في أوروبا وأميركا[١٩].

وقبل أن يتسنَّى لنتنياهو عقد اجتماع مقلَّص للحكومة الإسرائيلية يشمل جميع الوزراء الذين هم على صلة بموضوع المقاطعة، ويخصص لبحث مقاطعة إسرائيل وكيفية مواجهتها، ظهر على السطح خلاف حادّ بين توجهين، في صفوف الوزراء الإسرائيليين، لهما امتدادات في الخريطة الحزبية والمجتمع الإسرائيليَّيْن. ويرتبط هذان التوجهان ارتباطًا وثيقًا بموقف أصحابهما من الاحتلال، والاستيطان، ووتيرة زيادته وأماكنه، ومن حلّ القضية الفلسطينية، والمفاوضات بشأنها.

> "مواقف المجتمع الإسرائيلي من المقاطعة ومن احتمالات حدوثها ترتبط ارتباطا كبيرًا بانتمائهم إلى أحد المعسكرين بوجهٍ عامٍّ؛ "معسكر اليمين" أو "معسكر اليسار""

وفي الوقت الذي يرفض فيه التيار السائد في الحكومة الإسرائيلية الذي يقوده نتنياهو، وينضوي إليه وزراء الليكود وإسرائيل بيتنا، والبيت اليهودي - وفي صدارتهم يوفال شتاينتس ونفتالي بنيت - رفضًا قاطعًا الربط بين الاحتلال والاستيطان الإسرائيليَّيْن والمقاطعة، يربط كلّ من الوزراء من حزب "الحركة" بقيادة وزيرة القضاء تسيبي ليفني، وحزب "يوجد مستقبل" بقيادة وزير المالية يائير لبيد، بين مقاطعة إسرائيل والاحتلال والاستيطان، وحلّ القضية الفلسطينية، ويطالبون بالسير قُدمًا في العملية السلمية، وبالتعامل إيجابيًّا مع خطة كيري؛ من أجل تجنُّب فرْض المقاطعة والعقوبات على إسرائيل.

وتجدر الإشارة إلى أنّ مواقف المجتمع الإسرائيلي من المقاطعة ومن احتمالات حدوثها ترتبط ارتباطا كبيرًا بانتمائهم إلى أحد المعسكرين

١٨ باراك رافيد ويائير إطينغر، "خلاف في الحكومة على طريقة مواجهة دعوات مقاطعة إسرائيل"، **هآرتس**، ٢٠١٤/١/٣١، على الرابط:
http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2231658

١٩ المرجع نفسه.

بوجهٍ عامٍّ؛ "معسكر اليمين" أو "معسكر اليسار". ويجري في إسرائيل تحديد معيار الانتماء إلى أحد هذين المعسكرين وفق الموقف السياسي إزاء الاحتلال، والاستيطان، وحلّ القضية الفلسطينية. فقد أظهر استطلاع للرأي العامّ أُجريَ مؤخرًا في إسرائيل أنّ ٤٢ في المئة من الإسرائيليين الذين ينتمون إلى معسكر اليمين يعتقدون أنه ستُفرض عقوبات اقتصادية جدية على إسرائيل في حال توقُّف المفاوضات بينها وبين السلطة الفلسطينية، مقابل ٧١ في المئة من الإسرائيليين الذين ينتمون إلى معسكر اليسار ويعتقدون أنه ستُفرض عقوبات على إسرائيل في حال فشلِ المفاوضات[٢٠].

وعلى خلفية التباين في الربط بين استمرار الاحتلال والاستيطان، واحتمال فرض عقوبات على إسرائيل، دار نقاش مرتفع بين عدد من الوزراء الإسرائيليين بشأن المقاطعة ومخاطرها، وطرائق معالجتها، بخاصة بين نفتالي بنيت وتسيبي ليفني. وقد اتَّهم نفتالي بنيت الوزيرة تسيبي ليفني بأنّ تحذيراتها المتكررة من إمكانية مقاطعة إسرائيل وفرْض عقوبات عليها تخدم حركة المقاطعة، وتشجِّع على فرْض مزيد من المقاطعة والعقوبات على إسرائيل.

مقابل ذلك اتهمت تسيبي ليفني وزراء اليمين واليمين المتطرف - وفي صدارتهم نفتالي بنيت -وهم الذين يبادرون إلى زيادة الاستيطان غير المحدود في الضفة الغربية المحتلة ويعارضون في الوقت نفسه العملية السلمية ومبادرة كيري، بأنهم هم أنفسهم الذين يخدمون المقاطعة وفرْض العقوبات على إسرائيل. وأكّدت تسيبي ليفني أنّ مواجهة المقاطعة ومخاطرها تتطلب أن تعلن إسرائيل، في الوقت نفسه، عن وقْف الاستيطان في المستوطنات المنعزلة واستمرار زيادة الاستيطان في ما يُطلق عليه "الكتل الاستيطانية" الكبيرة، وأنها تتطلب كذلك التعامل إيجابيًّا مع مبادرة كيري[٢١].

وقد عارض نفتالي بنيت بشدة أيّ شكل من أشكال وقْف الاستيطان ودعا في خطابه في المؤتمر السنوي الذي نظَّمه معهد دراسات الأمن القومي في تل أبيب، وفي مناسبات أخرى كثيرة، إلى زيادة الاستيطان في مختلف مناطق الضفة الغربية المحتلة، وإلى أن تُضمّ إلى إسرائيل المنطقة "ج" التي تشكِّل ٦٠ في المئة من مساحة الضفة الغربية المحتلة.

وادّعى بنيت أنّ التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين لا يحسِّن وضْع إسرائيل الاقتصادي، بل على النقيض من ذلك يزيده سُوءًا. وأقرَّ نفتالي بنيت بأنّ المقاطعة تشكّل خطرًا على إسرائيل، ولكنه قال إنّ هذا الخطر محدود ويجري تضخيمه داخل إسرائيل وخارجها؛ لأهداف سياسية. وأكَّد نفتالي بنيت أنّ طريقة مواجهة المقاطعة تكمن في تخصيص مزيد من الجهد والمال للدعاية والإعلام؛ من أجل التأثير في الرأي العامّ ومتخذي القرارات في أوروبا وأميركا[٢٢].

> قال يائير لبيد إنّ وزارته بحثت نسبة الأضرار الاقتصادية التي ستلحق بإسرائيل إذا ما فشلت المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية وأضاف نحن نقف على شفا نقطة التحول التي ستترك إسرائيل خارج الاقتصاد العالمي

وقد سخِرت تسيبي ليفني من موقف نفتالي بنيت من المقاطعة ومن كيفية مواجهتها، فكتبت مستهزئةً: "استمعت أمس إلى خطاب بنيت، ولديّ خطة عمل دعائية تستند إلى أهمّ ما جاء في خطابه". واقترحت أن تشمل هذه الدعاية صورًا لمستوطني "شبيبة التلال" وهم يمارسون عمليات "جباية الثمن" الإرهابية ضدّ الفلسطينيين، وأضافت ساخرةً، ليس من الضروريِّ أن تشمل هذه الصور العمليات التي يقوم بها تنظيم "جباية الثمن" ضدّ الكنائس والأديرة"، في إشارة إلى أنّ جميع عمليات "جباية الثمن" يدينها المجتمع الدولي على نحوٍ واسعٍ، كما اقترحت أن يُكتب تحت هذه الصور "إسرائيل قررت فرْض السيادة على جميع المناطق"، و"هنا ليس جنوب أفريقيا حتى يكون الفلسطينيون مواطنين من الدرجة الثانية، إنَّهم ليسوا مواطنين إطلاقًا"[٢٣].

ومن جانبه حذر وزير المالية يائير لبيد في خطابه الذي ألقاه في ٢٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤، في المؤتمر السنوي لمعهد الأمن القومي في

٢٠ مارك هلر، "المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات: كيفية إفشالها"، **مباط عال**، العدد ٥١٦، ٢٠١٤/٢/١١، على الرابط:
http://heb.inss.org.il/index.aspx?id=4354&articleid=6596

٢١ باراك رافيد، "نتنياهو سيعقد اجتماعًا مخصصًا لمقاطعة أوروبا إسرائيل"، **هآرتس**، ٢٠١٤/١/٢٩، على الرابط:
http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2229450

٢٢ انظر: خطاب نفتالي بنيت وزير الاقتصاد الذي ألقاه في ٢٠١٤/١/٢٨ في المؤتمر السنوي السابع لمعهد دراسات الأمن القومي في تل أبيب، **معهد دراسات الأمن القومي**، على الرابط:
http://heb.inss.org.il/index.aspx?id=4354&articleid=6507
وانظر رافيد، "نتنياهو سيعقد اجتماعًا"، المرجع نفسه.

٢٣ باراك رافيد، "على خلفية أزمة نتنياهو – بنيت: تأجل بحث مقاطعة إسرائيل"، **هآرتس**، ٢٠١٤/١/٢٩، على الرابط:
http://www.haaretz.co.il/news/politi/1.2229780

تل أبيب، من مخاطر فرْض المقاطعة والعقوبات على إسرائيل؛ وذلك في موضوع المقاطعة الذي احتلّ القسم الأكبر من خطابه. وقال يائير لبيد إنّ وزارته بحثت نسبة الأضرار الاقتصادية التي ستلحق بإسرائيل إذا ما فشلت المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية وجرى تحميل إسرائيل مسؤولية هذا الفشل، فوجدت أن كلّ مواطن في إسرائيل سيتعرَّض للمعاناة من جرّاء المقاطعة التي ستواجهها إسرائيل في هذه الحالة، ولا سيما مقاطعة الاتحاد الأوروبي. وأضاف لبيد "إنّ الجمهور الإسرائيلي لا يستوعب حتى الآن هذا الأمر؛ لأنّ المقاطعة لا تحدث مرةً واحدةً، بل هي عملية تدريجية تزداد وتتعاظم بمرور الوقت، ونحن نقف على شفا نقطة التحول التي ستترك إسرائيل خارج الاقتصاد العالمي"[٢٤].

وتطرَّق لبيد إلى ادعاء الوزير نفتالي بنيت أنّ حديث المسؤولين والقادة الإسرائيليين عن مخاطر المقاطعة يخدم حملة مقاطعة إسرائيل فقال: "إنني أعرف الادعاء الذي يقول إنّه من الأفضل عدم الحديث عن هذا الموضوع؛ لأنّ ذلك يشجع على النضال ضدنا. إنّه ادعاء قديم، فالجميع يعرف نقاط قوَّتنا ونقاط ضعفنا، سواء تحدثنا عن هذا الموضوع أو لم نتحدث". وعارض لبيد ادعاء نفتالي بنيت أنّ التوصل إلى حلّ سلمي مع الفلسطينيين يُلحق الضرر بالاقتصاد الإسرائيلي، وأشار إلى أنّ الدراسات التي أجرتها وزارته بشأن هذا الموضوع تُفنِّد ادعاء نفتالي بنيت وتُظهر عكس ذلك كليًّا. واختتم لبيد خطابه بقوله إنّ هناك ضرورةً للتوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين وفق البرنامج العامّ الذي يطرحه حزبه، والذي يعارض الانسحاب من القدس الشرقية المحتلة وممَّا يُطلق عليه "الكتل الاستيطانية" المقامة في الضفة الغربية المحتلة، من أجل تجنُّب عقوبات ضدّ إسرائيل[٢٥].

وفي خضمّ تراشق الاتهامات بين الوزراء الإسرائيليين واحتدام النقاش بشأن المقاطعة وأفضل طرائق مواجهتها، تطرَّق وزير الخارجية الأميركية جون كيري في مؤتمر صحافي باقتضاب إلى مخاطر المقاطعة بالنسبة إلى إسرائيل. ويتضح من ردَّات فعل رئيس الحكومة الإسرائيلية وعدد من الوزراء الإسرائيليين أنّ وجهة النظر السائدة في الحكومة الإسرائيلية، ولا سيما في صفوف وزراء اليمين واليمين المتطرف في إسرائيل، تعتقد أنه لا يحقُّ لمسؤول أميركي - مهما علا شأنه - أن يتطرق إلى المقاطعة، وأن يحلِّل احتمالات ازدياد مقاطعة إسرائيل دوليًّا، إذا ما فشلت المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، حتى وإن أكَّد أنه يقف هو ودولته ضدّ المقاطعة.

ففي معرض إجابة وزير الخارجية الأميركية جون كيري عن سؤال أحد الصحافيين بشأن مستقبل المفاوضات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، في عقب المحاضرة التي ألقاها في الأول من شباط/ فبراير في مؤتمر ميونيخ للأمن، قوله إنه يبذل جهدًا مضنيًا من أجل التوصل إلى اتفاق بين الطرفين وإنّ الأمل يحدوه في أن يتوصل الطرفان إلى اتفاق بينهما؛ لأنّ نتائج فشل المفاوضات ستكون صعبة بالنسبة إلى الطرفين. وفي هذا السياق قال جون كيري "نحن نرى أنّ إسرائيل تواجه حملة نزع الشرعية التي تتسع، الناس حساسون جدًّا تجاه هذا الأمر". وأضاف "يتحدثون عن المقاطعة وما شابه. فهل سيكون ذلك أفضل بالنسبة إلينا كلّنا مثلًا مع كلّ هذه الأمور؟". واستطرد قائلًا إنّ الازدهار الاقتصادي والأمن الذي تشهده إسرائيل هما أمر موقَّت، وإنّ من يعتقد أنه يمكن الحفاظ على الوضع القائم فهو واهم، لأنه لا يمكن الحفاظ على هذا الوضع[٢٦].

> أثارت أقوال جون كيري التي تطرَّق فيها إلى إمكانية ازدياد مقاطعة إسرائيل دوليًّا، في حال فشل المفاوضات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، ردَّات فعلٍ حادةً من وزراء اليمين واليمين المتطرف في إسرائيل

أثارت أقوال جون كيري التي تطرَّق فيها إلى إمكانية ازدياد مقاطعة إسرائيل دوليًّا، في حال فشل المفاوضات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، ردَّات فعلٍ حادةً من وزراء اليمين واليمين المتطرف في إسرائيل وقادتهم. وقد بدا كيري من خلالها كأنه قطع خطوطًا حمراء وارتكب معصيةً. فقد رفض رئيس الحكومة نتنياهو أقوال كيري، ورفض الربط بين المقاطعة والاحتلال وازدياد الاستيطان الإسرائيلي في المناطق المحتلة، وذلك على غرار تعنّت إسرائيل المستمر المتمثّل برفض تطبيق القرارات والقوانين الدولية بشأن القضية الفلسطينية،

٢٤ خطاب يائير لبيد في ٢٠١٤/١/٢٩، في المؤتمر السنوي لمعهد دراسات الأمن القومي في تل أبيب، **معهد دراسات الأمن القومي**، على الرابط:
http://heb.inss.org.il/index.aspx?id=4354&articleid=6540

٢٥ المرجع نفسه.

٢٦ انظر: مارك هلر، "المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات"، المرجع نفسه.
وانظر: باراك رافيد، "نتنياهو يرفض تحذير كيري: تهديدات المقاطعة لن تحقّق هدفها"، **هآرتس**، ٢٠١٤/٢/٢، على الرابط:
http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.2232737

وعلل رفضه بجملة من المغالطات ادعى فيها أنّ دوافع المقاطعة تعود إلى عداء السامية، وأنها غير أخلاقية، وأنَّه لا مبرر لها، وأنها لن تحقّق هدفها، بل ستشجع الفلسطينيين على التمسك بمواقفهم.

أمّا وزير الشؤون الإستراتيجية يوفال شتاينتس، فقد دان بشدة أقوال كيري وقال "إنها مؤذية ولا يمكن تحمُّلها". وفي الوقت نفسه هاجم وزير الاقتصاد نفتالي بنيت جون كيري واتهمه بأنه "يشكل بوق دعاية للمقاطعة" بدلًا من الوقوف ضدّها إلى جانب إسرائيل. وأضاف: "لم يولد بعد الشعب الذي يتنازل عن بلاده بسبب تهديدات اقتصادية، ونحن لن نتنازل عن بلادنا"، عادًّا المناطق الفلسطينية المحتلة بلادَه وتابعةً لإسرائيل[٢٧].

الاجتماع الحكومي المصغر يتخذ قرارات في مواجهة المقاطعة

في أجواء احتدام النقاش وتراشق التهم بين عدد من الوزراء الإسرائيليين بشأن المسؤولية عن مقاطعة إسرائيل من ناحية، والهجمة على وزير الخارجية الأميركية جون كيري من ناحية أخرى، عقد رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو اجتماعًا وزاريًّا مقلَّصا، في التاسع من شباط/ فبراير ٢٠١٤؛ للبحث في كيفية مواجهة مقاطعة إسرائيل، وسحْب الاستثمارات منها، وفرْض العقوبات عليها. وكان هذا الاجتماع قد تأجل بسبب خلافات نشبت بين رئيس الحكومة نتنياهو ووزير الاقتصاد نفتالي بنيت؛ لأسباب ليست ذات صلة بالمقاطعة.

لم يدعُ رئيس الحكومة نتنياهو إلى هذا الاجتماع وزيرة القضاء تسيبي ليفني، ووزير المالية يائير لبيد، ووزير التربية والتعليم شاي بيرون، ووزير العلوم يعقوب بيري، بسبب مواقفهم من المقاطعة وأسبابها وطرق مواجهتها؛ وذلك على الرّغم من أنه كان قد دعاهم إلى المشاركة في الاجتماع السابق الذي جرى تأجيله. وقد شارك في هذا الاجتماع الحكومي المقلَّص، إلى جانب نتنياهو، وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان، ووزير الشؤون الإستراتيجية يوفال شتاينتس، ووزير الاقتصاد نفتالي بنيت، وقادة كلّ من جهاز الاستخبارات العامة (الشاباك)، وجهاز الموساد، وجهاز الاستخبارات العسكرية (أمان)، ومنسق شؤون المناطق المحتلة، والمستشار القضائي للحكومة[٢٨].

قدَّم الوزير يوفال شتاينتس في هذا الاجتماع خطته لمواجهة مختلف أشكال مقاطعة إسرائيل، وطالب فيها باتباع سياسة هجومية وعنيفة ضدّ حملة المقاطعة، ولا سيما ضدّ المنظمات المنضوية إلى حركة بي. دي. آس. وبعد مداولاتٍ واستماعٍ إلى تقارير مختصين في صدارتهم ممثّلو الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، تبنَّى المجتمعون في مواجهة المقاطعة السياسات والخطوات التالية[٢٩]:

أولًا، تكثيف الاتصالات الإسرائيلية السياسية بقادة الدول في العالم، بخاصة دول الاتحاد الأوروبي، إضافةً إلى المسؤولين في المؤسّسات الدولية والإقليمية المختلفة؛ لحثِّهم على العدول عن أيّ شكل من أشكال مقاطعة إسرائيل، ومعارضته.

> وزارة الخارجية الإسرائيلية توظّف طاقمًا خاصًا مهمته الكتابة والرد على ما يُنشر بشأن إسرائيل في وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي المختلفة

ثانيًا، شنّ حملة إعلامية ودعائية متشعبة على المقاطعة، في أوروبا، وأميركا، وفي بقيّة الدول المهمّة في العالم. وتستهدف هذه الحملة الوصول إلى النُّخب وذوي التأثير في مجتمعاتهم في المجالات السياسية، والاقتصادية، والإعلامية، والثقافية، والأكاديمية، إلى جانب استهداف الرأي العامّ في هذه الدول.

ثالثًا، تفعيل اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة الأميركية (آيباك) في مواجهة مقاطعة إسرائيل، وحثّه على اتخاذ خطوات فعالة ضدّ المقاطعة، بما في ذلك سَنّ قوانين في الكونغرس الأميركي ضدّ حركة المقاطعة، شبيهة بتلك القوانين التي سنَّها الكونغرس الأميركي في سبعينيات القرن الماضي ضدّ المقاطعة العربية.

---

٢٧ انظر: زئيف كام، "نتنياهو: المقاطعة لن تقودني إلى التنازل عن أمن إسرائيل"، **معاريف**، ٢٠١٤/٢/٢، على الرابط:
http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/547/921.html
وانظر : رافيد، "نتنياهو يرفض تحذير كيري"، المرجع نفسه.

٢٨ إيلي بردنشتاين وأرئيل كهانا، "من دون ليفني: بحث سري عند نتنياهو في مقاطعة إسرائيل"، **معاريف**، ٢٠١٤/٢/١٠، على الرابط:
http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/551/176.html?hp=1&cat=404

٢٩ انظر: باراك رافيد، "نتنياهو والوزراء بحثوا في المساء تهديد مقاطعة إسرائيل"، **هآرتس**، ٢٠١٤/٢/٩، على الرابط:
http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2239243
وانظر: بردنشتاين وأرئيل كهانا، "من دون ليفني: بحث سري عند نتنياهو"، المرجع نفسه.

رابعًا، حثّ اليهود في مختلف أنحاء العالم، وبخاصة في أوروبا والولايات المتحدة، على الانخراط، من خلال مؤسّساتهم، في مواجهة مقاطعة إسرائيل.

خامسًا، شنّ حملة إعلامية مكثفة على حركة بي. دي. آس؛ بهدف تشويه سمعتها.

سادسًا، العمل على تقديم شكاوى ودعاوى قانونية ضدّ الهيئات والمنظمات المنضوية إلى حركة المقاطعة بي. دي. آس.

سابعًا، بعد أن تعرَّض هذا الاجتماع إلى النقص في المعلومات عن حركة بي. دي. آس، وعن مختلف الهيئات والجمعيات الناشطة في مقاطعة إسرائيل في أوروبا وأميركا، قُرِّر أن يصدر رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو تعليماته إلى جهازي الاستخبارات العامَّة والموساد بالشروع في جمع المعلومات بشكل منهجي عن حركة بي. دي. آس، ومتابعة نشاط قادتها وكوادرها في أوروبا وأميركا ومراقبته؛ لتسهيل عملية مواجهتها. علاوةً على ذلك خصصت وزارة الشؤون الإستراتيجية مبلغًا ماليًّا لجهاز الاستخبارات العسكرية؛ من أجل القيام بجمع المعلومات عن حركة بي. دي. آس من خلال تخصصه في كلّ ما يتعلق بالفضاء الإلكتروني[٣٠].

يتضح من قرارات الاجتماع الحكومي المقلَّص، ومن تصريحات وزراء اليمين واليمين المتطرف وقادتهم في إسرائيل، أنها تدَّعي أنّ صورة إسرائيل السلبية في العالم وازدياد التأييد لحملة مقاطعتها يعود، أساسًا، إلى ضُعف الإعلام والدعاية الإسرائيلية في العالم، وإلى عدم ارتقائها إلى مستوى التحديات التي تواجهها إسرائيل. ويرى هؤلاء أنّ معالجة صورة إسرائيل السلبية وازدياد مقاطعتها يقتضيان تحسينًا وتطويرًا للإعلام والدعاية الإسرائيليَّيْن للارتقاء بها إلى مستوى التحديات؛ وذلك بتخصيصها بمزيد من المال، ولا يرون أنّ تلك المعالجة ينبغي أن ترتكز على تغيير سياساتها وممارساتها العدوانية تجاه الشعب الفلسطيني والدول العربية.

ولقد أثار هذا الادعاء المتكرر لوزراء اليمين واليمين المتطرف وقادتهم حفيظة إسرائيليين كُثر، وليس ذلك بسبب دوافع سياسية جلية فحسب، بل بسبب منافاته حقائق واقع الإعلام والدعاية الإسرائيلية. وفي هذا السياق، أكَّدت دراسة عالجت بتوسع وعمق واقع منظومة الإعلام والدعاية الإسرائيلية أنّ هذه المنظومة تعدُّ من أفضل منظومات الدعاية المتطورة في العالم، وأنّ تطوّرها ونظامها يفوقان دعاية حركة مقاطعة إسرائيل بدرجة كبيرة جدًّا، وأنّ صورة إسرائيل سلبية ومتدنية في العالم على الرغم من وجود منظومة إعلام ودعاية إسرائيلية متطورة للغاية[٣١].

كما أشارت الدراسة إلى أنّ الحكومة الإسرائيلية شكّلت، على إثر دروس حرب لبنان الثانية، في تموز/ يوليو ٢٠٠٧ هيئة الإعلام القومية التي تضم جميع المؤسّسات الرسمية ذات العلاقة بالدعاية والإعلام، وإلى أنّ هذه الهيئة تقود منظومة الإعلام والدعاية الإسرائيلية من داخل ديوان رئيس الحكومة. وأنّ جميع المؤسّسات الرسمية الإسرائيلية وقياداتها ذات العلاقة بالإعلام والدعاية تخضع لهذه الهيئة وتنصاع لتوجيهاتها، مثل وزارة الخارجية، والناطق باسم الجيش، والناطق باسم الشرطة، والوكالة اليهودية، ووزارة السياحة.. إلخ.

يُضاف إلى ذلك أنّ هذه الهيئة تفعّل نشاط منظومة إعلامية غير رسمية وتقوده، وأنّ هذه المنظومة تتشكَّل من مئات الإسرائيليين في الخارج، ومن مئات اليهود الفاعلين في أوساط التجمعات اليهودية في العالم، ومن المؤيّدين لإسرائيل من غير اليهود الذين يتبنون السياسات والمواقف الأساسية الإسرائيلية ويبرّرونها، والذين ينشطون في وسائل الإعلام المختلفة، بما في ذلك شبكات التواصل الاجتماعي، ولا سيما في الولايات المتحدة وأوروبا. وأشارت الدراسة إلى أنّ وزارة الخارجية الإسرائيلية توظِّف طاقمًا خاصًّا مهمته الكتابة والرد على ما يُنشر بشأن إسرائيل في وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي المختلفة.

علاوةً على ذلك، خصصت وزارة الخارجية منذ عام ٢٠١٠ مئة مليون شيكل سنويًّا في مشروع "تحسين صورة إسرائيل في العالم"، وهو يشمل استضافتها مجموعاتٍ مهمّةً من مختلف أنحاء العالم ذات نفوذ وتأثير في بلدانها في مجالات عديدة؛ منها الأكاديمي، والإعلامي، والفني. ثمّ إنّ وزارة الخارجية الإسرائيلية تنظّم نشاطاتٍ كبيرةً مختلفةً في مختلف مدن العالم؛ مثل المسيرة السنوية من أجل إسرائيل في نيويورك، والمهرجان الإسرائيلي للأفلام في باريس.

واستخلصت الدراسة أنّ الادعاء الذي يكرره وزراء من اليمين واليمين المتطرف في إسرائيل، المتمثّل بأنّ إسرائيل تعاني مشكلةً في الإعلام والدعاية، ليس له أساس من الصحة، وأنّه ادعاء يهدف إلى تجنب بحْث الأسباب الحقيقية للعزلة والمقاطعة المتزايدة ضدّ إسرائيل المرتبطة بسياساتها تجاه الشعب الفلسطيني[٣٢].

٣٠ المرجع نفسه.

٣١ شيبي غرينفيلد وآخرون، "الإعلام الإسرائيلي: الأسطورة والواقع"، **مولاد - المركز لتجدد الديمقراطية**، تشرين الثاني/ نوفمبر، ٢٠١٢، على الرابط:
http://www.molad.org/images/upload/files/47136740111807.pdf

٣٢ المرجع نفسه.

نتنياهو يحاول تشويه حركة المقاطعة

في سياق سعيه لتشويه سمعة حركة مقاطعة إسرائيل، وانسجامًا مع قرارات الاجتماع الوزاري المقلَّص بشأن تكثيف الدعاية والإعلام ضدّ المقاطعة، زاد رئيس الحكومة نتنياهو من تطرقه إلى المقاطعة في تصريحاته وخطاباته، ودأب على استعمال ذلك الادعاء الممجوج الذي يزعم أنّ مقاطعة إسرائيل ما هي إلا جزء من ظاهرة اللاسامية.

وسعى نتنياهو، أيضًا، لتجاهل العلاقة الوطيدة والمباشرة بين حركة مقاطعة إسرائيل من جهة، واحتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية وجرائمها المستمرة والمتكررة في حق الشعب الفلسطيني، وإصرار إسرائيل على الاستمرار في استعباد الشعب الفلسطيني، وحصاره، والبطش به، ومصادرة أراضيه وتهويدها، وإقامة المستوطنات الإسرائيلية عليها، إضافةً إلى إصرارها المستمر على حرمان الشعب الفلسطيني حقَّه في الحرِّية والاستقلال، مخالِفةً بذلك القرارات والقوانين الدولية من جهة أخرى.

> عارض المفكر وأستاذ العلوم السياسية زئيف شتيرنهل ادعاء نتنياهو أنّ اللاسامية هي القوة الدافعة للمقاطعة

ففي خطابه في ١٧ شباط/ فبراير ٢٠١٤ في مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الذي عُقد في القدس الغربية، قال نتنياهو بأسلوبه الديماغوجي المعهود "إنّ الأمر المثير للقشعريرة، الأمر المخزي جدًّا، هو أنّ أناسًا على أرض أوروبا يتحدثون عن مقاطعة اليهود". وأضاف، "في الماضي قاطع اللاساميون الأشغال اليهودية، واليوم هم يدعون إلى مقاطعة الدولة اليهودية فقط"[٣٣].

وخصص نتنياهو – في أسلوب رخيص - قسمًا كبيرًا من خطابه الذي ألقاه في مؤتمر اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة، في الرابع من آذار/ مارس ٢٠١٤، للهجوم على التوجّه الداعم لمقاطعة إسرائيل، ولا سيما على حركة بي دي آس؛ فلقد حاول تشويه اسم هذه الحركة وادعى أنها حركة عنصرية، معادية للسامية، تسعى لإبادة إسرائيل. ولم يتورَّع من الإسفاف، ومن استعمال كلمات نابية تجاه حركة بي. دي. آس، في محاولة بائسة منه للإساءة إليها[٣٤].

وأثارت محاولات ربط نتنياهو المتكررة بين حركة المقاطعة واللاسامية، في خطاباته وتصريحاته المختلفة، حفيظة عدد من المثقفين الإسرائيليين. وقد أشار الصحافي الإسرائيلي حامي شاليف إلى أنّ هذا الربط بين اللاسامية والاحتجاج على سياسات إسرائيل وجرائمها في المناطق المحتلة، وقد بات منذ فترة ليست قصيرةً أمرًا ثابتًا عند نتنياهو بوجهٍ خاصٍّ واليمين الإسرائيلي بوجهٍ عامٍّ، يهدف إلى ردع كلّ من يعارضونه ويحتجون على سياسة إسرائيل وجرائمها في المناطق المحتلة وإرهابهم، وإلى تشويه اسم حركة المقاطعة التي تزداد قوتها في أوروبا وأميركا، وردع الناس عن الانضمام إليها، وتجنيد يهود الولايات المتحدة في المعركة ضدّ المقاطعة[٣٥].

لقد عارض المفكر وأستاذ العلوم السياسية زئيف شتيرنهل ادعاء نتنياهو أنّ اللاسامية هي القوة الدافعة للمقاطعة، وأكَّد في مقال له تحت عنوان "المقاطعة ليست لاسامية" أنّ قراءة معمَّقة للواقع ولدوافع مقاطعة إسرائيل تقود إلى أنها بمنزلة "احتجاج ضدّ الكولونيالية والأبارتهايد السائدين في المناطق المحتلة"[٣٦]، وذكر أنّ الأوروبيين الذين يدركون الواقع أكثر من الأميركيين قد استخلصوا العِبر من ماضيهم الكولونيالي. فاليسار الأوروبي يخجل من ماضي أوروبا الكولونيالي مثلما يخجل من ماضيها اللاسامي تمامًا. وهذا اليسار الذي يناهض اللاسامية ويناضل ضدّها ليس على استعداد لقبول استمرار احتلال شعب كامل؛ لذلك يتسع التأييد في أوروبا لنضال الفلسطينيين من أجل الاستقلال؛ لأنّ من شأن السكوت عن هذا الموضوع أن يُفسَّر على أنَّه قبول بالاحتلال وتنكُّر لحقوق الفلسطينيين. وأشار شتيرنهل إلى أنّ اليسار ليس وحده الذي يدعم هذا الموقف، بل تدعمه أغلبيّة الرأي العامّ في أوروبا بتياراته المختلفة.

---

٣٣ تسفيكا كلاين، "نتنياهو: قوة يهودية في الغور- وهم"، **معاريف**، ٢٠١٤/٢/١٧، على الرابط:
http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/554/503.html?hp=1&cat=404&loc=13

٣٤ انظر: باراك رافيد، "نتنياهو في آيباك: على استعداد لصنع السلام مع الفلسطينيين، على عباس الاعتراف بإسرائيل"، **هآرتس**، ٢٠١٤/٣/٤، على الرابط:
http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.2260523
وانظر، أيضًا، مقالته "خطاب نتنياهو في آيباك ينبغي أن يشعل ضوءًا أحمر عند المستوطنين"، **هآرتس**، ٢٠١٤/٣/٤، على الرابط:
http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2260758

٣٥ حامي شاليف، "نتنياهو يصرخ يا للهول ويهود الولايات المتحدة من خلفه"، **هآرتس**، ٢٠١٤/٢/٢١، على الرابط:
http://www.haaretz.co.il/news/world/america/1.2250450

٣٦ زئيف شتيرنهل، المقاطعة ليست لاساميةً"، **هآرتس**، ٢٠١٤/١/٣١، على الرابط:
http://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.2230849

وذكر، أيضًا، أنّ رفض الاحتلال الإسرائيلي والمطالبة بإزالته، يتجلى في تأييد المقاطعة و"فرض عقوبات اقتصادية وثقافية على مستعمرة المستوطنين الكولونياليين الإسرائيليين في المناطق المحتلة". وقال إنه يسود اقتناع، لدى الأغلبيّة الساحقة من الرأي العام في أوروبا الذي يقف بوضوح ضدّ اللاسامية، مفاده أنّ المقاطعة وسيلة ضغطٍ شرعية من أجل تحرير الفلسطينيين من الاحتلال الإسرائيلي، وأنّ تلك الأغلبيّة تعتقد أنّ قمْع إسرائيل للفلسطينيين، وبطشها بهم، وتنكّرها لحقوقهم تحت غطاء ادعاء السيادة على فلسطين وفق وعد رباني، بمنزلة وصمة عار في التاريخ اليهودي. وخلَص زئيف شتيرنهل إلى القول إنّ تمسُّك إسرائيل بالاحتلال وتنكُّرها لحقوق الفلسطينيين سيقودان، في نهاية المطاف، إلى عزْلها دوليًّا. وأكّد أنّ هذا الأمر إذا ما حصل، فإنه ليس لاساميةً[٣٧].

> نجاح المجتمع الدولي في فرض عقوبات على إيران وإرغامها على تجميد مشروعها النووي، يشكّل أرضيةً صلبةً له في فرض عقوبات على إسرائيل

من جانبه فنّد الصحافي جدعون ليفي ادعاء نتنياهو أنّ المقاطعة الدولية لا تستهدف إلّا "الدولة اليهودية"، وحاجَّ في مقال له عنوانه "حان وقت العقوبات"[٣٨] بأنّ نجاح المجتمع الدولي في فرض عقوبات على إيران وإرغامها على تجميد مشروعها النووي، يشكّل أرضيةً صلبةً له في فرض عقوبات على إسرائيل؛ من أجل إرغامها على وضع حدّ للاحتلال وإنهاء تنكُّرها لحقوق الفلسطينيين. واستطرد قائلًا، لقد بات الوضع واضحًا للغاية، فبعد فشل العملية السلمية وأطول مفاوضات في التاريخ الحديث، وبعد قبْر إسرائيل خطط السلام واستمرارها في الاحتلال والاستيطان، حان وقت فرْض العقوبات الدولية عليها، وبعد أن تؤثِّر هذه العقوبات المؤلمة في إسرائيل وتحسّ بها بطريقة ملموسة، عند ذلك فقط ينبغي عقْد مؤتمر دولي يترجم فيه المجتمع الدولي تأثير هذه العقوبات الاقتصادية وتحوّلها إلى إنجازات سياسية حقيقية. فكما نجحت العقوبات ضدّ إيران، يمكنها أن تنجح ضدّ إسرائيل.

٣٧ المرجع نفسه.

٣٨ جدعون ليفي، "حان وقت العقوبات"، **هآرتس**، ٢٠١٤/١/٢٣، على الرابط:
http://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.2178785

وأكّد جدعون ليفي أنّه ليس للإسرائيليين سبب لإنهاء الاحتلال والاستيطان طالما أنهم لا يدفعون ثمنًا مقابل ذلك، ودعا الاتحاد الأوروبي إلى عدم الاكتفاء بالعقوبات المحدودة التي فرضها على الاستيطان، وطالب بفرْض عقوبات اقتصادية على إسرائيل؛ لأنّ الاستيطان والاحتلال يشكّلان مشروع إسرائيل، وقال إنه لا يمكن حصْر العقوبات على المستوطنات؛ مثلما أنه لم يكن ممكنًا حصْر العقوبات الدولية التي فُرضت على جنوب أفريقيا في مؤسّسات الأبارتهايد. فمثلما كان كلّ شيء في جنوب أفريقيا مرتبطًا بالأبارتهايد فإنّ كلّ شيء في إسرائيل أيضًا مرتبط بالاحتلال والاستيطان. فإسرائيل هي التي تبادر إلى إقامة المستوطنات، وهي التي تموِّل الاستيطان وتحميه؛ لذلك فإنّها كلّها مسؤولة عن الاستيطان والاحتلال. ولا يوجد في إسرائيل منظمة، أو سلطة، أو بنك، أو جامعة، أو مؤسَّسة طبية، أو شبكة تسويق، إلا يوجد لها موطئ قدم أو فرع في المناطق المحتلة[٣٩].

شبح نظام الأبارتهايد البائد يلاحق إسرائيل

من الملاحظ أنّ شبح نظام الأبارتهايد البائد في جنوب أفريقيا، والعقوبات الدولية التي قادت إلى إسقاطه، يهيمنان على كثير من التحليلات والمواقف الإسرائيلية التي تتطرق إلى مسألة مقاطعة إسرائيل. وليس المقصود في هذا السِّياق تلك التحليلات والمواقف العَرضيّة أو المحدودة جدًّا، بل المهمة من قبيل تلك التي يطلقها نفر من الإسرائيليين بين الفينة والأخرى للمطالبة بمقاطعة إسرائيل وفرْض عقوبات عليها، كما رأينا ذلك من خلال مطالبة الصحافي الإسرائيلي جدعون ليفي بفرْض عقوبات جدية على إسرائيل.

إنّ شبح الأبارتهايد يلاحق التحليلات والمواقف السائدة في إسرائيل بشأن المقاطعة، وهي تحاول جاهدةً نفيَ وجود أوجه شبه بين نظام الأبارتهايد البائد في جنوب أفريقيا من ناحية، وواقع استمرار الاحتلال والاستيطان، واستمرار السيطرة الصارمة على المناطق المحتلة، والتحكّم الإسرائيلي في الفلسطينيين، من دون أن يكونوا مواطنين في إسرائيل، من الدرجة الثانية أو من الدرجة العاشرة، فلا هم متحررون من احتلالها ولا هم مستقلُّون عنها، من ناحية أخرى.

إنّ التحليلات السائدة المستندة إلى نفيِ أيّ أوجه شبه بين إسرائيل ونظام الأبارتهايد البائد في جنوب أفريقيا، تسعى للتقليل من إمكانية

٣٩ المرجع نفسه.

فرْض المقاطعة الجدية على إسرائيل، ومن وطأة تأثيرها في اقتصادها. وهذا الشبح يطارد كذلك تلك التحليلات والمواقف الإسرائيلية التي تخشى أن يؤدِّيَ استمرار الاحتلال والاستيطان الإسرائيليَّين إلى الإسراع في عملية التحويل الجارية في إسرائيل، على نحوٍ مشابهٍ لواقع نظام الأبارتهايد البائد في جنوب أفريقيا؛ ما سيقود إلى تعجيل مقاطعة إسرائيل وتعميقها دوليًّا، وإلى فرْض عقوبات جدِّية عليها.

في هذا السياق دعت الصحافية الإسرائيلية ميراف أرلوزوروف في مقال لها إلى أن تكُفَّ إسرائيل عن خداع الذات من خلال ادّعائها القدرة على الحفاظ على الاحتلال[٤٠]؛ وذلك لأنّ العالم لم يعدْ يقبل أن تستمر إسرائيل في احتلال شعب آخر، وخصوصًا في ظلّ وجود انقسام حقيقيّ في المجتمع الإسرائيلي بشأن مصير المناطق المحتلة.

> شبح نظام الأبارتهايد البائد في جنوب أفريقيا، والعقوبات الدولية التي قادت إلى إسقاطه، يهيمنان على كثير من التحليلات والمواقف الإسرائيلية التي تتطرق إلى مسألة مقاطعة إسرائيل

إنّ استمرار الاحتلال يخلق واقع أبارتهايد، وإسرائيل وفق ما طرحته ميراف أرلوزوروف "لا تستطيع أن تسمح لنفسها بالانحدار إلى دولة أبارتهايد"، وقد أضافت أرلوزوروف قائلة: إذا كانت دولة جنوب أفريقيا تحت نظام الأبارتهايد، القوية والكبيرة والغنية، لم تتمكن من الصمود أمام المقاطعة وفرْض العقوبات الدولية، فإنّ دولة إسرائيل الصغيرة التي تعتمد في أمنها واقتصادها اعتمادًا أساسيًّا على علاقاتها بالولايات المتحدة وأوروبا، لن تستطيع الصمود أمام المقاطعة الدولية. وقالت أيضًا إنّ أمام إسرائيل احتمالين اثنين لتتجنب مصيرها ذاك؛ فإمّا أن تضمّ المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ وتتحول إلى دولة ثنائية القومية، وتفقد بذلك الهدف الصهيوني الذي أقيمت من أجله، وإمّا أن تنسحب من المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ وتوافق على قيام دولة فلسطينية فيها إلى جانب إسرائيل[٤١].

وقد عارض الكاتب والصحافي حامي شاليف توجُّه التيار السائد في إسرائيل الذي يقلّل من نسبة تأثير المقاطعة في إسرائيل، والذي يعتقد أنها ستقتصر على المستوطنات الإسرائيلية. وقارن شاليف المقاطعة بين إسرائيل ونظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا، فقال إنّ مقاطعة نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا بدأت عندما كانت جميع الدول الغربية، وفي صدارتها كلّ من الولايات المتحدة وبريطانيا، تقف بشدة ضدّ مقاطعة نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا. وأشار إلى أنّ حركة مقاطعة هذا النظام بدأت بمقاطعة أكاديمية غير منظَّمة، ولكنها سرعان ما انتشرت في مجالات مختلفة؛ اقتصادية، وتجارية، ورياضية، وتوسعت إلى أن وصلت في نهاية المطاف إلى فرْض المجتمع الدولي عقوباتٍ على نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا[٤٢].

ورأى شاليف أنّ "نقطة التحول" في عملية مقاطعة دولة جنوب أفريقيا كانت عند ارتكاب نظام الأبارتهايد فيها مجزرة سويتو، عام ١٩٧٦، وما تلاها من عمليات قمعية وحشية ضدّ السود في جنوب أفريقيا. فقد أدَّت تلك المجزرة وتلك العمليات إلى حملة احتجاجات وتظاهرات واسعة في الجامعات، وفي أنحاء مختلفة من العالم. وأعرب شاليف عن اقتناعه بأنّ إسرائيل تقترب من "نقطة التحول" التي ستغير من رؤية العالم إليها، ومن حدَّة المقاطعة، والعقوبات ضدَّها.

وذكر شاليف مجموعةً من العوامل المرتبطة بالقضية الفلسطينية من شأنها أن تُقرّب إسرائيل أكثر فأكثر من "نقطة التحول"؛ من بينها ازدياد مظاهر العنصرية تجاه العرب الفلسطينيين في إسرائيل، والبطش بهم، والخلافات المستمرة مع الاتحاد الأوروبي والإدارة الأميركية، وبخاصة استمرار الاحتلال وتعاظم الاستيطان في المناطق المحتلة اللذين يخلقان في العالم انطباعًا عامًّا مفاده أنّ إسرائيل ترفض السلام. ثمّ إنه عدَّ "العملية السلمية"، واستمرار المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية التي يقودها جون كيري، مانعين حتى الآن لتشكُّل "نقطة التحول" في حركة المقاطعة الدولية لإسرائيل التي ستقود إلى تغيير مكانتها الدولية[٤٣].

---

٤٠ ميراف أرلوزوروف، "إدارة المخاطر التي تتربص بدولة إسرائيل"، **هآرتس**، ٢٠١٤/٢/٦، على الرابط:
http://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.2236325

٤١ المرجع نفسه.

٤٢ حامي شاليف، "حركة مقاطعة إسرائيل الدولية تقترب من نقطة التحول"، **هآرتس**، ٢٠١٣/١٢/١٣، على الرابط:
http://www.haaretz.co.il/news/world/america/.premium-1.2189602

٤٣ المرجع نفسه.

الخاتمة

لقد أقامت إسرائيل في المناطق الفلسطينية المحتلة نظامًا احتلاليًّا كولونياليًّا استيطانيًّا عسكريًّا أسوأ في جوهره وفي جوانبه الأساسية من نظام الأبارتهايد البائد في جنوب أفريقيا. وترفض إسرائيل علنًا ورسميًّا تنفيذ القرارات الدولية بشأن القضية الفلسطينية التي تدعوها إلى الانسحاب من المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ وإلى وقف الاستيطان وإزالته، وتصرُّ على تحدي المجتمع الدولي، والاستمرار في الاحتلال والاستيطان، والبطش بالشعب العربي الفلسطيني.

> لقد ثبت في نحو عقدين ونيِّف، ثبوتًا قاطعًا، أنّ الخنوع لإسرائيل، والخضوع لأهدافها وأجندتها، منذ اتفاقية أوسلو في سنة ١٩٩٣، لم يقُد إلى النتائج المرجوّة

لقد بات واضحًا منذ فترة طويلة أنّ إسرائيل ترفض السلام مع الفلسطينيين وترفض المبادرة العربية التي دعتها إلى عقد سلام شامل ودائم مع جميع الدول العربية وتطبيع علاقاتها بها، مقابل انسحابها من جميع المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ وإقامة دولة فلسطينية. وقد بات واضحًا، أيضًا، أنّ إسرائيل لا تتعامل مع احتلالها للضفة الغربية والقدس الشرقية المحتلة بوصفها حالةً موقَّتةً، بل على أنّها حالة دائمة، وأنّها تنتظر لحظةً دوليَّةً وإقليميَّةً ملائمة لضمّ قسم كبير من هذه المناطق المحتلة إليها.

بات واضحًا، كذلك، أنّ إسرائيل لا تستعمل المفاوضات الثنائية المباشرة للتوصل إلى سلام مع الفلسطينيين، بل للاستفراد بهم، وللاستقواء عليهم، ولتجريدهم من مختلف عوامل قوتهم، وأنّها تجد في تلك المفاوضات غطاءً لاستمرار استيطانها وتكريس احتلالها، ووسيلةً ناجعةً تجنِّبها المقاطعة والعقوبات الدولية. ومن الواضح، أيضًا، أنّ إسرائيل ستستمر في الاحتلال، والاستيطان، والتنكر لحقوق الشعب الفلسطيني، ما لم تدفع ثمنًا باهظًا يُرغمها على تغيير سياستها، ويجبرها على الانسحاب من المناطق الفلسطينية المحتلة، والكفّ عن التنكر لحق الفلسطينيين في الحرِّية والاستقلال.

إنّ أجدى طريقة وأفضل وضعٍ حاليٍّ في الزمن المرئي، وزمن السلمية والشرعية التي بات قطاع واسع من الرأي في العالم يؤيّدها، في الوقت نفسه، إجبار إسرائيل على دفع ثمن الاحتلال والاستيطان، وثمن تنكّرها لحقوق الفلسطينيين، وبطشها بهم، وارتكابها الجرائم في حقهم؛ من خلال مقاطعتها، وفرْض عقوبات اقتصادية عليها، وعقوبات سياسية، وأمنية، وثقافية، وأكاديمية، جدية ومؤلمة، تُرغمها على الانسحاب من المناطق المحتلة.

لقد ثبت في نحو عقدين ونيِّف، ثبوتًا قاطعًا، أنّ الخنوع لإسرائيل، والخضوع لأهدافها وأجندتها، منذ اتفاقية أوسلو في سنة ١٩٩٣، لم يقُد إلى النتائج المرجوَّة، بل أدَّى إلى ازدياد عدوانيتها وتوسعها. علاوةً على ذلك ثبت أيضًا أنّ الخنوع لإسرائيل وتقديم التنازلات لها لإرضائها بدلًا من نبذها ومقاطعتها، وفرْض عقوبات عليها، لم يساهم قيد أنملة في جلب السلام، بل أبعده وساهم مساهمة أساسية في تعزيز قوَّة معسكر اليمين واليمين المتطرف في إسرائيل وتشجيعه على مواصلة سياساته العدوانية، والتوسعية، والعنصرية، وأنَّه أضعف موضوعيًّا في الوقت نفسه المعسكر الآخر في إسرائيل، وجرَّده من مصدر قوته الأساسي المتمثّل بتحذيره - من منطلقاته هو - من احتمالات فرْض المقاطعة والعقوبات على إسرائيل إذا لم تغير الحكومة الإسرائيلية التي يقودها معسكر اليمين واليمين المتطرف في إسرائيل سياستها تجاه الاستيطان، والاحتلال، والقضية الفلسطينية.

لقد حان الوقت أن تولِيَ الحركة الوطنية الفلسطينية؛ أيْ قيادة السلطة وقيادة مختلف التنظيمات والفعاليات الفلسطينية، مقاطعة إسرائيل، وسحْب الاستثمارات منها، وفرْض العقوبات عليها، أهميةً خاصَّةً في المشروع النضالي الوطني الفلسطيني. فهي أنجع وسيلة وأمضى سلاح في الأوضاع الحالية، وفي الزمن المرئي؛ لإرغام إسرائيل على دفْع ثمن الاحتلال والاستيطان، ولإرغامها على الانسحاب من المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧، ولا سيما إذا ما استند النضال الوطني الفلسطيني إلى إستراتيجية شاملة تعتمد الوحدة الوطنية، والنضال الجماهيري المتواصل في الأراضي المحتلة، وتفعيل طاقات الشعب الفلسطيني في مختلف أماكن وجوده.

محمد عادل شريح*

روسيا "الأوراسية" وقضايا المشرق العربي

تسلط هذه الورقة الضوء على التحولات الفكرية والسياسية التي طرأت على المجتمع الروسي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. وتأتي أهميتها من كونها تسد فجوةً في الأبحاث المتخصصة في الشأن الروسي، التي تعتمد على مصادر أصلية باللغة الروسية. فالموقف الروسي من الثورة السورية الذي فاجأ السياسيين والمحللين، يشير إلى الحاجة إلى الإلمام بما يقف وراء توجهات روسيا الجديدة. هذه المفاجأة تمثل، بحد ذاتها، دليلاً على أنّ روسيا تبقى بالنسبة إلى العالم العربي قارةً مجهولة. ما يقتضي منا إلمامًا عميقًا بطبيعة القوى السياسية الصاعدة فيها والتعرف على مجمل طموحاتها. فهذه القوى تشعر بقوةٍ ذاتية كبيرة، بعد أن عبرت سنوات الضعف التي عاشتها روسيا إثر انهيار الاتحاد السوفيتي. تعد هذه الدراسة، بهذا الاعتبار، محاولةً أولية لتحديد الصورة العامة للتحولات الفكرية والسياسية في الساحة الروسية، وهي صورة تحتاج إلى دراسات أخرى، أكثر تخصصًا وتعمّقًا.

* باحث وأكاديمي فلسطيني حاصل على شهادة الدكتوراه في الفلسفة من جامعة الصداقة بموسكو.

الإعلان السياسي الروسي الجديد

في مقالة له في جريدة **الإزفيستيا** الروسية في ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢، كشف رئيس الوزراء الروسي حينها، والمرشح الأقوى لمنصب الرئاسة الروسية فلاديمير بوتين، عما يمكن تسميته بالخطوط العريضة لبرنامجه الانتخابي؛ إذ تحدّث عن طموحه في تحريك عملية التكامل في الساحة السوفيتية سابقًا في اتجاه إنشاء "الاتحاد الأوراسي" على أساس الاتحاد الجمركي - الاقتصادي القائم والذي يضم ثلاث دول هي روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان. وأشار بوتين إلى أنّ الاتحاد الجمركي يمثل علامة شامخة ترشد جميع الدول الكائنة في مكان الاتحاد السوفيتي السابق. وقال إنه يرى ضرورة توسيع نطاق عضوية هذا الاتحاد وضمّ المزيد من الدول إليه، وعلى الأخص قيرغيزيا وطاجيكستان، تمهيدًا لتكوين الاتحاد الأوراسي. وأكد أنه لا يضع نصب عينيه "إعادة بناء الاتحاد السوفيتي بصورة أو أخرى"، موضحًا أنّ الاتحاد الجديد سوف "يستند إلى مبادئ سياسية واقتصادية مغايرة"[١].

> إنّ مصطلح "أوراسيا" هو المفتاح الأساسي اليوم لفهم مبادئ السياسية الروسية المحلية والدولية وتطبيقاتها في مختلف مناطق العالم، فهذا المصطلح متعدد الأبعاد

تحمل مقالة بوتين توجهات سياسية محلية ودولية، وهي إشارة رسمية من قبله إلى تبنيه الرسمي للفكرة الأوراسية. ولكن من غير الواضح حتى الآن إلى أي مدى يتبنى بوتين هذه الفكرة؛ فهل يتبناها بوصفها أيديولوجيا رسمية للدولة الروسية؟ أم يتبنى بعض جوانبها الاقتصادية والسياسية؟ لكنّ هذا يقتضي منا على كل حال أن نفهم ما هي هذه الأيديولوجيا الجديدة الصاعدة؟ وما هي انعكاساتها في السياسة الروسية الدولية وفي الشرق الأوسط؟

إنّ مصطلح "أوراسيا" هو المفتاح الأساسي اليوم لفهم مبادئ السياسية الروسية المحلية والدولية وتطبيقاتها في مختلف مناطق العالم، فهذا المصطلح متعدد الأبعاد. فأوراسيا هي أولًا وفي أبسط معانيها مفهوم جغرافي يشير إلى الكتلة البرية الأوروبية - الآسيوية، وهي كتلة ضخمة تمتد من حدود أوروبا الغربية على المحيط الأطلسي حتى ضفاف الصين وروسيا على المحيط الهادي في الشرق. وتضم ثلاثة أرباع مصادر الطاقة في العالم، وهي أكبر قارات العالم، وفيها معظم ثرواته، وفيها ست دول ضخمة من الناحية الاقتصادية والعسكرية، بالإضافة إلى الدولتين الأكثر سكانًا الصين والهند، والدولة الأكبر مساحة وهي روسيا. أما القلب القاري لأوراسيا فهو يمثل الكتلة المتصلة بين آسيا وأوروبا والتي لا يفصلها عوائق طبيعة كبيرة وتمثل روسيا الاتحادية هذا القلب القاري.

لكنّ أوراسيا كانت قد تجاوزت حدود المفهوم الجغرافي لتتحول مع منظري "الجيوبوليتك" أمثال البريطاني هالفورد ماكيندر[٢] والأمريكي نيكولاس سبيكمان[٣] إلى مفهوم جيوسياسي مركزي ترتكز عليه الإستراتيجيات الدولية الكبرى الأكثر شمولية واتساعًا. وعلينا أن ندرك جيدًا أن ما يقصده الرئيس بوتين أو مثقفو النخبة الروسية اليوم عند الحديث عن "الاتحاد الأوراسي" يستند إلى هذه التنظيرات الجيوسياسية أساسًا، لذلك وجب علينا أن نوضح المعنى الجيوسياسي لمفهوم أوراسيا وأبعاده الإستراتيجية.

المحتوى "الجيوبوليتكي" لأوراسيا

انتشرت مفاهيم "الجيوبوليتك" في النصف الأول من القرن العشرين ولقيت رواجًا في ألمانيا النازية وكذلك في روسيا – الاتحاد السوفيتي سابقًا - حتى بداية الصدام الألماني - السوفيتي في الحرب العالمية الثانية. وقد خبت في روسيا وتم تصنيفها كأيديولوجيا برجوازية عدائية، ثم عادت لتنتشر في الخطاب السياسي الروسي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. ويؤكد منظرو "الجيوبوليتك" في معظمهم على المكانة الإستراتيجية لروسيا التي تعطيها أفضلية كبيرة للهيمنة العالمية.

لقد رأى ماكيندر أنّ الوضع "الجيوبوليتكي" المفضّل لكل دولة هو الوضع المتوسط المركزي. وأنّ القارة الأوراسية من وجهة نظر كونية تقع في مركز العالم، ويقع في مركز أوراسيا ما يسميه ماكيندر "قلب

١ انظر موقع روسيا اليوم:
http://arabic.rt.com/prg/telecast/656759/
http://arabic.rt.com/prg/telecast/657240/

٢ هالفورد ماكيندر (١٨٦١-١٩٤٧) أحد أبرز علماء السياسة البريطانية ويعتبر من مؤسسي "الجيوبوليتك"، وأهم أعماله "المحور الجغرافي للتاريخ" لعام ١٩٠٤ وعرض فيه رؤيته للتاريخ والجغرافيا والعلاقة المتبادلة بينهما.

٣ نيكولاس سبيكمان (١٨٩٣- ١٩٤٣) أستاذ أمريكي في العلاقات الدولية في جامعة ييل.

العالم" Heartland. وتمثل "قلب العالم" المنطقة الأكثر أهمية إستراتيجية في الجزيرة العالمية التي تضم آسيا وأفريقيا وأوروبا. وبهذا يقوم ماكيندر بتقسيم خريطة العالم عبر نظام الدوائر المتحدة: المركز، وفي الوسط منها يقوم المحور الجغرافي للتاريخ أو المنطقة المحورية Pivot area، ويتطابق هذا المفهوم الجيوبوليتكي جغرافيًا مع حدود روسيا. يأتي بعد ذلك الهلال الداخلي أو الحدي لأوراسيا Inner or Marginal Crescent، وهو الطوق المتطابق مع مجالات الحافة في القارة الأوراسية والهلال الداخلي (ويشمل بشكل أساسي جنوب الصين والهند وصولًا إلى المنطقة العربية في شرق المتوسط وشمال أفريقيا إضافة إلى اليونان وإيطاليا وجنوب فرنسا وإسبانيا)، ويمثل وفقًا لنظرية ماكيندر منطقة الفاعلية الحضارية الأكثر حضورًا في التاريخ. يلي ذلك إلى الجنوب الدائرة الأبعد نحو الخارج ويسميها بالهلال الخارجي أو الجزيري، وهي منطقة خارجية بصفة كلية من الناحيتين الجغرافية والثقافية بالنسبة إلى الكتلة القارية للجزيرة العالمية.

> قسّم سبيكمان الجغرافيا الأوراسية إلى قلب قاري هو روسيا، وإلى هلال كبير من الدول الساحلية، وتشمل كل أوروبا وشبه الجزيرة العربية والعراق وآسيا الوسطى، وإيران وأفغانستان والهند وجنوب شرق آسيا والصين وكوريا

ثم يقوم ماكيندر بعد ذلك بشرح رؤيته للتاريخ من منظوره الجغرافي في علاقات متبادلة بين قلب العالم والمناطق المحورية لأوراسيا القارية، وهو ما لا يسعنا توضيحه هنا، بل نكتفي بإبراز المكانة الجيوسياسية التي أعطاها ماكيندر لقلب أوراسيا (روسيا) واعتباره لها المحور الجغرافي للتاريخ[٤].

ومما يثير الاهتمام أنّ منظري "الجيوبوليتك" الأميركان وعلى رأسهم سبيكمان، وفي سعيهم لبلورة إستراتيجية أميركية مضادة لمواجهة الاتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية، كانوا قد أكدوا على الأهمية الإستراتيجية الفائقة لروسيا؛ فسبيكمان لم ينقض مقولة البريطاني ماكيندر، بل أقرّ بها ووضع توصياته الإستراتيجية للوقوف في وجه التوسع الروسي باتجاه أوراسيا. لقد قسّم سبيكمان الجغرافيا الأوراسية إلى قلب قاري هو روسيا، وإلى هلال كبير من الدول الساحلية، وتشمل كل أوروبا وشبه الجزيرة العربية والعراق وآسيا الوسطى، وإيران وأفغانستان والهند وجنوب شرق آسيا والصين وكوريا، وكل هذه الدول لها مكانتها الجيوسياسية، ولديها إمكانات اقتصادية مهمة. ومنذ الحرب العالمية الثانية، وفي المنظور الإستراتيجي، تشكل المنطقة الأوراسية "منطقة الارتطام" في تنافس القوى الدولية الكبرى للسيطرة والهيمنة على العالم.

هذه المقدمات النظرية لدى كلاسيكيّ "الجيوبوليتك" والتي تبرز إلى حد كبير المكانة الجيوسياسية لروسيا، كانت الأساس الذي استند إليه ألكسندر دوغين[٥] المفكر السياسي الروسي في بلورة نظريته الشاملة حول أوراسيا كعقيدة روسيا الجديدة التي عرضها في معظم مؤلفاته وبشكل خاص في كتابه **أسس الجيوبوليتكا**[٦]، والتي تحتم عليها بحكم عوامل جيوسياسية أن تكون دولة عظمى. إنّ العظمة بالنسبة إلى روسيا بحسب دوغين ليست خيارًا، إنما هي قدرها.

المحتوى "الأيديولوجي" لأوراسيا

عندما انهار الاتحاد السوفيتي كان انهياره شاملًا؛ فقد انهارت الدولة وتوزعت بين جمهوريات مستقلة، وانهار الاقتصاد، وانهارت الثقافة التي كانت تطبع كل نواحي الحياة، وفقدت بريقها كليًا. وإذا أخذنا في الاعتبار أنّ الثقافة الأرثوذوكسية التقليدية التي كانت تطبع المجتمع الروسي بصبغة خاصة قبل ثورة عام ١٩١٧ كانت قد انحسرت إلى حد كبير في الحقبة السوفيتية، فإنّ المجتمع الروسي وجد نفسه في حالة من الفراغ الثقافي الأيديولوجي سمحت للهجمة الليبرالية الغربية أن تكتسح جميع نواحي الحياة بدءًا من السياسات الاقتصادية - الاجتماعية والانفتاح الفج والسريع على اقتصاد السوق التي أطلقها يغور غيدار، رئيس الوزراء في عهد الرئيس بوريس

٤ لمزيد من المعلومات حول الجيوبوليتك، انظر دراستنا المعنونة: "الجيوبوليتكا: ولادة جديدة لعلم قديم"، نشرت بداية على موقع إسلام أونلاين، ويمكن الاطلاع عليها في مواقع متعددة منها:
http://www.onislam.net/arabic/madarik/politics/118063-2009-07-27%2013-59-13.html

٥ كاتب وفيلسوف روسي معاصر، بدأ نشاطه الفكري والسياسي في الثمانينيات من القرن العشرين، فاعتقلته السلطات الروسية، وعاد للظهور بقوة في الساحة الفكرية الروسية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. ويعتبر منظّر الأوراسية الأهم والأبرز في روسيا وفي العالم. انظر الموقع الرسمي: www.arcto.ru

٦ الكتاب الوحيد لدوغين الذي تمت ترجمته إلى اللغة العربية، وصدر عن دار الكتاب الجديد المتحدة في بيروت عام ٢٠٠٤.

يلتسين، والتي عرفت حينها بسياسة "العلاج بالصدمة"، وصولًا إلى الثقافة؛ إذ كانت المفاهيم الليبرالية الغربية في السياسة والأدب والفن والعمارة ومنظومات القيم والسلوك الفردي والجماعي يروج لها في وسائل الإعلام بطريقة مذلة لكبرياء الشعب الروسي وثقافته الخاصة. وقد كان طبيعيًا في مثل هذه الحال أن تنشأ ردة فعل قوية، كانت في بداياتها فردية ومنعزلة، لكنها نمت وتجذّرت بشكل كبير وتحولت اليوم إلى ما يشبه المزاج العام أو الثقافة المهيمنة، هذه الثقافة أو الأيديولوجيا تعرف باسم الفكرة الأوراسية.

> جاءت دراسات غوميلوف في الأعراق لتبين أنّ الديموغرافيا الروسية ليست سلافية بحتة، بل هي مزيج من التفاعل بين السلاف والأعراق التركية المنغولية الأفارية القفقازية

يعود مصطلح أوراسيا في الأدبيات الروسية إلى عشرينيات القرن الماضي، وبالتحديد إلى أعمال عدد من المهاجرين الروس الفارين من نير الحكم البلشفي الشمولي، ومن أهمهم تروبتسكوي[٧] وسافيتسكي[٨]، ومن بعدهم الأعمال الرائعة والفريدة في مضمونها لعالم الأعراق الروسي نيكولاي غوميلوف[٩] في سبعينيات القرن الماضي. تؤكد هذه الدراسات على خصوصية الجغرافيا الروسية؛ فهي ليست غربًا حيث لا تنتمي إلى الغرب، وليست شرقًا بالمعنى الخالص للكلمة أيضًا لأنها ليست دولة آسيوية تمامًا. وهذه الخصوصية الجغرافية تعطي للثقافة الروسية حالة من التميز والفرادة، وقد رفض كل من تروبتسكوي وسافيتسكي النزوع الأوروبي لاختصار التاريخ العالمي بتاريخهم الخاص والثقافة العالمية بثقافتهم الخاصة، ودعا كل منهما منذ عشرينيات القرن الماضي لانتفاضة الشعوب ضد مساعي الهيمنة الغربية. وقد جاءت دراسات غوميلوف في الأعراق لتبين أنّ الديموغرافيا الروسية ليست سلافية بحتة، بل هي مزيج من التفاعل بين السلاف والأعراق التركية المنغولية الأفارية القفقازية. هذا المزيج العرقي، يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند الحديث عن التاريخ الروسي والثقافة الروسية.

انطلقت النخب الروسية "الأوراسية" من قاعدة أساسية صلبة هي العداء للغرب الليبرالي وقيمه الثقافية، ونقول قاعدة صلبة، لأنها تمتد طويلاً في الثقافة الروسية ليس إلى بدايات القرن العشرين فحسب، بل إلى ما قبل ثورة أكتوبر الشيوعية بعقود طويلة. وقد وضعت هذه النخب رؤيتها للعالم على أساس انقسام عميق وشمولي بين ثقافتين وعالمين، هما "الأطلنطية" و"الأوراسية".

فالأطلنطية في نظر الأوراسيين هي حقيقة جغرافية تمثل الغرب بالمعنى الجغرافي، وهي حقيقة جيوسياسية تمثل نموذج "الحضارة البحرية" المقابلة لنموذج "الحضارة البرية" أو "القارية"[١٠]، وهي حقيقة ثقافية تمثل نموذج الثقافة الليبرالية الديمقراطية، وهي حقيقة عقدية تتمثل في اللادينية (العلمانية)، وهي حقيقة سياسية وعسكرية تتمثل في حلف شمال الأطلسي "الناتو"، وهي حقيقة حضارية تتمثل في سياسة العولمة ومساعي السيطرة الحضارية العابرة للقارات والثقافات. وقد أعلنت هذه النخب عداوتها الشاملة لكل هذه المظاهر "الأطلنطية" وسعت لتضمين مفهوم الأوراسية كل ما هو معادٍ ومناقضٍ لها[١١].

فالأوراسية هي حقيقة جغرافية تتمثل في الشرق أو القارة الأوراسية، وهي حقيقة جيوسياسية تتمثل في القلب القاري لأوراسيا أو "قلب العالم" كما يسميه ماكيندر وهو روسيا بموقعها الجغرافي وإمكاناتها الاقتصادية والعسكرية، وهي حقيقة ثقافية تتمثل في الثقافات الكبرى السابقة للحداثة والليبرالية الغربية، وهي حقيقة عقدية تتمثل في

٧ نيكولاي سيرغييفتش تروبتسكوي (١٨٩٠-١٩٣٨)، كاتب وفيلسوف روسي هاجر من روسيا بعد الثورة البلشفية، وأسس مع سافيتسكي الحركة الأوراسية في المهجر. من أهم مؤلفاته التي عرض فيها آراءه عن الحركة الأوراسية كتاب **أوروبا والإنسانية**.

٨ بيتر نيكولايفتش سافيتسكي (١٨٩٥-١٩٦٨)، زميل تروبتسكوي في المهجر وشريكه في تأسيس الحركة الأوراسية.

٩ ليف نيكولايفتش غوميلوف (١٩١٢-١٩٩٢)، عالم سوفيتي روسي مختص في علم السلالات (الأعراق) والتاريخ والجغرافيا، ومؤسس نظرية نشوء وتطور الأعراق пассионарной теории этногенеза، والترجمة لاسم النظرية غير دقيق كون هذه التسمية أطلقها غوميلوف، وهي جديدة حتى بالنسبة إلى اللغة الروسية. ومن ثم، فإنّ الترجمة اللغوية تحتاج لترجمة علمية، وهي غير متوافرة. وأقرب ترجمة ممكنة هي: الدفقة العاطفية ودورها في نشوء وتطور الأعراق. وله مؤلفات أكاديمية كثيرة ومهمة في مجال تخصصه. يقترب غوميلوف من كونه مفكرًا وأكاديميًا ذا مكانة عالمية وتحظى كتاباته بالاهتمام العالمي.

١٠ يمثل الانقسام إلى " الحضارة البرية – التيلوروكراتيا، والحضارة البحرية – التالاسوكراتيا" الثنائية الأساسية للانقسام الحضاري والتاريخي على أسس جغرافية من منظور "الجيوبوليتكا"، وهذه الثنائية تمثل التناقض الأساسي والجوهري في التاريخ. للمزيد انظر مقالتنا المعنونة "الجيوبوليتكا: ولادة جديدة لعلم قديم".

١١ حول مفهوم الأوراسية، انظر المحاضرة التي ألقاها ألكسندر دوغين، بعنوان : "الأوراسية كفلسفة سياسية"، في:
http://www.evrazia.tv/content/aleksandr-dugin-evraziystvo-kak-politicheskaya-filos
كذلك المحاضرة بعنوان: "الفلسفة الأوراسية في طريقها نحو الظهور"، في:
http://eurasiainform.md/evrazijstvo-neuklonno-dvizhetsya-k-svoemu-zenitu-aleksa

ديانات العالم الكبرى وتقاليده العقدية، وهي حقيقة حضارية تتمثل في وقوف الحضارات المختلفة الأصلية المتمركزة في عمق الأوراسية في وجه العولمة والهيمنة الغربية. لكن هذه الأوراسية لم تتبلور سياسيًا وأصيبت بنكسة كبيرة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو، ما أتاح الفرصة لظهور العالم أحادي القطب؛ عالم الهيمنة الأميركية.

> الأوراسية لم تتبلور سياسيًا وأصيبت بنكسة كبيرة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو، ما أتاح الفرصة لظهور العالم أحادي القطب؛ عالم الهيمنة الأميركية

لقد عملت النخب الروسية في سياق بلورتها للأيديولوجية الأوراسية على توظيف كل ما هو معادٍ للغرب والثقافة الغربية الحديثة؛ فلجأت إلى العقائد المسيحية الأصلية الأرثوذكسية منها والكاثوليكية، وأعطت أهمية كبيرة للتناقض بين قيم الإسلام ومنظومات الحداثة، وراهنت على هذا التناقض، ورأت في الثقافة الإسلامية أحد أهم أعمدة العداء للأطلنطية، واستعادت الأدبيات السوفيتية المعادية للغرب، وتواصلت مع قوى اليمين الأوروبي أو من يسمون اليوم في أوروبا باليمين "الجديد"[١٢]، ونشرت مفاهيمه المعادية للعولمة الأميركية، وأحيت أدبيات النازية والفاشية المعادية لليبرالية العابرة للقوميات واقتصاد السوق، وأعادت قراءة مارتن هيدغر واشبنغلر وكارل غوستاف يونغ وكل ما يمكن توظيفه في مهمة نقد الغرب وهدم ثقافته الليبرالية. وفي الحقيقة لا يستطيع الباحث إلا أن يعترف بعمق وشمولية الرد الثقافي الذي قامت به النخب الروسية؛ هذه المساعي التي تبقى إلى حد كبير حبيسة اللغة الروسية ولم يخرج الكثير منها إلى لغات العالم[١٣].

هذه هي الخطوط العريضة للفكرة أو الأيديولوجيا "الأوراسية" الصاعدة، وهي لا تزال بحاجة إلى دراسات معمقة في اللغة العربية لفهم التحولات التي تجري في دولة كبرى مثل روسيا الاتحادية.

الأوراسية بوصفها مشروعًا سياسيًا

في عام ١٩٩٤ أعلن الرئيس الكازاخستاني نور سلطان نزاربابيف بدء مشروع اتحاد دول أوراسيا، وأفضت هذه الدعوة إلى نوعٍ من الاتحاد الجمركي بين ثلاث جمهوريات هي روسيا الاتحادية وكازاخستان وبيلاروسيا.

ولعله منذ ذلك الوقت تحوّلت الأوراسية من نظرية إستراتيجية إلى تطبيق سياسي، ومنذ عام ٢٠٠٠ بدأ يظهر في خطابات فلاديمير بوتين ما يشير إلى اقترابه من الفهم الأوراسي للسياسات الداخلية والخارجية على حساب المفاهيم الليبرالية الديمقراطية المهيمنة على السياسة الروسية، فقد أعلن في عام ٢٠٠٠ أنّ روسيا دولة "أوراسية" بمعنى أنها ليست آسيوية وليست أوروبية، ثم جاء إعلانه في عام ٢٠١٢ حول الاتحاد الأوراسي المزمع تحقيقه ليشكل نقلة نوعية على هذا الصعيد. ولكن ليس واضحًا حتى الآن ما هي حدود اقتراب فلاديمير بوتين والدولة الروسية من الأيديولوجيا الأوراسية عمومًا.

> يظهر في خطابات فلاديمير بوتين ما يشير إلى اقترابه من الفهم الأوراسي للسياسات الداخلية والخارجية على حساب المفاهيم الليبرالية الديمقراطية المهيمنة على السياسة الروسية

وما يهمنا توضيحه في المشروع الأوراسي هو تصوراته على مستوى السياسة الخارجية والدولية؛ فالمشروع الأوراسي في إطاره النظري - كما يبدو في أدبيات الفكر الأوراسي والذي يبدو أنه يتقاطع بنسبة ما مع سياسات بوتين الفعلية - تتحدد ملامحه العامة في الآتي:

- هو مشروع مقابل لمشروع العولمة الغربية يسعى لمراكمة المقدمات لتوجيه الرد الحاسم على سياسة الهيمنة والسيطرة الغربية التي تمثلها هذه العولمة على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والثقافية، وذلك من خلال إرساء نمط من الكيانات السياسية والتحالفات في القارة الأوراسية ليس على أساسٍ من الهيمنة السياسية والثقافية، إنما على أساسٍ من التكاملية

---

١٢ اليمين الجديد: مجموعة من القوى والأحزاب السياسية في أوروبا الغربية والشرقية كذلك، تجمعها أيديولوجيا الخصوصية القومية، وتنادي في معظمها بقيم ومبادئ مخالفة لليبرالية.

١٣ هناك حركة نشطة اليوم لترجمة هذه الأعمال من اللغة الروسية إلى مجموعة من اللغات الأوروبية الأساسية، وبعض اللغات الشرقية، منها الفارسية والصينية. بشأن بعض هذه الأدبيات وترجماتها المختلفة انظر الموقع الإلكتروني:
http://www.4pt.su/ru

وحق الثقافات المحلية المطلق في تطوير نماذجها السياسية والاقتصادية - الاجتماعية والثقافية بما يساهم في نمو التنوع اللغوي والديني والحضاري لتبلور أقطاب دولية متعددة ونموها، لكن في إطار إرادة سياسية موحدة لمواجهة نظام القطب الواحد وسياسة العولمة.

- يتضمن هذا المشروع خطين إستراتيجيين لبناء العلاقات الجديدة والكيانات الجديدة في القارة الأوراسية وترسيخها؛ يتمثل أولهما في بناء الاتحاد الأوراسي في حدود الاتحاد السوفيتي سابقًا، لكن من دون أيديولوجيا شمولية ملزمة، وعلى أساس من اللامركزية في الحكم وبشكل طوعي. ويتمثل ثانيهما في بناء تحالفات وتفاهمات في محاور أساسية هي: محور "موسكو – طهران" و"موسكو – بيجين" و"موسكو- دلهي"، والعمل على تعزيز تحالفات إقليمية جديدة (منظمة شنغهاي)[١٤]. أما بالنسبة إلى دول وتكتلات أوراسية أخرى كتركيا ودول الشرق الأوسط التي لا تظهر حماسًا شديدًا للعلاقات مع روسيا ويظهر فيها النفوذ الغربي بشكل واضح وكبير، فيبقى الباب مفتوحًا لها، ويجري الاقتراب منها بقدر رغبتها في الاقتراب من المحور الأوراسي.

أوراسيا والمنطقة العربية

لعلنا بعد هذا العرض العام للفكرة الأوراسية نصل إلى سؤالين مركزيين ومهمين هما: ما هي انعكاسات هذا المشروع على المنطقة العربية[١٥]؟ وهل هناك مخاطر ينبغي التنبه لها؟

في الحقيقة، إنّ المشروع الأوراسي على المستوى النظري وكما يقدمه منظرو الفكرة الأوراسية لا يحمل للمنطقة العربية أي تهديد ولا يمثل تحديًا لها بقدر ما يمثل تحديًا حقيقيًا للغرب والولايات المتحدة الأميركية بالذات وهيمنتها على العالم. وعلينا الإشارة إلى أنّ الولايات المتحدة تأخذ هذا التهديد على محمل الجد وتراقبه بعيون حذرة وعقول واعية. لكن ذلك لا ينفي عددًا من المحاذير الجدية، ومنها:

أولًا: أنّ هناك هوة غير معروفة بين ما يقدمه الإطار النظري العام للفكرة الأوراسية وما يتبناه أو ربما يفهمه فلاديمير بوتين منها.

ثانيًا: هناك دائمًا، وكما أثبتت التجارب التاريخية، مصائر مختلفة للأفكار وخاصة الكبرى والشمولية منها عندما تتحول إلى سياسات وكيانات سياسية؛ فربما لم يكن كارل ماركس يتخيل أنّ دولة العمال الفلاحين ستكون في مجال التطبيق هي ما صنعه ستالين في أربعينيات القرن الماضي، ولا أعتقد أنّ أدولف هتلر كان يمثل ما كان يراه مارتن هيدغر عن فكرة القومية- الاشتراكية[١٦]. واليوم، فإنّ الإطلالة المحببة لألكسندر دوغين مثلًا لا تشبه ذلك التجهم المزمن في وجه سيرغي لافروف، كما لا يشبه خطابه المثقف الجذاب مطلقًا خطابات فلاديمير بوتين ولغته.

ثالثًا: عند الحديث عن المنطقة العربية، لا يمكن بأي حال من الأحوال القفز عن قضية الصراع العربي – الإسرائيلي، والموقف الروسي"الأوراسي" من هذه المسألة. والحقيقة أنّ الموقف من هذا الشأن يبدو ملتبسًا، ففي حين تحرص روسيا ومنذ انهيار الاتحاد السوفيتي على تأكيد علاقات الصداقة مع دولة "إسرائيل"، تذهب الأدبيات الأوراسية إلى موقف مغاير، فهي - وإن لم تولِ المسألة أهمية كبيرة - تعبِّر عن مواقف مناهضة للدولة العبرية على اعتبار أنها ربيبة الأطلنطية العالمية، لكنّ ذلك لم ينعكس حتى اليوم في مواقف واضحة ومحددة.

رابعًا: وهذا هو الأهم، فإنّ التوجهات السياسية الكبرى لا تحدِّدها النيات الطيبة، بل كما يشير المنطق الجيوسياسي، تتحدد تبعًا لثوابت الجغرافيا وحقائق التاريخ، وإنّ هذه الثوابت والحقائق تشير إلى مسارات مختلفة تمامًا.

لقد ولدت الدولة الروسية في القرن السادس عشر على يد "إيفان الثالث – العظيم" و"إيفان الرابع- الرهيب"، وخاضت الدولة الوليدة لتثبيت وجودها حربًا مع كيانين سياسيين هما "خانية قازان" شرقًا

١٤ منظمة شنغهاي للتعاون، تأسست عام ٢٠٠١ وتضم مجموعة من الدول دائمة العضوية وهي: روسيا والصين وطاجيكستان وقرغيزستان وكازاخستان وأوزبكستان، وأربع دول بصفة مراقب وهي: إيران والهند ومنغوليا وباكستان، بالإضافة إلى دولتين بصفة شركاء في الحوار وهما: سيريلانكا وبيلاروسيا.

١٥ يصنّف مفكرو الجيوبوليتك الكلاسيكيون، ومن بعدهم ألكسندر دوغين، المنطقة العربية بأنها - وإن كانت جزءًا من القارة الأوراسية الكبرى - لا تنتمي لقلب العالم، بل تنتمي لأرض الحافة أو الإطار أو مناطق الحدود Rimland، وهي المناطق التي لا تدخل في صلب اليابسة ولا في صلب البحر، إنها نوع من الحياد الجيوبوليتكي الذي يتمازج فيه عنصرا الماء واليابسة، وهو لا يكتسب أي صفة ذاتية إنما هو تابع للنموذج الجيوبوليتكي المهيمن. إنّ هذه التبعية لا تقلل من أهمية هذه المناطق؛ فهذه المناطق هي المناطق المعقدة والزاخرة بالحضارة، فإذا ما كانت روما قديمًا، وألمانيا وروسيا (أوراسيا) حديثًا تمثلان نموذج الكتلة القارية الصلبة، وكانت قرطاجة قديمًا، وبريطانيا ثم الولايات المتحدة حديثًا تمثلان نموذج الكتلة البحرية، فإنّ الهلال الجغرافي الممتد من الشرق الأقصى مرورًا بضفتي المتوسط الشمالية والجنوبية ووصولًا إلى الشواطئ الغربية لإسبانيا والبرتغال يمثل أرض الحافة التي عرفت أكثر الحضارات غنًا وتنوعًا في التاريخ.

١٦ مارتن هيدغر (١٨٩٨-١٩٧٦) من أشهر فلاسفة القرن العشرين وقد عرف بتأييده لفكر القومية الاشتراكية، على الرغم من استمرار الجدل حول مدى انخراطه الفعلي في الحركة النازية الألمانية.

و"خانية أسترخان والقرم" جنوبًا[١٧]، وكلاهما كانتا كيانين إسلاميين. وقد كانت حروب الدولة الروسية للتوسع والانتشار بالدرجة الأساسية هي حروب مع الدولة العثمانية، لقد وصلت هذه الحروب إلى ما يزيد عن عشر حروب طاحنة انتهت مع الحرب العالمية الأولى بانهيار الدولتين وبروز روسيا الشيوعية وتركيا الطورانية العلمانية، لقد أوصى القيصر الروسي بطرس الأكبر (١٦٧٢-١٧٢٥) عند وفاته باستمرار الحرب مع العثمانيين حتى تنتهي الدولة العثمانية وتستعاد القسطنطينية. ولاستعادة القسطنطينية قصة طويلة في الشعور أو اللاشعور الجمعي الروسي؛ فهي شرط لتحقق النبوءة التي أطلقها الراهب "فيلوتس من بسكوف" في رسالته لإيفان الثالث، فبعد سقوط القسطنطينية ستكون مملكته "روما الثالثة"[١٨].

قد يظنّ بعضهم أنّ هذه النزاعات والحروب هي صفحة قد طواها التاريخ وتجاوزتها طبيعة العلاقات الدولية الحديثة. ربما يكون الأمر كذلك، وربما تسير الأمور بشكل مختلف تمامًا، لكن من المؤكد اليوم أنّ هناك حزبًا سياسيًا ممثلًا في البرلمان الروسي بكتلة برلمانية معتبرة هو "الحزب الليبرالي الديمقراطي الروسي"[١٩] وأنّ زعيم هذا الحزب فلاديمير جيرينوفسكي[٢٠] المنافس الدائم في انتخابات الرئاسة الروسية، يقدِّم في برامجه المعلنة تصورًا جيوسياسيًا يقتضي أن تقوم روسيا بعملية تفكيك سياسية عرقية للجمهورية التركية إلى مكوناتها الكردية الأرمنية لتفضي إلى ولادة دولة كردستان الكبرى ودولة أرمينيا الكبرى، فيما تستعيد روسيا وريثة الدولة البيزنطية ميراث بيزنطة وعلى رأسها مدينة القسطنطينية (إسطنبول).

أما بالنسبة إلى المنطقة العربية فقد كان احتكاكها مع روسيا القيصرية قليلًا جدًا، فقد كانت الدولة العثمانية تقف حائلًا بينها وبين السعي الروسي المزمن للوصول إلى المياه الدافئة. وقد بقيت روسيا السوفيتية محكومة بصراعاتها الأيديولوجية وتوازنات الحرب الباردة، ثم انشغلت لعقدين من الزمن بمشاكلها الداخلية حتى كادت أن تخرج من حسابات السياسة الشرق أوسطية حتى بدء الثورات العربية أو ما صار يعرف بـ "الربيع العربي".

> المشروع الأوراسي على المستوى النظري وكما يقدمه منظرو الفكرة الأوراسية لا يحمل للمنطقة العربية أي تهديد ولا يمثل تحديًا لها بقدر ما يمثل تحديًا حقيقيًا للغرب والولايات المتحدة الأميركية بالذات وهيمنتها على العالم.

روسيا وثورات الربيع العربي

عندما اندلعت ثورات الربيع العربي كان من الواضح أنّ القوى السياسية الصاعدة في المنطقة العربية هي قوى الإسلام السياسي، وإذا أخذنا في الاعتبار التحوّلات التي كانت قد حصلت في تركيا وأوصلت حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم، فإنّ روسيا قد بدأت تستشعر خطورة تبلور محور إسلامي في المنطقة، يتجاوز بآثاره وانعكاساته الجيوسياسية مجرد تغيّر النظم السياسية الحاكمة. إنّ من شأن محور كهذا التأثير ليس في محيط روسيا الحيوي فحسب (جمهوريات آسيا الوسطى الخمس)، وإنما أيضًا قد تصل آثاره الممتدة إلى روسيا الاتحادية نفسها، بما قد يودي بالمشروع الأوراسي، والذي هو في المحصلة مشروع روسيا لبناء الإمبراطورية الكبرى (روما الثالثة)، إلى لا شيء، وبما قد يحمل مخاطر تنامي النزعات الاستقلالية في جمهوريات الحكم الذاتي داخل روسيا الاتحادية مثل داغستان والشيشان وتتارستان وبشكيريا وغيرها من الكيانات السياسية ذات الأغلبية السكانية المسلمة.

---

١٧ إمارات كانت تمثل بقايا دولة المغول التي احتلت روسيا لقرنين من الزمان قبل ذلك.

١٨ بعد دمار روما، برزت الإمبراطورية البيزنطية كوريث وممثل للدولة المسيحية الثانية، والمفهوم الشائع لدى الروس عن أنّ موسكو هي روما الثالثة مرتبط باعتقادهم بأنّ روسيا الأرثوذكسية هي الوريث الشرعي للإمبراطورية البيزنطية.

١٩ حزب قومي يميني متطرف، كان من أوائل الأحزاب التي تأسست عام ١٩٩٠ في إطار البيريسترويكا الغربتشوفية.

٢٠ فلاديمير وولفوفيتش جيرينوفسكي، سياسي روسي معروف، مؤسس وزعيم الحزب الليبرالي الديمقراطي الروسي، من مواليد عام ١٩٤٦، أنهى دراسته الجامعية عام ١٩٧٠ من معهد اللغات الشرقية في موسكو، وهو متخصص باللغة التركية والشأن التركي، وحصل بعد ذلك على شهادة في المحاماة. أسس عام ١٩٩٠ حزبه ودخل المعترك السياسي. ترشّح في معظم انتخابات الرئاسة الروسية بما فيها الأخيرة عام ٢٠١٢ ضد بوتين، وهو عضو مجلس الدوما الروسي. عرض برنامجه وآراءه السياسية في مؤلفات كثيرة جدًا، كان من أولها وأهمها عام ١٩٩٣ كتاب **القفزة الأخيرة نحو الجنوب**، وفيه يعرض جيرينوفسكي آراءه حول الدولة الروسية وتطورها التاريخي عبر قفزات عدة توسعت من خلالها، ويرى أنه قد آن الأوان لقفزة أخيرة نحو الجنوب تصل بالحدود الروسية إلى المتوسط والمحيط الهندي، وفي هذا الكتاب يعرض آراءه حول تفكيك تركيا ومبررات ذلك برأيه. للتوسع يمكن زيارة موقع الحزب الليبرالي الديمقراطي الروسي في:

http://ldpr.ru/

ويمكن كذلك مطالعة الصفحة التالية:

http://ria.ru/spravka/20060425/46887389.html

إنّ دراسة التاريخ الروسي تشير إلى أنّ الجزء الأكبر من الصراعات التي خاضتها روسيا لتوسيع حدودها وتحقيق وجودها بوصفها دولة منذ تأسيسها وصولًا إلى الحرب العالمية الأولى كانت مع الدولة العثمانية، وقد أطلقت هذه الحروب مسألة سياسية اجتذبت قوى دولية كبرى إلى مسرح أحداثها، عرفت في حينها باسم "المسألة الشرقية" والتي ترجمت بعد ذلك بالنيات الحقيقية لأطرافها وهي "تقاسم تركة الرجل المريض". ولكن بعيدًا عن كل تفاصيل هذه المسألة الشائكة، فقد كانت في نظر الروس تعني حروبهم مع العثمانيين لتوسيع حدودهم ونفوذهم.

> نظرت روسيا إلى ثورات الربيع العربي وشعاراتها الداعية للديمقراطية والدولة المدنية، على أساس أنها ثورات ذات نكهة غربية "أطلنطية" تعيد إنتاج الدور والمصالح الأميركية في المنطقة

لقد تغيّرت أولويات روسيا بعد الثورة الشيوعية، وعانت عواقب تفكّك الاتحاد السوفيتي، لكنها مع بداية استعادة عافيتها وانطلاقها لتحديد معالم مشروعها "الإمبراطوري" الجديد وجدت أنّ التغيرات المتسارعة في المنطقة العربية تلقي في حجرها مرة أخرى بـ "المسألة الشرقية" وترتسم ملامح تهديدات ومخاطر يمكن أن تضع كل مشروعها الجيوسياسي في مهب الريح. لذلك فقد تعاملت روسيا مع الربيع العربي بوصفه خطرًا محتملًا يجب تجنبه قبل أن يستفحل.

من جانب آخر، وعلى مستوى الخطاب الإعلامي، فقد نظرت روسيا إلى ثورات الربيع العربي وشعاراتها الداعية للديمقراطية والدولة المدنية، على أساس أنها ثورات ذات نكهة غربية "أطلنطية" تعيد إنتاج الدور والمصالح الأميركية في المنطقة، وكل ما هو " أطلنطي" فهو حتمًا معادٍ للأوراسية[٢١].

لم تكن روسيا تمتلك الكثير من الأوراق للتأثير في مجرى الأحداث في تونس أو مصر، لكنها حتمًا تسطيع أن تؤدي دورًا حاسمًا في المسألة السورية. وقد دخلت روسيا بكل زخمها على الساحة السورية لوقف مسيرة ما عرف بثورات الربيع العربي وعرقلته في الساحة السورية كمقدمة للهجمة المضادة الشاملة، وقد سارعت لتأييد الانقلاب العسكري في مصر وهي تلتقي اليوم بالقيادات المصرية العسكرية لإعادة فتح صفحة التعاون العسكري الروسي – المصري التي طويت في بداية السبعينيات من القرن الماضي.

عند الحديث عن سورية، فإنّ الموقف الروسي يتحدّد تبعًا لأمرين: الأول هو موقف روسيا عمومًا من ثورات الربيع العربي، وهذا ما أشرنا إليه آنفا، أما الأمر الثاني، وهو لا يقل أهمية لفهم السياسة الروسية، فهو طبيعة العلاقة بين روسيا وإيران.

تعتبر روسيا أنّ علاقتها مع إيران (محور موسكو - طهران) هو أحد أهم محاور السياسة الأوراسية الجديدة؛ فإيران من وجهة نظر أوراسية هي دولة مشرقية معادية للغرب والمعسكر الأطلنطي، وهي تعمل منذ عقود على تقديم نموذج سياسي وثقافي مختلف ومعادٍ لكل طموحات العولمة. من جهة أخرى، تقدّم إيران بإسلامها الشيعي نموذجًا إسلاميًا مقبولًا لدى الروس قياسًا بالمشروع الإسلامي السني الذي تتخوف منه كثيرًا، وقد عانته في دول القفقاز، وفي الشيشان تحديدًا، وقد كلفها عشر سنوات من الحرب. ولا بد لنا من الإشارة إلى الجهد الإيراني الواعي والحثيث لطمأنة الروس من هذه الناحية وكسب ودهم وصداقتهم، في حين كان العالم العربي يتجاهل روسيا وكأنها غير موجودة على خريطة العالم.

> تعتبر روسيا أنّ علاقتها مع إيران (محور موسكو – طهران) هو أحد أهم محاور السياسة الأوراسية الجديدة؛ فإيران من وجهة نظر أوراسية هي دولة مشرقية معادية للغرب والمعسكر الأطلنطي

عندما نتحدّث عن العلاقة بين روسيا وإيران، فإننا لا نتحدث عن علاقة في حدود الدولتين، بل عن توافق ما حول مشروعين. إنّ المشروع الإيراني بكل امتداداته إلى الساحة اللبنانية والسورية

٢١ للتعرف على كيفية تعاطي الإعلام الروسي مع الثورات العربية، انظر:
http://arabic.rt.com/analytics/69233-
http://arabic.rt.com/prg/telecast/658218-
http://arabic.rt.com/prg/telecast/658110-

وغيرها من الساحات، مقبول من روسيا ويلقى ترحيبًا وتشجيعًا، بل إنه وفق رؤية أكثر شمولية يندرج في المشروع الأوراسي ذاته. ولمن يستغرب هذا، فإننا نحيله للصحف الروسية والإعلام الروسي الذي كان يتحدث عن انتصار حزب الله عام ٢٠٠٦ والعملية العسكرية الروسية في أوسيتيا الجنوبية وطرد القوات الجورجية منها في العام نفسه، ويقرن بينهما معتبرًا أنّ هذين الحدثين هما علامة مميزة لانتهاء حقبة الهيمنة الأميركية وبدء حقبة جديدة.

> إنّ موقف روسيا المتصلّب في المسألة السورية ينطلق من اعتبارات جيوسياسية وليس مصلحية واقتصادية أو غيرها كما كان يُروّج، وإن كنا لا ننكر وجود هذه الأخيرة

وفي تعليق أحد الخبراء الإستراتيجيين الروس بشأن المحور الروسي الصيني الإيراني، يسمي إيران بأنها الجناح المقاتل لهذا الحلف ويقول ما نصه: "أما إيران فإنها في هذا الحلف غير المعلن تمثل الجناح المقاتل عبر امتداداتها في لبنان وسورية. هذا الحلف سيؤدي دورًا مهمًا في الشرق الأوسط. وإذا كانت الولايات المتحدة وحلفاؤها يعتقدون بأنّ الطريق أمامهم سالك نحو سورية، فإنهم مخطئون - كل شيء يجب أن يمر عبر روسيا والصين وإيران، وحتى في أفغانستان التي يعتقد الأميركان أنّ الحرب قد أوشكت على الانتهاء فيها فإنهم مخطئون"[٢٢].

إنّ موقف روسيا المتصلّب في المسألة السورية ينطلق من اعتبارات جيوسياسية وليس مصلحية واقتصادية أو غيرها كما كان يُروّج، وإن كنا لا ننكر وجود هذه الأخيرة. ووفق الاعتبار الجيوسياسي، فإنّ المصالح الإيرانية في سورية هي مصالح روسية، وإنّ الهزيمة التي يمكن أن يتعرّض لها المشروع الإيراني في سورية هي هزيمة للمشروع الأوراسي وستنعكس آثاره على روسيا حتمًا، وهذا هو ما انطلقت منه روسيا في فهمها لما يجري في سورية، وهذا ما حددت به موقفها على أساسه.

خلاصة

إنّ ما جرى في روسيا خلال العقدين الماضيين، وما يجري اليوم هو إعادة بناء الدولة الروسية على أساس أنها كانت، ويجب أن تبقى، دولةً عظمى، وإنّ إعادة البناء هذه تجري على أسسٍ فكرية وسياسية شمولية، ومنظومةٍ من التحالفات الإقليمية والدولية بحيث تطمح من خلالها في الانتقال بالعالم من نظام القطب الواحد إلى عالم متعدد الأقطاب.

> لقد دخلت روسيا معترك الصراع في الشرق الأوسط بقوة، وسوف يزداد الدور الروسي قوة وتأثيرًا خلال السنوات القادمة

يحتل الشرق الأوسط مكانة إستراتيجية في العالم المعاصر، ولا يمكن لأحداثه أن تبقى محصورة في إطار المنطقة من دون أن تستجلب اهتمام دول العالم الكبرى. هكذا كان الأمر عبر القرون الماضية، وهكذا هو اليوم. لقد دخلت روسيا معترك الصراع في الشرق الأوسط بقوة، وسوف يزداد الدور الروسي قوة وتأثيرًا خلال السنوات القادمة.

ليس ضروريًا أن تكون العلاقة العربية مع روسيا علاقة صدام وتضارب في المصالح، مع أنّ احتمالات هكذا علاقة واردة وممكنة؛ فهناك إمكانية لإقامة علاقة متوازنة تحفظ لكلا الطرفين مصالحهما، لكن ذلك يستدعي من القوى السياسية وصانعي الحدث في المنطقة العربية التعمّق في فهم منطلقات السياسة الروسية والأسس التي تبنى عليها.

---

٢٢ عادل موكاشيف، "خبير إستراتيجي في شؤون المنطقة الأوراسية"، كما يقدّم نفسه. انظر:
http://arabic.rt.com/prg/telecast/656948/

رودريك إيليا أبي خليل*

واقع القانون الدولي وآفاق الحاكمية العالمية في ظلّ العولمة

تناقش هذه الدراسة وضع الدولة القطرية في إطار العولمة على خلفية اتساع مجال الإنتاج والتجارة ليشمل السوق العالمية بأجمعها. وتناقش أيضًا كيف أنّ الاقتصاد لم يعدْ محكومًا بمنطق الدولة القومية وحدها، إذ ظهر فاعلون اقتصاديون من نوع جديد. فلقد أصبح للقطاع الخاص الدور الأول في مجال الإنتاج والتسويق والمنافسة العالمية، ما جعل بعض المنظرين يقولون إنّ الدولة في ظلّ العولمة مصيرها إلى زوال. غير أنّ آخرين يردون على تلك النظرية بأنّ العولمة، بإزالة القيود والعوائق أمام تدفق السلع، والرساميل، والعمالة، والقيم والثقافات، لا تعني زوال دور الدولة، بقدر ما تعني تحفيز دور السلطة الوطنية في إدارة الأنشطة الاقتصادية، والاجتماعية، والمدنية، والثقافية والعلمية. إنّ التوجّه العامّ العالمي نحو المأسسة العالمية التدريجية للواقع الدولي يدفع نحو تخطي الحواجز والتحدّيات الجمّة التي تعترضه. وتناقش الدراسة عددًا من القضايا المتعلقة بالعولمة وذوبان الحدود القديمة، وتستعرض التوجه نحو مأسسة الفعل الدولي في قضايا كالإرهاب وجرائم الحرب والبيئة، حيث خطا القانون الدولي العامّ خطوةً جبارةً في تطوير آليات عمله القضائي.

* أكاديمي وباحث لبناني متخصص في القانون الدولي.

مقدمة

في جولة سياحية لأيّ دولة خليجية عربية يبهرك ما تشاهده من تنوّع كبير لجنسيات المقيمين فيها، وكأنك في رقعةٍ متعدِّدة الجنسيات، وتطوّرٍ تقنيٍّ كبير في قطاعات الاتصالات والمواصلات، إضافةً إلى تسميات المرافق العامّة والمجمعات السكنية وغيرها من الأسماء المتضمِّنة صفة "العالمية" التي لا تنفك تظهر أمامك خلال تنقُّلك في أرجاء هذه الدولة أو تلك، فيتبادر تلقائيًّا إلى ذهنك مفهوم "العولمة" الذي بات الشغل الشاغل للدراسات والأبحاث في أكثر من علم وأكثر من مجال.

وانطلاقًا من خصائص "العولمة" وتناقضاتها، يبرز تطور حضور المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية على الساحة الدولية، في ظلّ قواعد الدبلوماسية الحديثة التي تتجلّى في تطوّر نفوذ الشركات عبر الوطنية، والتي باتت لاعبًا قويًّا على المسرح الدولي في سياق ازدياد الاعتماد المتبادل وعولمة الإنتاج. وانطلاقًا من تطوّر مفاهيم العلاقات الدولية سمةً أخرى من سمات العولمة، تتوسع مضامين حقوق الإنسان في اتجاه يكفل احترامها أكثر فأكثر، ويفرض آفاقًا أوسع لحقوقٍ أخرى. فحقّ التمتّع ببيئة سليمة ونظيفة مثلًا، بات شرطًا واجبًا وأساسيًّا يُفرض ضمن سلّات الشروط الدولية. لذا تجدنا نبحث في دراستنا هذه، الربط بين مفهوم "العولمة" من جهة، ومفهوم "الحاكمية العالمية" من جهةٍ أخرى، مع ما يستتبع ذلك على صعيد القانون الدولي العامّ.

يطرح هذا الموضوع إشكالياتٍ جزئيةً متعلِّقةً بالإشكالية الأساسية المنطلقة من أثر تطور المضامين الدولية وتحولها، في ظلّ العولمة، في القانون الدولي العامّ، تجاه قانون عالمي لحاكمية عالمية، فما هي هذه التحولات ومضامينها؟ وما علاقتها بالقانون الدولي العامّ؟ وما هو تأثيرها وتداعياتها؟

يطاول هذا الموضوع ميادين من العلاقات الدولية عديدة، من الاقتصاد الدولي، مرورًا بحقوق الإنسان والقضاء الجزائي الدولي، وصولًا إلى البيئة. كلّ هذه المجالات تطرح إشكالياتٍ جزئيةً تندرج في سياق إشكاليتنا الأساسية التي تتطلَّب الإجابة عنها الإحاطة بالإطار النظري لمضامين العلاقات الدولية من ناحية، ومنطلقات الحاكمية العالمية بين موجباتها ومقترحات تطبيقها من ناحية أخرى.

النظريات الجزئية للعولمة: المعيارية العالمية والوظيفية والإقليمية

إنّ العولمة بآفاقها وانعكاساتها على الواقع الدولي في شتّى الميادين ترتكز على نظريات درسها للعلم السياسي وعلم العلاقات الدولية، غير أنّ التطورات المتتالية في تحوُّل مضامين العلاقات الدولية يحتّم علينا البحث عن هذه النظريات الجزئية التي يساهم إلقاء الضوء عليها في رسم مسار الرد على إشكاليتنا.

في البداية، ترى آن ماري بيرلي Anne-Marie Burley أنّ عصر الأمم The age of nations قد انتهى، وأنّ عصر كوكب الإنسانية Global age of humanity هو العصر الآتي، وأنّ الإطار الجيوبوليتيكي للألفية الجديدة، لن يكون للعالمية، ولا للقومية، بل للعالمية اللبرالية[١].

> هناك من يرى أنّ العولمة وسيلةٌ للهيمنة الغربية الجديدة، وتعني "السيادة المطلقة ليس لنموذج اقتصادي وحسب، وإنما سيادة النظام الكوني الأمريكي الموحد

وعليه هناك من عَدَّ العولمة نهايةً للتاريخ[٢]، أو بداية لصراع حضارات وبروز جماعات ثقافية متصارعة تحلّ محل تكتلات الحرب الباردة[٣]. في المقابل هناك من يرى أنّ العولمة وسيلةٌ للهيمنة الغربية الجديدة[٤]، وتعني "السيادة المطلقة ليس لنموذج اقتصادي وحسب، وإنما سيادة النظام الكوني الأمريكي الموحد عبر آلياته وأهدافه التي تؤكِّد ذلك يومًا بعد يوم"[٥].

---

1 [1] Anne - Marie Burley, "Toward an Age of Liberal Nation", Harvard International Law Journal, vol. 33, no. 2 (spring 1992), p. 393.

2 [2] Francis Fukuyama, *The End of History and the Last Man* (New York: Free Press, 1992).

3 [3] Samuel Huntington, *The Clash of Civilization and the Remarking of World Order* (New York: Simon & Schuster, 1996).

٤ حسن حنفي وصادق جلال العظمة، **ما العولمة؟**، ط ٢ (دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٠)، ص ٤٤- ٤٥.

٥ مصطفى عبد الغني، **المثقف العربي والعولمة** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتابة، ٢٠٠٠) ص ٤٨.

إلا أنّ بـودان وضع سيادة الدولة في إطار سلطة عليا لا تخضع للقوانين، أي إنها سلطة مطلقة. وهذا لا يلائم، بطبيعة الحال، البيئة المعقَّدة التي يتعيّن على الدول الحديثة أن تعمل في إطارها، والتي تحتوي أبعادًا ذات تأثير سلبي بالنسبة إلى المفهوم التقليدي للسيادة، ولا سيما الدور المتنامي للقانون الدولي والمنظمات الدولية[٦].

وقد عبّر مفهوم العولمة عن ظاهرة اتساع مجال الإنتاج والتجارة ليشمل السوق العالمية بأجمعها؛ إذ إنّ الاقتصاد لم يعدْ محكومًا بمنطق الدولة القومية وحدها، بل ظهر فاعلون اقتصاديون من نوع جديد. فلم تَعُدِ الدولة القومية هي الفاعل أو المحدّد الرئيس للفاعلية الاقتصادية على المستوى العالمي، بل أصبح للقطاع الخاص الدور الأول في مجال الإنتاج والتسويق والمنافسة العالمية، لذا قال بعضهم إنّ الدولة في ظلّ العولمة إلى زوال، وإنّ دورها إلى اضمحلال[٧].

في المقابل، يُردُّ على هذه النظرية بالقول إنّ العولمة، بإزالة القيود والعوائق أمام تدفق السلع، والرساميل، والعمالة، والقيم والثقافات، لا تعني زوال دور الدولة، بل تعني أنها تحفز دور السلطة الوطنية في إدارة الأنشطة الاقتصادية، والاجتماعية، والمدنية، والثقافية والعلمية.. إلخ؛ من خلال تمكين المجتمع المدني وإقامة دعائم الاقتصاد القائم على المعرفة وإحياء المبادرات الفردية الاقتصادية، والفكرية والثقافية، وبعثها.

ولكن في ظلّ النظرية المعيارية الموجودة في العلاقات الدولية، وهي ليست مطلقةً؛ لأنّ واقعية العلاقات الدولية مازالت حاضرةً بقوّة في بعض المواضيع، تُفقد المعيارية شيئًا من حضورها وقيمتها، غير أنها تبقى منطلقًا أساسيًّا ومهمًّا في العلاقات الدولية، لا يمكن تخطيه أو القفز فوقه بسهولة؛ بالنظر إلى أسباب متّصلة بالواقعية السياسية الدولية. بل إنها "في تطور مستمرّ لآليات حديثة تتلاءم مع متطلبات الواقع الدولي، ففي بعض الميادين باتت هذه المعيارية عالميةً أو شبه عالمية"[٨].

وإذا كانت المعيارية الدولية في العلاقات الدولية تعني توحيد معايير العلاقات بين الدول، فإنّ المعيارية العالمية تعني توحيد المعايير على صعيد شمولي عالمي لا يخصّ الدول فحسب، بل يتخطّاها ليشمل اللاعبين الآخرين عبر الوطنيين وغير الحكوميين، وصولًا إلى الأفراد، عبر آلية من وضْع الدول وتقريرها بحضور وتأثير فاعليْن للقوى عبر الوطنية.

> العولمة، بإزالة القيود والعوائق أمام تدفق السلع، والرساميل، والعمالة، والقيم والثقافات، لا تعني زوال دور الدولة، بل تعني أنها تحفز دور السلطة الوطنية في إدارة الأنشطة الاقتصادية، والاجتماعية، والمدنية، والثقافية والعلمية

فالأديان قد نظرت إلى الفرد بوصفه إنسانًا يتخطّى الدول والهويّات الوطنية ليكون قيمةً في حدِّ ذاته، انطلاقًا من سلّم قيمي أخلاقي مُعبِّرٍ عن معيارية عالمية على مستوى الإنسان العالمي في مجال المعتقدات والشعائر الدينية. في مطلق الأحوال تبقى معيارية الأديان العالمية محدودةً؛ لأنها محصورة ببعض الجوانب، ولا تتعدّاها لتصبح قانونًا عالميًّا.

في المقابل، نجد أنّ العولمة قد أوجدت آليات عمل لمفاهيم اقتصادية شمولية، كرّستها من خلال اتفاقيات دولية ومنظمات عالمية، مثل منظمة التجارة العالمية. أمّا في ما يخصّ حقوق الإنسان الواردة في شرعة حقوق الإنسان عام ١٩٤٨، فقد باتت منطلقًا أساسيًّا وأولويةً مطلقةً واجبة الاحترام على المستوى العالمي.

إنّ أيّ نظرية معيارية يُزمعُ تطبيقها، ينبغي أن يُنطلق من مسوِّغات وضرورات تدفع في اتجاه تبنّيها، ولعلّ التحرّر الاقتصادي النيولبرالي في ظلّ العولمة، وما يقتضيه من تداعيات، ومن ثمَّة من تحديات على عدّة مستويات، جعل من نظريتي "الوظيفية" و"الإقليمية" سبيلًا للدول إلى التعامل مع العولمة وموجباتها.

بلغت "الوظيفية"، وهي نظرية بنائية، ذروتها في تفكير إميل دوركايم وبخاصة في مواجهة موضوع الحقائق الاجتماعية التي تمتاز بعموميتها وقدرتها على الانتقال من جيل إلى آخر، وقدرتها على فرْض نفسها على المجتمع. ويقوم المنهج الوظيفي للتكامل والاندماج الدولي على مبدأ التعميم أو الانتشار الذي يقتضي أنّ بدْء التعاون الوظيفي الدولي في حقل معين يؤدّي بالضرورة إلى خلق مجالات أخرى لهذا التعاون. وتنظر المدرسة الوظيفية بعين الحذر إلى القرار السياسي والمسائل

---

6 Joseph A. Gamilleri & Jim Falk , *The End of Sovereignty* (London: Elgar LTD, 1991), p. 33.

7 Riccardo Petrella, "l'Europe Entre l'Innovation Compétitive et un Nouveau Contrat Social", *Revue internationale des sciences sociales*, n. 143 (mars 1995) , pp. 21-34.

٨ رودريك أبي خليل، **موسوعة العولمة والقانون الدولي الحديث بين الواقعية السياسية والحاكمية العالمية** (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٣)، ص ٣٤.

المتعلقة بالسيادة، ذلك أنّها تعدُّها من المسائل الحساسة التي ينبغي تفاديها على الأقل في المراحل الأولى من التكامل؛ إذ تحرص الدول والسلطات القائمة فيها بشدة على عدم التفريط فيها، وتدعو إلى الارتكاز على التكامل في الميادين الفنية، والاقتصادية، والثقافية التي لا تتمتع بهذه الدرجة من الحساسية. وبطريقة غير مباشرة تضطلع جماعات الضغط بدور مهمّ، بخاصة الجماعات الوسيطة التي تعبّر عن مصالح الجماهير في التكامل وتستطيع فرْض هذه المصالح على قياداتها.

> "المنظمات الإقليمية أكثر قابليةً من المنظمات العالمية لإحلال التكامل؛ بسبب التقارب القيمي والثقافي المفترض بين مجتمعات الإقليم الواحد"

أمّا أرنست هاس[٩]، وهو من أبرز الوظيفيين الجدد، فيؤكّد الإقليمية بوصفها مقابلةً للعالمية في التكامل؛ وذلك من منطلق أنّ المنظمات الإقليمية أكثر قابليةً من المنظمات العالمية لإحلال التكامل؛ بسبب التقارب القيمي والثقافي المفترض بين مجتمعات الإقليم الواحد (كالاتحاد الأوروبي)، ويعدُّ عملية التكامل متضمِّنةً لانتقال الولاء إلى مركز دولي جديد، تكون لمؤسّساته سلطات عبر وطنية تتجاوز حدود الدول الأعضاء[١٠].

ولا ينظِّر الوظيفيون الجدد إلى التكامل بوصفه حالةً يجرى فيها تحقيق الوحدة السياسية أو قيم ومصالح متعدِّدة فحسب، بل إنهم يركّزون أكثر من ذلك على الطبيعة التعدّدية للمجتمع الحديث الذي تتنافس فيه النُّخب وتتصارع المصالح؛ ومن ثمَّة يرون أنّ التكامل عملية تعيد فيها النُّخب بطريقة سياسية متدرجة صوْغ مصلحتها بمصطلحات وأساليب تعبّر عن توجّه إقليمي أكثر من كونه توجّهًا وطنيًّا خالصًا[١١].

لذا يركّز الوظيفيون الجدد على تنمية عملية صنع القرار الجماعي والطريقة التي تغيّر بها النُّخب الحكومية وغير الحكومية تكتيكاتها وتنظيماتها، وفقًا لتحوّلات عملية صنع القرار من المستوى القومي إلى المستوى فوق القومي.وقد امتازوا بالتنبيه إلى أهمية الاتفاق القيمي والإجرائي وعملية توزيع المهمَّات داخل مؤسّسات التكامل؛ كي لا تتعثر عملية التكامل ويحدث العكس، فتنتصر الهواجس والحواجز السياسية على المصالح المشتركة[١٢].

في المقابل، يرى بعضهم أنّ "العالمية" تشمل كلّ ما يمتد ويتّسع متخطيًا العوائق والحواجز، وكلّ ما هو مصطنع حتى يشمل العالم كلّه من دون تفرقة أو تمييز[١٣]، ويرى آخرون أنّ كلمة "العالم" تعني البشرية، وأنّها توحي بمشاركة الناس جميعًا، وأنّ هذا الاسم ليس له من مفردات متجذّرة في اللغة العربية[١٤]. وثَمّة من يضع مفهوم العالمية في إطار المنهج الوظيفي للنظرية العامّة في المنظمات الدولية، ويربطه بالعضوية في تلك المنظمات التي تعلن اعترافًا متبادلًا بين سيادة الدولة ومؤسّسات المجتمع الدولي[١٥].

إنّ العالمية مرادفًا للإنسانية هي "طوباوية" في نظر بعضهم[١٦]، ويُقصد بالإنسانية الجنس البشري بغضّ النظر عن انتماءاته إلى دولة أو أخرى. أما التطور الأبرز للمفهوم فقد كان مع كانط Kant في كتابه Perpetual Peace، إذ رأى أنّ جميع الناس العقلانيين أعضاءً في مجتمع أخلاقي واحد؛ ذلك أنّه أدخل مفهوم Cosmopolitan law الذي تتمتع بموجبه الدول والأفراد بالحقوق على حدّ سواء، ورأى أنّ الأفراد يستمدون حقوقهم من كونهم "مواطنين في الكون" أكثر من كونهم مواطنين ينتمون إلى دولة معيَّنة[١٧].

وفي الوقت الذي بدأ الاتجاه القانوني في جزء منه ينادي بالعالمية أو ما يُعرف بالحكومة العالمية رافضًا فكرة الإقليمية، برزت الإقليمية

---

٩ Ernst B. Haas, *Beyond The Nation State: Functionalism and International Organization* (New York: Stanford University Press, 1964).

١٠ ريمون حداد، **العلاقات الدولية** (بيروت: دار الحقيقة، ٢٠٠٠)، ص ٢٠٧.

١١ عبد الله جاد فودة، "نظريات التكامل الدولي: دراسة حالة للخبرة التكاملية العربية"، مجلة **عمرانيات**، ٢٠٠٧/٩/٢٥، على الرابط:
http://umranyat.blogspot.com/2007/09/blog-post_177.html

١٢ المرجع نفسه.

١٣ محمد حسن الأبياري، **المنظمات الدولية الحديثة وفكرة الحكومة العالمية** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨)، ص ٢١- ٢٢.

١٤ إسماعيل صبري عبد الله، "أبرز معالم الجدة في نهاية القرن العشرين"، مجلة **عالم الفكر**، العددان ٣ و٤ (١٩٩٨)، ص ٤٥٣.

15 Akindele, R. A, "On the concepts of 'universality', 'regionalism', and 'reciprocal (multiple) equilibrium', *Revue Egyptienne de droit international*, vol. 28 (1972), p. 70.

١٦ عبد الله ناصف، **السلطة السياسية ضرورتها وطبيعتها** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٢)، ص ٢٠.

١٧ ليلى الرحباني، "التدخل الدولي: مفهوم في طور التبدل، دراسة مقارنة"، رسالة لنيل دبلوم دراسات عليا في العلوم السياسية (غير منشورة)، الجامعة اللبنانية، لبنان – بيروت، ٢٠٠٩، ص ٣٧.

نموذجًا فارضًا نفسه بالقوّة لأنه الأساس في التنظيم الدولي. وتضمّنت الفقرة الثانية من المادة ٥٢ من ميثاق الأمم المتحدة أنّ "على مجلس الأمن أن يشجع على الاستكثار من الحل السلمي لهذه المنازعات المحلية عن طريق هذه التنظيمات الإقليمية أو بواسطة تلك الوكالات الإقليمية بطلب من الدول التي يعنيها الأمر أو بالإحالة عليها من جانب مجلس الأمن".

> وفي الوقت الذي بدأ الاتجاه القانوني في جزء منه ينادي بالعالمية أو ما يُعرف بالحكومة العالمية رافضًا فكرة الإقليمية، برزت الإقليمية نموذجًا فارضًا نفسه بالقوّة لأنه الأساس في التنظيم الدولي

ويرى بعضهم أنّ الإقليمية مرحلة وسطى ضرورية؛ لأنها جزء طبيعي من عملية التطور البطيء لتكامل العالم، وقد عبَّر عن ذلك روبرت بوثبي بقوله: "على الصعيد العملي البحت فإنّ التنظيم الإقليمي مقدمة ضرورية لأيّ نوع من التنظيم العالمي إذ يتعين أن يُبنى على دعائم راسخة من القاع إلى الأعلى". والحقيقة أنّ هذا الرأي قد وجد مسوِّغًا له في تطور التنظيم الدولي من تنظيم إقليمي أوروبي إلى تنظيم دولي عالمي تمثّله الأمم المتحدة[١٨].

من ثمَّة يبرز الدور المهمّ للوكالات الوسيطة التي تعمل على التأثير، سواء كان ذلك بين الدول، أو بين المؤسّسات المعنية. ويساعد هذه الوكالات على أداء عملها اعتماد الاتحاد الأوروبي على مبدأ الحلول Le principe de la subsidiarité[١٩] الذي يعني إضافة عنصر رديف إلى العنصر الأساسي لتعزيزه. وفي حالة الدول (المقصود في هذا السِّياق الاتحاد الأوروبي) يعني هذا المبدأ الوضعية العامَّة للاتحاد؛ إذ يصل القطاع العامّ إلى وقت لا يعود بإمكانه ضمان المصلحة العامَّة وتلبية حاجات المواطنين.

وإنّ مبدأ الحلول، في المعطى السياسي، هو المبدأ الذي تُؤخذ من خلاله مسؤولية معينة على عاتق المستوى الأدنى في السلطة العامَّة صاحبة الصلاحية، لذلك يكون البحث عن المستوى الأقرب إلى المواطنين لتلبية حاجاتهم؛ ما يقود إلى عدم اللجوء إلى المرتبة العليا، وما يمكن أن يجريَ في المراتب الدنيا. لذا لا يتدخل المستوى الأعلى إلا عندما تتخطى المشكلة قدرة المستوى الأدنى Principe de suppléance[٢٠] على حلّها.

وفي هيكلية الاتحاد الأوروبي نجد مبدأ الحلول بمنزله قاعدة إعادة توزيع للصلاحيات بين الاتحاد والدول الأعضاء؛ ذلك أنّ الاتحاد لا يتدخل خارج إطار صلاحياته الخاصة إلا في حالات معيّنة، ويكون تصرفه فعّالًا أكثر من التصرّف الصادر على مستوى الدولة أو الإقليم. وفي هذا السِّياق تُؤدِّي الوكالات، بوصفها وسيطًا قادرًا على تلبية حاجات المواطنين، دورًا بارزًا؛ وذلك بأداءٍ فعّال من دون تقصير. فتحلّ هذه الوكالات مكان الدولة والاتحاد في آنٍ واحدٍ.

القانون الدولي: من المنطلقات الكلاسيكية إلى البحث عن قانون عالمي

يتّصف القانون الدولي العامّ بمساره التاريخي الطويل الذي بلور مجموعةً من المبادئ التي شكّلت منطلقاته القانونية؛ كتحريم اللجوء إلى القوة، وحقّ الشعوب في تقرير مصيرها. وإنّ مبدأ تحريم اللجوء إلى القوة في القانون الدولي قد وُلد مع ولادة ميثاق الأمم المتحدة، وفرض بالنص على الدول المتنازعة اللجوء إلى الخيار السلمي لحلّ المنازعات بطريقة لا تُهدِّد الأمن والسلم الدوليين.

يُضاف إلى ذلك أنّ الميثاق الأممي منَح حقّ التدخل لمجلس الأمن، ومكَّنه من آليات إجبار الدول على احترام أحكام الميثاق، ومحاسبة الدول التي تشنّ الحرب على دول أخرى، والتي تُخلّ بتعهداتها في الميثاق الذي نصَّت ديباجته على أنّ الأمن، والسلم، والتعاون، مهمّات ينبغي توحيد الجهد من أجل تحقيقها وحمايتها[٢١]. كما نصّت المادة الثانية من الميثاق على حظْر استعمال القوة: "يمتنع أعضاء الهيئة جميعًا في علاقاتهم الدولية، عن التهديد باستعمال القوة أو

١٨ زياد عبد الوهاب النعيمي، "إستراتيجية الشراكة الإقليمية الدولية في ظل القانون الدولي المعاصر"، **مركز الدراسات الإقليمية**، جامعة الموصل، ٢٠٠٩، على الرابط:
http://pulpit.alwatanvoice.com/content-177498.html

١٩ أبي خليل، المرجع نفسه، ص ٥٠٧.

٢٠ المرجع نفسه، ص ٥٠٨.

٢١ ورد في الديباجة: "نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلينا على أنفسنا [...] أن نأخذ بالتسامح وأن نعيش معًا في سلام وحسن جِوار [...] أن نضمّ قوانا كي نحتفظ بالسلم والأمن الدولي [...] ألّا نستخدم القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة"، على الرابط:
http://www.un.org/ar/documents/charter/preamble.shtml

استخدامها ضدّ سلامة الأراضي، أو الاستقلال السياسي لأيّ دولة، أو على أيٍّ وجهٍ لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة". غير أنّ الميثاق أقرَّ حقّ استعمال القوة في حال الدفاع عن النفس، وفي حال وجود إخلال بالسلم والأمن الدوليين.

في المقابل يُعَدُّ مبدأ المساواة وحقّ الشعوب في تقرير مصيرها، من المبادئ الأساسية للقانون الدولي؛ تماشيًا مع ميثاق الأمم المتحدة، واضعًا، بوجهٍ عامّ، البداية الأولى والمهمة في نشأة القانون الدولي المعاصر والنظام العالمي[٢٢]. فالفقرة الثانية من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة قد نصَّت على "إنماء العلاقات الودية بين الأمم، على أساس احترام المبدأ الذي يقتضي التسوية في الحقوق بين الشعوب"، وعلى أن "يكون لكلّ منها تقرير مصيرها وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السّلم العامّ".

> تبنّى القانون الدولي مفهوم سيادة الدول في ميثاق الأمم المتحدة؛ إذ كرّس مبدأ السيادة القومية الذي يتضمّن في جوهره "منْع التدخل في الشؤون الداخلية للدول

فأصدرت الأمم المتحدة قرارها رقم ٦٣٧ الذي جعل من حقّ الشعوب في تقرير مصيرها شرطًا ضروريًّا للحظوة بالحقوق الأساسية جميعها، وقرارها رقم ١١٨١[٢٣] الذي استُخدمت فيه أوّل مرة كلمة "حق" Droit بدلًا من كلمة مبدأ Principe.

ثم أصدرت الجمعية العامّة قرارها رقم ٣٠٧٠ في ١٩٧٣/١١/٣٠، طالبةً من جميع الدول الأعضاء الاعتراف بحق الشعوب في تقرير مصيرها واستقلالها، وتقديم الدعم المادي والمعنوي، وجميع أنواع المساعدات للشعوب التي تناضل من أجل هذا الهدف.

وقد تبنّى القانون الدولي مفهوم سيادة الدول في ميثاق الأمم المتحدة؛ إذ كرّس مبدأ السيادة القومية الذي يتضمّن في جوهره "منْع التدخل في الشؤون الداخلية للدول"، وقد ارتبط هذا المبدأ ارتباطًا وثيقًا بقاعدتين أساسيتين، هما: عدم اللجوء إلى القوة المسلحة (وهذا يعني منْع أيّ اعتداء على إقليم الدولة بالقوة)[٢٤]، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ويُفترض أن يشمل هذا الحظْر جميع الوسائل العسكرية، والسياسية، والاقتصادية، والثقافية.. إلخ[٢٥].

لقد عرّف فانسون Vincent التدخل بأنّه "إجراء يُتَّخذ عنوةً من جهة دولة، أو مجموعة داخل دولة، أو مجموعة دول، في الشؤون الداخلية لدولة أخرى [وأنّه] عمل يستهدف بنية السلطة في الدولة المستهدفة. لا نقيسه، بالضرورة، كعمل قانوني أو غير قانوني، لكنه بالتأكيد يشكل خرقًا للمبادئ المتعارف عليها دوليًّا"[٢٦]. ويقول برايرلي Breirly إنّ كلمة "تدخُّل" غالبًا ما تُستعمل لتدلّ على "أيّ فعل تدخُّليٍّ تقوم به دولة تجاه شؤون دولة أخرى، لكنّ هذه الكلمة، بمعنى أصدق وأدقّ، تتعلق بأفعال التدخل التي تخرق استقلال دولة ما"[٢٧].

لدراسة مفهوم "التدخل الإنساني" نرجع إلى بعض التعريفات التي تناولت هذا المصطلح، فقد عرّف سين مورفي Sean Murphy التدخل الإنساني بـ "استخدام دولة، أو مجموعة دول، القوة العسكرية ضدّ دولة أخرى، بهدف منْع انتهاكات حقوق الإنسان، وليس بهدف الدفاع عن النفس[٢٨]. أمّا ستوال Stowell فيعرّف التدخل الإنساني بأنه "الاستخدام المبرر للقوة بغرض حماية المقيمين في دولة أخرى من المعاملة الاستبدادية، والتعسف المستمرّ، على نحو يجاوز حدود العدالة والحكمة". ولا يختلف تعريف لوترباشت Lauterpacht عن التعريف السَّابق عندما يحدِّد الغرض من هذا التدخل بقوله: "إنّ التدخل الإنساني يحدث لغرض منْع دولة من معاملة مواطنيها بطريقة وحشية وهمجية"[٢٩].

بدأ مصطلح "التدخل الإنساني" يصبح أمرًا طبيعيًّا في العلاقات الدولية في تسعينيات القرن الماضي، وقد حُدِّدت الحالات التي تتطلب تدخلًا إنسانيًّا، وهي: وضع حدّ لجرائم أو مذابح ترتكب في حقّ شعب

---

٢٢ سعيد أبو فارة، "مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير"، **الحوار المتمدن**، ٢٠٠٦/٩/٢٩، على الرابط:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=76874

٢٣ الصادر في ١٩٥٧/١٢/١١.

٢٤ المادة الثانية، الفقرة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة.

٢٥ المادة الثانية، الفقرة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة.

26 R. J. Vincent, *Non Intervention and International Order* (Princeton: Princeton University press, 1974), p. 13.

27 J. Brierly, *The Law of Nations: An Introduction to the Int. law of peace*, 6thedn (Oxford: Clarendon press, 1942), p. 337.

28 Sean Murphy, "Sovereignty and Intervention: Are International legal Norms Changing?", George Washington University (2000), p. 1.

29 H. Spruyt, *The Sovereign States and Its Competitors* (Princeton: Princeton University Press, 1996), p. 324.

دولة ما، أو إنهاء نظام متسلط أو ديكتاتوري، أو إنقاذ مضطهدين لأسباب دينية أو غيرها[٣٠].

بعد استعراض تطور مضمون السيادة الوطنية في ظلّ العولمة، أضحت دراسة مفهوم الحاكمية العالمية بوصفها وجهًا من أوجه التكاملية، ومشروعًا يُرتجى منه مواجهة تحديات العولمة وتلبية حاجاتها ومتطلباتها على الصعيد العالمي، أمرًا ضروريًّا.

يُعدُّ دونت أليجيري Dante Alighieri (١٣٢١-١٢٦٥) أوّل من كتب عن نُظم الحكومة العالمية، وعن أصلها المتمثل بصورة إمبراطورية عالمية، في كتابه De Monarchia، وهو يرى أنّه: "إذا كانت مصلحة الأسرة الواحدة تقتضي وجود رئاسة مسيطرة، تتولى فضّ المنازعات بين أفرادها، فإنّه أحرى بالشعوب أن تكون لها مثل هذه الرئاسة المسيطرة، ويتمثّل ذلك بالحكومة العالمية"، ومن ثمّة يستنتج أنّه "لا سلام في الكون من دون قيام حكومة عالمية"[٣١].

ويُعَدُّ توماس مور مؤسّسًا للمدرسة الطوباوية الحديثة في الغرب التي ضمّت عدّة مفكرين كالإيطالي كامبنلا Campanella[٣٢]، والألماني كانط الذي وضع مشروعًا لتصوره عن الحكومة العالمية التي ستجلب السلام للعالم بأجمعه.

> بدأ مصطلح "التدخل الإنساني" يصبح أمرًا طبيعيًا في العلاقات الدولية في تسعينيات القرن الماضي، وقد حُدِّدت الحالات التي تتطلب تدخلًا إنسانيًا، وهي: وضع حدّ لجرائم أو مذابح ترتكب في حقّ شعب دولة ما، أو إنهاء نظام متسلط أو ديكتاتوري، أو إنقاذ مضطهدين لأسباب دينية أو غيره

ففي ظِلّ معاناة العالم مشكلاتٍ اقتصاديةً، واجتماعيةً، وبيئيةً؛ بالنظر إلى أنّ نحو ٥/١ من البشرية يعيش في اليوم بدخل يوازي دولارًا أميركيًّا أو أقلّ من ذلك، في حين يعيش ربع آخر من البشرية بدخل لا يصل إلى الدولارين في اليوم الواحد[٣٣]. لقد أصبحنا في عالم تقسمه هُوَّةٌ عميقة "شمال – جنوب"، وهي هُوَّةٌ في تزايد بدلًا من أن تتناقص[٣٤]. وانطلاقًا من كلّ هذا، جاءت التوصيات بإقامة حاكمية دولية متمثّلة بمفهوم عامّ لأشكال مختلفة. وفي هذا السّياق ثمّة أساليب ومقترحات عديدة لتحقيقها، وهي بحسب باسكال لامي Pascal Lamy وزكي لايدي Zaki Laidi "مجموعة المسارات التي تُصاغ من خلالها القواعد الجماعية، وتُقرر وتُشرّع، وتدخل حيّز التنفيذ والتحكم"[٣٥].

أمّا جون كروم John R. Groom فقد أظهر في تعريفه للحاكمية العالمية[٣٦] أنها ترجمة لواقع بروز القوى غير الحكومية من منظمات وشركات عبر وطنية، وحتى أرباب الجريمة العابرة للحدود. وإذا ما ربطنا هذا التعريف بسابقه، استنتجنا أنّ هذه القوى غير الحكومية يُعدُّ دورها محوريًّا، إلى جانب دور الدولة في صوْغ قواعد الإدارة العالمية، وتشريعها، وتقريرها، وتطبيقها ومراقبتها. بعبارةٍ أخرى بات إشراك المجتمع المدني العالمي في الحكم العالمي ضرورةً لحاكمية دولية متجدّدة[٣٧]؛ فهذه الحاكميّة ليست خيارًا للقرن الحادي والعشرين، بل هي أمرٌ مفروض[٣٨].

ولكن مع إنشاء الأمم المتحدة على أساس ميثاق يرعى الشؤون الدولية، انطلاقًا من حكمٍ جماعيٍ يكرِّس مفهوم الأمن الجماعي، ويطرح آفاقًا جديدةً للمسائل الدولية التي تحتاج إلى عناية جماعية، بات للحاكمية الدولية حجر أساس.

الحاكمية العالمية والمجتمع المدني الدولي: تقاطع حتمي

يسير العالم تجاه انفتاحٍ في مختلف الميادين في سياق العولمة بأشكالها المتعدّدة، ما ولّد تداعيات على مختلف الأصعدة الدولية والمحلية، فتسري هذه الانعكاسات، بطبيعة الحال، على القانون الدولي العامّ

٣٠ محمد طه بدوي، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية** (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٢)، ص ٦٦.

٣١ زكريا جاسم محمد، **مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر** (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٦)، ص ١٢٩- ١٣٠.

٣٢ انظر: ناصف، المرجع نفسه، ص ٢٠.

33 Michel Camdessus, "Gouvernance Mondiale, Notre Responsabilité pour que la Mondialisation Devienne une Opportunité pour Tous", *COMECE,* octobre 2001.

34 Ibid.

35 Lamy & Laïdi, Ibid., p. 200.

36 Josépha Laroche, *Mondialisation et Gouvernance Mondiale* (Paris : PUF, 2003), p. 7.

37 Jacquet, Ibid., p. 97.

38 Nations Unies, *Rapport Mondial sur le Développement Humain* (Paris: De Boeck Université, 2001), p. 97.

الذي بات يرزح تحت وزر أحكامه التقليدية وإلحاح تطويره ليتلاءم مع حاجات الواقع الدولي المعولم.

لذا بدأت الدراسات المعنية بقيام حاكمية عالمية تدير المجالات العالمية المشتركة، وهي في تزايدٍ مستمرّ، ضِمن ضوابط قانون دولي معولم، أو بعبارة أخرى، ضِمن ضوابط قانون عالمي. وتشكّل العولمة موضوع جدال على مستوى عالمي لشموليتها وانعكاساتها على مختلف الصعد. فالانفتاح على التجارة الدولية ساعد بلدانًا كثيرةً على التطور بسرعة أكبر؛ لأنّ هذه التجارة تساهم في التنمية الاقتصادية.

كما خفّفت العولمة من الشعور بالعزلة الذي ساد عدّة دول فقيرة، وأتاح المجال للكثير من سكانها الحصول على مقدار معرفيّ أرقى، وأكثر تقدّمًا من المستوى الذي كان يتمتّع به أغنى فرد في أيّ بلد قبل قرن من الزمن.

> "إنّ العولمة وسوقها العالمي غير منتظمتين، وهما في حاجة إلى ضوابط تجعل من التوفيق بين مطالب المسؤولية الاجتماعية ومستلزمات تحقيق الربح"

ولكن في مقابل هذا توجد هُوَّة بين الأغنياء والفقراء؛ إذ ارتفع مجمل الدخل العالمي الأوسط بنسبة ٢,٥ في المئة سنويًّا، في حين ارتفع عدد الفقراء الفعلي[٣٩]. وإنّ العولمة في سياقها النيوليبرالي العالمي المبني على التجارة والسوق الحرَّتيْن، لم تعدْ قادرة على تنفيذ وعودها، بل أضحت في تبعية اقتصادية عالمية من مناطق المحيط في الاقتصاد العالمي. غير أنّ قدرًا كبيرًا من الاستثمار الأجنبي يذهب إلى استخراج المواد المعدنية الخام. وهكذا تكون للاستثمار الأجنبي تأثيرات إيجابية في مشروعات استثمارها، ولكن في المقابل تكون لها تأثيرات سلبية في مجمل التنمية الاقتصادية.

إنّ العولمة وسوقها العالمي غير منتظمتين، وهما في حاجة إلى ضوابط تجعل من التوفيق بين مطالب المسؤولية الاجتماعية ومستلزمات تحقيق الربح، أولويةً تستوجب التحقيق. وإنّ العولمة بحسب فريد برغستون في حاجة إلى نظام "شيكات أمان انتقالية [...] تساعد على تصحيح التشوّش الحاصل" وتمكّن الشعوب من "الاستفادة من الظاهرة [العولمة] وتتدحرج معها عوضًا من معارضتها"[٤٠].

ثمّ إنّ إدراك المشكلات يضطرّ الإرادة السياسية إلى التصدي لها عبر انتهاج سياسات تنمية مستدامة وعادلة، وديمقراطية، وهذا النهج لا ينفصل عن مفهوم الـ Governance بوصفه جزءًا من ثقافة عالمية، صاعدة، قائمة على تعزيز مشاركة الأطراف المجتمعية المختلفة مع الحكومة في صنع السياسات العامّة وتنفيذها، للتعبير عن التفاعل، أو الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

ويرى جان كوامن Jan Kooiman أنّ الحاكمية بمنزلة "أسلوب موسِّع للحكم، يصبح هو نفسه بمنزلة عقد اجتماعي جديد بين الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، في إطار شراكة ثلاثية؛ بهدف تعبئة إمكانات المجتمع على نحوٍ أفضل وإدارة شؤون الحكم بطريقة أكثر رشادًا"[٤١].

وبما أنّ العالم في حاجة إلى رؤية جديدة يمكن أن تحرك الناس في كلّ مكان لتحقيق مستويات أعلى من التعاون والتنسيق في الميادين ذات الاهتمام المشترك، فإنّ الحاكمية العالمية تشكّل إطارًا لهذه الرؤية. وهذه الحاكمية، مهما كانت مكونتها، ومرونتها، وفعاليتها، في حاجة "إلى المشاركة الفعالة للتدخل الحكومي المستنير الذي يشمل تطوير البيئة المؤسَّسية التي يتكون منها رأس المال الاجتماعي والبشري"[٤٢].

في المقابل تطرح هذه الحاكمية مشاركة المجتمع المدني الدولي في سياق البحث عن ديمقراطية المؤسّسات الدولية، وتكريس شفافيتها؛ لتكون فعالة على الساحة العالمية. وفي هذا السِّياق تشتدُّ الحاجة إلى المجتمع المدني الدولي وسيلةً لإضفاء الشرعية على عمل الأسواق والهيئات المالية والاقتصادية. لكنّ هذه الشرعية تختلف باختلاف الرؤية لمفهوم الحاكمية العالمية؛ بالنظر إلى وجود تطوّرات عديدة متعلّقة بهذا المفهوم، ومن ثمّة فإنّ الأشكال الممكنة لهذه الحاكمية تتحكم في آلية الشراكة بين المجتمع المدني، والسوق، والمؤسّسات الدولية.

---

٣٩ شهد عدد الأشخاص الذين يعيشون بأقلّ من دولارين ارتفاعًا بين السنوات ١٩٩٠ و١٩٩٨، انظر: البنك الدولي ٢٠٠٠، **تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠/ ٢٠٠١: شن هجوم على الفقر**، ص ٢٣، على الرابط:
http://goo.gl/340sMN

40 Deadline Set for WTO reforms, *Guardian News Service*, 10/1/2000.

41 J. Kooiman, *Modern Governance: new Government Society Interactions* (London: Sage Publication, 1993), pp. 1- 2.

٤٢ **أحمد ضو بوعجيله**، "السيادة وتحديات العولمة، المجتمع الدولي نموذجًا"، رسالة دبلوم في العلوم السياسية، الجامعة اللبنانية، لبنان – بيروت ٢٠٠٢، ص ٨٠.

ويتجاذب الحاكمية العالمية رأيان متعارضان، أحدهما ينطلق من جهة أنّها "شكل من أشكال شرعنة عمل الأسواق وحركة الشركات عبرة الوطنية، وفرض صوْغ اجتماعيّ وثقافيّ للتنظيم الاجتماعي من ناحية، ونزع الشرعية من اختصاصات الدول، أو الأمم، أكثر فأكثر، من جهة أخرى"[٤٣]. وأمّا الرأي الآخر فيرى أنّ الحاكمية العالمية هي الحلّ للرد على تحديات العولمة ومتطلباتها[٤٤] التي تتزايد يومًا بعد يوم، في ظلّ تحكّم الأسواق وعدم انتظامها، وفي ظلّ تصاعد الهموم البيئية والاجتماعية على الساحة الدولية. ولمزيد من التعمق في موضوع الحاكمية العالمية، سندرس هذا المفهوم في فكر جايمس روزنو James Rosenau.

إنّ أهمية فكر روزنو تكمن في ما يشتمل عليه من منطلقات حديثة بعيدة من المنطلقات التقليدية؛ ما يلائم إشكالية الحاكمية العالمية بوصفها ردًّا على واقع العولمة. ولعل أبرز كتبه المعبّرة عن رؤيته للحاكمية العالمية هو:

Along the Domestic- Foreign Frontier exploring Governance in a Turbulent World[٤٥]

ففي كتابه هذا لجأ إلى مصطلحات أقرب ما تكون إلى المفاهيم التي تعكس تطور المنطلقات على الساحة الدولية بدءًا بـ "منطقة الحدود" فيه frontier، مرورًا بالفوضى Turbulence، ووصولًا إلى ما يسميه Fragmegration، وإلى مجالات السلطة Spheres of Authority.

في البداية إنّ مفهوم "المنطقة الحدودية"[٤٦] بالنسبة إلى روزنو هو تلك المنطقة التي تتلاشى فيها أو تهمّش فيها عناصر الداخل – الخارج؛ ومن ثمَّة فهي مفهوم متصوّر، وليست مفهومًا جامدًا. وهي تعني في هذا السِّياق الأفعال والنتائج الناجمة عن موقف، أو حدث، أو تصرف ينتج من أفراد، أو جماعات، أو فئات، أو حكومات، خارج إطار حدود الدولة الموجودة. أمّا مفهوم Turbulence[٤٧]؛ أي الفوضى فهو يُستخدم كأحد العوامل المؤثِّرة، أو المساعدة والمعيقة في آنٍ واحدٍ، في عملية الإدارة الدولية. وقد أبرزها روزنو عبر مستويات ثلاثة:

الأول، على نطاق ضيّق؛ وهو ثورة المقدرة أو ثورة الكفاءات.

الثاني، على نطاق وسطيٍّ؛ وهو يُعنى بمفهوم إعادة تمركز السلطة.

الثالث، على نطاق واسع؛ وهو متمثّل بثنائية التوجه للبنيان الدولي.

نصل الآن إلى مصطلح Fragmegration[٤٨]، وهو عبارة عن دمج لمصطلح Fragmentation (أي التفتُّت والتقسيم) ومصطلح Integration (أي الاندماج). وهذا المصطلح يشير إلى التجاوب بين اتجاهين، أحدهما دينامية الاندماجية وتفاعلها، والآخر هو التفاعل نحو التفتُّت والتقسيم.

أمّا عملية الإدارة العالمية فهي تقوم على قيادة منظمة، أو مجتمع ما لنفسه (بدلًا من الفرض)، وركيزتَا هذه العملية هما دينامية التحكم والاتصال[٤٩]. والتحكم هو عبارة عن علاقة معينة تشكّل نمط تفاعل بين الأطراف الفاعلين، ومن ثمَّة يشكِّل هذا النمطُ نفسُه قواعد منظمةً تحكم هذه العلاقة.

> "التركيز على الأمن الاجتماعي وعدالة التوزيع لا يناقض الاهتمام بالنمو الاقتصادي، بل إنهما يشكّلان ضمانةً لاستدامة النموّ والحفاظ عليه"

بعبارة أخرى، تقوم مجالات السلطة وعمليات التحكم على التصرف المتكرر بالربط - بطريقة منظمة - بين جهد المسيطرين وتجاوب المسيطَر عليهم عبر قنوات رسمية أو غير رسمية. لذا يصبح في الإمكان التوصّل إلى قواعد تُنظِّم عملية التحكم لكي تجريَ بنجاح وثبات من دون الحاجة إلى قيام سلطة سياسية أو قانونية. وبالنسبة إلى روزنو، هناك أربعة أنواع من التفاعل متمثّلة بسلطة "قائمة"، و"متجاوبة"، و"متنافسة" و"موقَّتة".

في الحصيلة، تمكَّن روزنو من تجزئة دافع العولمة ودراسته مع وضْع تصنيف عامٍّ قادرٍ على إجلاء الصورة بطريقة علمية، كما وضع الحاكمية العالمية في سياق عملي من دون إغفال المنطلقات النظرية، ومن دون القفز فوق المجتمع المدني الدولي. وهذا المجتمع

٤٣ حداد، العلاقات الدولية، المرجع نفسه، ص ٢١٦.

44 Jacquet, Ibid., p. 12.

45 James Rosenau, *Along the Domestic-Foreign Frontier exploring Governance in a Turbulent World* (United Kingdom: Cambridge University Press, 1997).

46 Ibid., p. 3.

47 Ibid., p. 55.

48 Ibid., pp. 99- 100.

49 Ibid., p. 146.

ينطلق من مفهوم "غربلة" الشعوب عبر آليات تمثيليّة، بالنظر إلى أنّه من الصعوبة إدخال الشعب مباشرةً في بنى السلطة العالمية. وهذه الآليات هي عبارة عن مجموعة من القوى والعمليات، تحوِّل الجمهور إلى شعب يصبح قابلًا للتمثيل في الدستور التأسيسي العالمي.

وهذا التمثيل يجري في سياق مقاربة ثلاثية، إذ يقع المجتمع المدني بين الدولة والسوق، مع الأخذ في الحسبان تعقُّد التركيبة المجتمعة؛ ذلك أنّه أصبح للسوق حيّزها الخاص المتمايز نسبيًّا عن حيّز المجتمع السياسي. واستنادًا إلى ما ورد سيصبح في متناول الأفراد التعاقد لتكوين اهتمامات واستحقاقات تتعلق بمواجهة الإفرازات الاجتماعية للعولمة ونتائجها الاجتماعية والسياسية؛ فينتج من ذلك مجال يمكّن من المشاركة السياسية الفعلية. وهذا المجال عامّ وعبر وطني، وهو ينطلق من "ترجمة الأنساق الرمزية لتأسيس معايير مشتركة للفاعلين في إطار شبكات سياسته عبر وطنية متحدة بوساطة المعايير والقيم المتفاعلة في مجال اجتماعي، وسياسي، واقتصادي، تطوعي عبر وطني يقع بين الدولة والفرد"[٥٠].

وعليه فإنّ مرتكزات المجتمع المدني الدولي هي ذاتها مرتكزات المجتمع المدني الوطني، وأمّا الفرق فهو "في الامتداد والانتشار وليس في المضمون القيمي"[٥١]. غير أنّ البيئة العالمية والمتغيرات المتعدّدة التي أتت بها العولمة، أدّت إلى بروز المجتمع المدني الدولي بوصفه "قوةً ثالثةً" على المستوى المجتمعي والعالمي، ولعل أبرز هذه المتغيرات:

التوافق الدولي المتعلِّق بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

الدور الذي اضطلعت به المؤسّسات الاقتصادية العالمية الكبرى.

اتساع سياسات الإصلاح الهيكلي في ظلّ تراجع دور الدولة.

الفقر والتهميش والاختلال الأيكولوجي الذي يصعِّب التعاون الأفقي بين المانحين والمتلقّين.

الرغبة في طرح نماذج بديلة للتنمية.

إنّ المجتمع المدني الدولي بات حاضرًا على مختلف الأصعدة في استشاراته؛ إذ أكدت لجنة إدارة المجتمع العالمي[٥٢] أهميته فاعلًا دوليًّا، مقترحةً آلياتٍ لإضفاء طابع عمليّ على عمله أكثر فأكثر؛ عبر تمكينه من الالتماس لدى المؤسّسات الدولية و"إقامة جمعية عمومية للشعوب داخل منظومة الأمم المتحدة".

في هذا السِّياق تؤكِّد لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي ضرورة إيجاد مجتمع دولي يتجاوز السيادات والدول إلى الغايات التالية:

ترسيخ روح التعاضد المستند إلى مبادئ التشاور والشفافية والخضوع للمساءلة.

تعزيز المواطنية العالمية والعمل على إشراك القطاعات الأكثر فقرًا.

إدخال صوت الشعب في عملية صنع القرار.

فتح الطريق أمام الأفراد، والمؤسّسات وجماعة المنظمات غير الحكومية للتعبير عن آرائهم.

إنّ حضور المجتمع المدني الدولي الفاعل، الضروري والتوازني يتكرس في المضمون التنموي للمجتمع المدني الدولي والمطالبة باقتصاد عالمي ذي بعد أخلاقي.

> تندرج الشراكة، بين المجتمع المدني الدولي والحكومات، في إطار مفهوم الحكم الموسَّع، إذ إنّ مصطلح الشراكة يؤكّد التكامل في الأدوار بين الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ومؤسّسات التمويل من أجل تحقيق التنمية المستدامة

ويهدف النمو الاقتصادي إلى توسيع الخيار الإنساني في اتجاه واحد ألا وهو "الدخل" في حين أنّ هناك شبكة خيارات إنسانية غير متصلة بالدخل أو الثروة، فيجري الركون إلى التنمية البشرية التي تنطلق من توسيع جميع الخيارات الإنسانية بما فيها الخيارات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية.

وإنّ التركيز على الأمن الاجتماعي وعدالة التوزيع لا يناقض الاهتمام بالنمو الاقتصادي، بل إنهما يشكّلان ضمانةً لاستدامة النموّ والحفاظ عليه. هذا ما يشكّل محور عمل المجتمع المدني الدولي الذي يركّز على

---

50 Bice Maiguashca, *The Transnational Indigenous Movement in a Changing World Order* (NewYork: University Press, 1994), p. 365.

51 François Crépeau, *Mondialisation des échanges et fonction de l'Etat* (Bruxelle: Bruylant, 1997), p. 267.

٥٢ هي لجنة شُكّلت بمبادرة من فيلي برانت وتشجيع الأمانة العامة للأمم المتحدة.

خمسة مكوّنات أساسية للتنمية البشرية، وهي: العدالة، واستدامة التنمية، والديمقراطية، والإنتاجية، وتفعيل القدرة البشرية[٥٣].

هذا المضمون التنموي لحركة المجتمع المدني الدولي يرتبط بفاعلية الدور الذي يمكن أن تقوم به منظماته في تحقيق التنمية القائمة على المشاركة الواعية، وهذه الفعالية نفسُها ترتبط بالمنظور الذي ينظر من خلاله إلى منظمات المجتمع المدني الدولي؛ ذلك أنه يمكن أن يكون منظورًا وظيفيًّا Functional paradigm أو منظورًا بنيويًّا Structural paradigm.

ففي المنظور الأول، تتَّسم المنظمات بكونها تحمل جزءًا من العبء عن الدولة عبر تقديم الرعاية للمحتاجين وإشباع حاجات خدماتية لفئات محددة، أو للمجتمع بوجهٍ عامٍّ. في المقابل برز المنظور البنيوي الذي يرتبط بدور "المنظمات غير الحكومية في المساهمة في عملية التحوُّل الاجتماعي والسياسي للمجتمع بوصفه أحد العوامل الأساسية في البناء الاجتماعي"[٥٤]. ونستعير من هذا توصيفًا للمنظمات الدولية غير الحكومية؛ لتكون الفاعل أو الوسيط الاجتماعي Social agents القادر على التأثير في "العلاقات بين الأفراد والجماعات باتجاه رفع مستوى الوعي وزيادة المهارات السياسية والقدرات التفاوضية في مجال الحقّ العامّ"[٥٥].

لذا تندرج الشراكة، بين المجتمع المدني الدولي والحكومات، في إطار مفهوم الحكم الموسَّع، إذ إنّ مصطلح الشراكة يؤكِّد التكامل في الأدوار بين الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ومؤسّسات التمويل من أجل تحقيق التنمية المستدامة، كما يعكس الاعتراف العالمي بأهميته دور المجتمع المدني، وخصوصًا المنظمات غير الحكومية"[٥٦]. وإنّ المجتمع المدني الدولي لا يعارض وجود العولمة، بل بعض أوجه إدارتها، مثل جعل التبادل الحرّ فوق قيم حقوق الإنسان سواء كانت اجتماعيةً، أو أيكولوجيةً، أو ثقافيةً.. إلخ.

53 United Nations Development Programme, *Human development Report 2000* (Oxford: Oxford, 2000), p. 112.

54 F. Hautart & F. Polet, *L'Autre Davos: Mondialisation des resistances et des lutes* (Paris: Harmattan, 1999), p. 123.

55 ATTAC, *Agir Local, penser Global* (Paris: Mille et une nuits , 2001) p. 27.

56 World Bank Group,*Comprehensive Development Framework, DEVFORUN: Partnerships for Development: From Vision to Action, Partnerships in Development*, viewed 15/2/2012, at: http://www.worldbank.org/hm/cd/0084.html

نحو حاكمية عالمية تكرّس قانونًا عالميًّا

مع بروز ضرورة اندماج دولي مستدام، ينبغي توافر ثلاثة شروط، هي: إدراك الناس لمنافعه، واتفاق الدول على أهدافه والنظر إلى المؤسّسات التي تحكمه بالشرعية، على أنّ موضوع العولمة نفسه يواجه في البلدان الصناعية اعتراضاتٍ متزايدةً لم يعدْ من الممكن تجاهلها، أو التعامل معها باستخفاف، أو التقليل من شأنها؛ بخاصة بسبب انسداد الأفق في مفاوضات منظمة التجارة العالمية أكثر من عقدٍ من الزمن.

إنّ أحد نماذج التفاوض الأكثر فعاليةً هو المتعلق بـ "الأندية"[٥٧]، ولكنّ هذ النموذج بات اليوم يؤخذ افتراضيًّا في شكله التقليدي على الأقل؛ فالبلدان النامية تطرح مسألة عدالة النظام الدولي، ومسألة القيادة (أي السلطة). وإنّ عدم وجود إجراءات ضمان المساءلة الديمقراطية للمؤسّسات المتعدّدة الأطراف يدعو إلى التشكيك في شرعية القرارات.

لقد انطلق كلّ من لامي ولايدي - بهدف طرح مشكلات الحاكمية - من تحليل العولمة التي يُنظر إليها على أنها أبعد من التحديات الاقتصادية، وأنها "واقع اجتماعيّ بأكمله"[٥٨] ينتج مواجهة التفضيلات الجماعية المعدودة من خصائص المجتمعات المختلفة. فالحاكمية العالمية هي التفضيل الجماعي الأول في أوروبا، ومحور المنطلقات التي تتحكم في إطار تطوير الحاكمية العالمية أربع حقائق[٥٩]، هي:

طبيعة الاندماج الدولي غير مكتملة.

بروز عدم تجانس في التفضيلات الجماعية Préférences collectives.

زيادة المشكلات العامَّة بالنسبة إلى الإنذارات المتعلقة بالبيئة العالمية.

تسليط الضوء على بروز عناصر وعي مدني عالمي، يُعدُّ الحد من العولمة أحد مكوّناتها.

انطلاقًا من هذا تظهر الحاجة إلى بعدين للانطلاق باقتصادٍ عالميٍ، هما الاندماج والتضامن الناتجين من المصير المشترك. وينطلق جون تيرول Jean Tirole من أسس حكم المؤسّسات الدولية، مع تحديده

57 Jacquet, Ibid., p. 46.

58 Pascal Lamy & Zaki Laïdi , "La Gouvernance, ou Comment Donner Sens à la Globalisation", in, Jacquet, Ibid., pp. 196- 197.

59 Jacquet, Ibid., p. 51.

تخصصها من حيث أنّه محبذ، أو غير محبّذ[٦٠] من ناحية، ومن حيث تطلّبها رقابةً سياسيةً من ناحية أخرى. وفي ما يتعلق بالنقطة الأولى، فهو يؤكّد ضرورةً تفوق فوائد التخصص تكاليفه، وأنه ينبغي على كلّ مؤسّسة دولية معالجة فشل السوق الذي يجري تحديده.

أمّا شارل ويبلوسز Charles Wyplosz فيهتمّ على نحوٍ خاص بمسألة إعادة التوزيع الدولية. وينطلق من المقولة إنّ العولمة تولّد أرباحًا ما، ولكنها تؤدّي، أيضًا، إلى رابحين وخاسرين[٦١]، على أنّ الخاسرين لا يجرى تعويضهم خسائرهم إلا في إطار وطني. وبالنسبة إلى باتريك غيومون Patrick Guillaumont وسلفيان غيومون جينيني Sylviane Guillaumont-Jeanneney، فقد اهتمًا بوجهة نظر البلدان الأقل نموًّا، والتي تعاني دخلًا منخفضًا وعوائقَ نموٍّ هيكليةٍ. لذا نجد فكرة "الحكومة العالمية"، المبنية على أساس الاقتباس على المستوى العامّ لنموذج حكومة الدول أو الولايات الفدرالية الديمقراطية، تتعثر في غياب مواطنية عالمية من شأنها أن تشكّل أساسًا لها.

وأمّا النموذج الثاني التقليدي، أي التعاون المؤسّسي للدول، فيمكنه المطالبة بالقدرة التشغيلية. لكنه يعاني أوجه قصور عديدة؛ فهو لا يلائم معالجة المشكلات العالمية. وفي ما يتعلّق بالنماذج الثلاثة الناشئة، فإنها متمثّلة بشبكة مستقلة للسلطات Réseau d'autorités indépendantes، والقانون من دون الدولة Le droit sans l'État، والتنظيم الذاتي الخاص l'autorégulation privée[٦٢].

إنّ فكرة تأسيس الحكم العالمي شبكة سلطات مستقلة مبنيّة على تطوير الهيئات في المستوى الوطني ناجمة عن كونها منتدبة للعمل في مهمّة محددة. وهذه المؤسّسات تستمدّ شرعيتها من ولايتها، وفعاليتها من الوفاء بالتزاماتها وقدرتها على الحساب. أمّا النموذج الثاني، أي" قانون من دون دولة"، فهو يتركّز في قدرة القانون على إنتاج مجموعة من المعايير انطلاقًا من أساسٍ قانونيٍّ. وفي هذا الشأن لا بدّ من ذكر النموذج الثالث في التنظيم الذاتي الخاص الذي غالبًا ما يكون في القطاعات افتراضيًّا؛ لأنّ الأنظمة العامّة غير موجودة.

وبما أنّه لا تترتّب على أيٍّ نموذج من هذه النماذج نتائج مرضية تمامًا، فقد اقترح كلّ من جـاكي Jacquet، وبيزاني فيري Pisani-Ferry، ولورونس توبيانا Laurence Tubiana، التفكير في أولويات العمل الجماعي الدولي، انطلاقا من ستة مبادئ[٦٣]، هي: التخصص، والمساءلة السياسية، والتوازن، والشفافية، والديمقراطية، والتبعية.

وأمّا برنار غرلون Bernard Grelon فهو يدرس مسألة التسلسل الهرمي للمعايير. ويبدأ بتحليل ممارسة هيئة تسوية النزاعات في منظمة التجارة العالمية في حالات الاختلاف بين قواعد التجارة الدولية وغيرها من مطالبة عالمية؛ من قبيل ما يتعلّق بالبيئة. ويبين كلٌّ من توبيانا وجون ميشال سفرينو Jean-Michel Severino أنّ مفهوم المصلحة العامّة العالمي الذي يحتضن مفاهيم مثل السلام، والبيئة، والمعرفة، والحوادث النووية، سمح بإعادة إطلاق التفكير في التعاون الدولي، مع الإشارة إلى أنّ الأسواق لا تؤدّي تلقائيًّا إلى إمدادات كافية من هذه السلع؛ ما يستدعي خلْق حوافز متناغمة مع الأهداف من خلال فرْض الضرائب، أو إنشاء سوق ملكية، أو وضع قواعد دولية ملزمة. أمّا بشأن الاتفاقات الدولية، فقد أكّد كلّ من توبيانا وسفرينو دور شروط التفاوض، بما في ذلك أهمية أصحاب الشأن، والخبرة، والنزاهة[٦٤].

ويؤكّد بواسيو Boissieu ضرورة اعتماد وجهة نظر دينامية بشأن قضايا الحكم وسدّ ما يسميه الفجوة الحرجة بين الاندماج القوي للأنظمة الإنتاجية والتكامل المحدود بالنسبة إلى السياسات، إذ إنّ هذه الفجوة تغذّي انعدام الاستقرار، ولا سيما الاستقرار المالي. ويؤكّد، أيضًا، ضرورة الاستفادة من "نافذة" ١١ أيلول لاتخاذ إجراءات قوية ضدّ اللجنة الضرائبية. ويتبنى، فضلًا عن ذلك، فكرة تخصص المنظمات الدولية، ويشير إلى نقيضها، وإلى عدم التخصص الذي عرفه كلّ من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مع نتيجة المنافسة المتزايدة بين المؤسّسات، والإضرار بالكفاءة[٦٥].

هذا الواقع أفرز أربع أولويات، هي:

إنشاء هيئة شرعية سياسية للحكم العالمي تحلّ مكان الـ G٧ في موضوع القيادة الشاملة.

إعادة التوازن إلى الهيكل المؤسّساتي، عبر خلق المنظمة العالمية للبيئة في البداية، ثمّ مدّ المنظمات الـ "ضعيفة" بوسائل قضائية على منوال جهاز تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية.

60 J. Tirole, "La Gouvernance des Institutions Internationales", in Jacquet, Ibid., p. 291.

61 C. Wyplosz, "La Mondialisation: l'Economie en Avance sur les Institutions", in Jacquet, Ibid., p. 301.

62 Jacquet, Ibid., p. 69.

63 Ibid., p. 74.

64 Ibid., p. 491.

65 Ibid., p. 122.

إشراك المجتمع المدني عبر تسهيل حصوله على المعلومات وتطوير الرقابة على المؤسّسات المتعدّدة الأطراف.

دمج البلدان الفقيرة من خلال اتفاق التنمية عبر الجمع بين الانفتاح التجاري، والتركيز على التنمية في المفاوضات.

من ناحية أخرى، يقوم اقتراح جان آرت شولت Jan Aart Scholte على تحليل مشاركة المجتمع المدني في الحاكمية العالمية، وهي في نظره لا تقتصر على المنظمات المتخصصة، بل تشمل مجموعةً واسعةً ومتنوعةً من الجهات الفاعلة التي لا تتوخى الربح. وبما أنّ مشاركة المجتمع المدني في الحاكمية العالمية ظاهرة دائمة بالنسبة إليه، فقد وضع شولت بعض الاقتراحات العملية لتنظيمها، وهي ترتكز على أفكار الشفافية والحوار[٦٦].

أمّا كريستيان شفانيو Chavagneux Christian فهو يقدّم وجهة نظر مختلفة انطلاقًا من تحليل دور الجهات الفاعلة غير الحكومية في إدارة الشؤون العالمية. وخلافًا لشولت ، لا تهمُّه الجهات الفاعلة التي لا تتوخى الربح، بل أولئك الذين يدافعون عن المصالح القطاعية أو الفردية، بغضّ النظر عن الاعتراف الرسميّ بسلطتهم أو عدمه، وبغضّ النظر عن كون هذه السلطة مشروعةً أو غير مشروعة[٦٧].

وفي المقابل ساهم كلّ من دومينيك بيرو Bureau Dominique، وماري كلاردافو Daveu Marie-Claire، وسيلفيان غستالدو Sylviane Gastaldo في تسليط الضوء على قضايا الحاكمية العالمية في مجال البيئة ودراستها؛ إذ استعرضوا التحديات، ووضعوا جدولًا انتقاديًّا للاتفاقات البيئية المتعدّدة الأطراف التي انتشرت من دون تنسيق وهيكلة، والتي لا تتضمَّن نظام رقابة لضمان إجراء الالتزامات. في هذا السياق، يكون خلْق منظمة عالمية للبيئة أمرًا مرغوبًا فيه؛ لأنه يضمن قدرًا كبيرًا من الاتساق[٦٨].

وإذا انتقلنا إلى النظام الاقتصادي، وجدنا تعدّدًا في المشاريع والاقتراحات التي تناولت إصلاح النظام العالمي الاقتصادي؛ من قبيل إنشاء مجلس أمن اقتصادي، واقتراح "لجنة ملتزر"، والعودة إلى نظام بريتون وودز، أو نظام سوروس البديل.

وبعدما تبيّن لنا سوء الإدارة الدولية الاقتصادية في الكثير من الميادين، وأنّها أدّت إلى انحراف العولمة، اقترحت "اللجنة حول التنظيم العالمي" إنشاء مجلس أمن اقتصادي ESC، يكون له وضع قانوني في هرمية الأمم المتحدة. لكنّ هذا الاقتراح لم يَلْقَ من الدول المتقدمة، ومن الدول النامية، دعمًا. وانطلاقًا من هذا الرفض، برزت عدّة دراسات وتقارير، كتقرير اللجنة الاستشارية للمؤسّسة المالية الدولية المعروف "بتقرير ملتزر" الذي أطلق انتقادًا شديدًا لأداء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وينطلق انتقاد هذا التقرير من عدّة ملاحظات، ليضع استنتاجاته في ما بعد؛ فعوضًا من تقرير النمو الاقتصادي، فإنّ صندوق النقد الدولي يضع الركود الاقتصادي في إطار مؤسّساتي. كما أنّ البنك الدولي، بدلًا من أن يكون دوره محوريًّا، لا يُعنى بهدف إزالة الفقر العالمي. وتقترح اللجنة تحويل البنك الدولي إلى سلطة إنمائية عالمية تعطي حصرًا مِنحًا ماليةً ومساعداتٍ تقنيةً، ومن ثمَّة تحوّل برامج قروض البنك إلى البنوك الإنمائية الإقليمية.

> يتركّز الاهتمام الدولي الآن في عولمة ذات وجه إنساني يكون فيها الاقتصاد بيئيًا واجتماعيًا

ويبقى ما اقترحته اللجنة بحصرية تأمين السيولة النقدية للبلدان التي تُجيز حرِّية الدخول والتشغيل للمؤسّسات المالية الأجنبية"؛ بحجة مساهمته في استقرار النظام المالي المحلي وتطويره. وهذا ما لقيَ معارضةً دوليةً شديدةً، على أنّ هذا النوع من التدبير يقود إلى تبيان سعي هذه المدرسة لإصلاح المؤسّسات الدولية بموازاة مصداقية أكبر وشفافية أكثر، ودور أقوى لحكومات البلدان النامية في صوْغ القرار، وفي تخفيف الضغوط الموجهة نحو اعتماد التبادل التجاري الحرّ وتحررية حسابات رأس المال.

في المقابل ينتقد سورس G. Soros النظام المالي والعالمي، وخصوصًا صيغة "أصولية السوق"، ويركّز في كتابه "حول العولمة" على نقد عميق للنظام الحالي للحكم الاقتصادي العالمي، ويطرح خطةً لإصلاح منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، ونظام المنح الدولي. وإذ يقرّ سوروس بأنّ أداء البنك الدولي اتجه نحو الأسوأ، وبأنّ البيروقراطية أصبحت أكثر رسوخًا، فهو يرى أنّ الإبقاء على

66 Jan Aart Scholte, "Société Civile et Gouvernance Mondiale", in Jacquet, Ibid., p. 224

67 Jacquet, Ibid., p. 490.

68 D. Bureau & M- C. Daveu & S. Gastaldo, "Gouvernance Mondiale et Environnement", in Jacquet, Ibid., p. 455.

هذا البنك ليس سوى تدبير موقَّت لصدّ هجوم جناح اليمين على الإعانات المتعدّدة الأطراف، ريثما يجرى وضْع آلية لإصدار حقوق سحب خاصة SDR، عبر صندوق النقد الدولي والبلدان الغنية، تمنح بموجبها صندوقًا إنمائيًّا حصصَها.

استنادًا إلى كلّ ما ورد، لا تقتصر التحديات على مجال معيّن، بخاصة في ظلّ ترابط الميادين كلّها بعضها ببعض، فالاقتصاد يقترن بالتنمية التي ترتبط بالبيئة، والتي ترتبط هي نفسها بالإنسان والتنمية المستدامة. وانطلاقًا من هذا الترابط، يتركّز الاهتمام الدولي الآن في عولمة ذات وجه إنساني يكون فيها الاقتصاد بيئيًّا واجتماعيًّا. وإنّ مواجهة هذه التحديات يكون في إعادة هيكلة الاقتصاد على نحوٍ يجري فيه احترام التوازن البيئي ويضمن، في الوقت نفسه، قيام تنمية مستدامة. وهذه التنمية تستوجب إعادة هيكلة نظام الطاقة، وحركة السلع، ونظام الإعلام. من ثمَّة يتطلّب التحدي البيئي تنمية النظريات ذات البعد الكوني والأخلاقي في إطار المسؤولية المشتركة على المستوى العالمي الكوني.

بناءً على ذلك تكون المشكلات في العالم الشامل Globalised؛ أي المعولم، مثلما يذهب إلى ذلك جاك دو لاروزيار Jacques de Larosière، مُعولمةً أيضًا؛ ومن ثمَّة يتطلب هذا العالم قواعدَ ومراقبةً فعالةً تُطبَّق على الأقوياء والضعفاء على حدٍّ سواءٍ[٦٩]، وهذا يستوجب قانونًا معولمًا.

وإنّ الحاجة ضرورية، أيضًا، إلى قانون يشمل حمايةً كونيةً للأفراد، ومن أمثلة ذلك اقتراح ميراي دلماس مارتي Mireille Delmas-Marty المتعلّق بعولمة الاقتصاد، أو شموليته Globalization، وكونية حقوق الإنسان Universalisation[٧٠]. ويحمل هذا الاقتراح الإجابة الواضحة عن السؤال المطروح، ويفضي بنا إلى دور القانون الدولي في حماية الأفراد، بخاصة بعد تقدّم القانون الدولي الإنساني، ودخول المعيارية الدولية في التبني الواسع للإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة ١٩٤٨.

وكانت ترجمة هذا التوجّه عبر اجتهادات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان التي أقرّت ملاحقة المرتكبين، حتى رؤساء الدول، بسبب خرْق فاضح لحقوق الإنسان في إطار المسؤولية الجنائية الدولية، وهذا ما يبرّر الحاجة إلى قانون دولي معولم، أو عولمة القانون الجنائي لحماية الأفراد. فكان بروتوكول روما عام ١٩٩٨ وإنشاء المحكمة الجنائية الدولية لملاحقة المجرمين من دون أن تُؤخذ في الحسبان أيُّ حصانة في جرائم الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم ضدّ الإنسانية، وجرائم العدوان.

وهنا تُطرح الإشكالية المتعلّقة بالطريقة المثلى لتحقيق القانون العالمي أو المعولم. وبحسب ستيرن Stern، تكون هذه الطريقة بالتركيز على ضرورة اتفاق الدول مع مساهمة مجموعة الفاعلين الدوليين للوصول إلى قانون دولي مصنوع من كلّ لاعبي العولمة. وهذا يتطلب، بطبيعة الحال، إجراءً معولمًا لقانون دولي حقًّا، وهو ما يصطدم بإشكالية المواءمة بين الاقتصاد وبين فلك القيم غير الاقتصادية. هذا هو فلك التحدّي الذي، إن تمكّن العالم من تحصيله، تكوَّن قانون عالمي.

ولكنّ الصراع، كما يشرح غيوم سفران Guillaume Sevran وكلود غوتييه Claude Goutier العلاقة بين العولمة والقانون الدولي العامّ، هو بين واقعية قانونية وواقعية سياسية، إضافةً إلى تجزُّؤ القانون الدولي الذي يرجعه بيار ماري ديبوي Pierre-Marie Dupu، إلى توسيع النطاق المادي للقانون الدولي، وكثافة الأطراف الفاعلة، وخصوصًا في مجالات حقوق الإنسان، والقانون الاقتصادي، والقانون التجاري الدولي، والقانون البيئي الدولي[٧١]. ويندرج في هذا السياق ما يعتقده كلّ من سرجيو سالیناس ألسيجا Sergio Salinas Alcega وكارمن تيرادو روبلز Carmen Tirado Robles بشأن إرجاع سبب التجزُّؤ إلى اتساع نطاق المسائل التي ينظمها القانون الدولي، وإلى المأسسة التدريجية للمجتمع الدولي، ووجود أنظمة متوازية[٧٢].

خاتمة

"المدينة العالمية"، و"القرية العالمية للطاقة"، وغير ذلك من الأسماء المتضمِّنة صفة "العالمية"، جعلتنا نستغرب ونسأل عن دلالات هذه التسميات التي لا تنفك تظهر أمامك خلال تنقُّلك في أرجاء الدول

69 Jacques De Larosière, "Implications de la Mondialisation", in *Rapport moral sur l'argent dans le monde 1997, l'éthique financière face à la mondialisation* (Paris: Montchrestien, 1997), p. 36.

70 M. Delmas- Marty, *Trois Défis pour un Droit Mondial* (Paris: Seuil, 1998), pp. 14- 15.

71 P. M. Dupuy, "The danger of Fragmentation or Unification of the International Legal System and the International Court of Justice", *International Law and Politics*, vol. 31, no. 79 (1999), p. 791.

٧٢ انظر: محمد بوبوش، "المخاطر الناشئة عن تجزُّؤ القانون الدولي"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد ٢٣ (صيف ٢٠٠٩)، ص ١٢.

الخليجية، لكنّ العولمة التي تُلقي بظلالها على العالم وتشكّل نظامًا عالميًّا جديدًا في طور النشوء، دونه صعوبات وتحدّيات، جعلتنا ندرك أهمية هذه التسميات ودلالاتها، فبطل عجبنا. على أنّ تحديات العولمة باتت تواجه العالم أجمع، وفرضت نفسها بقوّة لتشكّل ما يسمّى الهموم أو المشكلات الدولية المشتركة، حتى باتت أولويةً في جوهر الدبلوماسية الحديثة التي أبرزت المنظمات الحكومية وغير الحكومية بمنزلة لاعب أساسي فيها، في إطار المعيارية، تبعًا لمفاهيم ونظريات جزئية أساسية؛ كالوظيفية، والوظيفية الجديدة.

إنّ التوجه العامّ يصبّ يومًا بعد يوم في تكريس واقعٍ يحترم حقوق الإنسان ويُذعن لآليات احترامها؛ ما شكّل إرثًا عالميًّا يقع على عاتق الجميع في العالم، ولا يجوز لأحد التفريط فيه. فالمسؤولية مشتركة، والتقيّد بضمان احترامها واجب يتخطّى حدود الدول وسيادتها. ونعيد ما قالته الشيخة هيا راشد آل خليفة[٧٣]، بوصفه خيراً معبراً عن انطلاق الإستراتيجية العالمية في إطارها القانوني الشامل: "إنّ موافقة ١١٢ دولةً من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على القرار المتعلق بإستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وعلى خطة العمل المرفقة به هو شاهد عامّ على أننا، أي الأمم المتحدة، سنتصدّى للإرهاب تصديًا مباشرًا وعلى أنّ الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أيًّا كان من يرتكبه، وأينما حدث ولأيّ أغراض، يجب إدانته ولن يكون موضع تسامح".

وإنّ احترام حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب باتَا مُعولمين، مُشكّلَيْن جزءًا من قانون عالمي ذي وجهٍ إنساني حضاري، يستكمله إيجاد وسائل ضغط فعالة، كالعقوبات الاقتصادية الدولية التي يجب أن تتوجه إلى الحكام من دون الشعوب[٧٤]، والوسائل القضائية الملائمة انطلاقًا من المحاكم الدولية الخاصة التي تطورت في اتجاه تشكيل محكمة جنائية دولية ذات مهمّات وصلاحيات شاملة لأوّل مرّة في التاريخ.

ثم إنّ التوجّه العامّ العالمي نحو المأسسة العالمية التدريجية للواقع الدولي يدفع نحو تخطي الحواجز والتحدّيات الجمّة التي تعترضه. ومن ثمّة نستنتج أنّ القانون الدولي العامّ خطَا خطوةً جبارةً في تطوير آليات عمله القضائي، على أن تُستكمل هذه الخطوة بجملة مساعٍ وجهدٍ، تجعل منها واقعًا لا يمكن تخطيه، بل تجعله أمرًا مركونًا إليه في كلّ حين. ويصحُّ هذا المنطق بالنسبة إلى القانون البيئي العالمي الذي بدأ يفرض نفسه على الساحة العالمية، بالنظر إلى ما يشكّله من همٍّ عالمي مشترك ضاغطٍ تجاه إيجاد الحلّ وتنفيذه حتى تتحقّق المصلحة العالمية العامّة.

هذا الحلّ يتوسّل بآليات دولية تشكّل قانونًا بيئيًّا شاملًا، يحدّد واجبات الدول ومسؤولياتها من حيث مساهماتها في حماية البيئة من التلوث وحفظها، بالنظر إلى ما تشكّله من إرثٍ عالميٍ مشترك. وفي هذا السياق، أظهر البحث المتعلّق بالحاكمية العالمية ضرورة توافر شرط أساسي للقول بها، ألا وهو: المجتمع المدني الدولي الذي يُعدُّ الرافعة الأساسية للنهوض بتقويم العولمة، والسير بها نحو حاكمية عالمية قادرة على الردّ على كلّ التحديات التي تطرحها العولمة.

وإنّ هذه الحاكمية تعيش في صراع معياريّ بين الواقعية السياسية والواقعية القانونية. وآنئذٍ تبرز أهمية التطور الحاصل في مفاهيم العلاقات الدولية؛ ما ينعكس تدريجيًّا على قواعد القانون الدولي العامّ، ويؤدّي إلى السعي لبلورة قانون عالمي، أو قانون دولي معولم، حتى يواكب نشوء الحاكمية العالمية. وقد قطع هذا القانون شوطًا كبيرًا في الكثير من الفروع والمجالات، ولكن دونه صعوبات في مجالات أخرى؛ منها تجزُّؤ القانون الممكن معالجته من خلال الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية من جهة، ولجنة القانون الدولي من جهةٍ أخرى.

فبالنسبة إلى الأولى، يبرز اقتراح رئيس محكمة العدل الدولية القاضي "شوبيل" الذي يتضمَّن تمكين المحاكم الدولية من أن تطلب فتاوى من محكمة العدل الدولية بشأن قضايا القانون الدولي التي تنشَأ في دعاوى معروضة على هذه المحاكم، والتي تتعلق بوحدة هذا القانون؛ بهدف تقليل التفسيرات المعارضة له إلى أدنى حدٍّ ممكن[٧٥]. وتُخوَّل هذه المحكمة سلطة رصدٍ لضمان اتساق النظام القانوني الدولي وتجانسه. غير أنّ هذه السلطة مازالت خارج اختصاصها. وأمّا بالنسبة إلى لجنة القانون الدولي، فيمكن أن يأخذ نشاطها ثلاثة أشكال منفردة أو مجتمعة؛ مثل وضع التقارير، وتجميع المواد، ووضع مقترحات لآلية عمل اللجنة عمليًّا، على أنّ الأهمّ يبقى متمثّلًا بالتوجه الدولي العامّ وجهده الهادف إلى إرسائه هذا القانون وتكريسه، بدعم من المجتمع المدني الدولي، وهو مسار لا شك في أنّه طويل وشاقّ، لكنّه ليس بمستحيل.

---

٧٣ رئيسة الدورة الحادية والستين للجمعية العامة وهي تعلن إطلاق إستراتيجية الأمم العالمية لمكافحة الإرهاب في ١٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦.

٧٤ رودريك إيليا أبي خليل، **العقوبات الاقتصادية الدولية في القانون الدولي بين الفعالية وحقوق الإنسان** (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية ٢٠٠٩).

٧٥ محمد بوبوش، المرجع نفسه، ص ٢٣.

النور حمد*

فرص نجاح الحوار الوطني السوداني وتحدّياته

تناقش هذه الورقة الدعوة التي تقدّم بها الرئيس البشير للحوار الوطني. وتستعرض الظروف التي أدّت إلى أن يطرح الرئيس عمر البشير دعوةً للحوار الوطني ولأوّل مرة بعد ما يقارب خمسة وعشرين عامًا من الحكم منفردًا. كما تناقش أصالة هذه الدعوة وجدّيتها، وموقف القوى المختلفة منها. وتتناول الورقة أيضًا التحدّيات التي يمكن أن تعترض نجاح هذه الدعوة إلى الحوار، ومدى التنازلات التي ينبغي أن يقدّمها الرئيس البشير وحزبه الحاكم من أجل إنجاحها، ومدى المرونة التي ينبغي أن تبديها المعارضة المدنية منها والمسلّحة، حتى لا تضيع هذه الفرصة التي يبدو أنّها الأخيرة، قبل أن تنزلق البلاد برمّتها إلى مستنقع الفوضى. إضافةً إلى أنّها تناقش التقاطعات الإقليمية والدولية مع الحالة السودانية الراهنة، وتأثيراتها السلبية والإيجابية في فرص خروج السودان من حالة التأزّم القائمة.

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

مقدمة

ما من شكّ في أنّ الدعوة للحوار الوطني التي أطلقها الرئيس السوداني عمر البشير في السابع والعشرين من كانون الثاني / يناير ٢٠١٤، جاءت، بغضّ النظر عن صدقيتها وجدّيتها، في وقتها تمامًا؛ فالأزمة السودانية وصلت درجة من الخطورة أصبحت تهدّد كيان البلد نفسه؛ إذ إنّ انفصال الجنوب لم يَقد إلى وقف الحرب التي استمرّت لعقود طويلة، وإنّما خلق جنوبًا جديدًا في ولايتَي جنوب كردفان والنيل الأزرق؛ فأصبح الصراع المسلّح أكثر قربًا من مركز الدولة السودانية. يضاف إلى ذلك أنّ الحرب التي ظلّت دائرة في دارفور بقيت مستمرّة، على الرغم من الاتفاقيات التي أُبرمت مع بعض الفصائل؛ إذ اتّضح أنّ الفصائل التي وقّعت اتفاقيات مع الحكومة لم تكن تمثّل، لا الثقل العسكري، ولا الثقل السياسي، وسط الحركات الدارفورية. وتحوّل انفصال الجنوب إلى حربٍ على الحدود وإلى حالة توترٍ مستمرة مع جمهورية جنوب السودان الوليدة. كما تحوّل أيضًا إلى حربٍ على مورد النفط الذي ذهب ثلثاه إلى دولة الجنوب. حاولت حكومة الخرطوم فرض رسوم عبور على نفط الجنوب لتعويض الفجوة الكبيرة جدًّا التي أحدثها فقدان ثلثي كمية النفط المنتج. ولم تقبل حكومة الجنوب المقدار الذي طلبته حكومة الخرطوم، ما أدّى إلى إغلاق الخطّ الناقل لفترة طويلة. وقد أثّر ذلك سلبيًّا، في اقتصاد البلدين تأثيرًا بالغًا، ما اضطرّ البلدين لعقد اتفاق واستئناف ضخّ النفط.

ولكن، بعد فترةٍ قليلة من توصّل الطرفين إلى اتّفاق بخصوص رسوم العبور، نشب نزاعٌ مسلّح في العاصمة الجنوبية جوبا، في كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٣، بين حكومة الرئيس سلفا كير ونائبه ريك مشار، على إثر اتّهام الأوّل الثاني بالقيام بمحاولة انقلابية. ودخل الجنوب منذ تلك اللحظة في حرب أهلية طاحنة مات فيها ما يقدّر بمئات الألوف، وتشرّد بسببها أكثر من مليون شخص. ولا تزال رحى تلك الحرب الأهلية الشرسة دائرة. وقد وصلت مؤخرًا إلى تخوم حقول النفط. بهذا يصبح الوضع الاقتصادي والأمني المتأزّم أصلًا في جمهورية السودان، نتيجة لانفصال الجنوب، عرضةً لمزيد من التأزّم.

على إثر تعقّد الوضع الأمني والاقتصادي في جمهورية السودان، أخذت القوى السياسية المعارضة والحركات المسلّحة تدعو، وبإلحاح، إلى أن يفكّك نظام الفريق البشير نفسه، ويشرع في تشكيل حكومة قومية تدير فترة انتقالية تؤدّي إلى انتخابات شفّافة مراقبة من المجتمع الدولي. وتقول القوى المعارضة إنّ النظام الذي حكم على مدى ربع قرنٍ من الزمان جعل أزمات السودان تتعمّق أكثر فأكثر؛ ما أوصل الاقتصاد إلى شفير الانهيار التامّ، ووحدة ما تبقّى من التراب السوداني إلى التفتيت. لكن حكومة الرئيس البشير ظلّت في حالة مستمرة من الإنكار.

مؤخّرًا، بلغ الإحساس بالخطر مبلغًا لم يعد معه الإنكار ممكنًا؛ فالكارثة الوشيكة أخذت تدقّ بالفعل الأبواب، وأصبحت الحاجة إلى وحدة الصفّ الوطني السوداني مسألةً بالغة الإلحاح. قبل عامٍ أو يزيد، بدأت الأنباء تتسرّب بأنّ الرئيس البشير في طريقه إلى إحداث نقلةٍ غير مسبوقة في نظام حكمه، خاصة حين رشحت الأنباء بأنه لن يترشح للانتخابات المقرّر لها أن تجري في عام ٢٠١٥[١]. وتردّد أنّه سيطلق يد الأحزاب السياسية، وأنّه بصدد تشكيل حكومة قومية تدير البلاد موقّتًا وتشرف على الانتخابات. غير أنّ بعض قياديّي حزب الرئيس البشير أخذوا يصرّحون أن لا تفكير إطلاقًا في حكومة قومية. وظلّت الأمور في نطاق التكهّنات، وعامة الجمهور بين اليأس والرجاء.

> وتقول القوى المعارضة إنّ النظام الذي حكم على مدى ربع قرنٍ من الزمان جعل أزمات السودان تتعمّق أكثر فأكثر؛ ما أوصل الاقتصاد إلى شفير الانهيار التامّ، ووحدة ما تبقّى من التراب السوداني إلى التفتيت

زاد سقف التوقّعات لدى القوى السياسية وعامة الجمهور، بعد أن أعلن الرئيس البشير تعديلاتٍ في المناصب السيادية والتنفيذية، أُعفي بموجبها، كلّ من علي عثمان محمد طه، الذي كلن يشغل منصب النائب الأوّل لرئيس الجمهورية، والحاج آدم يوسف، الذي كان يشغل منصب نائب رئيس الجمهورية، إضافةً إلى مساعد رئيس الجمهورية نافع علي نافع[٢]. وشمل الإعفاء أيضًا بعض الوزراء الذين عُرفوا بالحظوة لدى الرئيس البشير، وبقوّة النفوذ، مثال؛ عوض الجاز، وأسامة عبد الله، وكمال عبد اللطيف. لقد أنعشت هذه التغييرات الأمل وسط قطاعٍ عريضٍ من السودانيين، بأنّ النظام ربما أصبح في

١ المؤتمر الوطني: البشير لن يترشح للانتخابات الرئاسية في السودان، صحيفة **الخليج**، ٢٠١٣/١٢/١١، شوهد في ٢٠١٣/٤/٢٩، على الرابط:
http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/0dbcb72f-85f5-4761-89aa-d13aabfed1ed#sthash.BdtZ0fgj.dpuf

٢ **سودان تريبون**، ٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣.

طريقه لتغيير جلده؛ ليصبح أكثر مرونةً وانفتاحًا لحوارٍ شفّافٍ مع قوى المعارضة.

في السابع والعشرين من كانون الثاني / يناير ٢٠١٤، دعا الرئيس عمر البشير رؤساء الأحزاب والشخصيات الوطنية إلى قاعة الصداقة في الخرطوم حيث ألقى خطابًا استمع له كلّ السودانيين عبر أجهزة التلفزيون باهتمام شديد. كان الخطاب عامًّا، ولم يحتو على شيءٍ واضحٍ ينمّ عن اتجاه إلى التغيير، أو أيّ خطوات، أو خريطة طريق للخروج من الأزمة المستحكمة. أصاب الخطاب الجمهور بخيبة أملٍ كبيرة، ما حدا بإبراهيم غندور، مساعد رئيس الجمهورية إلى القول إنّ هذا الخطاب تمهيدي وسيلقي الرئيس البشير خطابًا ثانيًا[٣]. عقب الخطاب مباشرةً، أوردت وكالة السودان للأنباء الحكومية "سونا"، تصريحًا للدكتور حسن الترابي الذي حضر الخطاب، جاء فيه قوله، إنّ الخطاب "لم يقدّم تشخيصًا للمشكلات والأزمات التي يتعرّض لها الوطن أو تقديم حلولٍ جوهرية"، مضيفًا أنّ "لغة الخطاب كانت عامةً، لم تنزل لمعالجة المشاكل". وأنّ "عبارات الخطاب مثّلت تحيةً أكثر من طرحِ حلولٍ لمعالجة مشاكل السودان". وختم الترابي تصريحه بقوله إنّ الخطاب، "أغفل الحديث عن بسط الحريات العامة، أو حتى تلبية طموح وأشواق قطاعات الشعب السوداني التي عكستها الصحف السودانية الصادرة اليوم، وهي تحلّل وتتنبّأ بما قد يحمله خطاب الرئيس للأمّة"[٤].

كان حضور الدكتور حسن الترابي الأمين العام للمؤتمر الشعبي ذلك اللقاء، بعد قطيعة مع الرئيس البشير استمرّت لخمسة عشر عامًا، أكثر الأمور لفتًا لنظر السودانيين ووسائل الإعلام السودانية والإقليمية والدولية. وفهم السودانيون بمختلف توجّهاتهم من حضور الدكتور الترابي اللقاء أنّ هناك لقاءاتٍ سبقته، أو أنّ هناك تسريبات وصلت إلى حزب المؤتمر الشعبي الذي يقوده حسن الترابي بأنّ هناك محاولةً للمّ شمل الإسلاميين، لمواجهة الظرف الحرج الذي أصبح يلفّ البلاد المهدّدة بالانهيار الاقتصادي والتفتيت. ومن ناحية أخرى، فإنّ استحكام الأزمة قد أخذ يهدّد استمرارية حكم الإسلاميين في السودان، بخاصة بعد أن فشت الانقسامات وسط العسكريين والمدنيين منهم؛ فلقد شهد العامان ٢٠١٢ و ٢٠١٣ ململةً وحالة اضطرابٍ وانقساماتٍ عديدة وعميقة. شملت حالة التململ تلك عسكريين بارزين كانوا ركائز داعمة للنظام، ولكنهم أصبحوا ينادون بالإصلاح بعد أن ضاقوا بما شاع عن تفشّي الفساد وسط رموز الحكم، وهو حكم أسهموا في تأسيسه وعملوا بقوّة للدفاع عنه. كما شملت حالة التململ والميل إلى الانقسام مدنيين أيضًا، يُعدُّون من خيرة مثقفي الإسلاميين الذين أصبحوا غير قادرين على الدفاع عن النظام وسياساته، فأخذوا يغرّدون خارج سرب الحركة الإسلامية، وخارج سرب المؤتمر الوطني، الحزب الحاكم في البلاد.

> كان حضور الدكتور حسن الترابي الأمين العام للمؤتمر الشعبي ذلك اللقاء، بعد قطيعة مع الرئيس البشير استمرّت لخمسة عشر عامًا، أكثر الأمور لفتًا لنظر السودانيين ووسائل الإعلام السودانية والإقليمية والدولية

انقلاب عسكري من داخل النظام

أصدر الرئيس عمر البشير، في آب / أغسطس ٢٠٠٩، مرسومًا جمهوريًا بإعفاء الفريق أوّل مهندس صلاح عبد الله الذي اشتهر باسم "صلاح قوش" من منصبه مدير جهاز الأمن والمخابرات الوطني، وتعيينه مستشارًا أمنيًّا لرئيس الجمهورية. كما أصدر مرسومًا بتعيين الفريق محمد عطا المولى مديرًا للجهاز مكان الفريق صلاح قوش[٥]. وفي خطوةٍ ثانية، أعفى الرئيس البشير في ٢٦ نيسان / أبريل ٢٠١١، الفريق صلاح عبد الله قوش من منصبه الجديد كمستشار أمني لرئيس الجمهورية[٦]. وقد حدث الإعفاء الثاني بعد سنة وثمانية أشهر فقط من التعيين الجديد، ولم يَرد في قرار الإعفاء ذكرٌ للأسباب. غير أنّ أنباء تسرّبت أنّ شريطًا مسجّلًا جرى تقديمه للرئيس البشير تضمّن مادةً أثارت مخاوفه من مستشاره الأمني. ورشّحت تكهناتٌ وقتها أنّ إبعاد قوش عن رئاسة جهاز الأمن والمخابرات الوطني وقفت وراءه صراعات على خلافة البشير، بين النائب الأوّل السابق علي عثمان محمد طه، والأمين العام للمؤتمر الوطني نافع علي نافع.

عاد اسم الفريق صلاح قوش مرةً أخرى إلى الواجهات الإعلامية حين جرى اعتقاله، وبصورةٍ مفاجئة، في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٢،

٣ "غندور: خطاب ثانٍ للبشير الثلاثاء القادم"، صحيفة **الانتباهة**، ٢٠١٤/١/٢٩.

٤ **وكالة السودان للأنباء** "سونا"، ٢٠١٤/١/٢٧.

٥ البشير يقيل رجل النظام القوي مدير جهاز الأمن والمخابرات صلاح قوش، **الشرق الأوسط**، ١٥ أغسطس ٢٠٠٩، العدد ١١٢١٨.

٦ **سكاي نيوز عربية**، ٢٠١٣/٤/١٨.

بتهمة إعداده مخطّطًا لمحاولة انقلابية بالتنسيق مع مجموعة من ضباط القوات المسلحة ممّن يُعرفون بانتهاجهم خطًّا متشددًا داخل قوى النظام الحاكم. وهم ضباط دعموا نظام الفريق البشير، وقاتلوا حركات التمرّد المسلّحة من أجل توطيد نظام الإسلاميين؛ مثال الفريق محمد عبد الجليل إبراهيم. غير أنّ هؤلاء الضباط، كما عبّروا هم أنفسهم، أحسّوا أنّ المشروع الذي قاتلوا من أجله، بوصفه مشروعًا إسلاميًّا، أصبح غارقًا في العجز والفساد[٧]. جرى إيداع الفريق قوش ومجموعة الضباط الذين قيل إنّهم خطّطوا لانقلاب عسكري، بقيادة محمد عبد الجليل إبراهيم، السجون في انتظار محاكمتهم.

في السابع من نيسان / أبريل ٢٠١٣، أصدرت المحكمة العسكرية في الخرطوم أحكامًا مخفّفة بحقّ المتّهمين في تلك المحاولة الانقلابية التي جرت في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٢. وقد تراوحت الأحكام بين مدد كان أقصاها السجن خمس سنوات والطرد من الخدمة[٨]. أمّا الفريق قوش الذي تأجّلت محاكمته وجرت في وقت لاحق، فقد أصدر الرئيس البشير عفوا رئاسيًّا عنه في تموز / يوليو ٢٠١٣، فأُطلق سراحه[٩]. وقد دلّ الإعفاء الذي جرى تبريره بأنّ لهؤلاء الانقلابيين أياديَ بيضاء ومجاهدات في تثبيت نظام الحكم، على ضعف النظام وخشيته من العسكريين المتشددين وشعبيتهم الكبيرة وسط قطاعٍ مؤثّر من الجيش والمليشيات الداعمة له. كما ردّدت وسائط النشر الإلكترونية، بناءً على مصدرٍ أمني طلب حجب اسمه، أنّ الفريق صلاح عبد الله قوش رئيس جهاز المخابرات السابق المتّهم أيضًا في المحاولة الانقلابية، قد ظلّ يحتفظ بوثائق مهمّة خارج السودان، وأنّه لوّح بأنّ هناك من سيقوم بنشرها إن هو تعرّض لأذى[١٠].

انقسام المثقفين الإسلاميين

كما سلفت الإشارة، لم تقتصر الانقسامات وحالة التململ على العسكريين من الإسلاميين الذين ظلّوا حتى وقتٍ قريبٍ جزءًا لا يتجزّأ من نظام الحكم، وإنّما شملت الانقسامات القيادات المدنية أيضًا. كان أكبر انقسامٍ في الحركة الإسلامية السودانية، ما جرى في عام ١٩٩٩، وأُبعد على إثره الدكتور حسن الترابي، الزعيم التاريخي للحركة الإسلامية السودانية، من معادلة الحكم في السودان، في ما عُرف بـ "المفاصلة". ومنذ إبعاده عن السلطة وقف الدكتور حسن الترابي موقف المعارض للنظام. أخذ الترابي يتبنّى توجّهًا ديمقراطيًّا تعدديًّا يدعو إلى كفالة الحريات العامة، ورفع الرقابة عن العمل الصحفي. كما أصبح جزءًا من الكيان المعارض نظام الرئيس البشير الذي تشكّل من طيفٍ واسع جدًّا ضمّ حزب الأمة القومي، واليساريين من شيوعيين وبعثيين وناصريين، وقوى شبابية مختلفة. وفي الفترة الأخيرة، حدث تقاربٌ كبير بين هذا التجمّع العريض وحركات الهامش المسلّحة التي تنضوي تحت راية الجبهة الثورية. وعقب المفاصلة، تعرّض الترابي للسجن مراتٍ عديدة؛ بسبب خطّه المعارض بشدة نظام الحكم، وتصريحاته الناقدة له، ودعواته المتكررة للثورة عليه وإطاحته[١١].

بمرور الزمن واتّساع المعارف، ونضج التجربة السياسية، مع إخفاقات تجربة الحكم، باعد تلاميذ الترابي الذين تلقّوا تعليمًا غربيًّا جيدًا، ممّن عُرفوا بسعة الثقافة والاعتدال الفكري، بين أنفسهم وبين المؤتمر الوطني الحاكم. كما احتفظوا بالمسافة نفسها من معسكر حسن الترابي. اتّجه هؤلاء الإسلاميون إلى تشكيل تنظيمين رئيسين؛ تبنّى أحدهما شعار الإصلاح. وقد رأس هذا التيّار غازي صلاح الدين، المستشار السابق للرئيس عمر البشير، تدعمه جماعة "سائحون" المتمثلة في العسكريين ومجاهدي ميليشيات الإسلاميين الداعمة للجيش. وانتهج التيار الآخر نهج المعارضة الجذرية للنظام، ولكن

٧ دفعت قيادات عليا في الجيش السوداني بتوصية لعمر البشير تطالب بتجميد محاكمة الضباط المتهمين في المحاولة الانقلابية التي جرت في نوفمبر الماضي والبحث عن مخرج سياسي لمعالجة القضية بحجة أنّ الضباط المتّهمين بحوزتهم معلومات ذات خطورة عالية وتهدّد الأمن القومي؛ وذلك في أعقاب كشف أحد المتّهمين أثناء استجوابه في الجلسة الثانية للمحاكمة عن استيراد وزير الدفاع أسلحة فاسدة. وقالت مصادر أنّ مدير الأمن الإيجابي ومجموعة من قيادات الاستخبارات العسكرية دعت عمر البشير للتدخل وإيقاف محاكمة الضباط المتهمين بالمحاولة الانقلابية. وكان أحد المتهمين قد فجّر مفاجأة في الجلسة الثانية عندما كشف عن شراء وزير الدفاع أسلحة فاسدة من أوكرانيا وروسيا البيضاء. وقال العقيد الركن محمد زاكي الدين قائد اللواء الأول مدرع وأحد المتّهمين إنّ الأسلحة الفاسدة التي استجلبها الوزير تسبّبت في مقتل عددٍ من زملائه عندما كان بمناطق العمليات (ضابطين و١٣ جنديًا)، ولديه وثائق تثبت أقواله. وطالب المحكمة باستدعاء وزير الدفاع. "بعد فضيحة الدبابات الفاسدة قيادات تطالب عمر البشير بتجميد محاكمة المتهمين في المحاولة الانقلابية"، صحيفة **حريات** الإلكترونية، ٢٠١٣/٣/٢٠، شوهد في ٢٠١٤/٤/٢١، على الرابط:
http://www.hurriyatsudan.com/?p=102130

٨ طارق التجاني، "أحكام مخففة على انقلابيين"، **سكاي نيوز عربية**، ٢٠١٣/٤/٧، شوهد في ٢٠١٤/٤/١٦، على الرابط:
http://www.skynewsarabia.com/web/arti.

٩ "إطلاق سراح مدير الاستخبارات السودانية السابق المتهم بمحاولة إطاحة البشير"، **الشرق الأوسط**، العدد ١٢٦٤٤، ٢٠١٣/٧/١١.

١٠ "صلاح قوش والمساومات مقابل الملفات"، **مركز أخبار السودان اليوم** ، ٢٠١٣/٥/١٨، شوهد في ٢٠١٤/٤/٢٠، على الرابط:
http://www.sudantodayonline.com/news.php?action=show&id=10325

١١ "الترابي يدعو بعد الإفراج عنه إلى 'تغيير شامل' للنظام في السودان"، صحيفة الأنباء الكويتية، النسخة الإلكترونية، ٢٠١١/٥/٤، شوهد في ٢٠١٤/٤/١٦، على الرابط:
http://www.alanba.com.kw/ar/arabic-international-news/193117/04-05-2011

في شكل حركة فكرية، موضّحين في البيان التأسيسي أنّ "الحركة الوطنية للتغيير" لم تتحوّل بعد إلى حزب سياسي[١٢]. تضمّ هذه الحركة إسلاميين بارزين مثال الطيب زين العابدين، وعبد الوهاب الأفندي، وحسن مكي، والتجاني عبد القادر، ومحمد محجوب هارون، وخالد التجاني النور، وغيرهم من مثقفي الإسلاميين البارزين. وقد فضّل هؤلاء، كما سلفت الإشارة، العمل بمفردهم بعيدًا عن المؤتمر الوطني، وعن حسن الترابي، وعن قوى المعارضة. والأرجح أنّ تلاميذ الترابي بشقّيهم الإصلاحي والمعارض، اختاروا الابتعاد عنه، بسبب براغماتيته المفرطة[١٣].

> لم تقتصر الانقسامات وحالة التململ على العسكريين من الإسلاميين الذين ظلّوا حتى وقتٍ قريبٍ جزءًا لا يتجزّأ من نظام الحكم، وإنّما شملت الانقسامات القيادات المدنية أيضًا

لا يبدو أنّ خروج هذه المجموعات المنشقّة من المثقفين الإسلاميين على المؤتمر الوطني بقيادة الرئيس البشير، وعلى المؤتمر الشعبي بقيادة حسن الترابي، سوف يؤثّر في النظام الحاكم، بخاصة بعد التقارب الذي حدث مؤخّرًا بين البشير والترابي. فإن توحّد البشير والترابي مرةً أخرى، وهو ما تشير إليه كلّ الدلائل، فإنّ وحدتهما سوف تمكّنهما من الإمساك بالسلطة، على الأقلّ في المدى الزمني المنظور. لكن، ما من شكّ في أنّ كلّ تلك الانشقاقات وسط الإسلاميين قد أحدثت هزّةً معنوية كبيرة داخل النظام الحاكم. ولربّما تكون هذه الانقسامات وسط العسكريين والمدنيين من الإسلاميين، من العوامل التي جعلت الرئيس البشير يبادر بطرح مبادرة الحوار الوطني أمام القوى الحزبية المعارضة؛ فإستراتيجيو النظام ليسوا غافلين عن إمكانية أن يتخلق تجمُّعٌ معارض عريض، يضمّ مثقفين إسلاميين بارزين، كانوا لفترة جزءًا من النظام الحاكم، ومثقفين من الطيف السياسي المعارض بما في ذلك اليساريين. وقد حذّر حزب الترابي بالفعل في الأيام القليلة الماضية ممّا أسماه "اصطفافًا علمانيًّا إسلاميًّا"[١٤]. ويمثّل تحذير الترابي هذا مؤشّرًا على أنّ تحالف الترابي - البشير الجديد لن يتّسع صدره كثيرًا لمعارضة أن تكون طبيعة الدولة السودانية دينية.

والشاهد أنّ انقسامات الإسلاميين التي حدثت في صفوف العسكريين والمدنيين من الإسلاميين، فتّت في عضد النظام، وجعلته أكثر حاجةً واستعدادًا لعمل شيء يعينه على مواجهة حالة التردّي الأمني والاقتصادي الحادّة التي أعقبت انفصال الجنوب. وهي حالة جاوزت مرحلة التأزّم، لتصل إلى مرحلة الكارثة الوطنية الشاملة الماحقة. وربّما أحسّت قوى الإسلاميين في الإقليم أيضًا بالمخاوف ذاتها التي أصبحت تزعج البشير والترابي؛ ما جعلها تشجّعهم وتدفع بهم إلى التقارب. يرى صفوت فانوس أستاذ العلوم السياسية في جامعة الخرطوم، إنّ الجهد القطري تجاه السودان يتّجه في الفترة الأخيرة إلى توحيد التيارات الإسلامية؛ بخاصة الإخوانية (الشعبي، والوطني، والحركة الإسلامية، وحركة الإصلاح الآن)[١٥]. ويقول فانوس، يهدف الوضع الكلّي إلى ضمان تماسك التيارات داخل جماعة الإخوان، في ظلّ الرمال المتحركة التي تمرّ بها المنطقة العربية[١٦].

الحكم يفهم معارضيه

كان حسن الترابي هو أوّل المستجيبين لدعوة الرئيس البشير للحوار الوطني. وعلى الرغم من تصريحات الترابي السلبية وتصريحات القيادي في حزبه كمال عمر عقب خطاب البشير الأوّل، فيبدو أنّ اللقاءات التي جرت لاحقًا بين حزب الترابي وقادة الحزب الحاكم، قد أرسلت تطمينات لحزب الترابي، وجعلته يُقبل بكلّيته على الحوار مع الحزب الحاكم. ولا يستبعد أيضًا، أن تكون في الأمر مسرحية تعين على جعل انسحاب حزب الترابي من تجمّع قوى المعارضة بصورة تدريجية، سلسلًا وغير صادم. ومهما يكن من أمر، فبقبوله غير المشروط الحوار مع المؤتمر الوطني، خرج الترابي على خطّ مجموعة قوى الإجماع الوطني المعارضة. وقد قامت قوى الإجماع الوطني

١٢ "الحركة الوطنية للتغيير تدشن نشاطها رسميا بالخرطوم"، **اليوم السابع**، ٢٠١٤/٣/٩.

١٣ انظر الحوار الذي أُجري مع الصادق المهدي، صحيفة **اليوم التالي**، ٢٠١٤/٤/١٣، والذي قال فيه إنّ الترابي ظلّ براغماتيًّا على طول الخط؛ وانظر مقالة محمدين محمد اسحق التي عدّد فيها المواقف البراغماتية في مسيرة الترابي: **الحياة**، العدد ١٣٤٣٩، ١٢/٢٤/ ١٩٩٩، ص١٤.

١٤ "تجميد عضوية 'المؤتمر الشعبي' في تحالف المعارضة السودانية: حزب الترابي يحذر من اصطفاف 'إسلامي - علماني' في البلاد"، **الشرق الأوسط**، العدد ١٢٩٢٥، نيسان/أبريل ٢٠١٤.

١٥ راجع أيضا: "الترابي لقطر .. ما وراء الزيارة!!"، صحيفة **الانتباهة**، ٢٠١٢/٩/٦.

١٦ "بعد أن زارها الترابي المهدي في قطر.. ما الذي يجري هناك؟!"، صحيفة **السوداني**، ٢٠١٤/٤/١٠.

بالفعل بتجميد عضوية حزب الترابي في تجمّعها؛ بسبب قبوله غير المشروط التحاور مع الحزب الحاكم[١٧].

مثّل وجود الترابي داخل قوى الإجماع الوطني مكوّنًا رئيسًا في وزنها السياسي الضاغط على نظام الرئيس البشير. وبقبول كلٍّ من حسن الترابي والصادق المهدي الحوار مع المؤتمر الوطني الحاكم، دون شروط، تكون قوى الإجماع الوطني قد فقدت كثيرًا من وزنها، بوصفها قوة معارضة متجانسة. وتعلم حكومة المؤتمر الوطني أصلًا، أنّ القوى اليسارية المعارضة في العاصمة الخرطوم ليس لها وزنٌ شعبي مؤثّر؛ فقد حاولت هذه القوى على مدى السنوات الثلاث الأخيرة، أن تحرّك الشارع السوداني، ضمن موجة الربيع العربي، لكنّها لم تفلح إلا في نطاقٍ محدود. ولقد اتّهمت بعض الأصوات في المعارضة حزب الترابي بالتلكّؤ في تحريك الشارع. أمّا الهبّات الشبابية الأولى التي خرجت من مسجد السيد عبد الرحمن المهدي في حي ودنوباوي في أم درمان، وهو أحد أهمّ مساجد طائفة الأنصار التي يتزعّمها الصادق المهدي، في ما بدا محاولةً من الشبان إسناد ظهرهم إلى قيادة ذات وزن، يلتفّ حولها الناس للتظاهر ضدّ النظام، فلم تجد الاستجابة المرجوّة من الصادق المهدي. وثار جدلٌ كثيرٌ بخصوص اتّخاذ مسجد الأنصار مكانًا لانطلاق التظاهرات. وفهمت قوى الشباب أنّ حزب الأمة لا يودّ أن ينجرّ إلى مواجهة مع النظام لم يختر هو توقيتها، وكيفيتها وأهدافها وشعاراتها، فانصرفوا عن التجمّع هناك، وماتت القضية في عمومها[١٨].

> بقبول كلٍّ من حسن الترابي والصادق المهدي الحوار مع المؤتمر الوطني الحاكم، دون شروط، تكون قوى الإجماع الوطني قد فقدت كثيرًا من وزنها، بوصفها قوة معارضة متجانسة

قامت قوى المعارضة، مرتكزة على المجاميع الشبابية ذات التوجّهات المختلفة، بهبّتين. ولكنّ الهبّتين لم تصمدا في الشارع سوى لفترات قصيرة. ولقد واجهت الحكومة الهبّة الأخيرة التي كانت الأعنف والأطول نفَسًا، في أيلول / سبتمبر ٢٠١٣، بعنفٍ شديد، ما أوقع مئات القتلى، وأخمد الهبّة. أمّا الوزن الذي تكتسبه القوى اليسارية من تحالفها مع الحركات المسلّحة التي تقاتل الحكومة في دارفور، فليس له تأثير يُذكر في منطقة وسط السودان النيلي وشماله، والعاصمة الخرطوم. وهذا أمرٌ تدركه الحكومة جيّدًا، وتراهن عليه في بناء تحرّكاتها وإستراتيجياتها، ورسم خرائط تحالفاتها وتنفيذ مناوراتها. تعرف الحكومة أنّ تناغم مواقف المعارضة اليسارية والحركات المسلّحة لن يؤثّر في استقرار الأحوال بالنسبة إلى الحكومة في العاصمة الخرطوم ومدن الوسط النيلي؛ فالإعلام الحكومي قد نجح منذ الاضطرابات التي أشعلها الجنوبيون في الخرطوم عقب مقتل قرنق في تموز / يوليو ٢٠٠٥، إضافةً إلى غزو حركة العدل والمساواة بقيادة رئيسها الراحل خليل إبراهيم العاصمة الخرطوم في أيار / مايو ٢٠٠٨، في ملء عقول كثير من أهل الوسط والشمال النيلي وقلوبهم بالريبة والمخاوف تجاه الحركات المسلّحة الزاحفة نحو الوسط من الأطراف.

وتعرف حكومة البشير جيّدًا أنّ الترابي حين يعارضها إنّما كان يناور لا أكثر؛ فهي تعرف أنّ عينيه ظلّتا مفتوحتين على الدوام على احتمال التئام قوى الإسلاميين مرةً أخرى[١٩]. فالحركة الإسلامية السودانية هي حركته التي بناها عبر خمسين عامًا، ومن الطبيعي أنّه لا يودّ أن يراها، بعد كلّ الجهد الذي بذله في بنائها، تذهب أدراج الرياح. يراقب الترابي أيضًا الحالة الداخلية التي بلغت درجة الغليان والانفجار الوشيك، ويعرف أخطارها، لا على النظام وحسب، وإنّما على الحركة الإسلامية السودانية برمّتها. كما أنّ الحالة الإقليمية وإفرازاتها الأخيرة المتمثلة في هجمة مصر والسعودية والإمارات العربية المتحدة على تيّار الإخوان المسلمين، قد جعلت الترابي يفكّر أكثر في ضرورة أن يلتئم شمل الحركة الإسلامية السودانية؛ فالتئام شمل البشير والترابي مرةً أخرى، على الرغم من المرارات التي تراكمت لدى الترابي بسبب الإذلال والإيداع المتكرّر في السجون، غدَا أمرًا تفرضه غريزة البقاء لدى الطرفين؛ فالترابي عبّر بوضوح عن خشيته من أن تحدث ثورة في السودان، على غرار ثورات الربيع العربي. فالنظام الحاكم في السودان هو "نظام إسلاميين"، أوّلًا وأخيرًا. ولو نجحت أيّ ثورة في اقتلاعه، فإنّ ذلك يعني انغلاق الباب أمام الإسلاميين في حكم السودان، وضياع فرصتهم فيه، ربّما إلى الأبد. ولقد شاهد الترابي كيف فقد إخوان مصر حكم مصر الذي وصلوا إليه بعد ما يقارب القرن من العمل الدؤوب. هذا هو الكابوس الحقيقي الذي أصبح يقضّ مضجع حسن الترابي.

١٧ المرجع نفسه.

١٨ انظر لقاء صحيفة الشرق الأوسط مع سارة نقد الله، رئيسة المكتب السياسي لحزب الأمة السوداني: المظاهرات بداية الغيث.. وسوف تتصاعد، **الشرق الأوسط**، العدد ١٢٣١٧، ٢٠١٢/٨/١٨؛ وانظر أيضًا، بيان شباب وكوادر حزب الأمة في ٣ آب/أغسطس ٢٠١٢.

١٩ راجع صحيفة **آخر لحظة**، ٢٠١٤/٢/٢٥، حيث قال كمال عمر الأمين السياسي لحزب المؤتمر الشعبي الذي يقوده حسن الترابي إن توحيد الإسلاميين يمثل أشواقًا ظلت وستكون قائمة.

وهو ما جعله يعبّر صراحةً عن تخوّفه من حدوث ثورةٍ في السودان، في هذا الظرف، في ما نقله عنه الصحفي إمام محمد إمام الذي كتب عن لقاءٍ له معه، ورد فيه:

وأذكر أنّه كان يتحدث في مجلسٍ حضرته قبل بضعة أشهر، أنّ الثورة إذا جاءت إلى السودان، فيمكن أن تفتك به فتكًا، وتفتّته بشكلٍ كاملٍ، نسبةً لانتشار السلاح بين المواطنين، في العاصمة والولايات. وفي بعض الأحايين يذهب إلى أبعد من ذلك، ويقول إذا اندلعت ثورة، فالوضع لن يكتفي بالصومله، بل سيكون أسوأ من ذلك بكثير[٢٠].

وعلى الرغم من أنّ الترابي عزا تخوّفه من الثورة إلى أنّها سوف تقود السودان، وبالضرورة، إلى مزيد من التشظّي، فالسبب الحقيقي والأهمّ، في تقديري، هو خوفه من أن تكتب الثورة نهاية الحركة الإسلامية وفرصها المستقبلية في حكم السودان؛ بخاصة أنّ تجربتها في الحكم على مدى ربع قرن قد اتّسمت بالفشل على جميع الصعد، ومن ذلك انفصال الجنوب على يديها، ووصول الوضع الاقتصادي في عهدها إلى حالة هي الأسوأ منذ استقلال السودان؛ (ديون خارجية فاقت ٤٠ مليار دولار، وتردّي العملة السودانية جعل سعر الدولار يرتفع إلى ٩ جنيهات سودانية، وانهيار تامّ للقطاعين الزراعي والصناعي).

> تعرف حكومة البشير جيّدًا أنّ الترابي حين يعارضها إنّما كان يناور لا أكثر؛ فهي تعرف أنّ عينيه ظلّتا مفتوحتين على الدوام على احتمال التئام قوى الإسلاميين مرةً أخرى

من الجانب الآخر، وكما تقدّم، فإنّ حكومة الرئيس البشير، تعلم علم اليقين أنّ الترابي حين يعارضها، لا يعارضها ليسقطها، وإنّما ليضعفها ويخيفها ويدفعها لتخطب ودّه، وفقًا لشروطه هو؛ كلّها أو بعضها؛ فالترابي حين ينضمّ إلى معسكر المعارضة الذي يعجّ باليساريين والعلمانيين، لا ينسى أبدًا مقته الثابت لهم. فهو إنّما ينضمّ إليهم ليستقوي بهم تكتيكيًّا ويحسّن من فرصه في العودة إلى دفّة الحكم، لا أكثر. انضمّ الترابي إلى تجمّع اليساريين والعلمانيين؛ من أجل خدمة أهدافٍ مرحلية محسوبة بعناية فائقة.

من الجانب الآخر، تعرف حكومة الرئيس البشير أنّ للصادق المهدي موقفًا ثابتًا لا يحيد عنه، وهو التزامه بالنهج السلمي في معارضة النظام؛ إمّا لتعديل مساره، وهو خياره المفضّل، أو إسقاطه، وهو الخيار الذي لا يحبّ أن تضطرّه الظروف للعمل في وجهته. وبهذا يصبح الصادق المهدي صديقًا للنظام؛ أراد أو لم يرد. ولقد أكّدت حكومة الرئيس البشير، على لسانه، أنّها لا تفاوض، إلا من يحمل السلاح في مواجهتها. وهو أمر انتقدته القوى السودانية المعارضة بشدة في حينه، ورأت فيه دعوة للجميع لحمل السلاح. والشاهد بدايات الحوار الوطني التي بدأت تتخلّق الآن، تقول إنّ حكومة الرئيس البشير قد أمنت شرّ أكبر قوّتين جماهيريتين في السودان؛ المؤتمر الشعبي، حزب الترابي، وحزب الأمّة بقيادة الصادق المهدي. أمّا الحزب الاتحادي الديمقراطي، بقيادة الميرغني، فلم يمثّل في يومٍ من الأيام خطرًا على أيّ نظام من أنظمة الحكم في السودان. وفي كلّ السجال الذي دار ويدور حول الحوار الوطني، منذ دعوة الرئيس البشير له في ٢٧ كانون الثاني / يناير ٢٠١٤، لم يُسمع من الحزب الاتحادي الديمقراطي سوى مطالبته بأن تشرف قوى إقليمية ودولية على هذا الحوار. والحزب الاتحادي الديمقراطي بشقّيه، هو الآن شريك في الحكم للرئيس البشير.

ممّا تقدّم ربّما أمكن القول، بصورة عامة، إنّ المعادلة السياسية في السودان في هذه المرحلة، مختلّة تمامًا لمصلحة نظام الرئيس البشير. ولربّما أمكن القول إنّه ليس هناك ما يجبر حكومة الرئيس البشير على تقديم تنازلاتٍ جوهرية لقوى المعارضة، بخاصة بعد أن ضمنت إلى جانبها حسن الترابي وحزبه المؤتمر الشعبي. وما من شكّ في أنّ الصادق المهدي يمثّل قوّةً جماهيرية لا يستهان بها. غير أنّ تمسّكه بالمرجعية الإسلامية للدولة السودانية يجعله أقرب إلى البقاء في معسكر البشير/ الترابي من معسكر المعارضة التي تؤكّد ضرورة فصل الدين عن الدولة في قُطرٍ متعدد الثقافات والعقائد كالسودان. ولذلك، يبدو أنّ هذا التحالف الثلاثي (البشير/الترابي/الصادق)، إن هو صمد وبقي ثلاثيًّا، لن يترك أيّ فرصة للصادق المهدي لكي يكون له صوته الخاص به. ولقد بدا حرص الصادق المهدي على ترجيح المخرج السلمي، واختياره البقاء في معسكر البشير والترابي، جليًّا جدًّا، في المقابلة التي أجرتها معه صحيفة الشرق الأوسط، في ١٤ نيسان / أبريل ٢٠١٤؛ إذ قال:

لو كنّا سياسيين لتركنا النظام يواجه أخطاءه، لكن نعتقد أنّ واجبنا الوطني المساهمة في إيجاد مخرج حتى لا يحدث فراغ تملؤه

٢٠ إمام محمد إمام، "الترابي بين مرارات الماضي ومرئيات المستقبل"، صحيفة **التغيير**، ٢٠١٤/٤/١٣.

المليشيات المسلّحة، وهي الآن ٥٠ مليشيا، في الغالب، لها أجندات قبلية وليست قومية، ستمزّق البلد. والنظام الآن يواجه ضغوطًا حقيقيّة، وكلّ الدلائل تشير إلى أنه جادّ في الحوار، ونحن وافقنا عليه لأنه إحدى وسيلتين نعتمدهما لمشروع النظام الجديد الذي نتبنّاه؛ وهو خيار التفاوض. وإذا ثبت لنا عدم جدية النظام في الحوار، فسنلجأ للوسيلة الثانية، وهي التعبئة لانتفاضة شعبية[٢١].

> "حكومة الرئيس البشير، تعلم علم اليقين أنّ الترابي حين يعارضها، لا يعارضها ليسقطها، وإنّما ليضعفها ويخيفها ويدفعها لتخطب ودّه، وفقًا لشروطه"

يعرف الصادق المهدي، بحكم طبيعة الولاء الطائفي لدى القطاع الأعرض من جماهير حزبه، أنّ مناطق الهامش في دارفور وكردفان وغيرها، حيث تنشط الحركات المسلّحة المعارضة، تمثّل من الناحية التاريخية مناطق نفوذ حزبه التقليدية. ولذلك، فإنّ نجاح الحركات المسلحة في استقطاب فئة الشباب، وتحوّل هذه الحركات إلى رقم في معادلة الحكم في السودان، يمثّلان في نهاية المطاف خصمًا لرصيده الحزبي. لذلك فهو حين يقول: "واجبنا الوطني المساهمة في إيجاد مخرج حتى لا يحدث فراغ تملؤه المليشيات المسلحة، وهي الآن ٥٠ مليشيا، في الغالب، لها أجندات قبلية وليست قومية، ستمزق البلد"، لا يعني هذا وحسب. فهناك بعدٌ آخر يشغل الصادق المهدي، ولكنّه يحرص على إخفائه، وذلك أمر طبيعي في أساليب السياسيين. فعلى الرغم من صحّة القول بأنّ هناك احتمالًا أن يقود انتصار الحركات المسلّحة في الهوامش إلى صراعات قبلية، كما يحدث الآن في جنوب السودان، فهناك أيضًا تخوّف ضمني لدى الصادق المهدي، من أن تتحوّل تلك القوى المسلّحة التي تنشط في مناطق نفوذ حزبه التقليدية، إلى رقم سياسيّ جديد في المراحل المقبلة، بخاصة إن نجحت في تجاوز القبلية والجهوية ـــ وهذا أمر محتمل وممكن ـــ وأصبحت جزءًا من المعادلة في التنافس على الحيازات السياسية في مركز الحكم، بعد أن تضع السلاح وتتحوّل إلى قوى سياسية متحالفة في مجال العمل الحزبي، بعد أن جرّبت التحالف في العمل المسلّح.

تنافس قوى الإجماع الوطني المعارضة

ظلّت العلاقة بين مكوّنات ما سُمّي بقوى الإجماع الوطني علاقة مضطربة، حتى قبل إعلان الرئيس البشير مبادرته الأخيرة، ودعوته للحوار الوطني في ٢٧ كانون الثاني / يناير ٢٠١٤. ولقد أخذت الخطوط تتباعد بين مكوّنات قوى الإجماع الوطني، منذ توقيع ما سمّي بـ "وثيقة الفجر الجديد"، في العاصمة الأوغندية كمبالا، في كانون الثاني / يناير ٢٠١٣. فعلى الرغم من أنّ ممثّلًا لحزب المؤتمر الشعبي الذي يقوده الترابي، وآخر لحزب الأمة القومي الذي يقوده الصادق المهدي، سافرا إلى كمبالا وحضرا حفل التوقيع هناك، ووقّعا تلك الوثيقة نيابةً عن الحزبين، فالترابي والصادق المهدي سارعا ـــ بعد أن ثار اللغط والغضب حولها، وشروع الحكومة في التهديد والوعيد وتهم الخيانة بشأنها ـــ إلى القول إنّ المندوبيْن لا يمثّلان حزبيهما، وإنّ لهما تحفّظًا على ما ورد في الوثيقة بخصوص فصل الدين عن الدولة. كما أضاف كلاهما أنّهما لا يؤمنان بوسيلة العمل المسلّح لإحداث التغيير[٢٢]. وتقرأ البنود الثلاثة الأولى في وثيقة الفجر الجديد، كما يلي:

المبادئ والأهداف:

- **الهويّة:**

السودان دولة متعددة الثقافات والإثنيات والأديان واللغات تتأسّس هويّته السودانية على رابطة جامعة قائمة على مكوّناته الثقافية وأبعاده الجغرافية وإرثه الحضاري الممتد إلى سبعة آلاف عام.

- **نظام الحكم:**

الدولة السودانية دولة فدرالية ديمقراطية تعددية تتأسّس على المساواة بين المواطنين وتؤكّد أنّ الشعب هو مصدر السلطات وتعتبر أنّ المواطنة هي أساس لنيل الحقوق والواجبات وتضمن حرية الفرد والجماعة.

- **الدين والدولة:**

إقرار دستور وقوانين قائمة على فصل المؤسسات الدينية عن مؤسسات الدولة لضمان عدم استقلال الدين في السياسة.

إنّ القوى التي شكّلت ما سمّي بـ "قوى الإجماع الوطني"، قوًى لا يوجد أصلًا ما يجمع بينها. ومن يتتبّع التاريخ السياسي لحقبة ما

٢١ "لن نقبل العمل تحت راية 'إخوانية' إقصائية"، **الشرق الأوسط**، العدد ١٢٩٢٣، ٢٠١٤/٤/١٦.

٢٢ "تحفظ عليها الشعبي والأمة .. وثيقة 'الفجر الجديد': جدل الموافقة والنفي"، صحيفة **السوداني**، ٢٠١٣/١/٨.

بعد الاستقلال في السودان، لا يكاد يجد شيئًا يمكن أن يجمع بين الحزب الشيوعي السوداني من جهة، والترابي والصادق المهدي من جهة أخرى. ما جمع هذه القوى في هذه المرحلة، هو تضرّرها من نظام الرئيس البشير. لذلك، فإنّ اتّفاق تحالف قوى الإجماع الوطني مختلفٌ في الفهم كمًّا ونوعًا بين القوى اليسارية من جهة، والترابي والصادق المهدي من جهة أخرى. كما أنّ الذي دفع تحالف أحزاب المعارضة بقواه هذه المتباينة المبادئ والأهداف، للالتقاء بالجبهة الثورية التي تجمع قوى الهامش المسلّحة المكوّنة من حركات دارفور المسلّحة، والحركة الشعبية قطاع الشمال، هو إحساس هذه القوى المعارضة بضعفها وعجزها عن إحداث ضغط حقيقي على النظام، عن طريق تحريك الشارع العامّ. ومن هنا تولّدت حاجتها إلى الاستقواء بالجبهة الثورية لكونها تملك السلاح، وهو ورقة الضغط الوحيدة التي توليها الحكومة اعتبارًا حقيقيًّا. ولكن، بعد أن خطب الرئيس البشير ودَّ كلٍّ من الترابي والصادق المهدي، وبعد أن استجاب كلاهما له استجاباتٍ مبدئية، فإنّه لم يعد لدى قوى الإجماع الوطني الوزن الذي كان لها من قبل. ولقد اتّضح من التحرّكات السياسية الأخيرة، أنّ حسن الترابي والصادق المهدي لم يقتربا أصلًا من هذه القوى، إلا من باب التكتيك السياسي المرحلي، لا أكثر. ولذلك فلقد ابتعدا عنها حين أتت اللحظة الفارقة.

> يعرف الصادق المهدي، بحكم طبيعة الولاء الطائفي لدى القطاع الأعرض من جماهير حزبه، أنّ مناطق الهامش في دارفور وكردفان وغيرها، حيث تنشط الحركات المسلّحة المعارضة، تمثّل من الناحية التاريخية مناطق نفوذ حزبه التقليدية

في ما يبدو ممّا يجري الآن في الساحة السودانية، أنّه لا مناص لقوى الإجماع الوطني من التمسّك بموقفها المتحفّظ من الحوار، بغية أن تحصل على أكبر قدر من المكاسب السياسية. بل إنّ لهجة هذه القوى أخذت في التصاعد أكثر بعد ذهاب كلّ من الترابي والصادق، مؤكدةً أنّها تقبل بالحوار من حيث المبدأ، ولكن بشرط أن يؤدّي في نهاية المطاف، إلى تفكيك النظام القائم. في الندوة الجماهيرية التي عقدها حزب المؤتمر السوداني المعارض في ميدان الرابطة بشمبات في الخرطوم بحري، مساء الجمعة ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٤، وقد كانت أوّل ندوة جماهيرية حزبية تقام في ميدانٍ عام، من دون أن تعترضها قوّات الأمن، قال فاروق أبو عيسى، رئيس تحالف قوى الإجماع الوطني، إنّ خيارهم الأوّل هو اقتلاع النظام من جذوره. وقال إنّهم لا يقبلون إلا بالحوار الذي يفضي إلى تصفية النظام وإعادة الديمقراطية السليبة. وذكر أنّ الحوار مع النظام يمثّل بالنسبة إليهم رؤية إستراتيجية، وهي أنّه يمكن أن يقود إلى تصفية النظام عن طريق الحوار الديمقراطي. وهذا ما جعلهم يقبلون بالحوار من حيث المبدأ[٢٣].

أمّا الحزب الشيوعي السوداني، فيقول إنّه ليس رافضًا مبدأ الحوار، ولكن على الحكومة أن تظهر بادرة حسن نيّة بإطلاق الحريات العامة، والحريات الصحفية، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وإيقاف إطلاق النار مع الحركات المسلّحة. ويقول الكاتب الصحفي عثمان ميرغني، وهو من الإسلاميين الذين باعدوا بين أنفسهم وبين الحزب الحاكم، إنّه متّفق مع موقف الحزب الشيوعي من الحوار الدائر الآن، وهو أن يحاور بآليّاته من خارج قاعة الحوار؛ فالمطالب التي اشترطها الحزب الشيوعي تمثّل في نظر ميرغني جزءًا من الحوار، وقد استجيب فعلًا لجزءٍ كبير منها. ويضيف ميرغني أنّ من الطبيعي أن يطالب الحزب الشيوعي بوقف الحرب قبل الدخول إلى قاعة المفاوضات؛ إذ لا يُعقل أن تطلب الحكومة من حاملي السلاح الحضور إلى الخرطوم، بينما يعزّ عليها إعلان وقف لإطلاق النار إبداءً لحسن النوايا. ويرى ميرغني أنّ فرصة الحزب الشيوعي لتحقيق مطالبه وهو خارج قاعة المفاوضات، أقوى بكثير من فرصته وهو داخلها[٢٤]. أمّا الجبهة الثورية التي تنضوي تحت لوائها الحركات المسلّحة، فقد تحفّظت على الحوار بادئ الأمر، ثمّ عادت فرفضته رفضًا قاطعًا؛ بحجّة "أنّ الحكومة تصعّد من عملياتها العسكرية، بدلًا من إعلان وقف العدائيات واتّخاذ إجراءات لبناء الثقة"، قائلةً، إنّ قيادتها عقدت اجتماعات متواصلة طوال أسبوع، لتقييم الوضع السياسي والوصول إلى قرار نهائي حول المشاركة في 'الحوار الوطني'، وتوصّلت إلى قرارٍ برفض المشاركة في هذا الحوار"[٢٥].

---

٢٣ صحيفة **الراكوبة**، شوهد في ٢٠١٤/٤/١٩، على الرابط:
http://www.alrakoba.net/news-action-show-id-145460.htm

٢٤ عثمان ميرغني، "(عصلجة) الحزب الشيوعي"، عمود حديث المدينة، صحيفة **اليوم التالي** السودانية، ٢٠١٤/٤/١٢، النسخة الإلكترونية، شوهد في ٢٠١٤/٤/١٨، على الرابط:
http://www.alyoumaltali.com/ray/%D8%A.

٢٥ "الجبهة الثورية ترفض المشاركة في الحوار الوطني"، **شبكة الشروق**، ٢٠١٤/٤/١٣، شوهد في ٢٠١٤/٤/١٨، على الرابط:
http://www.ashorooq.net/index.php?option=com_content&view=article&id=38725&Itemid=24

واضحٌ ممّا تقدّم أنّ قوى الإجماع الوطني المعارضة لا تتحدّث بلسانٍ واحد. ويبدو أيضًا أنّها لا تملك من القوة، بعد أن خرج عنها، حسن الترابي والصادق المهدي، ما يجعل الحكومة تمنحها ما تطلبه، بخاصة هدفها المعلن وشرطها أن يؤدّي الحوار إلى تفكيك النظام. ولو اكتفت قوى الإجماع الوطني في هذه المرحلة بالمطالبة بإلغاء القوانين المقيّدة للحريات العامة، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وإيقاف تضييق جهاز الأمن على حرية الصحافة، وفسح الفرص في الأجهزة الإعلامية للقوى السياسية بالتساوي، والمطالبة بتأجيل الانتخابات حتى تتمكّن الأحزاب من لملمة أطرافها وتنظيم نفسها، والإصرار على أن تكون لجنة الانتخابات قومية، ولا يكون فيها غلبة عددية للحزب الحاكم، مع وجود مراقبين إقليميين ودوليين، لكان أفضل من الحديث عن مطالبة النظام بتفكيك نفسه، أو مواجهته بالقول: نحن سنتحاور معك، ولكن بشرط أن نفكّكك.

> في ما يبدو ممّا يجري الآن في الساحة السودانية، أنّه لا مناص لقوى الإجماع الوطني من التمسّك بموقفها المتحفّظ من الحوار، بغية أن تحصل على أكبر قدر من المكاسب السياسية

أمّا الجبهة الثورية التي تمثّل تحالف الحركات المسلحة الناشطة ضدّ الحكومة في دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان، فإنّها ربّما أضحت تعاني وضعًا حرجًا في مناطق العمليات التي تنشط فيها. ويدلّ على ذلك تضمينها طلبًا بوقف إطلاق النار، في ردّة فعلها الأولى تجاه مبادرة الحوار، قبل أن ترفضها رفضًا قاطعًا. والحكومة، في ما يبدو، لم تطرح مبادرتها للحوار الوطني إلا بعد أن قامت بحملة عسكرية واسعة النطاق، في دارفور وكردفان، عبر مليشياتها التي أعدّتها مؤخرًا، وأسمتها "قوات الدعم السريع"، وقالت إنّ صيف ٢٠١٤ سيشهد حسمًا عسكريًّا نهائيًّا للتمرد. ومن الواضح أنّ التصعيد العسكري الحكومي ودخول هذه المليشيات السريعة الحركة في المعادلة العسكرية، قد شدّدا الضغط على الحركات المسلّحة، وقلّصا انتشارها في مناطق عملياتها الذي اتّسع ليصل إلى مستوى غير مسبوق، في عام ٢٠١٣ حين وصلت بقواتها إلى أبو كرشولا وأم روابة، في وسط السودان. وكذلك، احتلالها في بداية ٢٠١٤، مدنًا دارفورية بالقرب من حدود كردفان. ولربّما لا تكون الحكومة تعني حقيقة أنّها ستقضي عسكريًّا على الحركات المسلّحة، بقدر ما تودّ عن طريق الضغط العسكري، أن تقوّي موقفها التفاوضي معها واضطرارها إلى أن يصبح موقفها أكثر ليونةً ومرونة. لقد انهارت المفاوضات بين الحكومة والحركة الشعبية قطاع الشمال في شباط / فبراير ٢٠١٤. وفي ٢٠١٤/٤/٢٤، أكّد وفد الحكومة والحركة الشعبية في جولة المفاوضات الجديدة تباعد الخطوط بينهما واتّفاقهما على إحالة الأمر إلى المفوضية الأفريقية بقيادة ثابو أمبيكي[٢٦]. ويدلّ هذا حتى هذه اللحظة، أنّ الحركة الشعبية قطاع الشمال، وهي مكوّن رئيس في الجبهة الثورية، سوف تبقى خارج معادلة الحوار الوطني المطروحة، ما يلقي ظلالًا كثيفة من الشكّ في أنّ الحوار الجاري بصيغته الراهنة، سوف يخلق مخرجًا من الأزمة السودانية.

لا بدّ من الإشارة إلى أنّ هناك عنصرًا جديدًا، ربّما خلق صعوباتٍ للجبهة الثورية؛ فالصراع المسلّح الدائر الآن في جنوب السودان بين الرئيس سلفا كير ونائبه ريك مشار، أصبح ينذر، أكثر من أيّ وقتٍ مضى، باحتمال تفكّك دولة الجنوب. ولربّما تُعقّد حالة الفوضى والاضطراب الناجمة عن هذا الصراع، وضع الحركات المسلحة، بخاصة في منطقتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. ومن الواضح أنّ الصراع قد انحصر مؤخرًا في السيطرة على حقول النفط التي تقع بالقرب من حدود السودان الجنوبية، حيث تنشط الجبهة الثورية التي تحارب حكومة الخرطوم. ربّما أثّر هذا الوضع المضطرب في خطوط الإمداد التي تعتمد عليها الجبهة الثورية، بخاصة في جنوب كردفان، وربّما في النيل الأزرق. ولا بدّ من الإشارة هنا، أنّ الصورة التي ستتّخذها مجريات الصراع في الجنوب لن ينحصر أثرها سلبيًّا أو إيجابيًّا في الحركات المسلّحة وحدها، وإنّما أيضًا في حكومة الرئيس البشير نفسها؛ فمع الحالة الاقتصادية الحرجة السائدة في السودان الآن، فإنّ توقّف ضخّ النفط الجنوبي عبر خطوط النقل التي تملكها جمهورية السودان ـــ وهذا أمر محتمل جدًّا نتيجة لما يجري في الجنوب ـــ سوف تكون له آثاره الاقتصادية السالبة في حكومة الرئيس البشير، وفي استقرار الأحوال في العاصمة الخرطوم التي أصبحت تواجه منذ رفع الحكومة الدعم عن المحروقات والسلع، في أيلول / سبتمبر ٢٠١٣، ضائقة معيشية غير مسبوقة.

---

٢٦ "وفدا الحكومة السودانية والحركة الشعبية في الشمال يؤكدان على تباعد مواقفهما في المفاوضات ويحيلان الأمر إلى 'ثابومبيكي'"، **صدى البلد**، النسخة الإلكترونية، ٢٠١٤/٤/٢٤، شوهد في ٢٠١٤/٤/٢٦، على الرابط:
http://www.el-balad.com/918102

فرص نجاح الحوار وتحدّياته

يبدو أنّ أمام دعوة الحوار الوطني واحدة من خطّتين: إحداهما أن تتّجه الحكومة في وجهة لمّ الشمل الوطني في نقلة براديمية Paradigm Shift، بالإعلان منذ البداية أنّ الحوار يهدف إلى إحداث تحوّل ديمقراطي حقيقي واعتماد التعددية الثقافية، وبناء دولة المواطنة، وفتح الأبواب للمنافسة الديمقراطية الحرة، ما يبعث برسالة مطمئنة إلى قوى المعارضة والحركات المسلحة وعامة الجمهور. هذا النهج هو الذي توقّعه الاتحاد الأفريقي وتوجّه بناءً عليه، بالنداء للمجتمع الدولي لدعمه، كما ورد على لسان رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، نكوسازانا دلاميني زوما[٢٧]. أمّا الخطة الأخرى، فهي أن تنتهز الحكومة حالة الضعف الموقّتة التي حدثت لقوى المعارضة الحزبية، وربّما للحركات المسلّحة أيضًا، فتستمرّ في نهجها الشمولي الاستحواذي والإقصائي الذي مارسته على مدى ربع قرن، بخاصة بعد أن بدا جليًّا أنّها ضمنت وجود حزبي الترابي والصادق المهدي في صفّها. إن اختارت الحكومة هذا النهج، وهذا أرجح من غيره، في ما تشي به مجريات الأمور، فإنّها تكون قد اختارت نهجها القديم في المناورات القائمة على إعادة رسم الخريطة السياسية وفقًا لمقتضيات كلّ مرحلة، لخلق توازنات للقوى تحفظ لها بقاءها، وإن لم تحلّ إشكالا قائمًا. وتكون بذلك، قد أهدرت فرصة ذهبية لإيجاد مخرج يوقف العنف، ويحفظ وحدة البلاد.

هناك مخاوف متصاعدة وسط النخب المثقفة في السودان من أنّ استجابة المؤتمر الشعبي لدعوة رئيس المؤتمر الوطني للحوار حول القضايا الوطنية، ربّما لا تعني انفتاحًا حقيقيًّا، ومحاولة لاختراق دوّامة الأزمات المستحكمة، من أجل لمٍّ حقيقي للصفّ الوطني، بقدر ما تعني اصطفافًا جديدًا للإسلاميين لاستدامة نظام حكمهم، بل بحسب الرؤى ذاتها التي أنجزوا وفقها انقلابهم العسكري على النظام الديمقراطي في حزيران / يونيو ١٩٨٩. وتزداد هذه المخاوف في صفوف القوى السياسية التي تحمل توجّهاتٍ ورؤى تعتنق خيار الدولة المدنية التي تناقض تصوّراتها تصوّرات البشير والترابي الجوهرية المتعلقة بالسياسة والحكم، والتي تحمل صبغةً إسلامية تجنح للأحادية والهيمنة الفوقية. ولقد أعرب باحثون عن خشيتهم من أن يفضي التلاقي بين البشير والترابي إلى وحدة تنظيمية، وإلى اصطفاف إسلامي يأتي هَمُّ التنظيم فيه قبل كلّ همٍّ وطنيٍّ يضع مصلحة البلاد والعباد في المقدمة[٢٨]. ويرى صلاح الدومة أستاذ العلوم السياسية في جامعة أم درمان الإسلامية أنّه ليس من المستبعد أن يقوم المؤتمر الوطني بتسليم السلطة تدريجيًّا إلى حزب المؤتمر الشعبي بقيادة الترابي، مع منح بعض المناصب لحزب الأمّة القومي بقيادة الصادق المهدي. وقال إنّ الحوار الذي يريده المؤتمر الوطني "ليس مع كافة القوى السياسية السودانية، وإنّما مع أحزاب يلتقي معها في بعض الأفكار"، مشيرًا إلى عدم وجود أيّ قواسم مشتركة بين اليسار بمكوّناته المختلفة، والمؤتمر الوطني الحاكم[٢٩].

عمومًا، لا تزال دعوة الرئيس البشير للحوار غير واضحة بما يكفي. ولا يبدو موقفَا الترابي والصادق المهدي واضحين بالقدر الكافي، أيضًا. ولربّما لا يزال الزمن مبكرًا لكي تتّضح الأمور بصورةٍ جليّة. غير أنّ تاريخ حكومة المؤتمر الوطني الطويل في المراوغة والتلاعب بعنصر الوقت، وتمرّسها بأساليب استغلال حالات ضعف القوى السياسية المعارضة، قد جعلت قوى المعارضة في حالة شكٍّ كبيرة في فرص نجاح هذا الحوار، وحدوث اختراق حقيقي يُخرج البلاد من مسلسل الأزمات السياسية والاقتصادية المتلاحقة، لينقلها إلى حالة جديدة، تضعها في درب الاستقرار والنماء.

> أعرب باحثون عن خشيتهم من أن يفضي التلاقي بين البشير والترابي إلى وحدة تنظيمية، وإلى اصطفاف إسلامي يأتي هَمُّ التنظيم فيه قبل كلّ همٍّ وطنيٍّ يضع مصلحة البلاد

عبّر عن حالة عدم الثقة في هذا الطرح الحكومي الجديد، الطيب زين العابدين، رئيس الحركة الوطنية للتغيير، وقد كان من قيادات الإسلاميين، قبل أن يتحوّل إلى المعارضة. قال زين العابدين، في تصريحات خاصة نقلتها عنه وكالة "قدس برس"، إنّ المهمّ في الحوار هو الأفعال وليس النوايا. وأضاف قائلًا: "أعتقد أنّ الحوار الجادّ في هذه الفترة الدقيقة من تاريخ السودان يتطلّب قدرًا كبيرًا من

٢٧ "الاتحاد الأفريقي يلتزم بمساعدة السودان لإنجاح الحوار الوطني"، صحيفة **سودان تريبون**، شوهد في ٢٠١٤/٤/٢٠، على الرابط:
http://goo.gl/ofDibS

٢٨ عبد الحميد أحمد، "الحوار الوطني في السودان ومخاوف صعود الإسلاميين"، موقع **نون بوست**، ٢٠١٤/٣/٢١، شوهد في ٢٠١٤/٤/١٩، على الرابط:
http://www.noonpost.net/content/2218

٢٩ المرجع نفسه.

التنازلات، لا سيّما من الحكومة ومن الرئيس عمر البشير شخصيًّا. وعلى الرغم من أنّ كلّ التصريحات تشير إلى أنّه جادّ، فهذه الجدّية لا تعني أنه مستعدّ لتنفيذ مخرجات الحوار"[٣٠]. وأشار زين العابدين في التصريح نفسه إلى أنّ الخلاف بين الحكومة والمعارضة بشأن المطالب المتعلقة بإطلاق الحريات، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، ووقف إطلاق النار مع الحركات المسلّحة، ضروري لإنجاح الحوار. فمن دون مناخ للحريات ستقاطع معظم قوى المعارضة الدعوة للحوار، ومن ثمّ، ستجري إعادة إنتاج الاتفاقيات السابقة ذاتها، وذلك لن يفلح في إنهاء الأزمة التي تعصف بالسودان. وقال إنّه يتوقّع أن يجري الإعلان قريبًا عن توحيد الحركة الإسلامية في السودان، وأن يُمنح الدكتور الترابي منصبًا قياديًّا في الحركة، غير أنّ ذلك لن يؤثّر في موقف المعارضة الحالي.

> تمثّل فرصة الحوار الوطني التي أضحت الشغل الشاغل للساحة السياسية السودانية الآن، فرصةً ذهبية لجميع الأطراف؛ فأوضاع السودان الراهنة لم تعد تحتمل مزيدًا من الصراع

والشاهد أنّ عدم إيجاد حلول عاجلة للأزمة القائمة عن طريق الحوار، سوف يزيد من استفحال الأزمة التي وصلت مدًى غير مسبوق. والأرجح بناءً على المعطيات القائمة على الأرض، أنّه سيقود إلى حدوث انفجار يتخطّى قدرات الحكومة والمعارضة على التحكّم في الأمور[٣١].

خاتمة

تمثّل فرصة الحوار الوطني التي أضحت الشغل الشاغل للساحة السياسية السودانية الآن، فرصةً ذهبية لجميع الأطراف؛ فأوضاع السودان الراهنة لم تعد تحتمل مزيدًا من الصراع. ولذلك، ينبغي أن يعمل الجميع على إنجاحها، حتى يتوقّف نزف الدم والموارد وحالة الشقاء والتعاسة العامة التي أصبحت السمة الغالبة على حال البلاد.

بإنجاح هذا الحوار يجري استجماع طاقات القطر التي تبعثرت، واستعادة عقوله التي تشرّدت، لتبدأ مسيرة البناء التي تعطّلت ما يقارب الستين عامًا، هي عمر استقلال البلاد. ولكي تنجح هذه الدعوة للحوار، لا بدّ أن يُقبل عليها الجميع بعقول وقلوب مبرّأة من الأغراض الضيّقة. على الحكومة أن تعترف بأنّ نهجها الإقصائي الذي مارسته على مدى ربع قرن، لم يحلّ مشكلة واحدة. وهو إن استمرّ، فستكون به نهاية السودان بوصفه قطرًا متماسكًا. على الحكومة أن تعيد الحريات العامة المصادرة، وأن تفسح المجال للعمل السياسي العام؛ حتى يطمئنّ معارضوها إلى أنّها تعني ما تقول. ولقد بدأت بوادر إيجابية من جانب الحكومة في هذا الاتجاه؛ فقد انعقدت ندوتان جماهيريتان في الميادين العامة، ولم تعترضهما قوى الأمن. وهذه هي المرة الأولى التي تعقد فيها القوى السياسية المعارضة ندوات جماهيرية مفتوحة في الميادين العامة، منذ أن جاء نظام الرئيس البشير إلى الحكم.

ومن العلامات الإيجابية أيضًا قبول الحكومة مقترح تشكيل حكومة قومية تدير مرحلة انتقالية، تشرف فيها على الإعداد للانتخابات المقبلة. لكن من الضروري أن تُطمئن الحكومة المعارضين بأنّ اللجنة التي ستشرف عليها ستكون لجنة محايدة، حتّى تحدّد دوائرها ومساراتها، بما يخدم مصلحة كلّ القوى السياسية، وليس مصلحة الحزب الحاكم وحده؛ ففي انتخابات ٢٠١٠ أقصى الحزب الحاكم كلّ القوى السياسية التي لا يرغب في أن تشاركه السلطة، وأتى من قيادات الأحزاب بمن رضي أن يذوّب نفسه في خطّ الحزب الحاكم. كما يجب أن يكون هناك إشراف دولي وإقليمي على تلك الانتخابات في جميع مراحلها. وكلّما طالت الفترة الانتقالية، كان ذلك أفضل؛ ففرصة وصول الحكومة القومية الانتقالية إلى اتفاق مع الحركات المسلّحة، على الأقلّ إلى وقفٍ للعدائيات، أكبر من فرصة وصول الحكومة إليها.

إنّ إقامة تكتّل جديد قوامه حزب البشير وحزب الترابي وحزب الصادق المهدي في جبهة "إسلامية" عريضة لخوض الانتخابات، لا يمكن أن يجري اعتراض عليه من الناحية الديمقراطية الإجرائية. وسيفوز هذا التكتّل بالانتخابات دون شكّ، سواء جرت في موعدها، أو جرى تأجيلها عامًا أو عامين. غير أنّه، مع صحّته الإجرائية الشكلية، فإنّه لن يكون في مصلحة البلاد، ما لم يجْر أخْذ أمور أخرى في الحسبان؛ فمحصّلته النهائية لن تكون من الناحية العملية، سوى تكريسٍ لصيغة الحكم القديمة التي استمرّت منذ عام ١٩٨٩؛ أعني النهج الذي يقول إنّ السودان دولة عربية إسلامية وحسب. من الحكمة أن يعطي هذا التكتل الإسلامي اعتبارًا لما تراه قوى المعارضة المدنية، والحركات

٣٠ "أكاديمي سوداني يقلّل من مخرجات الحوار الوطني"، **علامات أونلاين**، ٢٠١٤/٤/٦.

٣١ "حوار الوطني 'يقسم' المعارضة السودانية"، **الجزيرة نت**، ٢٠١٤/٢/٢٣، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/news/pages/247d3024-6143-48ea-b392-15e3dc019b15

المسلّحة، وألا يميل إلى الاستقواء بالأغلبية العددية وحدها. فمع صحّة الانفراد بالقرار السياسي اعتمادًا على الأغلبية العددية، من الناحية الديمقراطية الإجرائية، فهناك ضرورة لتوافق القوى المتعارضة الذي يسمّى بالـ bipartisanship، وهو أن تُوجِد القوى المتعارضة منطقةً وسطى للمساومات والتنازلات. كان من الممكن أن تمارس حكومة الرئيس المعزول محمد مرسي نهجًا كهذا مع القوى المصرية الداعمة خيار الدولة المدنية تخوّفًا من الإملاء الديني[٣٢]. فلو أنّ إخوان مصر نظروا إلى المسألة من زاوية أوسع من زاوية النظر إلى النصر الانتخابي عبر صندوق الاقتراع، لربّما تجنّبت مصر الانقلاب العسكري، ووضعت فيها الديمقراطية رجلها على الطريق الصحيح.

> ومن العلامات الإيجابية أيضًا قبول الحكومة مقترح تشكيل حكومة قومية تدير مرحلة انتقالية، تشرف فيها على الإعداد للانتخابات المقبلة

بناءً على تمسّكهم بالمرجعية الإسلامية لنظام الحكم، يخلق تقارب البشير والترابي والصادق المهدي تيارًا كبيرًا. ومن الممكن أن يكون هذا التكتل إيجابيًّا، إن هو أتاح، وبكلّ شفافية، أن يَنشأ في مقابله تكتّلٌ من الوزن نفسه أو قريب منه، من القوى المختلفة معه في ما ينبغي أن تكون عليه مرجعية الدولة. بل يجب أن يحرص التكتّل الأوّل على قيام التكتّل الثاني، حرصه على نفسه. لو تحقّق هذا الوضع لربّما أصبح من الممكن للديمقراطية السودانية التي تعرّضت إلى ثلاث كبواتٍ في تاريخها، بسبب التشرذم الحزبي الزائد عن الحدّ، أن تدخل مرحلة الديمقراطية القائمة على حزبين كبيرين يمثّلان تيارين متباينين تباينًا واضحًا من حيث الرؤية والبرامج. وربّما اقتضى الوصول إلى تلك المرحلة بعض الوقت، ولكن الوضع الآن مهيّأ لأن تجري فيه ضربة البداية.

بدخول قطر لاعبًا في ترتيبات الحوار الوطني السوداني، عبر زيارة أميرها الخرطوم في ٢ نيسان / أبريل ٢٠١٤، وزيارة كلٍّ من حسن الترابي والصادق المهدي الدوحة، كلٌّ على حدة، عقب زيارة أمير قطر السودان، فإنّ الترتيبات للمرحلة الجديدة أصبحت ذات بعد إقليمي. ولا ضير في أن يكون لأيّ طرف إقليمي، بخاصة الأطراف العربية، دورٌ في أيّ ترتيبات تهدف إلى استقرار السودان، ونزع فتيل أزمته المستحكمة التي وصلت في الخطورة إلى مستوًى أصبح فيه بقاء الدولة في السودان نفسه مهدّدًا. غير أنّ حالة الانقسام العربية الراهنة وما جسّدته من استقطابٍ حادّ، حتى داخل مجلس التعاون الخليجي، تحتّم أن تكون مخرجات الحوار السوداني مقبولةً لدى جميع الأطراف السودانية، وكذلك جميع الأطراف العربية، والدولية المختلفة. إن لم يصبح الحلّ حلًّا سودانيًّا صرفًا وشاملًا، تصبح الظروف مهيّئةً ليصبح السودان مسرحًا لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية التي تراقب الموقف بتحفّز شديد وبأجندة متباينة؛ فعلى الحكومة السودانية أن تنتهز فرصة الاحتشاد الدولي والإقليمي والمحلي الذي يبدو داعمًا الحوار والحلّ السلمي والهبوط الناعم، لتصل إلى حلّ سوداني، يباعد بين قضايا السودان ومزيدٍ من التدويل. كما أنّ ذلك النهج يباعد بين قضايا السودان وتحوّل هذه القضايا أدوات في يد القوى الإقليمية. هذه الفرصة فرصة ذهبية، وربّما تكون الأخيرة. وبقدر ما تقترب الحكومة السودانية من معارضيها السودانيين، وتباعد بين نفسها وبين الارتباطات الأيديولوجية خارج حدود القطر السوداني، تباعد بين البلد واستمرار الصراع الذي سيقود حتمًا إلى تفكيك السودان إلى دويلات متصارعة لا يستقرّ لها قرار.

على الحكومة والمعارضة والحركات المسلّحة أن يكونوا جميعًا حُصفاء في هذه المرحلة الحرجة، وأن يتّسموا بالمرونة التي تضمن للسودان هبوطًا ناعمًا من هذه القمة الشاهقة من التأزّم التي بلغها. وأخيرًا، على المثقفين من الإسلاميين، ومن اليساريين، ومن أهل الوسط الواقفين على سياج الفعل السياسي أن ينشطوا في أداء مهمّتهم التي ينتظر الشعب والوطن منهم أداءَها، وهي أن يكونوا مقرِّبين وجهات النظر بين الفرقاء؛ على أن توطِئ لهم القوى الفاعلة سياسيًّا في الحكومة والمعارضة والحركات المسلّحة، وكلّ الحريصين على أمن السودان واستقراره، فرص المشاركة الفاعلة.

---

٣٢ راجع، عزمي بشارة، "الثورة ضد الثورة والشارع ضد الشعب، والثورة المضادة"، حيث يقول بشارة: "وظهر الشَّرخ منذ الاستفتاء على التَّعديلات الدُّستوريَّة الأولى في ١٩ آذار / مارس ٢٠١١، وإصرار الإخوان على تحويل الثَّورة فورًا إلى حكمِ أكبرِ حزبٍ سياسيٍّ، من دون مراعاةٍ لمخاوف قطاعاتٍ واسعةٍ من النَّاس من خطابهم الدِّينيِّ الإملائيِّ، ومن دون محاولةٍ جدِّيَّةٍ لتبديد هذه المخاوف تتجاوز العلاقات العامَّة"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، ٢٠١٣/٨/٢٦، شوهد في ٢٠١٤/٤/٢٦، على الرابط:
http://www.dohainstitute.org/release/2c3b5c81-bb62-4e49-b648-2e6aee06268e

صـدر حديـثًا

ابراهيم العيسوي

العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية: مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها

صدر حديثاً عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب للباحث المصري ابراهيم العيسوي عنوانه "العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية" (٣٩٨ صفحة من القطع الكبير). وتدور فصول الكتاب على شواهد اللامساواة في مصر والعالم العربي والعالم، ومنها التفاوت في توزيع الدخل والثروة الذي تفاقم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وبعد تراجع سياسات الرفاه في الدول المتقدمة وسيرها نحو اقتصاد السوق وتقليص الانفاق الاجتماعي الحكومي. ويحاول الكاتب أن يصوغ أكثر من تعريف لمفهوم "العدالة الاجتماعية"، وأن يدقق في معناها في سبيل بناء مفهوم يواكب التطلع البشري إلى مكافحة الظلم. ويلاحظ المؤلف ان مفهوم العدالة الاجتماعية يشتبك ومفهوم التنمية الشاملة المستدامة، لذلك لا يرى أي إمكانية لتحقيق العدالة الاجتماعية مرة واحدة وفي زمن قصير، بل إن الأمر يتطلب نماذج جديدة للتنمية وإزالة العوائق التي تحول دون تحقق العدالة كالسياسات الحكومية والقوانين، ولو على مراحل.

سعود المولى*

لبنان: الفراغ الرئاسي .. بانتظار تغيّرات إقليمية ودولية

اكتسب انتخاب رئيس الجمهورية في لبنان أهمية لا تقوم على الصلاحيات التي يتمتع بها الرئيس، إذ إنه فقدها بعد اتفاق الطائف، بل على كون رئيس الجمهورية في لبنان هو الرئيس المسيحي الوحيد في العالم العربي. و يخشى اللبنانيون من حدوث فراغ في سدة رئاسة الجمهورية، وهو الاحتمال الأبرز. ذلك أن اشتراط نصاب الثلثين في كل جلسات الانتخاب يجعل من المستحيل اتمام عملية انتخاب الرئيس إلا بالتوافق المسبق على شخص الرئيس وهذا ما تفرضه معادلات دولية وإقليمية كما حصل في معظم الانتخابات الرئاسية السابقة، أو عبر تغيير ميزان القوى بالغلبة العسكرية كما حصل في مناسبات سابقة أيضاً.

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

بدأت في ٢٥ آذار/ مارس ٢٠١٤ المهلة الدستورية لانتخاب الرئيس الجديد للجمهورية اللبنانية، وتنتهي في اليوم الأخير من ولاية الرئيس ميشال سليمان في ٢٥ أيار/ مايو؛ إذ تحدِّد المادة ٧٣ من الدستور اللبناني المهلة الدستورية التي ينبغي أن يلتئم خلالها مجلس النواب لانتخاب الرئيس بين شهرٍ واحدٍ على الأقل وشهرين على الأكثر قبل موعد انتهاء ولاية الرئيس. ويخشى اللبنانيون من حدوث فراغٍ في سدة رئاسة الجمهورية؛ إذ أصبح الاحتمال الأبرز، وبخاصة بعد جلسات الانتخاب الأولى في نيسان/ أبريل وأيار/ مايو، والتي لم تنجح في الاتفاق على رئيس جديد[١].

> لا يوجد في الدستور اللبناني ما يعقد رئاسة الجمهورية للموارنة، وهي الحال عينها بالنسبة إلى الطوائف الأخرى

ويكتسب انتخاب رئيس الجمهورية في لبنان أهمية ليس بسبب الصلاحيات التي يتمتع بها الرئيس؛ إذ إنه فقدها بعد اتفاق الطائف الذي وضع حدًا للحرب الأهلية[٢]، بل لأنّه الرئيس المسيحي الوحيد في العالم العربي الذي يتمتع برمزية خاصة كونه "هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن. يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه"[٣].

لا يوجد في الدستور اللبناني ما يعقد رئاسة الجمهورية للموارنة، وهي الحال عينها بالنسبة إلى الطوائف الأخرى (رئاسة مجلس النواب للطائفة الشيعية، ورئاسة الحكومة للطائفة السنية، ونائب رئيس مجلس النواب للروم الأرثوذكس)، بل هو "الميثاق الوطني" الذي أُقر عام ١٩٤٣ من خلال اتفاق غير مكتوب ينظّم أسس الحكم في لبنان، وهو الذي أرسى التوزيع الطائفي المعمول به حتى اليوم[٤]. أما اتفاق الطائف فقد غيّر توزيع النواب وعددهم؛ إذ أصبح العدد فعليًا ١٢٨ نائبًا (وكان العدد قبل الطائف ٩٩ نائبًا، وفي وثيقة اتفاق الطائف ١٠٨ نواب) يتوزع مناصفة بين المسلمين والمسيحيين وفق توزيع نسبي يراعي حجم كل الطوائف داخل الانقسام الأساسي بينهما، وراعى تمثيل المناطق[٥]، وقلّص من صلاحيات رئيس الجمهورية ونقلها إلى رئيس الحكومة. لكن هذا الاتفاق لم يشر في أي من بنوده إلى الانتماء الطائفي للرؤساء الثلاثة، فاستمر العمل بالعرف الذي أقره الميثاق الوطني قبل ٧١ عامًا[٦].

ويُنتخب رئيس الجمهورية الماروني بأكثرية الثلثين في دورة الانتخاب الأولى، وبالأكثرية المطلقة في الدورات اللاحقة[٧]. وتبين السوابق منذ الاستقلال حتى اليوم أنّ الممارسة استقرت على اعتماد نصاب الثلثين في كل جلسات انتخاب رؤساء الجمهورية من دون استثناء. وفي استعراض لجلسات انتخاب الرؤساء منذ عام ١٩٤٣، تبين أنّ قاعدة نصاب الثلثين اعتُمدت بصورة دائمة ومستمرة حتى في ظل أجواء الحرب عام ١٩٧٦ لانتخاب خلف للرئيس سليمان فرنجية. فعقدت هيئة مكتب المجلس اجتماعًا مشتركًا مع لجنة الإدارة والعدل برئاسة رئيس المجلس كامل الأسعد، وصدر قرار يفيد باشتراط المشترع في المادة ٤٩ من الدستور حصول المرشح على أكثرية الثلثين من أعضاء المجلس في الدورة الأولى، ويفترض حضور ثلثي الأعضاء على الأقل من أجل عقد الجلسة والشروع في الاقتراع[٨].

---

١ كانت كل التوقعات السياسية والصحافية ترجح تأجيل الانتخابات الرئاسية بعد الجولة الأولى في ٢٣ نيسان/ أبريل إلى ما بعد ٢٥ أيار/ مايو (موعد انتهاء ولاية الرئيس ميشال سليمان)، وإلى ما بعد منتصف حزيران/ يونيو المقبل (موعد انتخابات التجديد للرئيس السوري بشار الأسد). انظر: "لبنان: لا حكومة في الأفق والخوف من فراغ رئاسي قريبًا"، **تقدير موقف**، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣، في:
http://www.dohainstitute.org/release/9d9e8a7d-115b-452f-a993-9a229eddd7d9
و"لبنان: حكومة تستبق الفراغ الرئاسي"، **تقدير موقف**، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، ٢٥ شباط/ فبراير ٢٠١٤، في:
http://www.dohainstitute.org/release/0a2e352f-7081-450b-b3cf-6cc894bc8bf7

٢ استمرت الحرب الأهلية رسميًا من ١٣ نيسان/ أبريل ١٩٧٥ وحتى توقيع اتفاق الطائف في السعودية في ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٩.

٣ انظر المادة ٤٩ من الدستور اللبناني.

٤ بشأن الميثاق الوطني اللبناني، انظر: باسم الجسر، **ميثاق ١٩٤٣، لماذا كان؟ وهل سقط؟** (بيروت: دار النهار، ١٩٩٧).

٥ عدد النواب المسلمين ٦٤ نائبًا، يتوزعون على ٢٧ سنيًا، و٢٧ شيعيًا، و٨ دروز، وعلويين اثنين. أما عدد النواب المسيحيين فهو ٦٤ نائبًا يتوزعون على ٣٤ موارنة، ١٤ روم أرثوذكس، ٨ روم كاثوليك، ٥ أرمن أرثوذكس، ١ أرمن كاثوليك، ١ بروتستانت، ١ أقليات مسيحية. وتعد المادة ٢٤ من الدستور الجديد هي التي حددت مبدأ المناصفة والتوزيع النسبي بين الطوائف والمناطق.

٦ المعلوم أنّ معظم بنود اتفاق الطائف أدخلت في الدستور عبر تعديلات دستورية صدرت في ٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠.

٧ نقلت الصحف اللبنانية حصول اتفاق في اجتماع هيئة مكتب مجلس النواب الأخير حول وجوب أن يكون النصاب القانوني لانعقاد الجلسة في دورتيها الأولى والثانية ٨٦ نائبًا؛ أي بمعدل ثلثي أعضاء المجلس، على أن يكون خيار انتخاب الرئيس بالأغلبية المطلقة محصورًا بعملية الاقتراع فقط في الدورة الثانية. انظر:
http://www.almustaqbal.com/v4/article.aspx?Type=NP&ArticleID=613903

٨ انظر مقال وزير العدل اللبناني السابق بهيج طبارة، "قراءة هادئة لنص المادة ٤٩"، **السفير**، ٢٠٠٧/٦/٧.

وتكرّر الوضع نفسه في صيف ١٩٨٢ لانتخاب الشيخ بشير الجميل؛ إذ طال انتظار اكتمال النصاب في المدرسة الحربية في الفياضية، فلم تنعقد الجلسة إلا بعد انقضاء ساعتين ونصف الساعة، وبعدما اكتمل نصاب الثلثين.

> العُرف الذي أخذ شكلًا دستوريًا يجعل من المستحيل إتمام عملية انتخاب الرئيس إلا بالتوافق مع الشريك المسلم (نصف البرلمان) بقطع النظر عن الانقسامات والخلافات السياسية والحزبية بين المسيحيين

هذا العُرف الذي أخذ شكلًا دستوريًا يجعل من المستحيل إتمام عملية انتخاب الرئيس إلا بالتوافق مع الشريك المسلم (نصف البرلمان) بقطع النظر عن الانقسامات والخلافات السياسية والحزبية بين المسيحيين. وفي وضع الانقسام الحاد كما هو اليوم بين فريقي ٨ آذار و١٤ آذار، فإنه لا يمكن تأمين نصاب الثلثين لانعقاد الجلسة من دون حصول توافق مسبق على شخص الرئيس تفرضه معادلات دولية وإقليمية كما حصل في معظم الانتخابات الرئاسية السابقة، أو عبر تغيير ميزان القوى بالغلبة العسكرية كما حصل في مناسبات سابقة أيضًا.

الانتخابات الرئاسية والتدخلات الخارجية

في ٢٠ تموز/ يوليو ١٩٩٥ قال عبد الحليم خدام (نائب الرئيس السوري آنذاك، والمنشق عن النظام منذ عام ٢٠١١) إنّ التمديد للرئيس إلياس الهراوي قائم[٩]. وفي ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر حسم الأمر حديث الرئيس السوري بشار الأسد إلى جريدة **الأهرام** بقوله: "يبدو أنّ اللبنانيين متفقون على التمديد للرئيس"[١٠]. ويومها وافق نواب البرلمان اللبناني على التمديد خلافًا للدستور. وتكرر الموقف نفسه عند التمديد للرئيس إميل لحود عام ٢٠٠٤ وهو التمديد الذي كان من نتائجه القرار الدولي ١٥٥٩ وما تلاه من اغتيالات هزت لبنان والمنطقة.

وفي احتفال أقيم في منزله قبل مدة، أمسك السفير البريطاني طوم فلتشر مغلفًا أبيض، وتوجه إلى الحضور مرددًا سؤالًا دأب على سماعه: "من هو مرشح المجتمع الدولي للرئاسة؟" ثم بعد ثوان أخرج ورقة بيضاء مجيبًا: "نحن على الحياد"[١١]. فهل نستطيع القول إنّ الانتخابات الرئاسية اللبنانية ستجري هذه السنة من دون تدخلات خارجية؟

عمليًا، شهدت الانتخابات الرئاسية خمسة نماذج من "التدخلات" الخارجية[١٢]، وسنحاول قراءة دروسها.

> كان التنافس البريطاني الفرنسي هو العامل الحاسم في الانتخابات الرئاسية التي لم تخلُ من حد أدنى من المقاييس الديمقراطية البرلمانية على النمط الغربي

أولًا: نموذج مرحلة الاستقلال الأولى ١٩٤٣-١٩٧٠

كان التنافس البريطاني – الفرنسي هو العامل الحاسم في الانتخابات الرئاسية التي لم تخلُ من حد أدنى من المقاييس الديمقراطية البرلمانية على النمط الغربي. كانت البلاد منقسمة فعليًا بين كتلتين سياسيتين وبرلمانيتين حكمتا الحياة السياسية اللبنانية لفترة طويلة، هما الكتلة الدستورية (ومن أعلامها بشارة الخوري ورياض الصلح) وكانت بريطانيا تدعمها، والكتلة الوطنية (علمُها إميل إده وجميع أنصار فرنسا) وكان الحاضن الطبيعي لها البيئة المارونية المؤيدة لفرنسا. وقد مثّل قرار بريطانيا إرسال أول بعثة دبلوماسية إلى لبنان عام ١٩٤١، بداية الصراع الفعلي بينها وبين فرنسا، والذي كانت انتخابات الرئاسة الأولى مسرحه الدوري. وبدعم بريطاني أمام فرنسا المنهارة،

٩ انظر مقال سركيس نعوم، مجلة **الوسط** اللندنية، ١٩٩٥/١٠/٢٣، أعيد نشره على الرابط: http://goo.gl/4pg5bn

١٠ حول الموضوع، انظر: أحمد الغز، "لبنان مع الاستحقاق الرئاسي"، **اللواء**، ٢٠١٤/٣/٢٩، في: http://www.aliwaa.com/Article.aspx?ArticleId=199844

١١ ريتا صفير، "رئاسيات ٢٠١٤ - رؤساء بـ "شطرنج الأمم"... من بشارة الخوري إلى ميشال سليمان هل تلفح رياح "الربيع العربي" استحقاق ٢٠١٤؟"، **النهار**، ٢٠١٤/٤/١٩.

١٢ ذكرت ريتا صفير (في المرجع السابق) نماذج أربعة ونحن نعتمد في هذه الدراسة خمسة مختلفة.

فاز بشارة الخوري والكتلة الدستورية في انتخابات عام ١٩٤٣، وفي التمديد للرئيس عام ١٩٤٩. ويُروى عن الرئيس بشارة الخوري أنه يوم إعلانه تنحيه وعدم إكمال ولايته عام ١٩٥٢ جاءه السفير البريطاني ليؤكد له عدم ضلوع الإنكليز في الثورة ضده (وكان أقطابها من حلفاء بريطانيا المعروفين) فقال له الرئيس اللبناني: نعم لأنّ الحق على الطليان!

> وبدعم بريطاني أيضًا فاز كميل شمعون والتحالف الواسع الذي قام ضد بشارة الخوري في انتخابات عام ١٩٥٢. وبعد عام ١٩٥٦ وأفول الإمبراطوريتين الفرنسية والبريطانية حلت الولايات المتحدة الأميركية مكانهما

وبدعم بريطاني أيضًا فاز كميل شمعون والتحالف الواسع الذي قام ضد بشارة الخوري في انتخابات عام ١٩٥٢. وبعد عام ١٩٥٦ وأفول الإمبراطوريتين الفرنسية والبريطانية حلت الولايات المتحدة الأميركية مكانهما في مقابل صعود الناصرية والقومية العربية. وقد ورثت الشهابية (ما سمي لاحقًا بالنهج) بقايا الكتلة الدستورية في ظل وضع عربي جديد آيته الانقلابات العسكرية في سورية ومصر والعراق، والحرب الباردة عالميًا. فجاء الجنرال فؤاد شهاب إلى الرئاسة باتفاق أميركي – مصري ١٩٥٨، ولكن شهاب لم يقبل بالتمديد أو التجديد (١٩٦٤) الذي جاءه على طبق من فضة (عريضة وقعها ٧١ نائبًا من أصل ٩٩ هم عدد أعضاء البرلمان يومها)؛ لمعرفته الدقيقة بتأثيرات الوضع العربي المحيط وتداعياته على لبنان مع وصول حزب البعث إلى السلطة في سورية والعراق عام ١٩٦٣ ثم تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية وجيش التحرير الفلسطيني عام ١٩٦٤. وكان عهد الرئيس شارل حلو (١٩٦٤-١٩٧٠) استكمالًا في وجه من وجوهه لعهد الرئيس شهاب لولا أن أجهضته نكسة الخامس من حزيران/ يونيو ١٩٦٧ والانطلاقة القوية للمقاومة العسكرية الفلسطينية ١٩٦٨. فكان صعود الحلف الماروني الثلاثي (ريمون إده، وبيار الجميل، وكميل شمعون) واكتساحه انتخابات البرلمان عام ١٩٦٨، وكانت معارك وقوف المسلمين مع العمل الفدائي ومع حقه بالعمل انطلاقًا من الأراضي اللبنانية (١٩٦٨-١٩٦٩)، وتوّج هذه المرحلة اتفاق القاهرة[١٣].

ثانيًا: نموذج انتخابات ١٩٧٠ الموصوف بالاستثنائي

يحلو للكثيرين التأكيد على أنّ انتخابات الرئاسة في ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠، والتي فاز فيها سليمان فرنجية (بفارق صوت واحد)، كانت الوحيدة التي جرت من دون أي تدخل خارجي. لكنّ الاستحقاق الرئاسي عام ١٩٧٠ جاء تتويجًا لجملة تحولات إقليمية وداخلية أبرزها: انتخابات ١٩٦٨ النيابية التي أحرز فيها الحلف الثلاثي (ريمون إده، وبيار الجميل، وكميل شمعون) تفوّقًا كبيرًا مستفيدًا من نكسة عام ١٩٦٧، والتي أضعفت التدخل المصري الداعم للشهابيين وللمسلمين عمومًا، والعدوان الإسرائيلي الكبير على مطار بيروت الدولي (٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٨) الذي كان بداية دخول البلاد في سلسلة أزمات عنيفة حول الموقف من العمل الفدائي في لبنان وهي أزمات توجها اتفاق القاهرة[١٤] الذي كان نقطة تحول كبرى في الوضع اللبناني (من حيث تصاعد الالتفاف المسيحي حول الحلف الثلاثي الجديد) والعربي (من خلال تعاظم قوة الثورة الفلسطينية وقدراتها انطلاقًا من جنوب لبنان). ومن ثمّ، فقد كان للحلف الثلاثي تأثير كبير في الاستحقاق الرئاسي ضمن وضع إقليمي جديد. ولكنه لم يستطع تأمين أغلبية لأحد أعضائه فجاءت التسويات والتدخّلات

---

١٣ استقالت حكومة رشيد كرامي في ٢٣ نيسان/ أبريل ١٩٦٩ بسبب المظاهرات والصدامات المسلحة على خلفية الانقسام الداخلي حول شرعية وجود العمل الفدائي الفلسطيني المسلح وانطلاقه من جنوب لبنان؛ ما قاد يومها إلى أزمة حكم كبيرة انتهت بتوقيع اتفاق القاهرة في ٣ تشرين/ نوفمبر ١٩٦٩ لتنظيم الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان، وذلك بعد نحو سبعة أشهر على بقاء لبنان من دون حكومة. وأرسل الرئيس اللبناني آنذاك شارل حلو وفدًا برئاسة قائد الجيش إميل بستاني إلى القاهرة للتحادث والتفاوض مع ياسر عرفات وتحت إشراف وزير الدفاع المصري محمد فوزي. وأعطى اتفاق القاهرة الشرعية لوجود المقاومة الفلسطينية وعملها في لبنان. وقد اعتبر بعضهم هذا الاتفاق متعارضًا مع مبادئ سيادة الدولة اللبنانية. وأيد الاتفاق عند إعلانه أكثرية القيادات السياسية اللبنانية، ولكن بعد غزو لبنان عام ١٩٨٢ باتت هذه الأكثرية نفسها مؤيدة لإلغائه أو اعتباره باطلًا. وفي ٢١ أيار/ مايو ١٩٨٧ تمت الموافقة على قانون إلغاء الاتفاق من قبل البرلمان اللبناني وتوقيعه في وقت لاحق من قبل رئيس الوزراء سليم الحص ورئيس الجمهورية أمين الجميّل.

١٤ كان قائد الجيش اللبناني يومها ذا طموح رئاسي، ما جعله يحظى بدعم مصري وسهّل قبوله لاتفاق القاهرة الذي أزعج أميركا وجعلها تدعم فرنجية ضد الشهابيين في انتخابات عام ١٩٧٠. فضلًا عن عدم ثقة أميركا بمخابرات الجيش (المكتب الثاني يومها) المخترقة من مصر وسورية. انظر: الغز، "لبنان مع الاستحقاق الرئاسي".

(وخصوصًا الروسية منها[١٥]) في ما سمي بـ "صدفة الصوت الواحد" الذي تبين أنه كان صوتًا جنبلاطيًا. وكان انتخاب الرئيس فرنجية بمنزلة نهاية الحلف الثلاثي والشهابية في آنٍ معًا، وقد تلته متغيرات جذرية في المنطقة تمثّلت بأحداث أيلول الأسود في الأردن وخروج منظمة التحرير بعدها إلى لبنان، ووفاة الرئيس جمال عبد الناصر في ٢٨ أيلول/ سبتمبر، ثم الحركة التصحيحية في سورية وتولي الرئيس حافظ الأسد الحكم في فيها. ولا بد من القول هنا بأنه في مرحلة ١٩٧٠-١٩٧٦ كانت ولاية الرئيس فرنجية شديدة الاضطراب وشهدت أحداثًا اجتماعية كبيرة من إضرابات وتظاهرات عمالية وطلابية. كما أنها شكلت خميرة إنضاج الحرب الأهلية عبر سلسلة من الصدامات العسكرية والشعبية بين مؤيدي ومعارضي العمل الفلسطيني المسلح التي وصلت ذروتها في أحداث أيار/ مايو ١٩٧٣ بين الجيش اللبناني والفدائيين الفلسطينيين، وانتهت في ما عُرف بحرب السنتين ١٩٧٥-١٩٧٦.

> عنـد تولي أمين الجميل الرئاسـة كان جنوب لبنان ومعظم مناطق الجبل وبيروت وجزء كبير من البقاع الغربي تحت سـيطرة الجيش الإسرائيلي عقب غزو لبنان، وكان الجيش السـوري مهيمنًا على شـمال لبنان وشرقه

ثالثًا: نموذج مرحلة الحرب الأهلية ١٩٧٦-١٩٨٩

وتبدأ هذه المرحلة مع دخول القوات السورية إلى لبنان، وقد جرى يومها أول تعديل للدستور لجهة تقديم المهلة الدستورية لانتخاب رئيس الجمهورية، ومن ثم انتخاب الرئيس إلياس سركيس في قصر منصور قرب متحف بيروت وليس في البرلمان اللبناني. فمع وضوح الموقف السوري بانتخاب حاكم مصرف لبنان إلياس سركيس حدّد رئيس مجلس النواب كامل الأسعد يوم ٨ أيار/ مايو ١٩٧٦ موعدًا لانتخاب الرئيس الجديد. في تلك الفترة دعت الحركة الوطنية ورئيسها كمال جنبلاط (مدعومة من الثورة الفلسطينية ورئيسها ياسر عرفات) إلى الإضراب العام يوم انتخاب الرئيس، وممارسة شتى أنواع التحرك والاحتجاج الشعبي لمنع الانتخاب. كما دعت النواب إلى الامتناع عن حضور الجلسة، معتبرة أنّ عدم إكمال النصاب هو إحباط لمحاولة تعيين سورية لرئيس جديد. وكانت جلسة انتخاب سركيس الجلسة الأطول في الانتخابات الرئاسية في لبنان حتى ذلك التاريخ؛ إذ استمرت ما يقرب من ست ساعات بانتظار استكمال النصاب الذي وصل في نهاية المطاف إلى ٦٩ نائبًا، حضروا وسط إضراب عام، وقطع للطرقات بالإطارات المحترقة وإطلاق القذائف على مقر المجلس في قصر منصور، في محاولة لتعطيل الجلسة بالقوة بعد فشل عدم استكمال النصاب، وبخاصة أنّ قوات جيش التحرير الفلسطيني (السورية) عملت جهدها لتأمين سلامة النواب عند وصولهم إلى مبنى المجلس، فيما كانت مجموعات من الصاعقة (منظمة فلسطينية للبعث السوري) ترافق بعض النواب وتؤمن لهم الحراسة. وقد سرت أنباء مؤكدة عن إحضار عدد من النواب بالقوة الى جلسة الانتخاب. ولم يتمكن الرئيس إلياس سركيس من استلام مهماته لامتناع الرئيس فرنجية عن تسليم قصر بعبدا قبل انتهاء ولايته. وقد أقسم الرئيس سركيس اليمين الدستورية في بارك أوتيل بشتورة (البقاع) أمام ٦٧ نائبًا.

وبالطريقة نفسها من التدخل الخارجي الحاسم (ولكن باتجاه مضاد هذه المرة)، كان انتخاب الشيخ بشير الجميل رئيسًا في ٢٣ آب/ أغسطس ١٩٨٢؛ أي غداة الاحتلال الإسرائيلي لبيروت ومعظم الأراضي اللبنانية من الجنوب إلى الجبل والبقاع الغربي، وخروج قوات الثورة الفلسطينية إلى الشمال والبقاع، بعد حرب عنيفة وحصار أعنف وأقسى للعاصمة بيروت، وبعد خروج القوات السورية من المعادلة بتوقيع اتفاقية وقف إطلاق النار وفك الاشتباك بين سورية وإسرائيل في ١٢ حزيران/ يونيو١٩٨٦ أي بعد أقل من أسبوع على بداية الغزو والعدوان. وقد جاء انتخاب بشير الجميل ضد الإرادة السورية كأحد نتائج الغزو الإسرائيلي. وكما كان انتخابه نتاج موازين القوى الجديدة، فإنّ اغتيال بشير الجميل في ١٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣ (وقبل تسلمه الولاية رسميًا) جاء ليؤكد قوة العامل الخارجي الحاسمة في الرئاسة اللبنانية، وهو الأمر نفسه الذي حدث مع

١٥ كانت المخابرات السوفيتية قد عملت على استدراج أحد الضباط اللبنانيين وهو الطيار محمود مطر لخطف طائرة "ميراج" فرنسية الصنع لحسابها، لكنه أفشى السر لقيادة الجيش، مما تسبب بأزمة دبلوماسية، وتأجيج الحرب الباردة في لبنان. وبتدخل سوفيتي، فإنّ النائب كمال جنبلاط لم يجيّر أصوات كتلته النيابية (جبهة النضال الوطني) إلى المرشح الشهابي إلياس سركيس، بل وزّعها بينه وبين فرنجية مناصفة. غير أنّ أحد نواب كتلته خرج على التوزيع وصوّت لمصلحة سليمان فرنجية (قيل يومها إنه النائب محمد دعاس زعيتر). وقد لعب المال دوره في هذه الانتخابات؛ إذ كان فريق فرنجية – الأسعد - صائب سلام يوزع المال كما الوعود بـ "التوزير". فضلًا عن الإشارة إلى أنّ سليمان فرنجية كان صديقًا مقربًا للرئيس حافظ الأسد.

انتخاب شقيقه أمين الجميل وعهده الذي عرف الصعود والهبوط في العلاقة مع سورية.

عند تولي أمين الجميل الرئاسة كان جنوب لبنان ومعظم مناطق الجبل وبيروت وجزء كبير من البقاع الغربي تحت سيطرة الجيش الإسرائيلي عقب غزو لبنان، وكان الجيش السوري مهيمنًا على شمال لبنان وشرقه، وكانت الحكومة اللبنانية فاقدة للسلطة والسيادة العملية على الأراضي اللبنانية. واستمر عجز حكومة الجميل عن فرض الهيمنة على لبنان طوال فترة عهده. وباقتراب نهاية فترته الرئاسية في ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨ حصل توافق سوري - أميركي يقضي بانتخاب النائب مخايل الضاهر رئيسًا للجمهورية وحاولت سورية فرضه على النواب. ولم يستطع مجلس النواب اختيار خلف له، فقام قبل ١٥ دقيقة من انتهاء فترته الرئاسية بتنصيب قائد الجيش ميشال عون رئيسًا للوزراء شكل بموجبه حكومة عسكرية من ستة وزراء يمثلون الطوائف الرئيسة في لبنان. ولم تعجب هذه الأسماء الكتلة المسلمة في البرلمان التي أصرت على بقاء الحكومة القائمة التي يرأسها بالنيابة سليم الحص، فأدى ذلك إلى استقالة الوزراء الممثلين للطوائف الإسلامية الثلاث السنة والشيعة والدروز، فكان هناك حكومتان متنافستان على الأرض؛ واحدة بقيادة عون وأخرى بقيادة الحص، وانتهى الأمر بفرض سليم الحص رئيسًا للحكومة الموحدة وذلك بعد اتفاق الطائف.

رابعًا: نموذج مرحلة ما بعد الطائف ١٩٨٩- ٢٠٠٥

غدا القرار اللبناني سوريًا بامتياز نتيجة التفويض الأميركي - السعودي لسورية (بعد غزو العراق للكويت) والذي استمر حتى عام ٢٠٠٤[١٦].

في منتصف آب/ أغسطس ١٩٩٠، استقبل الرئيس حافظ الأسد مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط جون كيلي الذي سلمه رسالة من الرئيس جورج بوش. وفي ١٣ أيلول/ سبتمبر، زار دمشق وزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر للمرة الأولى، وعقد لقاءً طويلًا مع الرئيس السوري تم خلاله التفاهم على كيفية معالجة أزمتي الخليج ولبنان. وأعطت واشنطن موافقتها على إطاحة ميشال عون وفق الشروط السورية[١٧]. ولكن قبل إطاحة عون، كان لبنان قد عرف انتخاب رينيه معوض رئيسًا الذي تم اغتياله، ثم انتخب إلياس الهراوي من بعده.

> بدأت مع إلياس الهراوي مرحلة تحوّل جذري في لبنان، كان عنوانها اتفاق الطائف وبداية نهاية الحرب في البلاد. ولعل الثابت الأساسي وشبه الوحيد في عهده كانت علاقته الوثيقة جدًا مع سورية والتنسيق الدقيق مع رئيسها في كل شاردة وواردة

يروي العميد في الاحتياط طنوس معوض الذي كان مستشارًا أمنيًا وعسكريًا للرئيس معوض، أنه أيقن بعد جلسة الانتخاب، أنّ الرئيس المنتخب رئيس من دون قصر ولا حرس جمهوري ولا جيش تحت إمرته ولا جهاز مخابرات. وباختصار، لا شيء لديه في مواجهة أعداء الطائف الداخليين والخارجيين الذين عملوا على مواجهته وإسقاطه. ويعتبر العميد طنوس أنّ: "الرئيس كان مقدامًا وذا معنويات مرتفعة وكان يراهن على مناقبية كبار الضباط في الجيش وفي الأجهزة الأمنية الأخرى. لكن شجاعته لم تكن لتحميه من القتلة، فهو كان مكشوفًا تمامًا أمامهم وفي وضع صعب نتيجة إقامته في المنطقة الغربية من بيروت التي كانت تعج بخليط كبير من الأحزاب والتنظيمات وعملاء الأجهزة الأمنية المختلفة". كل ذلك في كفة، أما في الكفة الأخرى فكانت ثمة بواكير الخلافات بين النظام السوري والرئيس معوض إذ بدأت تطل برأسها. أراد السوريون تعيين ٢٠ وزيرًا من جماعتهم الخلص والأحزاب الموالية لهم، لكنّ الرئيس رفض توزيرهم، وقال لهم: "كل وزرائي ضد إسرائيل ولكنني أنا أعينهم مع الرئيس سليم الحص لا أنتم". فـ "أخذت الخشية السوريين وأيقنوا أنهم أمام إلياس سركيس آخر يرفض التنازل والمساومة، وهو قادر على الرفض وصاحب باع طويل وحنكة في العمل السياسي، إضافة إلى أنه يحظى بدعم منطقة كبيرة ومؤثرة هي زغرتا-الزاوية وما تمثله على المستوى المسيحي والوطني في لبنان". يعتبر العميد معوض أنّ الخلاف مع السوريين كان حقيقيًا فقد أراد الرئيس إنهاء الحرب وتطبيق اتفاق الطائف فعلًا لا قولًا، والوصول إلى مصالحة حقيقية بين اللبنانيين. وعندما عرض الرئيس السوري حافظ الأسد استخدام الجيش السوري لإنهاء تمرد العماد ميشال عون، أجابه الرئيس معوض شاكرًا أنه لا يريد إراقة نقطة دم واحدة. لكنّ المشكلة الأكبر أنّ الرئيس كان على

١٦ حول التفويض الأميركي، انظر: جهاد الزين، "الصراع على سوريا .. بين دمشق وواشنطن"، **النهار**، ٢٠٠٧/١٠/٥، في:
http://goo.gl/HuyTpO

١٧ كريم بقرادوني، **لعنة وطن** (بيروت: دار عبر الشرق للمنشورات، د.ت.)، ص ٢٢٣.

اقتناع بأنّ الاتفاق السعودي - السوري الذي تجلى في اتفاق الطائف كان يحظى بمباركة الرئيس السوري وأنه سيساعده على تنفيذه[١٨]. واستطاع النظام السوري، ومن خلال اغتيال الرئيس معوض، تحويل اتفاق الطائف إلى طائف سوري بتفويض أميركي - سعودي كامل.

انتخب رينيه معوض رئيسًا في ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩، لكنه لم يتمكن من الوصول إلى قصر بعبدا، واغتيل في ٢٢ من الشهر نفسه في جريمة لا تنفصل عن اغتيال من سبقه وخلفه من الرؤساء والزعماء لأنه لم يكن مطيعًا لإرادة النظام السوري. وفي ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩ انتخب النواب إلياس الهراوي رئيسًا، وشكل الدكتور سليم الحص أولى حكومات العهد الجديد، وانحسر الكلام عن المصالحة الوطنية لتحل محله لغة التهديد بالحسم العسكري[١٩]. واستهل الهراوي عهده بتغطية احتلال جيش النظام السوري للمناطق الشرقية المسيحية الخارجة عن سيطرته وتحول لبنان طوال ١٥ عامًا إلى مجرد "محافظة سورية" تختار القيادة السورية من يناسب مصالحها لرئاسته في ما كان يصفه الزعيم ريمون إده بضم ألمانيا النازية للدولة النمساوية المجاورة[٢٠].

بدأت مع إلياس الهراوي مرحلة تحوّل جذري في لبنان، كان عنوانها اتفاق الطائف وبداية نهاية الحرب في البلاد. ولعل الثابت الأساسي وشبه الوحيد في عهده كانت علاقته الوثيقة جدًا مع سورية والتنسيق الدقيق مع رئيسها في كل شاردة وواردة تتصل بالقضايا المصيرية أو حتى الداخلية. أظهر الهراوي ثباتًا على خياره السوري الذي انتخب على أساسه. ولم ينكر أن طموحه في كسب ثقة الرئيس السوري دفعه حتى حزيران/ يونيو ١٩٩٠ إلى عقد ١٩ قمة مع الأسد والمسؤولين الكبار في دمشق جلها غير معلن وحصلت سرًا خشية إثارة المزيد من الحساسيات الداخلية مسيحيًا وإسلاميًا[٢١].

وكان القرار سوريًا في التمديد للهراوي كما في انتخابه. ولم يكن الأميركيون متحمسين للتمديد لكنهم ظهروا بأنهم أقل حماسًا للمفاوضة أو المقايضة. وعلّق الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية نيكولاس بيرنز على قرار التمديد في مؤتمره الصحافي اليومي "إنّ هذا الأمر يعني الشعب اللبناني وحده، وليس على الأميركيين أن يظهروا أي حكم في هذا الشأن". أما الموقف الفرنسي، فاتسم بالتحفظ وعدم تحديد رأي واضح وصريح، ذلك أنّ هذا الموضوع "قضية داخلية لبنانية، ويعود إلى مجلس النواب اللبناني أن يقرر بحرية طرق الانتخاب"[٢٢].

كانت سورية هي اللاعب الرئيس والأوحد في اختيار رئيس الجمهورية اللبنانية في مرحلة ما بعد الطائف، وبخاصة أنها باتت تمسك بكامل مفاصل اللعبة السياسية الداخلية بعدما أطلقت الولايات المتحدة الأميركية يدها في لبنان بعد حرب الخليج الأولى[٢٣]. وساهم في تعزيز وضعها التخلص من أعدائها السياسيين، فدخل قائد القوات اللبنانية سمير جعجع السجن عام ١٩٩٤، وكان الرئيس أمين الجميل قد استقر في منفاه الاختياري في باريس اعتبارًا من ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨، وانتقل العماد ميشال عون إلى منفاه الإجباري عام ١٩٩١ نتيجة اتفاق بين السلطات اللبنانية والفرنسية. وخلت الساحة من معارضة مسيحية حقيقية. وجاءت مقاطعة القوى المسيحية للانتخابات النيابية عام ١٩٩٢ لتكرس هذا الواقع.

في المقابل، أتاح حلفاء الداخل لسورية، وبخاصة في الرئاسات الثلاث (الهراوي وبري والحريري) التي شكلت ما يعرف بـ "الترويكا" السياسية، إمكان تثبيت سلطتها في لبنان في إطار لعبة تبادل المصالح والخدمات، ما جعل لسورية الكلمة الفصل في كل شأن لبناني. وشكل انتخاب العماد إميل لحود عام ١٩٩٨ امتدادًا طبيعيًا للوصاية السورية على لبنان.

واعتُبرت المرحلة حتى عام ٢٠٠٤، مرحلة سورية بامتياز، حيث انصبّ اهتمام النظام السوري بالدرجة الأولى على تحقيق الأهداف الآتية[٢٤]:

- الإشراف على الدولة اللبنانية وتأمين تماسكها ضمن حدود مصالحه، وتجريد الميليشيات من أسلحتها، باستثناء حزب الله وبعض التنظيمات الفلسطينية.

١٨ طنوس معوض، **١٨ يومًا من عمر لبنان** (بيروت: دار النهار، ٢٠٠٢).

١٩ ملف النهار، **إلياس الهراوي: رئاسيات ١٩٩٨** (بيروت: دار النهار، ١٩٩٨)، ص ٩.

٢٠ بيار عطا الله، "رئاسيات ٢٠١٤"، **النهار**، ٢٠١٤/٤/١٥.

٢١ ملف النهار، **إلياس الهراوي**، ص ٩.

٢٢ **النهار**، ١٩٩٥/١٠/٢٠.

٢٣ جنى نصر الله، "١٧ رئيسًا للبنان في مهب المساومات الإقليمية والدولية"، **أخبار الشرق**، ٢٠٠٧/٩/٢٢، انظر:
http://www.thisissyria.net/2007/09/22/forum/206.html

24 Augustus Richard Norton, "The Lebanese Formula Revisited," in Theodor Hanf (ed.), *Power Sharing: Concepts and Cases* (Byblos: Letters from Byblos, 2008), pp. 85-88;
وانظر أيضًا: عبد الرؤوف سنّو، "التعايش المأزوم: لبنان من الميثاق الوطني إلى اتفاق الدوحة وتداعياته ١٩٤٣-٢٠١١"، في:
http://goo.gl/BRUjcL

- دعم عمليات حزب الله ضدّ إسرائيل، وعدم نشر الجيش اللبناني على الحدود مع إسرائيل، والتلاعب بورقة المقاومة بعد تحرير الجنوب وفق مصالحه.
- تعزيز التناحر بين الطوائف والانقسامات في داخلها، ما أدى إلى ظهور طبقتين سياسيتين تستفيد الأولى من وجوده، وتُعارض الثانية - وهي مسيحية - التوازنات الداخلية التي أفرزها الوجود السوري بالاحتجاجات والتظاهر ورفع الصوت عاليًا، ما عمّق الشرخ بين المسلمين المؤيدين لسورية، خوفًا أو مصلحة، وبين المسيحيّين، وبخاصة في ما يتعلق بمسألة إعادة انتشار جيشه.
- إشرافُه على ولادة الرئاسات الثلاث والتمديد للرؤساء والإشراف على المجالس النيابية والوزارية، ووضع اليد على الإدارات المدنية والعسكرية.
- منع تكرار اتفاق ١٧ أيار ١٩٨٣[٢٥].
- منع السياسيّين اللبنانيين من الحديث عن إعادة انتشار الجيش السوري في لبنان أو انسحابه منه.

- الاستفادة إلى أقصى الحدود من "معاهدة الأخوّة والتعاون والتنسيق" مع لبنان التي عُقدت عام ١٩٩١، والتي ألحقت لبنان بسورية بصفته الشريك الأضعف.

وإذا كان الرئيس حافظ الاسد هو الذي اختار الرئيس لحود، فإنّ ابنه بشار الذي تسلم الحكم بعد وفاة والده عام ٢٠٠٠ هو الذي دفع في اتجاه التمديد له. ولكن بين انتخاب لحود والتمديد له حصلت جملة تطورات إقليمية ودولية أبرزها احتلال القوات الأميركية للعراق عام ٢٠٠٣ وإسقاط نظام صدام حسين. هذا، من دون إهمال العامل الدولي الأبرز المتمثل بأحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١؛ إذ دخلت بعدها دول العالم في عصر محاربة الإرهاب. واحتلت قوى التحالف الغربي أفغانستان، وأدرجت عددًا من الدول على لائحة الدول الداعمة للإرهاب ومنها سورية. وما كان يصح قبل هذا التاريخ لجهة التفويض السوري لإمساك زمام الأمور في لبنان، لم يعد يصلح بعده، وبخاصة أنّ سورية رفضت أن تتعاون مع قوى التحالف الغربي في العراق عام ٢٠٠٣، كما سبق لها أن تعاونت عام ١٩٩٠.

> تغيرت في الواقع الأهداف الإستراتيجية، وباتت تتطلب نوعًا آخر من التحالفات. وهو ما رفض الأسد الاعتراف به أو قبوله. وهكذا جاء قرار "محاسبة سورية" الصادر عن الكونغرس الأميركي في أواخر عام ٢٠٠٣

تغيرت في الواقع الأهداف الإستراتيجية، وباتت تتطلب نوعًا آخر من التحالفات. وهو ما رفض الأسد الاعتراف به أو قبوله. وهكذا جاء قرار "محاسبة سورية" الصادر عن الكونغرس الأميركي في أواخر عام ٢٠٠٣،[٢٦] ومن بعده القرار الدولي ١٥٥٩ في ٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤ ليعلنا من دون موارية انتهاء العصر السوري في لبنان. وقد أعلن

٢٥ في ٦ حزيران/ يونيو ١٩٨٢ قامت إسرائيل باجتياح لبنان وحاصرت العاصمة بيروت واحتلتها، ونجحت في إخراج منظمة التحرير الفلسطينية خارج لبنان. وفي ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢ بدأت المفاوضات بين إسرائيل ولبنان برعاية أميركية في فندق ليبانون بيتش في منطقة خلدة جنوبي بيروت. بعد تلك المفاوضات جرت جولات تفاوضية عديدة في مستعمرة كريات شمونة شمالي إسرائيل وفي ذلك الفندق. واستمرت المفاوضات حتى ١٧ أيار/ مايو ١٩٨٣ إذ تم التوصل إلى اتفاق سلام عرف بمعاهدة ١٧ أيار. ومن أبرز بنودها: إلغاء حالة الحرب بين لبنان وإسرائيل. والانسحاب الإسرائيلي الكامل من لبنان خلال ٨-١٢ أسبوعًا. وإنشاء منطقة أمنية داخل الأراضي اللبنانية تتعهد الحكومة اللبنانية بأن تنفذ ضمنها الترتيبات الأمنية المتفق عليها في ملحق خاص بالاتفاق. تكوين لجنة أميركية - إسرائيلية - لبنانية تقوم بالإشراف على تنفيذ البنود وتنبثق من تلك اللجنة لجنة الترتيبات الأمنية ولجان فرعية لتنظيم العلاقات بين البلدين. وتكوين مكاتب الاتصال بين البلدين والتفاوض لعقد اتفاقيات تجارية، وامتناع أي من إسرائيل ولبنان عن أي شكل من أشكال الدعاية المعادية للبلد الآخر، وإلغاء جميع المعاهدات والبنود والأنظمة التي تمنع تنفيذ أي بند من بنود الاتفاقية.

وقد كان لتوقيع الاتفاقية تداعيات على مستوى الداخل اللبناني أبرزها نشوب الاقتتال الداخلي وانقسام المشهد السياسي بين الحكومة والرئيس أمين الجميل المتمسكين بالاتفاق من جهة وبين جبهة الإنقاذ الوطني ومن ورائها سورية والرافضين من جهة ثانية. وفي ١٩ أيار/ مايو اندلعت حرب الجبل التي انتهت في ١٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣ بسيطرة الحزب التقدمي الاشتراكي على كل القرى الجبلية، تلتها انتفاضة ٦ شباط/ فبراير ١٩٨٤ في بيروت وسيطرة حركة أمل والقوى الحليفة لسورية على القسم الغربي من العاصمة. وفي الفترة نفسها تصاعدت عمليات استهداف القوات الإسرائيلية والأجنبية داخل لبنان، وبخاصة بعد حادث مقتل عدد كبير من قوات المارينز الأميركيين والمظليين الفرنسيين، فاتجه الرئيس أمين الجميل إلى إعلان إلغاء اتفاق ١٧ أيار مع إسرائيل، وقامت الحكومة اللبنانية ومجلس النواب اللبناني في ٥ آذار/ مارس ١٩٨٤ باعتبار الاتفاق باطلًا بعد أقل من عام على اعتماده.

26 International Crisis Group Working to Prevent Conflict Worldwide, "Engaging Syria? U.S. Constraints and Opportunities," *Middle East Report*, no. 83 (February 11, 2009), pp. 3-4, at: http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/8C6E970E5E2DAC378525755A006C4B17-Full_Report.pdf

القرار ١٥٥٩ "تأييده لعملية انتخابية حرة ونزيهة في الانتخابات الرئاسية المقبلة تجري وفقًا لقواعد الدستور اللبناني من غير تدخل أو نفوذ أجنبيين"، وطلب من "جميع القوات الأجنبية المتبقية الانسحاب من لبنان"، فما كان من الأسد إلا أن رد على هذا القرار الذي قصد سورية في الحديث عن التدخل الأجنبي دون سواها، بالتمديد للرئيس لحود[٢٧]. اعتبر الرئيس بشار الأسد أنّ رفيق الحريري ووليد جنبلاط هما رأس المؤامرة ضد نظامه، خصوصًا بعد مشاركة بعض أعضاء كتلة الحريري وجنبلاط بلقاء فندق الكارلتون وبعده في فندق البريستول للقوى المسيحية المعارضة. وحين لم تعد المعارضة محصورة بالمسيحيين، بل صارت على مستوى كل لبنان، تأكد الأسد أنّ الحريري هو من يحرّك الأمور. وقبل أسبوعين من اغتياله، قال الحريري لوليد جنبلاط بحضور الوزير غازي العريضي: "يا بيقتلوني يا بيقتلوك"[٢٨]. وهكذا دخل لبنان حقبة الاغتيالات والحروب من جديد.

خامسًا: نموذج اتفاق الدوحة ٢٠٠٨[٢٩]

باغتيال رفيق الحريري في ١٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٥، تصاعدت المواجهة بين السنّة وأغلبية مسيحية ضد سورية، فاندلعت "ثورة الأرز" (١٤ آذار)، في مقابل القوى المؤيدة لسورية (٨ آذار) وفي مقدمتها حزب الله، وتصاعدت الأزمة بعد خروج القوات السورية من لبنان في ٢٦ نيسان/ أبريل ٢٠٠٥؛ إذ انقسمت البلاد منذ ذلك الحين إلى كتلتين متنافستين لكل منهما تحالفاتها وارتباطاتها الخارجية. ولكنّ ذلك لم يمنع تحالف هذه القوى في الانتخابات البرلمانية التي جرت في ربيع ٢٠٠٥ بما عرف يومها بالحلف الرباعي (ضم حركة أمل وحزب الله وتيار سعد الحريري وتيار وليد جنبلاط) وتشكيل حكومة موحدة برئاسة فؤاد السنيورة. لكنّ الحرب الإسرائيلية على لبنان في عام ٢٠٠٦ وملابساتها وتداعياتها زادت من الشرخ بين الكتلتين وبين اللبنانيين عمومًا، خصوصًا أنّ حزب الله بدأ منذ ذلك الحين يفرض سيطرته على الأرض وعلى مؤسسات الدولة[٣٠]. وقد سبق الحرب الإسرائيلية أن عقد ميشال عون تحالفًا مع حزب الله[٣١]، سرعان ما قلب الموازين الداخلية وأعطى الحزب قوة سياسية أكبر وامتدادًا وطنيًا أشمل[٣٢]. وأدى الخلاف حول النظام الأساسي للمحكمة الدولية الخاصة بجريمة اغتيال الرئيس الحريري إلى استقالة الوزراء الشيعة من حكومة الرئيس فؤاد السنيورة في نهاية عام ٢٠٠٦، ثم الاعتصام في وسط بيروت التجاري، وحدوث فراغ في الرئاسة الأولى، وإقفال المجلس النيابي لسنة ونصف السنة، أدت كلها إلى تفاقم النزاع السنّي الشيعي الذي تخللته اشتباكات في الشوارع في مطلع عام ٢٠٠٧ (مثل أحداث ضبية وجامعة بيروت العربية). وتوج ذلك بمعارك نهر البارد في صيف ٢٠٠٧، وبأحداث ٧ أيار/ مايو ٢٠٠٨، على خلفية قرار حكومة السنيورة نزع شبكة اتصالات حزب الله الهاتفية غير الشرعية. ومنذ اتفاق الدوحة عام ٢٠٠٨ الذي جاء بعد "اجتياح بيروت" من قبل حزب الله، تغيّرت موازين القوى في لبنان من جديد. صحيح أنّ قوى ١٤ آذار ظلت تحكم بوصفها أكثرية نيابية، لكنها اضطرت إلى إعطاء خصومها في قوى ٨ آذار "الثلث الضامن"، الذي أسمته قوى ١٤ آذار بـ "الثلث المعطّل"، والذي عطّل بالفعل حراك الحكومة ومؤسساتها[٣٣]. ولم تتكلل مساعي السعودية وفرنسا لرأب الصدع بين القوى اللبنانية بأي نجاح. وكان الأميركيون في عهد الرئيس بوش يحرضون، في سياق صراعهم مع إيران وسورية، قوى ١٤ آذار ضد الدولتين، فساد الاعتقاد بأنّ الأميركيين لن يتخلوا عن "ثورة الأرز". فطالب سعد الحريري الأميركيين بأن يُرسلوا مقاتلاتهم فوق دمشق ترهيبًا للنظام، وأن ينشُروا قِطعهم البحرية في مقابل المياه السورية،

---

٢٧ جنى نصر الله، "هل يكون إميل لحود آخر من تنصبه سورية رئيسًا على لبنان؟"، **النهار**، ٢٠٠٧/٩/٢٢.

٢٨ جورج بكاسيني، **الطريق إلى الاستقلال: خمس سنوات مع رفيق الحريري** (بيروت: توزيع الدار العربية للعلوم، ط ٢، ٢٠٠٨)، ص ٢٣٦.

٢٩ اتفاق الدوحة هو الاتفاق الذي توصلت إليه القوى اللبنانية في ٢١ أيار/ مايو ٢٠٠٨ في الدوحة. وقد وضع نهاية لثمانية عشر شهرًا من الأزمة السياسية في لبنان شهدت بعض الفترات منها أحداثًا دامية مثل احتلال حزب الله لبيروت يومي ٧ و٨ أيار/ مايو. ورعى الاتفاق أمير قطر السابق الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني وبجهود اللجنة الوزارية العربية والأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى. وقد أدى الاتفاق إلى انتخاب رئيس جديد للجمهورية (قائد الجيش ميشال سليمان)، وإلى إجراء الانتخابات البرلمانية بحسب قانون عام ١٩٦٠ الذي يجعل القضاء دائرة انتخابية واحدة وتقسيم العاصمة بيروت إلى ثلاث دوائر. كما أدى الاتفاق إلى تأليف حكومة وحدة وطنية برئاسة سعد الحريري.

٣٠ عبد الرؤوف سنّو، "الحرب الإسرائيلية – اللبنانية ٢٠٠٦: الخلفيات والمواقف والأبعاد"، **مجلة حوار العرب**، العدد ٢٢ (٢٠٠٦)، ص ٣٠-٤٤.

٣١ "وثيقة تفاهم" جرى التوقيع عليها في ٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٦.

٣٢ حول "وثيقة التفاهم"، راجع: "عامان على التفاهم بين حزب الله وعون، والمتحمّسون له يؤكدون أهميته في السلم الأهلي"، **أخبار الشرق**، ٢٠٠٨/٢/٦، في:
http://www.thisissyria.net/2008/02/06/syriatoday/11.html

٣٣ انظر بشأن الاتفاق: **اتفاق الدوحة: بناء ثقافة المواثيق في لبنان من أجل مواطنية فاعلة** (بيروت: المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي، ٢٠٠٩).

في حين انتظر وليد جنبلاط تدخُّل السفينة الحربية "يو أس أس كول" USS Cole الراسية قبالة الساحل اللبناني، من دون نتيجة[٣٤].

> باغتيال رفيق الحريري في ١٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٥، تصاعدت المواجهة بين السنّة وأغلبية مسيحية ضد سورية، فاندلعت "ثورة الأرز" (١٤ آذار)، في مقابل القوى المؤيدة لسورية (٨ آذار) وفي مقدمتها حزب الله،

ونتيجة أحداث أيار/ مايو ٢٠٠٧، فَقَدَ المحور الأميركي – الفرنسي – السعودي في لبنان والمنطقة فاعليته، وأخذ التعاملُ مع دمشق، باعتبارها مفتاح الحلّ والربط في لبنان، يجري – على الأقل في العلن – بواقعيةٍ جديدة من قِبل السعودية وفرنسا، حتى إنّ وفودًا أميركية بدأت تزور دمشق منذ تولي أوباما الحكم في عام ٢٠٠٩[٣٥]. كذلك، أخذ وليد جنبلاط ينسحب تدريجيًّا من "قوى ١٤ آذار"، طارحًا وسطيةً بين القوتين المتنافستين. وفي هذا السياق، حصلت المصالحة السعودية – السورية في مطلع عام ٢٠٠٩، وتوجت بدبلوماسية "س – س" لتبريد الأزمة اللبنانية ورأب الصدع بين تيار المستقبل والنظام السوري، وبين التيار وحزب الله حول المحكمة الدولية وصدور القرار الظني[٣٦]. وقام سعد الحريري ووليد جنبلاط بزيارات إلى دمشق ولقاءات مع الرئيس الأسد[٣٧]. لكن كل شيء تغيّر مع اندلاع الثورة السوريّة في ١٥ آذار/ مارس ٢٠١١؛ فقد دخل لبنان في زمن الثورة السوريّة وصارت كل قضاياه لا تنفصل عن تطورات ما يجري عند الجارة الشقيقة.

مغزى الخوف من الفراغ الرئاسي

ترتبط المخاوف القائمة اليوم من احتمال تعذّر إجراء الانتخابات الرئاسية في لبنان في موعدها بأمرين:

الأول، المخاوف التاريخية التي عبّر عنها المسيحيون مرارًا (والموارنة خصوصًا) حيال انتقال صلاحيات الرئيس إلى مجلس الوزراء بحسب المادة ٦٢ من الدستور التي نصت على أنه "في حال خلو سدة الرئاسة، تناط السلطة الإجرائية وكالة بمجلس الوزراء"[٣٨]. وقد سبق أن حصل فراغ في الرئاسة أكثر من مرة؛ مرتان قبل اتفاق الطائف ومرة بعده وبموجبه. وكانت السابقة الأولى مع الرئيس بشارة الخوري عندما كلف قائد الجيش الماروني اللواء فؤاد شهاب، ترؤس حكومة انتقالية (١٩٥٢). وقد استعان الرئيس أمين الجميل بتلك السابقة ليلجأ إليها عشية انتهاء ولايته الرئاسية بساعات، في ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨، إذ عمد إلى تعيين قائد الجيش الماروني العماد ميشال عون رئيسًا لحكومة مؤقتة شكلها من الضباط الستة الأعضاء في المجلس العسكري، وذلك منعًا للفراغ في مركز الرئاسة بعد عجز البرلمان عن انتخاب رئيس جديد للجمهورية في المهل المحددة دستوريًا. ولكن هذه الحكومة لم تحظ بقبول الفريق الآخر (أنصار سورية حينئذٍ) ، كما استقال الوزراء الضباط المسلمون من الحكومة العسكرية. فانقسم البلد بين حكومتين: واحدة في قصر الرئاسة في بعبدا، وواحدة في السرايا الحكومي في بيروت الغربية. واستمر الانقسام على الرغم من توقيع اتفاق الطائف (٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٩) وانتخاب رئيسين جديدين للجمهورية (رينيه معوض في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر، واغتيل في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر، ثم إلياس الهراوي في ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩) حتى قامت القوات السورية (بغطاء أميركي كامل) بإنهاء "تمرد العماد عون" (١٩٩١) الذي لجأ للسفارة الفرنسية ثم غادر إلى المنفى الباريسي ليعود إلى لبنان (في ٧ أيار/ مايو ٢٠٠٥)، وذلك بعد

34 Wikileaks, 'Saad Hariri: "You need to have the Sixth Fleet near Syrian waters and fly jetfighters over Damascus,"' May 12, 2008, at: http://exciledpalestiniane.wordpress.com/2011/05/03/wikileaks-saad-hariri-you-need-to-have-the-sixth-fleet-near-syrian-waters-fly-jetfighters-over-damascus&gt

35 U.S. Department of State, Country Profiles 'Syria, Bureau of Near Eastern Affairs, March 18, 2011, at: http://www.state.gov/r/pa/ei/bgn/3580.htm

٣٦ سنو، "التعايش المأزوم".

٣٧ بعد هجمات واتهامات حادة بالمسؤولية عن الاغتيالات التي حصلت في لبنان، وبعد وساطة سعودية وفرنسية، زار الرئيس سعد الحريري دمشق أول مرة في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩، وزارها بعد ذلك ثلاث مرات، وكانت الرابعة والأخيرة في ١٨ تموز/ يوليو ٢٠١٠. وزارها وليد جنبلاط في ٣١ آذار/ مارس ٢٠١٠ وتكررت زياراته مرات عدة حتى آب/ أغسطس ٢٠١١ وقطعها مع تصاعد الثورة السورية.

٣٨ المادة ٦٢ من الدستور اللبناني.

اغتيال الرئيس رفيق الحريري وخروج القوات السورية من لبنان (٢٦ نيسان/ أبريل ٢٠٠٥). أما تجربة الرئيس إميل لحود فقد كانت في ظل الدستور الحالي، مع انتهاء ولايته من دون انتخاب ومن دون اتخاذ أي إجراء، فانتقلت السلطة دستوريًا إلى مجلس الوزراء، وتولى رئيس الحكومة (السني) صلاحيات الرئيس (الماروني)[٣٩].

> المخاوف اليوم لا تتعلق فحسب بالموقف المسيحي التقليدي من فقدان صلاحيات الموقع الأول الماروني أو انتقال هذه الصلاحيات إلى غير الموارنة، فهذا تحصيل حاصل، إنما الخوف الحقيقي ينبع من تغيير صيغة النظام السياسي الحالي

الأمر الثاني، أنّ المخاوف اليوم لا تتعلق فحسب بالموقف المسيحي التقليدي من فقدان صلاحيات الموقع الأول الماروني أو انتقال هذه الصلاحيات إلى غير الموارنة، فهذا تحصيل حاصل، إنما الخوف الحقيقي ينبع من تغيير صيغة النظام السياسي الحالي الذي يقوم على المناصفة أولًا وعلى إعطاء الموارنة والمسيحيين مناصب أساسية في البلاد أهمها رئاسة الجمهورية وقيادة الجيش؛ إذ يخشى المسيحيون (والكثير من اللبنانيين) أن يكون الرئيس الحالي هو آخر الرؤساء الموارنة في تاريخ الجمهورية اللبنانية. كما يخشون أيضًا رسم موازين القوى الداخلية اللبنانية في السلطة، والعلاقة بين مختلف المكونات، على قاعدة التوازنات الجديدة الناشئة عن صعود القوة الشيعية المدعومة من إيران وسورية (ومن أميركا بحسب الكثيرين) في مقابل القوة السنية المدعومة من السعودية والخليج العربي. وبحسب قراءة أوساط لبنانية عدة، فإنّ كلام الأمين العام لـ "حزب الله" السيد حسن نصر الله عن ضرورة عقد مؤتمر تأسيسي[٤٠] ليس إلا مقدمة لانتزاع ما تبقى من "حقوق" المسيحيين في لبنان على قاعدة إعادة النظر بمبدأ المناصفة (الذي جاء به الطائف) تمهيدًا لإحلال المثالثة بديلًا منه[٤١]. وما يعزز من هذه المخاوف والهواجس أنّ الوضع الإقليمي والدولي الذي منع إنجاز الاستحقاق الرئاسي في ٢٣ نيسان/ أبريل لا يزال قائمًا ومحتدمًا، وبخاصة تداعيات الثورة السورية وتورط حزب الله في القتال إلى جانب نظام بشار الأسد، ومسألة اللاجئين السوريين والحدود اللبنانية - السورية. من جهة أخرى، فإنّ الخوف الفعلي الذي يتملك اللبنانيين ناجم عن حيرتهم تجاه تطورات الصراع السعودي - الإيراني ومظاهره ومآلاته، وعن ارتباطه بالموقف الأميركي والغربي عمومًا من الملف النووي الإيراني ومن سعي إيران لتأمين نفوذها وسيطرتها في المنطقة مقابل انفراط عقد النظام الإقليمي العربي.

ويستعد حزب الله الذي "تدخّل في الوقت الحرج لإنقاذ النظام السوري وتغيير ميزان القوى على ساحات المعركة ... حاليًا للإشراف على عملية إعادة انتخاب الرئيس بشار الأسد في منتصف حزيران"[٤٢]. وعلى المستوى الدولي، فإنّ إدارة باراك أوباما "تراجعت في الشرق الأوسط بسبب إستراتيجية السياسة الخارجية التي وضعها أوباما، ومنها استقلال الطاقة"[٤٣]، وهي ليست في وارد التدخل في الانتخابات اللبنانية. أما روسيا فهي تدعم بالمطلق السياسة السورية - الإيرانية في لبنان.

ومن ثم، فإنّ المرجح هو التأجيل المتواصل بحيث يقع لبنان في الفراغ السياسي الكامل بانتظار التشاور الدولي أولًا (الأميركي – الروسي - الفرنسي) والإقليمي ثانيًا (الإيراني - السعودي) وكل ذلك مرتبط بمجريات الثورة السورية.

---

٣٩ من الجدير ذكره هنا أنه لا يمكن لأي رئيس حكومة أن يتسلم السلطة التنفيذية من دون أن يوقع مرسوم تكليفه وتأليف حكومته رئيس الجمهورية!

٤٠ "نصر الله يطرح مبادرة تاريخية: مؤتمر وطني تأسيسي حول كيفية بناء الدولة"، **وكالة أخبار الشرق الجديد**، نقلًا عن **السفير**، انظر:
http://www.neworientnews.com/news/fullnews.php?news_id=63897#sthash.lUPsX1S5.dpuf

٤١ بشأن "المثالثة"، انظر:
http://www.aljazeera.net/news/pages/74f2cd4f-d396-4d4e-9948-bbb82ccea2c7

٤٢ **الحياة**، ٢٠١٤/٤/١٩.

٤٣ معنى هذا أنّ أميركا في عام ٢٠١٦ لن تستهلك نفطًا مصدره الشرق الأوسط، وإنما ستصبح أكبر بلد منتج للنفط في العالم.

صـدر حديـثًا

رشيد يلوح

التداخل الثقافي العربي – الفارسي

صدر حديثاً للباحث المغربي رشيد يلوح كتاب عنوانه "التداخل الثقافي العربي – الفارسي من القرن الأول إلى القرن العاشر الهجري" (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٧١ صفحة من القطع الكبير). وهذا الكتاب محاولة لدراسة التداخل الكبير بين الثقافة العربية والثقافة الفارسية في أول عشرة قرون هجرية، وهو تداخل انصهاري غير مسبوق في تاريخ الحضارات المتجاورة. ويحاول الكتاب أن يبرهن أن التداخل الثقافي بين العرب والفرس الذي أرسته العصور الاسلامية الأولى لا يحمل أي دلالات أيديولوجية أو هيمنة أو إقصاء، وإنما هو نتيجة موضوعية للحدث الكبير الذي تمثل بظهور الاسلام في بلاد العرب وامتداده عبر الفتوحات إلى البلاد المجاورة التي استوعبته بسرعة واندمجت في إطاره وتفاعلاته. وفي هذا الحقل يتناول الكاتب مفهوم التداخل من وجهة نظر الانثروبولوجيا الثقافية، والتاريخ الفارسي قبل الاسلام، ثم يناقش أفكار محمد عابد الجابري في هذا الشأن، وأفكار عبد الحسين رزين ومرتضى مطهري، ليعيد تصنيف مجالات هذا التداخل في ثلاثة هي: المجال الديني، المجال العقلي، المجال اللغوي والأدبي.

شهرزاد أدمام*

الفواعل العنيفة من غير الدول: دراسة في الأطر المفاهيمية والنظرية

> أحدثت التطوّرات في البيئة الدولية تراجع محورية الدولة في تفاعلات النظام الدولي مقابل بروز بيئة عبر قومية أسّست لمجتمع عالمي تصنع تفاعلاته فواعل غير دولتية إلى جانب الدولتية، بما جعل السياسة العالمية أشبه بخشبة مسرح – كما عبّر عن ذلك جوزيف ناي Joseph Nye – لم تعد الدولة الصانع الوحيد لهذه السياسة، وإنّما بات يشاركها الدور فواعل أخرى من غيرها، والتي تنوّعت مجالات نشاطاتها، لتشمل الجانب الاقتصادي والسياسي والقانوني والاجتماعي وحتى العسكري.

* استاذة العلاقات الدولية في جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل - الجزائر.

المقدمة

إذا كانت المجالات الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية هي مواطن نشاط الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية الناشطة في قضايا حقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية ومسائل الهجرة والصحّة والبيئة، فإنّ المجال العسكري يتجاذبه عديد الفواعل ممّن يسمّون الفواعل العنيفة من غير الدول Violent Non-State Actors (Vnsas)؛ من قبيل أمراء الحروب، والميليشيات، والمجموعات الإرهابية، وعصابات الجريمة المنظّمة، والجماعات المتاجرة بالأسلحة، والقراصنة، والحركات الانفصالية والتحررية، والشركات الأمنيّة الخاصة التي تتلاقى جميعها في كونها تصدر عن فواعل غير دولتية لكنّها تمتلك القوّة العسكرية الكافية لتهديد الدول والتأثير في خصائصها السيادية.

إنّ التنامي الملحوظ لهذا النمط من الفواعل عبر العالم عامّةً والدائرة العربية والأفريقية بأكثر حدّة، إلى جانب تزايد تأثيراته على مستوى الدول والجماعات وحتى الأفراد، بخاصة عقب ما عرفته المنطقة العربية من حراك، كلّها عوامل ولّدت لدينا حاجة أكاديمية فرضت علينا محاولة فهم هذا النوع من الفواعل عبر تقديم مقاربة معرفية بشأنه، انطلاقًا من طرح الإشكال التالي:

ما مفهوم الفواعل العنيفة من غير الدول؟ وعبر أيّ المداخل النظرية يمكن تناولها بالتحليل؟ وما مدى تأثيرها في الخصائص السيادية للدول؟

محاولةً منّا للإجابة عن هذا الإشكال، ارتأينا أن تكون دراستنا وفقًا للمحاور التالية:

- تعريف الفواعل العنيفة من غير الدول.
- المداخل النظرية لدراسة الفواعل العنيفة من غير الدول.
- الفواعل العنيفة من غير الدول: الخصائص والفوارق ومعايير التصنيف.
- عوامل انتشار vnsas ودوائر نشاطها (المحلية/الإقليمية/العالمية).
- طرق تأثيرها في تقليص الخصائص السيادية للدول.

تعريف الفواعل العنيفة من غير الدول

تعدّ الفواعل العنيفة من غير الدول أحد أنماط الفاعلين غير الدوليين؛ وعليه، فإنّ استيفاء دراسة هذا النمط من الفواعل يستدعي بدايةً الوقوف عند مفهوم الفواعل من غير الدول عامّةً.

تعريف الفواعل من غير الدول

يعرّف بريان هوكينغ Brian Hocking ومايكل سميث Michael Smith الفاعلين من غير الدول Non state actors بأنّهم "جماعة أو منظّمة تتمتع بالاستقلال أي بمقدار من الحرية عند السعي لتحقيق أهدافها والتمثيل، أي تمثيل أتباعها ومؤيّديها، والنفوذ أي القدرة على إحداث فرق تجاه قضية ما في سياق معيّن مقارنةً بتأثير فاعل آخر في القضية ذاتها"[١].

وفي المقابل، يتّخذ بيتر ويلتس Peter Willetts من تعبير "الفواعل المتخطية للحدود القومية" Transnational Actors بديلا عن تعبير "الفواعل من غير الدول"؛ متفاديًا ما رآه إشارة إلى طغيان dominant "الدولة" الظاهر في المصطلح الثاني[٢]. ويعرّفها بأنّها "أيّ طرف فاعل باستثناء الحكومات"[٣]. ويقسمها إلى شرعية وأخرى غير شرعية. ويحصي في الأولى مختلف المنظّمات غير الحكومية والأحزاب السياسية والشركات المتخطية للحدود. وأمّا في الصنف الثاني، فيحصي رجال العصابات وحركات التحرر وشبكات الإجرام. وهو ما يوضحه الشكل (١)[٤].

وفي هذا الإطار يقدّم كلّ من جوزيف ناي وروبرت كيوهان Robert Keohane تعريفًا آخر للفاعلين العابرين للقومية يتضمّن "الجماعات الخاصة أو حتى الأفراد الذين يستدعي عملهم في مجال السياسة الدولية تسهيلات مادية داخل الدولة، إلا أنّهم ليسوا في حاجة إلى

---

١ إيمان رجب، "القوة المنافسة: مداخل تحليل الفاعلين العنيفين من غير الدول في المراحل الانتقالية"، **السياسة الدولية**، العدد ١٩٢، نيسان/أبريل ٢٠١٣، المجلد ٤٨، ص١٥.

2 Peter Willetts , "transnational actors and international organizations in global politics" (356-383(, in: John Baylis & Steve Smith, *The globalization of World Politics*: *an introduction to international relations*, 2nd ed (Oxford: Oxford university Press, 2001), p357.

3 Ibid, p 358.

٤ التصنيف والشكل مستمدّان من الشكل الذي قدّمه ويلتس تحت عنوان: Classification of global political actors، انظر:

Ibid, p 359.

الشكل (١)

أنماط الأطراف الفاعلة العابرة للحدود

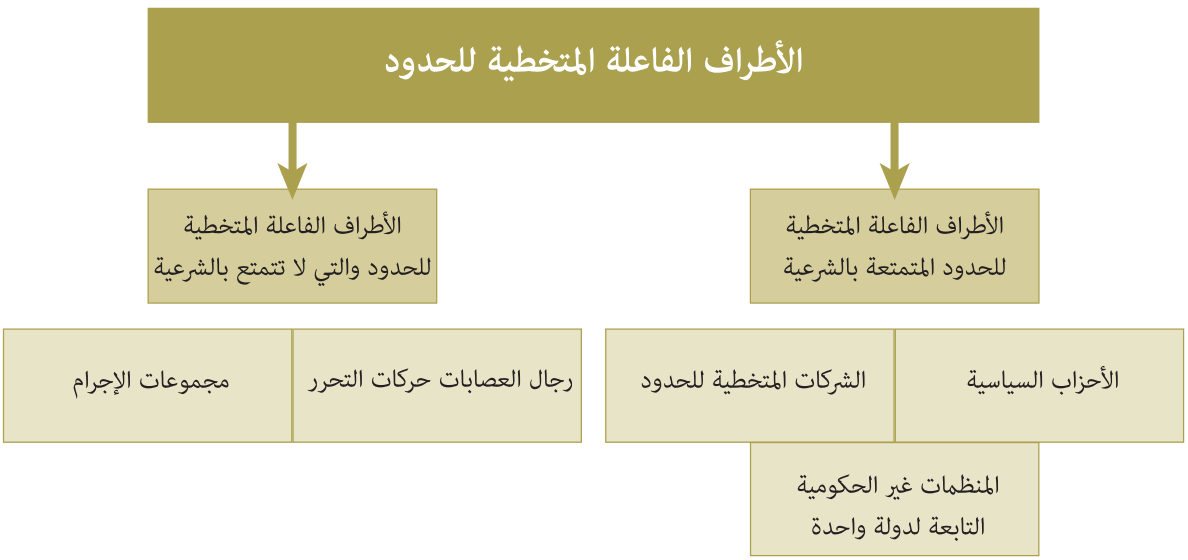

الشكل (٢)

التفاعلات عبر الوطنية والسياسة الدولية

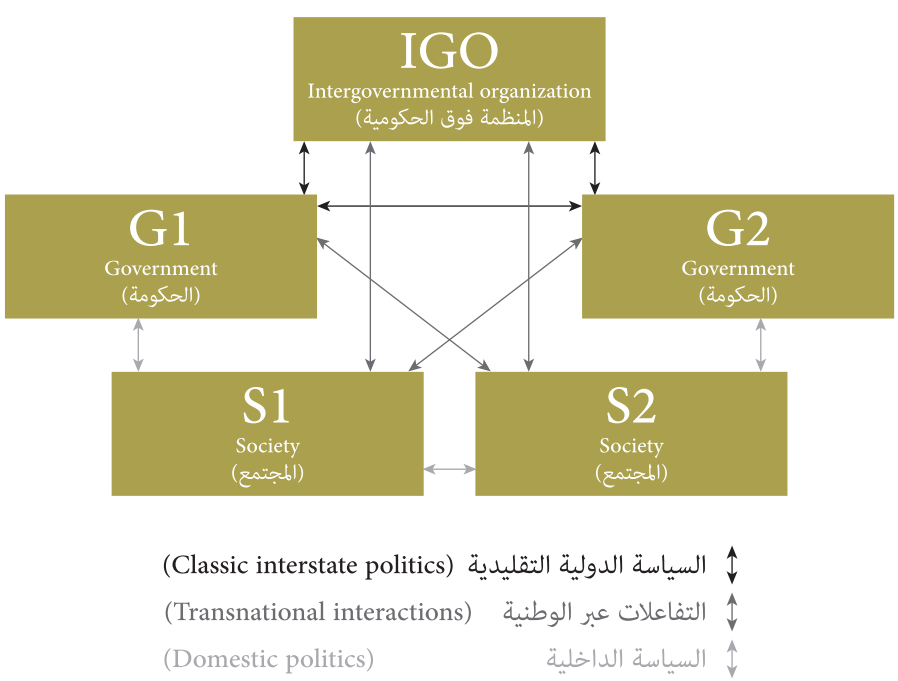

الحكومة من أجل ممارسة العلاقات الدولية؛ إذ يتّجه سلوكهم مباشرةً إمّا إلى الفواعل الأخرى عبر القومية أو الحكومات الأخرى"[٥].

إنّ مسار عمل هذه الفواعل هو ما يصنع التعقّد والترابط والاعتماد المتبادل في تفاعلات السياسة العالمية اليوم. وهو ما يختزله المخطّط الذي قدّمه ناي وكيوهان، في الشكل (٢).

> يؤكّد ويلتس أنّ بعض الجماعات نجحت في تحويل صبغة نشاطاتها من الصبغة الإجرامية "الإرهابية" إلى الصبغة "الخيّرة" التي تحوز تقدير جهات خارجية واحترامها وتعاطفه

وتشير الأكاديميات المهتمة إلى وجود أنواع عديدة من الفاعلين غير الدول تتمايز وفقًا لمعايير يمكن حصرها في الآتي:

أ. المعيار المدعم لنشاط الفاعل: وهو يبرز المورد الذي يستمدّ منه الفاعل قوّته ويضمن استمراريته. ويكون ماديًّا أو معنويًّا قيميًّا:

- المعيار المادي: يتراوح بين امتلاك الموارد الاقتصادية بخاصة المالية، والسيطرة على إقليم أو جزء منه وامتلاك وسائل العنف والقوّة العسكرية.
- المعيار القيمي: ينشأ بموجبه الفاعل أو يتبنّاه. ويشمل المعتقدات والدين والثقافة واللغة[٦].

ب. المعيار المكاني: ويشمل حيّز النشاط الذي يشغله الفاعل.

- معيار العلاقة بالدولة: حيث يكون الفاعل إمّا فاعلًا حكوميًّا أو غير حكومي، شرعيًّا أو غير شرعي.
- معيار الأهداف المسطّرة لنشاط الفاعل: وهي الأهداف التي رسمها الفاعل ويعمل على تحقيقها. وتكون إمّا الحفاظ على الوعي القائم أو تغييره وتصحيحه بما يخدم الفاعل.
- معيار نوع النشاط الممارس من جانب الفاعل: سواء كان اقتصاديًّا أو حقوقيًّا أو سياسيًّا أو أمنيًّا[٧].

مفهوم الفواعل العنيفة من غير الدول

بدايةً، تجدر الإشارة إلى أنّ مصطلح "الفواعل العنيفة من غير الدول" لا يحظى باتفاق أكاديمي حوله. وهو عادةً ما يكون على تماسّ مع مصطلحات أخرى من قبيل "الجماعات المسلّحة" Armed Groups[٨]، أو "الفواعل المسلّحة من غير الدول" Armed Non State Actors وكذا "المجموعات غير الشرعية وحركات التحرّر" Nonlegitimate Groups And Liberation Movements بحسب تصنيف بيتر ويلتس مثلًا[٩].

تعرّف مبادرة "نداء جنيف"Geneva Call الفواعل العنيفة من غير الدول بأنّها "جماعة منظّمة ذات بنية أساسية للقيادة تعمل خارج سيطرة الدولة، وتستخدم القوّة لتحقيق أهدافها. وتمثّل هذه الجهات: الجماعات المتمردة، ومختلف حكومات الكيانات التي لم يتمّ الاعتراف بها كليًّا"[١٠]. ويشمل هذا التعريف كذلك حركات التحرّر والمجموعات المصنّفة على أنّها إرهابية، وتلك التي تزعم أنّها جهادية، ومجموعات الاتّجار بالسلاح التي تتشارك في كونها تعمل خارج نطاق سيطرة الدول وتستخدم العنف.

أمّا بيتر ويلتس، فيقصر مفهوم هذه الفواعل على "المجموعات المختلفة التي تمارس أعمال عنف أو سلوكًا إجراميًّا مبنيًّا على أساس العمل من خارج حدودها الوطنية". وهو بهذا الصدد يميّز "بين السلوكيات التي تعتبر إجراميّة في العالم مثل السرقة والتزوير والمتاجرة بالمخدّرات وما يصحبها من عنف عشوائي، وبعض النشاطات التي يدّعي ممارسوها

٥ للمزيد من التفاصيل، انظر:
Joseph S. Nye & Robert O.Keohen, ¨Transnational Relations and World Politics: An Introduction¨, in: *International Organization*,Vol.25 , No.3, Transnational Relations and World Politics (Summer,1971), pp 329-349.

٦ للمزيد من التفاصيل، انظر:
Dcaf & Geneva Call, "Armed Non-State Actors: Current Trends & Future Challenges ,"(DCAF, DCAF Horizon 2015, 2011), Working Paper No. 5, pp10-11, http://www.dcaf.ch/Publications/Armed-Non-State-Actors-Current-Trends-Future-Challenges

٧ رجب، المرجع نفسه، ص١٢.

8 "Armed non - state actors" in: *Forced Migration*, issue 37 (Refugee studies center, March 2011).
انظر في هذا العدد بخاصة مقالة:
- Olivier Bangerter, "Talking to armed groups", in: Armed non state actors, *Forced Migration*, issue 37, (Refugee studies center, March 2011), pp 07-10.

٩ للمزيد من التفاصيل، انظر:
Willetts, "transnational actors and international …", Ibid.

10 DCAF & Geneva Call, "Armed Non-State Actors…", Ibid, p07.

أنّها ذات دوافع سياسية مشروعة". وهو يقصد بها خصوصًا الحركات التحررية أو الانفصالية[١١].

إنّ التمييز بين أنماط الفواعل العنيفة من غير الدول اعتمادًا على مثل هذه المعايير، كثيرًا ما يُحدث لبسًا بخاصة إذا ما جادل بعض المجرمين أنّ دوافعهم وأهدافهم لها تأسيسات سياسية، أو بالمقابل إذا ما قامت بعض الجماعات السياسية ذات المطالب المشروعة بانتهاكات لحقوق الإنسان أو أعمال تعذيب أو قتل للأطفال أو تصفيات عرقيّة.

وفي هذا الصدد، يؤكّد ويلتس أنّ بعض الجماعات نجحت في تحويل صبغة نشاطاتها من الصبغة الإجرامية "الإرهابية" إلى الصبغة "الخيّرة" التي تحوز تقدير جهات خارجية واحترامها وتعاطفها. وهذا في إطار حركات التحرّر الوطني. لكن في حال وجود شروط حدّدها ويلتس كما يلي:

- عندما تحوز الجماعة دعمًا واسعًا من مريديها.
- في حالة استنفاد الطرق السياسية كافّة.
- إذا ما كانت الحكومة المستهدفة من النوع الاستبدادي الجائر.
- عندما يكون السلوك العنيف موجّهًا ضدّ الأهداف العسكرية وليس ضدّ المدنيين[١٢].

وهو ما يتطابق بحسب ويلتس مع تجربة "حزب المؤتمر الوطني الأفريقي" ANC و"المنظمة الشعبية لجنوب غرب أفريقيا" CWAPO. في حين بقيت جماعات مثل "الجيش الجمهوري الأيرلندي المؤقت" ومنظمة "إيتا"، خارج هذا الإطار لكونها اعتمدت أسلوب العنف العشوائي[١٣].

ومن جهته، يحصي فيل وليامز Phil Williams الجماعات التالية ضمن الفواعل العنيفة من غير الدول، وهي:

- **أمراء الحرب**: كالمنتشرين في سيراليون، وكونغو الديمقراطية، وبورما، وأفغانستان.
- **الميليشيات**: يعدّها ويليامز مثل أمراء الحروب لكن من دون القائد الكاريزمي؛ مثل ميليشيا جيش المهدي في العراق، والبشميركة الكردية، والمليشيات المنتشرة الآن في مناطق الحراك العربي والساحل الأفريقي.
- **القوّات شبه العسكرية**: وهي تشكّل من عناصر مدنية أو قدماء العسكريين باتّفاق ضمني أو معلن مع السلطات (مثل قوّات الدفاع الذاتي في كولومبيا، وفي الجزائر). وقد يحدث أن تخرج هذه الجماعات عن سيطرة الدولة.
- **حركات التمرّد**: والتي يتراوح هدفها من استخدام العنف بين إطاحة الحكومة والاستقلال عن الحكومة القائمة.
- **المنظّمات الإرهابية**: المنظمات الإجرامية، والعصابات[١٤].

إلى جانب هذه الأنماط نجد سهام جابي Sihem Djebbi في مقالتها "مركبات الصراعات الإقليمية"[١٥] تضيف الجماعات التالية:

- **الشبكات العسكرية** العاملة في الغارات المسلّحة والحروب بالوكالة التي تلقى دعمًا لوجيستيًّا من الدول المجاورة (متمرّدو سيراليون وعلاقتهم بمتمرّدي ليبيريا).
- **شبكات المرتزقة** التي تتكوّن من قدماء المحاربين الذين تفشل دولهم في إعادة إدماجهم اجتماعيًّا بعد سياسات التهدئة والتسريح (المقاتلون السابقون في سيراليون، وليبيريا، وغينيا).
- **عصابات الاتّجار غير المشروع بالأسلحة**: والتي تنتظم في شبكات إقليمية تتعامل مع المتمردين والمرتزقة (العصابات الأفغانية)[١٦].
- هذا إضافةً إلى عصابات **الجريمة المنظّمة العابرة للحدود**، والتي تتمثّل في مجموعة أفراد منضوين ضمن تنظيمات دائمة يخترق نشاطها حدود الدول، وتستهدف الحصول على المنافع المالية والمكاسب التجارية بطرق غير مشروعة وعبر وسائل مختلفة؛ منها استخدام السلاح والعنف أو التهديد بذلك. وتتّخذ هياكلها أشكالًا تتباين بين الهرمي والشبكي والخلوي. وهي عادةً ما تختلق الخلافات بين الدول أو تؤجّج الخلافات الموجودة؛ بغية خلق البيئة الملائمة لنشاطاتها[١٧].

11 Willetts, "transnational actors and international …", Ibid., p617.

12 Ibid, p618.

13 Ibid, p620.

14 Phil Williams, "Violent non - state Actors And National and international security", (Zurich, Switzerland, *International relations and security network, ISN*, 2008), pp09-17.

15 Sihem Djebbi, «Les complexes conflictuels régionaux», in: Les complexes régionaux de sécurité, (*IRSEM*, Fiche de l'Irsem n° 5, Mai 2010), 9 pages.

16 Ibid., pp 4-5.

17 U.S. Department of Justice, Office of Justice Programs, *National Institute of Justice*, "Research on International Organized Crime", OMB No. 1121- 0329, 28/02/2013, p4.

- ونشير كذلك إلى التنامي الملفت لأحد أنماط الفواعل العنيفة من غير الدول والمتمثّل في **شركات الأمن الخاصة** العابرة للقوميات وحتى القارات، والتي شهدت تزايدًا سريعًا في أعدادها وتوسّعًا مبهرًا في وظائفها بخاصة بعد حربَي أفغانستان والعراق الأخيرتين، والتي شملت إسناد القواعد وحراسة المنشآت وحماية القوافل العسكرية والحراسة الشخصية[١٨]، وتدريب القوات المسلّحة، وتقديم المشورة لها، وصيانة أنظمة الأسلحة، واستجواب المحتجزين، بل والقتال في بعض الأحيان[١٩]. وتتعامل مع هذه الشركات للاستفادة من خدماتها، كلّ من الحكومات والمنظمات العابرة للقومية، والمنظمات غير الحكومية، والشركات العابرة للقارات، والمنظمات الإنسانية، ووسائل الإعلام، والمنظمات الدولية[٢٠].

المداخل النظرية لدراسة الفواعل العنيفة من غير الدول

بدايةً، لا بدّ من تأكيد بعض الحقائق المتعلقة بالتنظير لـvnsas ، وهي كما يلي:

- إنّ التسارع المفرط في نشوء هذه الفواعل وتنامي نشاطاتها لا يقابله تسارع مماثل في تطوير الأطر النظرية التي تسمح باستيعابها، بوصفها فواعل مؤثّرة في العلاقات الدولية.
- يعدّ هذا النمط من الفاعلين الأقلّ حظًّا من الاهتمام الأكاديمي النظري بخاصة إذا ما قورن بالاهتمام المخصّص للفاعلين من غير الدول في الجانب الاقتصادي[٢١]. والأمر مردّه أساسًا إلى التهافت الذي حصل تجاه فرضية تراجع محورية القوة العسكرية في توجيه تفاعلات عالم ما بعد الحرب الباردة لفائدة القوّة الاقتصادية.
- إنّ الاهتمام بهذا النوع من الفواعل لم يبرز جليًّا إلا بعد أحداث ١١ أيلول / سبتمبر٢٠٠١ تحت صبغة "الجماعات الإرهابية" في شكلٍ من التسييس والانتقائية.

إنّ الحركة التنظيرية في مجال العلاقات الدولية طالما اهتمّت اهتمامًا بالغًا بالموجة الأولى من الفواعل من غير الدول التي نقصد بها تلك التي تنشط في المجالات السلمية: الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية؛ من قبيل الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الحقوقية والمهنية، وهذا على حساب الموجة الثانية المتمثّلة في تلك التي تنشط في المجال العسكري سواء امتلاكًا للسلاح أو متاجرة به أو تهديدًا باستخدامه، أو هي جميعًا، بعيدًا عن سيطرة الدولة.

> التسارع المفرط في نشوء هذه الفواعل وتنامي نشاطاتها لا يقابله تسارع مماثل في تطوير الأطر النظرية التي تسمح باستيعابها، بوصفها فواعل مؤثّرة في العلاقات الدولية

لطالما نظرت غالبية الأكاديميات التقليدية في هذا المجال إلى هذا النمط من الفواعل من خلال الدولة تحت ثنائية "الحكومية وغير الحكومية"، إلا أنّها تجاهلت في تحليلاتها البعد الاجتماعي لنشوء هذه التنظيمات.

إنّ هذا المنظور الإقصائي لدور الفواعل من غير الدول هو ما ساد طوال فترة "هيمنة" المنظور الواقعي على مجال التنظير في العلاقات الدولية. وهو المنظور الذي تأسّست افتراضاته على "محورية الدولة ومركزيتها كفاعل وحيد في العلاقات الدولية"[٢٢].

غير أنّ التأثيرات المتزايدة للجيل الأوّل من الفواعل غير الدولتية منذ السبعينيات الماضية عزّزت الافتراضات القاعدية للمنظور التعددي الليبرالي، بخاصة مقاربة "الاعتماد المتبادل" القائمة أساسًا على أهمية الفواعل من غير الدول في تحريك تفاعلات السياسة العالمية التي أصبح الاقتصاد – بحسب المنظور ذاته - بفواعله المختلفة الطبيعة، هو محورها.

---

١٨ مولي دوناجان كريستيان سينس مونيتور، "درس من العراق حول خصخصة الحرب"، **صحيفة العراق الإلكترونية**، ٢٠١٣/٤/١١، على الرابط:
http://iraqnewspaper.net/news.php?action=view&id=20299/.

19 "Contemporary challenges to IHL – Privatization of war", *International Committee of the Red Cross*, 10/2/2013, http://www.icrc.org/eng/war-and-law/contemporary-challenges-for-ihl/privatization-war/overview-privatization.htm.

20 José L Gómez del Prado, "Privatising security and war", Issue 37 (Oxford: *Forced Migration Review*, March 2011), p 18.

٢١ رجب، المرجع نفسه، ص١٣.

٢٢ خالد حنفي علي، "ما بعد الدولة: متطلبات فهم الموجة الجديدة للفاعلين من غير الدول"، في ملحق اتجاهات نظرية، **السياسة الدولية**، العدد١٩٢ ، نيسان/أبريل٢٠١٣، المجلد٤٨، ص ٤.

وفي هذا السياق جاءت إسهامات كلّ من جوزيف ناي وروبرت كيوهن؛ لتصبّ في إطار التأكيد على ضرورة بناء فهمٍ جديد للعلاقات الدولية يفسح المجال أمام فواعل متباينة بين الفرد والمنظمة والدولة تختلف في طبيعتها، لكنّها تشترك جميعها في كونها تمتلك الموارد التي تمكّنها من إحداث التأثير[٢٣].

إنّ هذا الزخم من مفرزات العولمة والتزايد المتسارع في علاقات الاعتماد المتبادل التي يشهدها العالم، استدرج الواقعية إلى الانخراط في مضامينه الجديدة ومراجعة بعض افتراضاتها، في إطار ما سُمّي بالواقعية الجديدة التي لم تلغ وجود فواعل أخرى إلى جانب الدول تتفاعل في إطار هيكل النظام الدولي. غير أنّ الواقعيين الجدد لا يزالون أوفياء لأساسيات الآباء المؤسسين بالنظر إلى تأكيدهم أنّ تغيّر هيكل النظام الدولي أو استمراره مرهون بنمط توزيع القوة داخله، وأنّ الأكثر قوّة هو من يؤثّر في ذلك. وبالطبع تبقى الدولة في منظورهم هي الأقوى، وهي من يمتلك قوّة التأثير.

> نظـرت غالبيـة الأكاديميـات التقليديـة في هذا المجال إلى هذا النمط من الفواعل من خلال الدولة تحـت ثنائية "الحكوميـة وغير الحكوميـة"، إلا أنّها تجاهلت في تحليلاتها البعد الاجتماعي لنشوء هذه التنظيمات

ومقابل ذلك، حاول أصحاب النظرية البنائية اختراق "كرات البيار" الصلبة (الدول بحسب مفردات المنظور الواقعي)؛ عبر البحث في مكنوناتها الهوياتية، وامتداداتها الثقافية، ودور مصالح الجماعات في توجيه سلوكاتها؛ فنجد مثلا البنائي ألكسندر ووندت Alexander Wendt يجادل بتأثير الهويّات والأفكار والتفاعل بين الوحدات في النظام الدولي، ودور ذلك في تحويل الهويّات الأنانية إلى هويّات جماعية[٢٤]. وهو بهذا يقرّ ضمنيًّا بالأدوار التي تقوم بها هذه الكيانات العابرة للدول، كما أكّدت مارثا فينيمور **Martha Finnemore** من جهتها على الدور الأساسي الذي تقوم به المنظمات الدولية في ديناميكية التفاعلات الدولية بوصفها ناقلًا للقيم ولقواعد السلوك الدولي من المجتمع الدولي إلى الدول[٢٥].

ومن الجدير بالذكر، أنّ هناك تيارًا فكريًّا يناضل من أجل "أنسنة العلاقات الدولية"؛ عبر جعل الإنسان محور تفاعلاتها وتركيز الاهتمام حوله؛ مستغلّةً في ذلك ما أحدثته العولمة من تأثيرات في بعض الخصائص السيادية للدول بما كسر احتكار هذه الأخيرة لجزء من الأدوار الأساسية لفائدة "المجتمع المدني" في بعده العالمي الذي أصبح يؤثّر في وضع أجندات تعالج قضايا من قبيل، مشاكل الهجرة واللاجئين، والفقر، والبيئة، والتنمية، وغيرها. ولقد ارتبط بهذا المنظور عديد الاقترابات من قبيل "المجتمع عبر القومي" Transnational Society و"النظام العالمي" Global Régime و"الحكم العالمي" Global Governance، والتي تعدّ أكثر استيعابًا لواقع تنامي أدوار الفاعلين من غير الدول وتأثيراتهم المتزايدة في السياسة العالمية[٢٦].

وعمومًا، فإنّ متفحّص مسارات المحاولات التنظيرية التي استهدفت بناء مقاربات تستوعب هذه الفواعل وأنماط تأثيرها، يجدها قد سلكت اتّجاهين رئيسين:

- **الاتّجاه الأوّل**: تصنّف ضمنه مختلف الجهود النظرية الرامية إلى إعادة تكييف طروحات النظريات الرئيسة التقليدية في العلاقات الدولية وموضوعاتها؛ من أجل استيعاب الفاعلين من غير الدول كما جرى توضيحه. غير أنّ مركزية الدولة ومرجعيتها، لا تزالان تطوّقان هذه الجهود. وهو ما يتّضح في أبرز مقولاتها التي تفيد بأنّ: "قدرة الفاعلين من غير الدول على التأثير في السياسات ترتبط بقدرتهم على تحويل تفضيلات وسياسات الدول الكبرى"[٢٧].

- **الاتّجاه الثاني**: يمثّله نوعان من النماذج، وهما:

النوع الأوّل: النماذج العامة التي يمكن اعتمادها لدراسة أيّ نوع من الفاعلين من غير الدول على اختلاف مجالاتهم ، نذكر منها:

---

٢٣ للمزيد من التفاصيل عن آراء ناي وكيوهن بخصوص الفواعل عبر القومية، انظر:
NYE & Keohen, ¨Transnational Relations and World Politics: An Introduction¨, Ibid,.

24 "Wendt: Anarchy is what states make of it", *Wiki Summary, the Free Social Science Summary Database*, viewed 06/04/2014, http://wikisum.com/w/Wendt:_Anarchy_is_what_states_make_of_it/.

25 Valentina Fietta, "Constructivist Theories of International Relations: Wendt, Finnemore and Katzenstein", viewed 05/04/2014, http://www.academia.edu/4179790/Constructivist_Theories_of_International_Relations_Wendt_Finnemore_and_Katzenstein#/.

٢٦ انظر: سعاد محمود أبو ليلة، "عدم التماثل: الأطر النظرية المفسّرة لدور الفاعلين العابرين للقومية"، في ملحق اتجاهات نظرية، **السياسة الدولية**، العدد ١٩٢، نيسان/أبريل ٢٠١٣، المجلد ٤٨، ص١٥.

٢٧ رجب، المرجع نفسه، ص١٣.

- إضافات جوزيف ناي وروبرت كيوهين في "الاعتماد المتبادل المركّب". وهو ما أوضحناه سابقًا.
- إسهامات أوران يونج بشأن الفاعلين المختلطين: "الفاعل المختلط" مصطلح استخدمه أوران يونجOran Young (١٩٧٢) في مقالة له أسهم بها في كتابٍ مشترك إلى جانب هارولد Harold ومارغريت سبراوت Margaret Sprout. وقد كانت حجّة يونج في طرحه أنّ بناء تحليل السياسة العالمية على نموذج فاعل واحد لم يعد مجديًا؛ مجادلًا بأنّ مسائل السيطرة والخضوع يجب أن يجري الفصل فيها على أساس مجال قضايا مرهونة بالسياسة، بدلًا من الاشتراط استباقًا أنّ بعض الفاعلين مسيطرون بصورة حتمية. وعلى هذا الأساس، فإنّ منظور الفاعل المختلط يمكّن من إجراء تمييز أساسي بطريقة تحليلية بين العلاقات التي تتضمّن فاعلين من النمط نفسه وعلاقات بين أنماط مختلفة من الفاعلين؛ مثلًا بين دول ومنظمات حكومية دولية، أو بين منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية دولية.
- إسهامات بادي وسموتس بشأن سوسيولوجية العلاقات الدولية المعقّدة(٢٨): ينطلق هذا التحليل من مقاربة سوسيولوجية لحقل العلاقات الدولية المعاصرة تستهدف إعادة بناء هيكلها النظري الأخير؛ اعتمادًا على التطوّرات الجديدة في علم الاجتماع والعلوم السياسية المقارنة، أو المقاربات المهتمة بالتدفقات العابرة للقوميات.

تجادل هذه المقاربة في أنّ تفاعلات النظام الدولي تتناغم ضمن ثنائية تعايشية بين عالمين؛ "عالم الدولة" وعالم "متعدّد المراكز" يتكوّن من مجموعة مشاركين لهم المقدرة على الفعل الدولي. وهو ما يخلق شكلًا بالغ التعقيد للانتماءات؛ ففي حين يرتكز العالم الأوّل على تفرّد انتماءات المواطنة، نجد العالم الثاني واقعًا تحت تجاذبات شبكة انتماءات غير مضبوطة تستند طبيعتها وديناميكيتها وحيّزها على الإرادة الحرة للاعبين فيها، في سياقٍ من التدفقات العابرة للقومية، والتي تسمح بدورها بظهور نماذج متعددة، جزء منها ينتج من منظمات غير حكومية، وآخر ينشأ عن تأثير تكوّن أفعال فردية متعددة[٢٩].

٢٨ للمزيد من التفاصيل عن هذا المنظور، انظر: بتران بادي وماري – كلود سموتس، **انقلاب العالم - سوسيولوجيا المسرح الدولي**، ترجمة: سوزان خليل (القاهرة: دار العالم الثالث، ١٩٩٨).

٢٩ المرجع نفسه، ص١٤١،١٤٠.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى ضرورة التفحّص الذي يستوفي أطروحة "العصر الوسيط الجديد" لصاحبها هيدلي بول Hedley Bull التي يمكن أن تكون إطارًا قاعديًّا لتبصّرات نظرية في الأفق تمكّن من استيعاب التسارع المفرط في إيقاعات النظام الدولي التي ستقودنا – بحسب أدبيات العصر الوسيط الجديد - إلى معايشة عصر العلاقات ما بعد الدولية؛ أي السياسة العالمية التي يخلقها مجموع فواعل عديدة لا يكون الحسم فيها للدولة[٣٠].

إنّ العودة إلى المجتمع الإقطاعي بحسب هيدلي، لن تنذر بنهاية نموذج السيادة وحسب بل إنّها ستنبئ من المنطلق نفسه بانقضاء المجتمع الدولي الذي سيصبح غير متوقّع، تخضع تفاعلاته لسلوكيات عدد لانهائي من اللاعبين، كما أنّها ستعلن كذلك عن تراجع فعالية القانون الدولي بل زواله[٣١].

النوع الثاني: يشمل بعض النماذج الخاصة في مجال الدراسات الأمنيّة، والتي عادةً ما استهدفت تقديم توصيات واستشارات بخصوص مكافحة الإرهاب. لكنّها تعدّ محاولات تنظيرية ذات وزن حول الفواعل العنيفة من غير الدول بالنظر إلى ندرة الإسهامات في هذا المجال. ومثال ذلك نموذج كاسبر Casebeer وتوماسThomas وبارتولومي Bartolomei[٣٢] الذي طوّروه انطلاقًا من "نظرية النظام المفتوح"، مرتكزين أساسًا على تحليل البيئة التي يعمل فيها الفاعل وخصائصه التنظيمية وتفاعلاته الداخلية.

تنطلق الدراسة التي قدّمها الثلاثي كاسبر وتوماس وبارتولومي، من كون نظرية النظم المفتوحة تعدّ جميع المنظمات نظمًا خاصيّتها الرئيسة هي التفاعل مع بيئتها بطريقة ديناميكية، وبوصف الفواعل العنيفة من غير الدول منظّمة، فإنّ تفاعلها وفقًا لهذا المنظور يكون في شكلٍ يشير إلى نمطين من السلوك المعمّم: الأوّل يتضمّن العلاقة بين نظام الفواعل العنيفة من غير الدول وبيئتها أو النظام الأعظم Super System. أمّا الثاني، فيشمل العلاقات بين "عناصر معقّدة"

٣٠ للمزيد من التفاصيل، انظر:
عادل زقاغ: "العصر الوسيط الجديد وتداعياته على النظرية والممارسة في العلاقات الدولية"، مجلة **المفكر**، (بسكرة: جامعة محمد خيضر)، العدد ٠٧، ص ١٥٩-١٧٠.

٣١ بادي وكلود سموتس، المرجع نفسه، ص١٥٤.

٣٢ للاطلاع على الدراسة، انظر:
Jason Bartolomei, William Casebeer and Troy Thomas, "Modelling Violent Non-State Actors: A Summary of Concepts and Methods" (Colorado: *Institute for Information Technology Applications United States Air Force Academy*, IITA Research Publication 4, Information Series, November 2004).

أو أجزاء من المنظمة المعروفة باسم "النظم الفرعية"؛ إذ تمثّل هذه الأخيرة العمليات التحويلية لـ Vnsas. في حين تشير الأولى إلى حقيقة أنّ المنظمات هي أنظمة مفتوحة قائمة على تبادل المعلومات والقوة باستمرار مع البيئة[٣٣].

وفي هذا السياق، تعدّ هذه الدراسة الفواعل العنيفة من غير الدول ردّة فعل على الضغوط البيئية، وهي بدورها من مفرزات القيود والفرص السياقية. ومن هذا المنطلق تستهدف هذه الجهود البحثية تشخيص هذه الظاهرة عبر الاستعانة بحقولٍ علمية متعددة؛ كالبيئة، والهندسة، والعلوم الاجتماعية.

في كثير من الأحيان، يجري تحليل المنظمات بمعزلٍ عن بيئتها مع التركيز أكثر على الهياكل الداخلية بما في ذلك الهياكل التنظيمية والقيادة والقواعد والاتصالات الرسمية والكفاءة العملية. في حين تهمل مقاربة النظم المغلقة حقيقة جوهرية، وهي أنّ المنظمة "يجب أن تتفاعل مع البيئة من أجل البقاء، بل إنّها تستقبل الموارد وتفرز مخرجات إلى البيئة"؛ على نحو ما قال به دانييل كاتز Daniel Katz وروبرت كان Robert Kane : "النظم الحيّة سواء الكائنات البيولوجية أو المنظمات الاجتماعية، تعتمد تمامًا على بيئتها الخارجية"[٣٤].

يرى بارتولومي وزملاؤه أنّ النظم المفتوحة معقّدة للغاية، على نحو ما ذهب إليه المنظّر ريتشارد دافت Richard Daft حينما عدّ: "أيّ منظمة تهدف للحصول على الموارد اللازمة والعمل على تفسير التغيّرات البيئية ومراقبة الأنشطة الداخلية وتنسيقها في مواجهة الاضطرابات البيئية وعدم اليقين"، وهذا في صورة تفاعلية بين المدخلات والمخرجات. وعليه، فإنّ تحليل مختلف المنظمات بما فيها Vnsas في إطار النظم المفتوحة يتطلّب منّا تفحّصها على ثلاثة مستويات: البيئة (النظام السوبر)، والمنظمة (النظام)، والعناصر الداخلية (النظم الفرعية)، والتي يجري من خلالها تبادل الطاقة والمعلومات، مع وجوب التأكيد على أهمية إجراء التحليل على العلاقات داخل المستويات وعبرها[٣٥].

وهذا مع مراعاة الحقائق التالية:

- فعالية المنظمة ونجاحها يعتمدان بصورة كبيرة على قدرتها على التكيّف مع بيئتها وشكل هذه البيئة، أو بقدرتها على إيجاد بيئة مواتية للعمل فيها.
- تستخدم المنظمات هذه المنتجات والخدمات والأفكار مدخلات لحماية تنظيمها وتحقيق نموّها.
- تعتمد فعالية أيّ منظمة إلى حدٍّ كبير على قدرتها على تلبية حاجة النظام الداخلي، بما في ذلك تقسيم الأدوار داخل المنظمة وإجراء عمليات تحويلية وإدارة العمليات، وكذلك قدرتها على التكيّف مع البيئة.
- تخلق التطوّرات داخل المنظمة وخارجها، ضغوطات من أجل التغيير. لكن تقوّي كذلك قوى الجمود والاستقرار[٣٦].

لقد انطلق بارتولومي وزملاؤه في تحليلاتهم للفواعل العنيفة من غير الدول من افتراضات مقاربة النظم المفتوحة. لكنّهم طوّروها اعتمادًا على مستخلصات دراسات الحالة والبيانات التجريبية التي قاموا بها؛ مستفيدين من حقولٍ معرفية مختلفة بما يفتح آفاقًا جديدة لفهم هذا النوع من الفواعل بوصفها نظامًا مفتوحًا أشبه بالكائنات الحيّة في نموّها وتكيّفها وتكاثرها وحتّى في فنائها.

يجادل أصحاب الدراسة أنّ Vnsas تسلك طريق العنف تحت وطأة مجموعة عوامل منها ندرة الموارد والضغوط الديموغرافية، والحرمان الاجتماعي والاقتصادي، والانقسامات الهوياتية. غير أنّ هذه المنظمات – بحسب رأيه - لا تظهر للوجود فجأةً، وإنّما هي كما الكائن الحيّ تمرّ عبر سلسلة من مراحل دورة حياة تتغيّر خلالها في الشكل والوظيفة؛ ففي حال توافر عامل فشل الدولة إلى جانب الانقسامات الهوياتية التي تستغلّ عبر التعبئة والتحريض تحدث مرحلة الحضانة التي تمهّد لظهور vnsas وتساعد عليه؛ لتدخل بعدها هذه الأخيرة مرحلة الحمل التي تمثّل النموذج الأوّلي للمنظمة. وبتوافر عوامل ضغط أخرى، فإنّ Vnsas تنمو بطريقة تسمح لها بالتكيّف مع بيئتها، وتمنحها مزيدًا من التعقيد والتباين. وإذا ما سمحت لها الظروف بالتطوّر والتكيّف حتى في ظلّ بيئة مضطربة، قد تصل Vnsas إلى مرحلة النضج في النموّ، والتي قد تستمرّ في المنحى نفسه أو تغيّر اتّجاهها ربّما نتيجة لإستراتيجية واعية، ولكن أكثر من هذا بسبب القيود البيئية، أو أنّها تنتج منظمة

33 Ibid, p2.
34 Ibid, p3.
35 Ibid, p4.
36 Ibid, p4.

أخرى قد تسلك مسارها التطوّري نفسه أو تسلك منحًى آخر في دورة حياةٍ جديدة. كما يمكن للمنظمات العودة إلى مرحلة النموّ أو حتى الحمل. وقد تصل إلى مرحلة الموت؛ وهذا بحسب قدرتها على التكيّف، واستغلال مواردها، وحشد طاقاتها، وتجديد تعبئتها[٣٧].

إنّ التفحّص التحليلي لدورة حياة هذه المنظمات، وتتبّع علاقاتها ضمن نظمها الفرعية من جهة ومع بيئتها من جهة أخرى، ومعرفة أهدافها، وتصنيف وظائفها، وتحديد نقاط ضعفها، كلّها عمليات تسمح ببناء إستراتيجية متكاملة وفعّالة للتعامل معها. وهو الهدف الأساسي الذي عمل لأجله بارتولومي وزملاؤه؛ ليقدّموا استشارة نظرية بخصوص الإستراتيجية الأمثل للتعامل مثلًا مع الإرهاب بوصفه أحد أنماط Vnsas (إلى جانب أمراء الحرب، والجيوش الخاصة، والمنظمات الإجرامية عبر الوطنية، والمنظمات الدينية المتشددة، والجماعات القومية العرقية ومعارضي العولمة والفوضويين التي يحصونها ضمن أنماط Vnsas)[٣٨].

> التفحّص التحليلي لدورة حياة هذه المنظمات، وتتبّع علاقاتها ضمن نظمها الفرعية من جهة ومع بيئتها من جهة أخرى، ومعرفة أهدافها، وتصنيف وظائفها، وتحديد نقاط ضعفها، كلّها عمليات تسمح ببناء إستراتيجية متكاملة وفعّالة للتعامل معها

وفي سياق الدراسات الأمنيّة نفسه، نجد إسهامات روبرت ماندل Robert Mandel التي قدّمها في كتابه "اضطرابات الأمن العالمي.. الجماعات المسلحة من غير الدول تغتصب وظائف استقرار الدولة"[٣٩]؛ محاولًا طرح فهمٍ أعمق لسلوك الفواعل المسلّحة من غير الدول؛ مثل المرتزقة والمتمرّدين والإرهابيين وأمراء الحرب. وكشف علاقة هؤلاء بالاستقرار الأمني على المستوى المحلّي والوطني وحتى العالمي، في ظلّ التحوّلات الأمنيّة[٤٠].

انطلق ماندل من تفنيد الطرح الذي تناول الفواعل المسلّحة من غير الدول بوصفها جهات مناهضة لتحقيق الأمن والاستقرار الدولي؛ مجادلًا برؤية مناقضة تفترض إمكانية أن تعزّز هذه الفواعل الاستقرار بدل تقويضه، بل وأن تمثّل عاملًا فاعلًا في تعزيز الحوكمة الأمنيّة. وهذا وفقًا لما استخلصه من دراسة حالات شملت اثنتي عشرة حالة، وهي: الشيشان في روسيا، وشركة Executive Outcomeفي سيراليون، والقوّات الثورية المسلّحة في كولومبيا، والعصابات في الصومال، وحزب الله في لبنان، والجيش الجمهوري الأيرلندي في المملكة المتحدة، والجيش الإسلامي لعدن في اليمن، وجيش الرب للمقاومة في أوغندا، ومارا سالفاتروتشا في الولايات المتحدة الأميركية، وبوسيس في جامايكا، وطالبان في أفغانستان، والياكوزا في اليابان[٤١].

لقد قدّم ماندل عددًا من العوامل التي رأى أنّها تضْمن فاعلية الجماعات المسلّحة من غير الدول في تعزيز الاستقرار؛ منها عجز الدولة عن تحقيق الأمن والعدالة ممّا يؤجّج الفوضى والعنف، وكذا فشل الحكومة في فرض القانون وتطويق الفوضى؛ إذ في ظلّ هذه الظروف تصبح هذه الجماعات المنفذ الوحيد لوقف العنف، وغالبًا ما يحدث ذلك في المناطق الحدودية المنعزلة، أو تلك التي تخضع لولاءات عشائرية بدل الوطنية[٤٢].

إلى جانب هذا، يؤكّد ماندل أنّ مدى تسامح نظام الدولة ومرونته أو تسلّطه ونفوذه تجاه الفواعل المسلّحة من غير الدول، وكذا درجة التوافق الداخلي لهذه الجماعات إضافةً إلى اتفاق الرأي العام في المجتمع بخصوص أهمية أدوارها، كلّها عوامل تجعل من هذه الفواعل ضامنًا لتحقيق الاستقرار، بخاصة في ظلّ تعدّد الفصائل وتنافسها على بسط النفوذ. وهو ما يجعل إحداها أو بعضها الحلّ الوحيد لتقليل العنف والحدّ من الفوضى[٤٣].

37 Ibid, pp5-6.

38 Ibid, pp7-8.

39 Robert Mandel, *Global Security Upheaval: Armed Non-State Groups Usurping State Stability Functions* (California: Stanford University Press, 2013).

٤٠ رضوى عمار، "اضطرابات الأمن العالمي: الجماعات المسلحة من غير الدول تغتصب وظائف استقرار الدولة"، مقالات وكتاب، **السياسة الدولية**، ٢٠١٣/١٠/١، على الرابط: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1491666&eid=5610.

٤١ المرجع نفسه.

٤٢ المرجع نفسه.

٤٣ المرجع نفسه.

الفواعل العنيفة من غير الدول: الخصائص والفوارق ومعايير التصنيف

الخصائص والفوارق

في كتابه "الفواعل العنيفة من غير الدول والأمن الوطني والدولي"، يؤكّد فيل وليامز أنّ الفهم الوافي لهذا النمط من الفواعل يتطلّب الوقوف عند الخصائص التي تفرده عن غيره من الفواعل، والتي حصَرها في الآتي:

- هناك من الفواعل العنيفة من غير الدول من يمارس بحكم الأمر الواقع السيطرة على الإقليم، وصلت إلى مستوًى عالٍ من التنظيم يقارب ذلك الخاص بالدول (حزب الله اللبناني). في حين تتضاءل أخرى لتكون مجموعة محدودة العناصر.
- فرَض البعض من الفواعل العنيفة من غير الدول السيطرة على جزءٍ من أراضي الدولة، وأنشأ هياكله الإدارية بالتوازي مع الدولة أو بدلا منها. في حين يعتمد البعض الآخر هيكلَ قيادة فضفاضًا أو عنقوديًّا تتناقص فيه السيطرة والمراقبة على الأعضاء. وهو ما يميّز تنظيم القاعدة و"استنساخاته" المختلفة (القاعدة في أفغانستان، والقاعدة في الجزيرة العربية، والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، والقاعدة في الشام والعراق)[٤٤].
- قد تتّخذ بعض الجماعات من الجبال والأرياف والصحارى معاقلَ لها (الجماعات الإرهابية في الجزائر). في حين تتّخذ الأخرى من المدن والحواضر مكانًا لنشاطاتها (جبهة النصرة، والجيش الحرّ في سورية مثلًا).
- يركّز البعض على مهاجمة الأهداف العسكرية كنوع من الندّية للدولة (الجماعات المسلّحة في شمال سيناء المصرية). في حين تتّخذ جماعات أخرى من مهاجمة المدنيين هدفًا بل حتّى إستراتيجيا (مثل الجماعات المسلّحة في مينمار وفي نيجيريا، كنوع من التصفيات العرقية).
- يضاهي تكوين بعض الجماعات أيّ جماعة اجتماعية تقليدية (رجال، ونساء، وأطفال). في حين تتشكّل جماعات أخرى من مقاتلين فقط[٤٥].
- تتمايز الفواعل العنيفة من غير الدول كذلك من حيث اعتماد القوّة والجبر أو الطواعية في الانضمام[٤٦].

معايير تصنيف الفواعل العنيفة من غير الدول

تتنوّع الفواعل العنيفة من غير الدول وفقًا لمعايير أهمّها أولوية السيطرة على الإقليم أو الاستمرار في الوجود، والموارد والعضوية، والموارد والهويّة.

أولوية السيطرة على الإقليم

يعدّ الاستيلاء والسيطرة على إقليمٍ ما مؤشّرَ نجاح لعددٍ من الفواعل العنيفة من غير الدول؛ إذ تعدّه جزءًا رئيسًا من إستراتيجيتها و/أو أهدافها. وقد يتعدّى الأمر إلى درجة الإعلان عن نشوء دول جديدة انطلاقًا من سلطات الأمر الواقع (جمهوريتي أرض الصومال وأبخازيا)، التي غالبًا ما تقتصر تعاملاتها السلمية على بعض منظمات حقوق الإنسان وبعض الدول ذات المصالح في الإقليم المعني[٤٧].

الاستمرار في الوجود

يرى ماكس جلاس Max Glass أنّ العديد من الفواعل العنيفة من غير الدول لا تهدف إلى قلب النظام وإنّما قد تكتفي بالتسبّب في انعدام الأمن والاستقرار في الدولة أو لدى العدوّ الآخر. وهذا بحسب جلاس قد يكون بسبب محدودية الهدف أو نقص في الأسلحة والإمكانات. وجدير بالذكر أنّ بعض الفواعل على الرغم من عدم تمكّنها من السيطرة على الإقليم، فإنّها تصدّر نشاطاتها عبر الحدود القومية من خلال نشر قواعدها، وجلب موارد التعبئة وتجنيد الأعضاء، وجلب الأسلحة (مثال حزب الرب للمقاومة في أوغندا يمتدّ نشاطه إلى الكونغو الديمقراطية وجمهورية وسط أفريقيا، وجنوب السودان)[٤٨].

44 Williams, Ibid, p7.

45 Ibid.

٤٦ للمزيد من التفاصيل عن الخصائص والفروق، انظر كلًّا من:

-Ibid, p7-8.

-Ivan Briscoe, "non conventional armed violence and non state actors" (*NOREF*, report May 2013), pp 3-5.

47 DCAF & Geneva Call, Ibid., p8-9.

48 Ibid., p9.

الهويّة والموارد

هناك طريقة أخرى لفهم الفواعل العنيفة من غير الدول والتمييز بين أنماطها، وهي تفحّص مدى ربطها بين الهويّة والموارد في تنظيم أعضائها وتعبئتهم. وتتنوّع الموارد بين مادية ومعنوية وخدماتية تقدّم للأعضاء. ويعمل جانب الهويّة على تأسيس فكرة الولاء والانتماء التي تحدّد كيفية الحصول على الموارد وكميتها.

في هذا الإطار، تعمل الهويّة على تنظيم العلائق داخل الجماعة وخارجها. وبموجبها تتشكّل جماعات جديدة لا يتوقّف النشاط فيها عند النشاط العسكري، بل يتعدّاه إلى السياسي وحتّى الاقتصادي والاجتماعي، بما فيه من علاقات أسريّة[٤٩].

الموارد والعضوية

صنّف جيريمي آنشتاين الفواعل العنيفة من غير الدول وفقًا للموارد والعضوية منطلقًا من أنّ كمّية الموارد المتاحة في تشكيل الجماعة ونوعيتها تحدّدان أعضاءها والمتعاطفين معها؛ فالفواعل التي توظّف الموارد الاجتماعية القيمية (المعتقدات، واللغة، والعرق، والثقافة، والأيديولوجيا) تستقطب أفرادًا أكثر التزامًا بالانتماء إلى الجماعة (حزب العمال الكردستاني، وحزب الله اللبناني). في حين أنّ الجماعات التي توظّف الموارد الاقتصادية (موارد طبيعية، ونشاط مالي إجرامي، وتجارة غير شرعية) مثل عصابات الجريمة المنظمة والقراصنة، ستستقطب أعضاء محدودي الالتزام بما يتوافق ومصالحهم المادية القصيرة المدى (الجبهة الثورية المتحدة في سيراليون، وقراصنة البحر في الصومال). وقد يجمع بعض الفواعل بين النمطين[٥٠].

عوامل انتشار Vnsas ودوائر نشاطها (المحلية/الإقليمية/العالمية)

عوامل انتشار الفواعل العنيفة من غير الدول

إنّ محاولة تأصيل الفواعل العنيفة من غير الدول تاريخيًّا تقودنا إلى تأشير حقيقة أنّ صورًا عديدة من هذه الفواعل، قديمة قِدم مختلف التنظيمات التي عرفها الإنسان؛ على نحو الدولة المدينة والإمبراطوريات وصولًا إلى الدولة القومية؛ فالإمبراطورية الرومانية مثلًا كانت قد عرفت انتشار عصابات الجريمة، وطالما خاضت ضدّها نزاعات. أمّا القرن العشرون، فقد عرف تصاعد شكل آخر من الفواعل العنيفة من غير الدول تمثّل في حركات التحرّر؛ بموجب ما عرفه هذا القرن من توسّع استعماري[٥١].

> هناك طريقة أخرى لفهم الفواعل العنيفة من غير الدول والتمييز بين أنماطها، وهي تفحّص مدى ربطها بين الهويّة والموارد في تنظيم أعضائها وتعبئتهم

ومنذ بداية القرن الحادي والعشرين، بدا واضحًا أنّ تزايد الفواعل العنيفة من غير الدول، وتنوّع أنماطها، وتشعّب نشاطها، كلّها عوامل تشكّل تحدّيًا صارخًا للنظام الويستفالي Westphalian، بخاصة في ظلّ موجة العولمة التي اجتاحت العالم.

لقد عملت العولمة من خلال وسائل الإعلام المخترقة للحدود على إحياء ظاهرة الارتباط العرقي والديني بين الأفراد والجماعات، وسهّلت سبل التواصل والتنقّل بينهم، ممّا مكّنهم من تبنّي ولاءات جديدة بدل تلك التقليدية التي تهاوت مع تهاوي بعض الخصائص السيادية للدولة، ومنحهم القدرة على تنميتها وتأطيرها في شكل جماعات منظّمة.

وفي جانبٍ آخر، ساهمت بيئة الانفلات والتسيّب الناجمة عن فشل الدول في تشكيل عديد الفواعل العنيفة من غير الدول، ومنحتها بيئة خصبة لتزايد نشاطاتها غير الشرعية في ظلّ القصور الذي أصاب مؤسسات هذه الدول ومقدراتها على الضبط والمراقبة. وهو ما شكّل البيئة المتسيّبة التي يسهل فيها تكوين جماعات بولاءات جديدة غير تلك الموجّهة للدولة، وكذا التزوّد بالسلاح سواء عبر الحدود غير المؤمّنة للدولة الفاشلة أو حتى عبر عمليات اقتسام سلاحها بعد التعدّي على مراكزها الأمنيّة أو حتى مخازن سلاحها، هذا إلى جانب سهولة القيام بالتجارة غير المشروعة التي تعدّ من أهمّ مصادر الدخول المالية لهذه الجماعات.

49 Ibid., p10.

50 Ibid, p11.

51 Ibid, p5.

وفي هذا السياق، يعدّ الخذلان الذي يصيب الأفراد من دولهم التي عجزت عن تأمين احتياجاتهم سواء الأمنيّة أو الاقتصادية أو الاجتماعية والقيمية، سببًا مباشرًا لتشكّل انشقاقات في الهويّة يسهل معها إعادة توجيههم للبحث عن ولاءات جديدة يوفّق مغتنمو الفرص في تعزيزها وتقديمها إكراهًا أو طواعية للوافدين الجدد[٥٢].

دوائر نشاط Vnsas

تتراوح دوائر نشاط الفواعل العنيفة من غير الدول بين الدائرة المحلية والإقليمية والعالمية. وتخضع قدرة النفاذ العابر للقومية لهذه الجماعات لعوامل، أهمّها قدرتها العسكرية والمالية، وعدد أعضائها وعلاقاتها بالجماعات خارج حدودها، ومدى هشاشة الدول الموجودة على إقليمها.

> ساهمت بيئة الانفلات والتسيّب الناجمة عن فشل الدول في تشكيل عديد الفواعل العنيفة من غير الدول، ومنحتها بيئة خصبة لتزايد نشاطاتها غير الشرعية في ظلّ القصور الذي أصاب مؤسسات هذه الدول ومقدراتها على الضبط والمراقبة

الدائرة المحلية

تمارس الفواعل العنيفة من غير الدول نشاطها في نطاق حدود دولة واحدة؛ إذ يعدّد في هذا الإطار أولرج شريكنر شيوخ القبائل وأمراء الحرب، وقطّاع الطرق والميليشيات في ظلّ تحكّمهم في الموارد وحصولهم على الدعم الشعبي والسيطرة على بعض المناطق مقابل انحسار سيطرة الدولة وضعف سلطتها[٥٣]. ونذكر على سبيل المثال "جبهة النصرة" في سورية، و"كتائب ما بعد الثورة"، و"كتائب الثوّار" في ليبيا.

الدائرة الإقليمية

حيث يتّسع النطاق الذي تنشط فيه الفواعل العنيفة من غير الدول ليشمل إقليمًا بعينه، وهذا سواء على مستوى الدعم أو التحرّك والفاعلية والتأثير[٥٤]. (حزب الله اللبناني في إقليم الشرق الأوسط، وتنظيم "داعش" بين العراق وسورية).

الدائرة العالمية

حيث يتوسّع نطاق نشاط الجماعة وتأثيرها ليشمل عديد المناطق والأقاليم دعمًا وفاعلية، ليصل في بعض الأحيان إلى تشكيل تحالفات إستراتيجية يعمل الفاعل العالمي من خلالها على تقديم الدعم لجماعات أخرى أصغر منه. ولنا في تنظيم القاعدة بمختلف تفرّعاته مثالٌ بارز[٥٥].

طرق تأثير Vnsas في الخصائص السيادية للدول

لقد أدّت العوامل المذكورة سابقًا إلى تنامي تأثير الفواعل العنيفة من غير الدول على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، بخاصة في ظلّ تراجع بعض الخصائص السيادية للدول تحت وطأة ضغوطات العولمة، وأصبح لتأثيرها ملامح بارزة. وهي كما يلي:

- التأثير عبر المساومة: وهو التأثير التقليدي الذي يتبع التفاوض مع الدولة بخصوص بعض القضايا التي يمكن التعامل معها بالتوافق بين الطرفين، (ما حدث مؤخرًا بين الحكومة التركية وميليشيات حزب العمّال الكردستاني).
- الانتقال من مساومة الدولة على الشراكة في بعض وظائفها إلى "الاختراق الموازي" الذي يمكّن هذه الفواعل من القيام بأدوار موازية لأدوار الدولة تصل إلى حدّ فرض قوانينها الخاصة، بخاصة في حال الفشل الكلّي للدولة، أو انسحابها من بعض المناطق (الحركات الجهادية المسلّحة في مالي)[٥٦].
- التسارع المفرط في القدرة على النفاذ العابر للقومية: باستخدام وسائل الاتصال المعولمة في نقل الخبرات وتوسيع دائرة الانتماء والتعاطف والدعم والتمويل، وزيادة حيّز التأثير[٥٧].
- الاستثمار في البعد المحلّي والهويّاتي: وهذا على الرغم من النفاذية العابرة للقوميات؛ إذ يبقي عدد من هذه الفواعل على انتماءاته الداخلية بخاصة من حيث الشعارات (القاعدة وتلوّن شعاراتها من منطقة إلى أخرى).

---

52 Ibid., p7.

٥٣ رجب، المرجع نفسه، ص١٢.

٥٤ المرجع نفسه.

٥٥ المرجع نفسه.

٥٦ حنفي علي، المرجع نفسه، ص٣.

٥٧ المرجع نفسه.

- التأثير الفوقي أو العلوي: انطلاقًا من التحرّك دون مراعاة فكرة الحدود التقليدية بين الدول واستغلال مفرزات "المجتمع العالمي" من جهة (الجماعة الإرهابية التي استهدفت تيقنتورين في الجزائر وهي هجين مشكّل من عدة جنسيات)، ومظاهر فشل بعض الدول من جهة أخرى[٥٨].

إنّه من الضروري الإشارة إلى أنّه على الرغم ممّا اقترن بـ Vnsas من صفات عدوانية سلبية من تقتيلٍ وإرهابٍ وزعزعة أمن الدول وتهجيرٍ وسلبٍ وتهريبٍ ونزاعاتٍ داخلية، فالواقع يفصح عن وجود عدد من هذه الفواعل تبنّى أساليب تقارب وتعاون مع الدولة أو مع جهات حقوقية للتقليل من مخاطر النزاعات؛ نذكر في هذا السياق مبادرة "منظمة نداء جنيف" في حظر الألغام المضادّة للأفراد عبر صيغة "صكّ الالتزام"[٥٩]، والتي ترمي إلى توسيعها لتشمل التزامات أخرى تخصّ حماية الأطفال والنساء.

> إنّ تأثير هــذه الفواعل يتزايد وضوحًا ويتّســع نطاقًا ممّا يستوجب تكثيف الجهود السياسية والقانونية والاقتصاديــة والأكاديمية أيضًا؛ لأجــل فهمها أكثر، والتحكّم في مساراتها وتحوّلاتها

إنّ هذه الأنماط من طرق تأثير الفواعل العنيفة من غير الدول، مكّنتها من إحداث تحوّلات بارزة نوجزها في الآتي:

- المساس بالطبيعة المحورية للدولة في إقليمها والانتقاص من احتكارها وسائل الإكراه؛ مثال حزب الله اللبناني ومجاراته الدولة اللبنانية عبر إشرافه على إقليم مهمّ منها إلى جانب امتلاكه السلاح وقدرته على استعماله داخليًّا وخارجيًّا باستقلالية تامّة، وامتلاكه شبكة موارد اقتصادية وشبكة علاقات خارجية[٦٠].
- بروز نمط جديد من الحروب تحت مسمّى "الحروب اللاتماثلية" التي يكون أحد أطرافها فاعلًا من غير الدول وتختلف تقاليدها كثيرًا عن الحروب التقليدية انطلاقًا من قرار الإعلان عنها، والذي لم يبْقَ حكرًا على الدول، وصولًا إلى اعتماد حرب العصابات وحرب المدن، إضافةً إلى استغلال المدنيين دروعًا.

٥٨ أبو ليلة، المرجع نفسه، ص٦.

٥٩ للمزيد من التفاصيل عن مبادرة منظمة جنيف وصكّ الالتزام، انظر:
DCAF & Geneva Call, Ibid.

٦٠ رجب، المرجع نفسه، ص١٤.

- أجبر التأثيرُ المتزايد للفواعل العنيفة من غير الدول وخطورة ما خلّفه تجاهلها لزمن طويل، المجتمعَ الدولي على سلوك منحًى آخر تجاهها يهدف إلى التقرّب منها أكثر، ومحاولة مدّ سبل التعاون معها عبر منظّماته المختلفة بخاصة الحقوقية منها في خطوة "لتحويل هذه الفواعل من عامل لا استقرار أمني إلى عامل بل إلى "ضامن" للاستقرار"[٦١] (تجربة منظمة نداء جنيف).

الخاتمة

إنّ الفواعل العنيفة من غير الدول هي في الحقيقة نمط من أنماط الفواعل من غير الدول غفلت عنه الاهتمامات الأكاديمية سواء بسببٍ اختياري مردّه التهافت وراء دراسة الفواعل الأخرى، أو بسبب اضطراري أوجبه التغيّر المفرط في التسارع الذي يمسّ هذا المجال في الواقع بما صعّب التقاف المستجدات بخصوصه وتأطيرها في شكل تنظيري.

> الفواعل العنيفة من غير الــدول هي في الحقيقة نمط من أنماط الفواعل الذي غفلت عنه الاهتمامات الأكاديمية

إنّ تأثير هذه الفواعل يتزايد وضوحًا ويتّسع نطاقًا ممّا يستوجب تكثيف الجهود السياسية والقانونية والاقتصادية والأكاديمية أيضًا؛ لأجل فهمها أكثر، والتحكّم في مساراتها وتحوّلاتها، والكفّ من تأثيراتها السلبية، وبحث إمكانية إعادة توجيه نشاطاتها العنيفة ضمن سياقات تعاونية.

وأخيرًا، فإنّ الفهم الحقيقي للفواعل العنيفة من غير الدول يستوجب بدايةً ضبطًا دقيقًا وتوافقيًّا للمفهوم، ثمّ تحليلًا عميقًا لدوافع سلوكياتها وتفاعلاتها البينية والخارجية واستباق أفعالها العنيفة ومحاولة تبصّرها مستقبلًا بناءً على فهم تحرّكاتها الحاضرة ومعرفة منابع دعمها ومكامن قوّتها؛ من أجل إيجاد سبل التعامل الرشيد معها بوصفها فاعلًا أثبت تأثيره الكمّي والنوعي في السياسة العالمية والمحلّية.

٦١ المرجع نفسه.

عبد القادر دندن*

خطر التحالف بين الإرهاب والجريمة المنظّمة

العلاقة بين التنظيمات المسلّحة وشبكات الاتّجار بالمخدّرات شمال أفريقيا نموذجًا

يبدو أنّ التحالفات وأعمال التعاون والتنسيق لم تعد تقتصر على الدول أو الهيئات الدولية فقط، بل حتى التنظيمات الإرهابية والإجرامية المنضوية تحت مسمّى الجريمة المنظّمة أصبحت تتحالف مع بعضها البعض؛ لتطوير أعمالها وتنفيذ مخططاتها وتحقيق أهدافها. وعلى الرغم من الاختلاف من حيث البنية والهدف بين الجماعات أو الشبكات الإرهابية (تحمل أهدافًا سياسية)، ومجموعة الأنشطة الإجرامية المعروفة بالجريمة المنظّمة (أهداف مادية بالدرجة الأولى)، فمصالحهما تتقاطع معًا ممّا يقتضي منهما التعاون والتنسيق المتبادل. وهذا ما يزيد من قوّتها ويجعل مكافحتها وتفكيكها صعبين على السلطات الأمنيّة. وتُعدّ منطقة شمال أفريقيا من الأمثلة الحيّة على التحالفات القائمة بين الجماعات الإرهابية ومختلف أنشطة الجريمة المنظّمة، بخاصة نشاط تهريب المخدّرات والاتّجار بها؛ لأنّ الخصائص الجغرافية للمنطقة بوصفها همزة وصل بين مناطق متعدّدة في قارة آسيا وأفريقيا (أفريقيا جنوب الصحراء، وغرب أفريقيا)، وأوروبا (شمال المتوسّط)، جعلتها ممرًا أساسيًا لكميات المخدرات المهرّبة من مختلف أنحاء العالم نحو أوروبا بالخصوص، بالتزامن مع تمركز عدد من الجماعات الإرهابية الخطيرة في المنطقة، وعلى رأسها ما يسمّى بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. ونظرًا لتطابق مصالح الطرفين من حيث حاجة الشبكات المتاجرة بالمخدرات إلى الحماية وتأمين طرق نقلها بضاعتها من جهة، وحاجة الجماعات الإرهابية إلى أموال كافية لتمويل مخططاتها الإرهابية وتنفيذها من جهة أخرى، شهدت المنطقة قيام تحالف خطير بين الطرفين أفرز تحدّيًا كبيرًا لدول المنطقة التي أصبحت مجبرة على مواجهة تهديد مزدوج، وضرورة وضع إستراتيجيات كفيلة بمواجهة الخطر المتنامي لهذا التحالف.

* استاذ العلوم السياسية في جامعة باجي مختار- عنابة في الجزائر.

مقدمة

تأثّر شمال أفريقيا بالتهديدات الأمنية العالمية المستجدّة، وأضحى ضمن المناطق الجيوسياسية الحسّاسة؛ نظرًا لتضافر عوامل جغرافية وسياسية واقتصادية واجتماعية وإقليمية ودولية أثّرت في البيئة الأمنيّة هناك، ومن أخطرها تهريب المخدرات التي جعلت المنطقة طريق عبور نحو أوروبا وموطنًا لزراعة أنواع خطيرة من المخدرات كالقنب الهندي. وتأثّرت أيضًا بشبكات تهريب الأسلحة في صورة جماعات دعم للجماعات المسلّحة، وشملتها التوترات السياسية والأمنيّة مع الحراك السياسي الذي شهده عدد من دول المنطقة، مثل ليبيا وتونس، ومعاناة دول الجوار من حركات انفصالية، مثل مالي.

ونظرًا لتعقّد البيئة الأمنيّة في شمال أفريقيا وتعدّد التهديدات الأمنيّة المحدقة بها، قامت هنالك تحالفات غير معلنة بينها بخاصة تلك المتعلقة بالنشاط الإرهابي ونشاط تهريب المخدّرات، والتي تزيد من توتّر البيئة الأمنيّة من جهة، وتجعل عملية محاربتها صعبة من جهة أخرى. ولكنّها من جهة ثالثة ولو نظريًّا فقط، تزيد حتمية التعاون والتنسيق بين دول المنطقة ودول من خارجها؛ لمواجهتها وتحييد خطرها.

وعليه، ترتكز هذه الدراسة على تحليل إشكالية **مدى الترابط بين الجماعات المسلّحة وشبكات الاتّجار بالمخدّرات في شمال أفريقيا**، ومنها نطرح هذه التساؤلات:

- ما هي الخصوصيات التي تؤهّل منطقة شمال أفريقيا لتكون جزءًا من المشهد العالمي للتحالف بين تهديدين خطيرين في حجم الإرهاب والمخدّرات؟

- ما هي صور الارتباط بينهما في المنطقة؟

- كيف تؤثّر التطوّرات المستجدة الحاصلة في المنطقة وفي جوارها الإقليمي (منطقة الساحل، وغرب أفريقيا) في توطيد العلاقة بين هذين التهديدين؟

- ما هي الإستراتيجيات المنتهجة لمواجهة التحالف بين هذين التهديدين؟

خطر المخدّرات عالميًا

تعدّ مشكلة المخدّرات أحد الملفات الساخنة التي لا يخلو منها أيّ مؤتمر أو ندوة أو ملتقى دولي أمني، بوصفها إحدى المشاكل الدولية الثلاث التي أصبحت في العقدين الأخيرين تهدّد السلم والأمن العالميَّين. وهذه المشاكل هي: الإرهاب، والمخدرات، وتلوّث البيئة[١].

واكبت المتاجرة بالمخدرات التطوّرات الحاصلة في العلاقات الدولية بنهاية حقبة الحرب الباردة من جهة، ومساهمة العولمة من جهة أخرى في نقل المتاجرة بالمخدرات وغيرها من الجرائم إلى طور الانتشار الواسع المتخطّي الحدود؛ فقد طرح نشوء الجريمة المنظّمة المتخطية الحدود الوطنية – بما فيها المخدرات - بوصفها قضية في السياسة العالمية، تحدّيات خطيرة لأكثر من واحدة من نظريات العلاقات الدولية؛ فلا واقعية هوبز (والواقعية الجديدة المشتقّة منها)، ولا المذهب المؤسسي الليبرالي أو الليبرالية الجديدة من جهة أخرى تستوعب – على صعيد مفاهيمي أو على صعيد عملي - المنظمات الإجرامية المتخطّية الحدود الوطنية؛ إذ يرى الواقعيون أنّه لا صلة لهذه المنظمات بالصراع الدائم بين الدول الساعية إلى القوة والأمن في العلاقات الدولية. في حين يرى أصحاب المذهب المؤسسي أنّها غير مرحّب بها؛ لأنّها شكل من أشكال التنافر في عالمٍ من الانسجام المتزايد[٢].

لقد استغلّت عصابات تصنيع المخدرات والمتاجرة بها ما تتيحه العولمة من تسهيلات لتوسيع نشاطها بحيث لم يبق في العالم مجتمع لا يعاني من شرور المخدرات. ومع ذلك لا يمكن الادّعاء أنّ المخدرات أو انتشارها نتيجة مباشرة من نتائج العولمة؛ فهي مرض عرفته مجتمعات محدودة وعلى نطاق جغرافي وبشري ضيّق نسبيًّا. إلا أنّ عصابات المخدرات وظّفت إمكانات العولمة توظيفًا واسعًا من أجل الدخول إلى ساحات جغرافية جديدة، والتأثير في مجالات حيويّة أخرى[٣].

---

١ عبد اللطيف محمد أبو هدمة، "مشكلة المخدرات وأبعادها الدولية على الأمن القومي والتنمية"، **الإدارة العامة لمكافحة التهريب والمخدرات**، على الرابط:
http://www.aladel.gov.ly/main/modules/sections/item.php?itemid=282

٢ فيل ويليامز، "الجريمة المتخطية للحدود الوطنية والفساد"، في: برايان وايت، ريتشارد ليتل ومايكل سميث (محررون)، **قضايا في السياسة العالمية** (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤)، ص ٣٠٨.

٣ مصطفى عمر التير، "المخدرات والعولمة: الجوانب السلبية"، في: عبد القادر عبد الله العرابي (محرر)، **المخدرات والعولمة**، ط١ (الرياض: مركز الدراسات والبحوث، ٢٠٠٧)، ص ٩.

وتقف الأرباح الطائلة المتأتّية من تجارة المخدرات وراء إصرار الشبكات المختصة في هذا المجال على مواصلة نشاطها والدفاع عنه باستعمال القوّة إن لزم الأمر؛ يقول جياكوميللي: "إنّ الأرباح الطائلة المحصّلة من الاتّجار غير المشروع بالمخدرات هي شريان الحياة الرئيس لتنظيمات الجريمة المنظمة، ولذلك تحارب هذه المنظمات بشراسة لحماية مصدر تمويلها الرئيس، ووسيلتها في تسهيل عملياتها الإجرامية بالفساد والإفساد، كما أنّه ليس غريبًا أن نجد أنّ النشاط المشترك بين هذه التنظيمات الإجرامية هو الاتّجار غير المشروع بالمخدرات"[٤].

> تعدّ مشكلة المخدّرات أحد الملفات الساخنة التي لا يخلو منها أيّ مؤتمر أو ندوة أو ملتقى دولي أمني، بوصفها إحدى المشاكل الدولية الثلاث التي أصبحت في العقدين الأخيرين تهدّد السلم والأمن العالميَّين

وتشير مختلف الدراسات والتقارير إلى ضخامة العوائد المالية المحصّلة من تجارة المخدرات في العالم بصورة متزايدة وتفوق حتى دخول دول بأكملها؛ فقد خلص تقرير عن "سوق المخدرات العالمي ١٩٩٨-٢٠٠٧" الصادر عن اللجنة الأوروبية ومعهد "ترمبوس" ومؤسسة "راند"، إلى أنّ العائدات الإجمالية لتجارة المخدرات بحسب تقديرات "تقرير مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة ٢٠٠٥" UNODC قد بلغت ٣٢٢ مليار دولار سنة ٢٠٠٣(أي أعلى من الناتج القومي الذي تحصّله ٨٨٪ من دول العالم)[٥]. وهي دخول آخذة في التزايد؛ إذ أفاد تقرير الأمم المتحدة عن المخدرات لعام ٢٠٠٥ بارتفاع عائدات المخدرات مقارنةً بالتقارير السابقة لتصل إلى ٤٠٠ مليار دولار، أو ما يعادل ٨٪ من حجم التجارة العالمية[٦].

وارتفعت الدخول الناتجة من الاتّجار بالمخدرات سنة ٢٠٠٩ إلى ٦٠٠ مليار دولار أو ما يعادل ٧,٦٪ من التجارة العالمية بحسب تقرير مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات وصندوق النقد الدولي. وارتفعت قيمة أموال المخدرات التي يجري غسيلها عبر مؤسسات وشركات قانونية إلى ١,٥ تريليون دولار؛ أي ٥٪ من الناتج الإجمالي العالمي. وتمثّل هذه التجارة ٧٠٪ من دخول التنظيمات الإجرامية. وارتفع هامش الربح الناتج من هذه التجارة من ٣٠٠ ٪ إلى ٢٠٠٠٪، ما جعل التنظيمات الإجرامية المحلية والعابرة الحدود تنخرط في تجارة المخدرات؛ لتحصيل أكبر قدرٍ من الدخول في وقتٍ قصير[٧].

ويشير الخبير بيتر ليللي إلى امتلاك هذه التجارة المحظورة ٤٠٠ مليون زبون منتظم، ويجري في إطارها غسل ٢٠٠ مليار دولار بنجاح عبر العالم كلّ سنة. وأضحت هذه التجارة تمثّل قسطًا كبيرًا في الناتج العام لعددٍ من الدول؛ ففي كولومبيا يتحدث الخبير بيتر ليللي عن حصد "كارتل" كالي الكولومبي لتجارة المخدرات ما قيمته ٢٠٦ مليار دولار، مع توغّل عصابات المخدرات بصورة كبيرة داخل أوساط الساسة الفاسدين. وتتجذّر هذه التجارة المحظورة أكثر في عدد من المجتمعات؛ لأنّها تخلق فرص عمل كبيرة تصل إلى ٣٠٠ ألف في بوليفيا، وما بين ٥٠٠ ألف ومليون في بيرو مثلًا[٨].

دور شمال أفريقيا في تجارة المخدرات العالمية

لم تستثن شبكات الاتّجار بالمخدرات أيّ بقعة من بقاع العالم بفضل إستراتيجيتها ذات الطابع العالمي والمبنيّة على التنسيق المحكم بينها، بغضّ النظر عن مكان وجودها وتمركزها. وفي منطقة شمال أفريقيا تتضافر العديد من العوامل التي تجعل منها محورًا مهمًّا في تجارة المخدرات العالمية سواء بوصفها منطقة عبور أو منطقة إنتاج أو استهلاك، نذكر منها:

- **الموقع الجغرافي:** يمكن فهم هذا الدور الذي تضطلع به منطقة شمال أفريقيا في تجارة المخدرات العالمية بالعودة إلى خصائص موقعها الجغرافي؛ فهي مرتبطة بأفريقيا جنوب الصحراء من خلال الصحراء الأفريقية الكبرى، وتحاذي منطقتَي غرب أفريقيا

٤ محمد فتحي عيد، "المخدرات والجريمة المنظمة"، في: عبد القادر عبد الله العرابي (محرر)، **المخدرات والعولمة**، المرجع نفسه، ص ٢٣٥.

5 Peter Reuter & Franz Trautmann (eds). A report on global illicit drug markets 1998-2007 (*European comisssion, RAND corporation and Trimbos Institute. Netherlands*. 2009), p.12.

٦ عمر التير، المرجع نفسه، ص ٢٢.

7 «Drug-trafficking profits» (Ria Novosti,30/5/2010), http://en.ria.ru/world/20100530/159275376.html.

٨ عبد القادر عبد الله العرابي، "تجارة المخدرات وعلاقات الشمال بالجنوب في ضوء العولمة"، في: **تجارة المخدرات**، المرجع نفسه، ص ٩٥.

ودول الساحل الأفريقي مباشرة، وتتّصل بوسط أفريقيا من خلال الحزام الجنوبي لدول الساحل الصحراوي، وتمكّن مصر التي تعدّ دولة عبور من ربط المنطقة بدول حوض النيل، وبشرق أفريقيا، وبقارّة آسيا من خلال شبه جزيرة سيناء. كما أنّ هنالك مقاطعات مغربية في الأصل (سبتة، ومليلية)، ولكنّها تابعة لإسبانيا حاليًّا (وهو ما يجعلها همزة وصل مباشرة بقارّة أوروبا)[٩].

وعزّز هذا الموقع الإستراتيجي للمنطقة اكتسابها صفة منطقة العبور الحيوية لشحنات المخدرات الموجّهة نحو السوق الأوروبية بالأساس؛ فقد أفاد تحقيق قام به المرصد الجيوبوليتيكي للمخدرات سنة ٢٠٠٧ بأنّ المغرب قد أصبح نقطة عبور مهمّة للكوكايين المرتبط بشبكات التهريب الكولومبية. وأكّد تقرير إدارة مكافحة المخدرات سنة ١٩٩٣ أنّ: "دول شمال أفريقيا تعرف استغلالا متزايدًا لأراضيها ومياهها الإقليمية من طرف شبكات إجرامية لتهريب الكوكايين بكميات كبيرة نحو أوروبا"[١٠].

وبحسب المختصّين، تمثّل الجزائر محورَ عبور مهمًّا للمخدرات. وأفادت تقارير من هيئات أمنيّة مختلفة بأنّ ٩٠٪ من البضاعة المحجوزة في الجزائر كانت في طريقها نحو السوق الأوروبية والشرق أوسطية. وتحليل المعطيات الموجودة يكشف أنّ الجزائر تعرف تطوّرًا كبيرًا في تجارة المخدرات، ومنها الكوكايين وموادّ أخرى تهرّبها شبكات من الساحل الأفريقي، عبر اختراق حدود النيجر ومالي خفيةً. كما تمثّل المساحات الواسعة في تمنراست وعين قزام ممرًّا مفضّلًا لتلك الشبكات التي تهرّب في الغالب ما يُعرف بالمخدرات الصلبة des drogues dures[١١].

وتمثّل المتاجرة بالمخدرات ٢٦٫٦٣٪ من نشاط الجريمة المنظّمة في الجزائر بحسب تقريرٍ لمصالح الدرك الوطني صادر سنة ٢٠٠٩، وهي السنة التي شهد سداسيّها الأوّل فقط حجز ٤٢ طنًّا من المخدرات، منها ٢٢ طنًّا في ولاية بشار وحدها. ويفيد المصدر نفسه بأنّ الكمّية المستهلكة ضئيلة جدًّا مقارنةً بالكمّية الإجمالية المحجوزة[١٢].

في حين أشار الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان عليها في الجزائر، إلى أنّه جرى حجز نحو ٧٨ طنًّا من القنب الهندي في الجزائر خلال السداسي الأوّل من سنة ٢٠١٣، وهو رقم في ارتفاع مقارنةً بـ٧١ طنًّا سُجّلت خلال الفترة نفسها من السنة الماضية[١٣].

> لم تستثن شبكات الاتّجار بالمخدرات أيّ بقعة من بقاع العالم بفضل إستراتيجيتها ذات الطابع العالمي والمبنيّة على التنسيق المحكم بينها

ويمثّل موقع مصر نقطة عبور لتجارة الهيروين والقنب من مناطق الإنتاج الرئيسة في جنوب شرق آسيا إلى الأسواق الأوروبية. وعلى النطاق العالمي، تعدّ الموانئ والمطارات وقناة السويس التي تعبرها آلاف السفن سنويًّا أضعف النقاط في مصر بالنسبة إلى تجارة المخدرات؛ فقد مرّ بالقناة ١٤٦٠٠ سفينة عام ١٩٩٧. ومن ثمّ يمكن أن تكون مصر منفذًا جنوبيًّا مهمًّا لتهريب المخدرات إلى أوروبا.

ولم تسلَم الأراضي الموريتانية من سطوة شبكات تهريب المخدرات؛ إذ شهدت سنة ٢٠٠٧ حجز نحو ١٢ طنًّا من الكوكايين. وسجّل حجز ٥٫٤ أطنان من القنب خلال الأشهر الثمانية الأولى من السنة ذاتها، مع توقيف ٤٠ شخصًا خلال عمليات مختلفة[١٤].

- **توسّع رقعة إنتاج المخدرات في المنطقة:** لم يقتصر دور شمال أفريقيا في تجارة المخدرات العالمية على كونها منطقة عبور فحسب، بل هي من مناطق إنتاج المخدرات أيضًا. وتعرف المساحات المزروعة بمختلف أنواع الموادّ المخدّرة تزايدًا ملحوظًا لا سيّما في المغرب الذي يعدّ محور إنتاج المخدرات وتجارتها في المنطقة؛ إذ أصبحت المخدرات موردًا من بين الموارد الرئيسة

9 "North Africa", *Wikipedia*, http://en.wikipedia.org/wiki/North_Africa.

10 Nadjia Bouaricha & O. Cheikh, «Marché marocain de trafic de drogue: 10 milliards d'euros de chiffre d'affaires» (*La Nouvelle République*, 10/8/2004), http://cannabis.free.fr/articles/maroc_trafic.html.

11 Ousmane Wague, "Afrique du Nord: Trafic de drogue au Maghreb - Danger et itinéraires des grands cartels transsahariens" (*AllAfrica*, 5 Janvier 2009), http://fr.allafrica.com/stories/200901051169.html

12 «Le trafic de drogues représente 26 % de la criminalité organisée en Algérie» (*algerie-dz.com*, 8 juillet 2009), http://www.algerie-dz.com/article17326.html.

١٣ "تهريب المخدرات: الجزائر تحارب نوعا جديدا من الإرهاب"، **جزايرس**، ٢٠١٣/٠٧/٢٤، على الرابط:
http://www.djazairess.com/aps/314584.

14 Wague, Ibid.

للدخل القومي، فما يجنيه المغرب سنويًّا - وهو من بين البلدان التي يرد ذكرها كثيرًا في التقارير المتخصّصة - يقارب ٦ مليارات دولار، أو ما يعادل نحو ٢٠٪ من الناتج الإجمالي للدخل[١٥].

وتذهب مصادر أخرى إلى أنّ مهرّبي المخدرات في المغرب يجنون ما مقداره ١٣ مليار دولار سنويًّا. وهو ما يوازي نسبة تتراوح ما بين ١٧٪ و ٤٠٪ من الناتج الداخلي الخامّ المغربي. وهو ما عزّز سمعة المغرب بوصفه أحد أهمّ منتجي القنب ومصدّريه على الصعيد العالمي[١٦].

وفي تحقيقٍ أجرته الحكومة المغربية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة سنة ٢٠٠٣، اتّضح أنّ ربع المساحة المخصّصة للزراعة في منطقة الريف المغربي خاضعة لهيمنة ما يُعرف بثقافة القنب[١٧]. وتعدّ دخول ٨٠٠ ألف شخص أي نحو ثلثي سكّان تلك المناطق الريفية، ذات صلة بتلك الثقافة. إضافةً إلى كون نحو ٧٠٪ من الكيف المعالج المتداول في أوروبا مصدره المغرب[١٨].

> لم يقتصر دور شمال أفريقيا في تجارة المخدرات العالمية على كونها منطقة عبور فحسب، بل هي من مناطق إنتاج المخدرات أيضًا

ونتيجة تجذّر ثقافة القنب في تلك المناطق، فإنّ مساحات القنب المزروعة تغطّي ٢٧٪ من المساحة الزراعية في كامل تراب منطقة الريف. وهنالك توجّه لإنتاج بذور القنب المعدّة للتهريب الدولي، ما وضع المغرب في طليعة المصدّرين العالميين لهذه المادة منذ سنوات عديدة، ويموّل السوق العالمية إجماليًّا بما مقداره ٤٠٪ من القنب. وترتفع هذه النسبة إلى ٨٠٪ عندما يتعلّق الأمر بتمويل السوق الأوروبية[١٩].

- **تزايد الاستهلاك في المنطقة:** في عام ٢٠٠٧ بلغ عدد مستهلكي القنب الهندي لمرة واحدة على الأقلّ ما بين ١٤٢,٦ مليون و ١٩٠,٣ مليون مستهلك، أي ما بين ٣,٣٪ و ٤,٤٪ من السكان المتراوحة أعمارهم ما بين ١٥ و ٦٤ سنة، منهم ٢٨ مليون مستهلك في قارة أفريقيا يتركّز منهم أكثر من ٣ ملايين في منطقة شمال أفريقيا[٢٠].

الانعكاسات الأمنيّة للتحالف بين الجماعات المسلّحة وشبكات المخدّرات على المنطقة

برز الاهتمام بتمويل الإرهاب عن طريق عائدات تهريب المخدرات مشكلةً كبرى منذ أحداث ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١، بعد تحوّل أفغانستان خلال عقد التسعينيات، ووقوعها تحت حكم طالبان، إلى مركز عالمي لإنتاج الأفيون، وبلوغ هذا الإنتاج أوجه سنة ١٩٩٩ بمقدار ٤٥٨١ ألف طن. ووجد تنظيم القاعدة بقيادة أسامة بن لادن حينها في أفغانستان، ملاذًا آمنًا للتخطيط لأعمال إرهابية وتحويل أفغانستان إلى دولة راعية للمخدرات وراعية للإرهاب. وهذا ما دفع المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة أنطونيو ماريو كوستا للتصريح بأنّ: "الأدلّة تتزايد بشأن استخدام عائدات المخدرات في تمويل النشاطات الإجرامية بما في ذلك الإرهابية منها". وأضاف أنّ: "محاربة تهريب المخدرات معناها محاربة الإرهاب"[٢١].

وحينها، برز توجّه قائل إنّه لا يمكن ربح حرب مكافحة الإرهاب من دون ربح معركة القضاء على تهريب المخدرات والاتّجار بها. وقد فتح التوجّه الأميركي لتوظيف الخبرة المكتسبة من الحرب على الإرهاب

---

١٥ عمر التير، المرجع نفسه، ص ٢٢.

16 Wague, Ibid.

١٧ * عرف المغرب ما يُعرف بـ "ثقافة القنب" Cannabis culture منذ القرن الـ ١٦، في البداية كانت هذه الثقافة منحصرة في خمس قرى شمال البلاد بين منطقتي كتامة وبني خالد، وبعد الاحتلال الفرنسي والإسباني المغرب تدعمت ثقافة القنب وأتيحت لها الحماية في ظلّ إطار قانوني وقضائي. وتوسّعت إلى مناطق أخرى واقعة تحت السلطة الإسبانية والفرنسية. وبفضل اتفاقية سنة ١٩٠٦ جرى السماح لتلك المجتمعات المتركزة في الريف المغربي باستغلال محاصيل القنب التي كانت موجهة في البداية للاستهلاك المحلي واحتكارها، ومع مرور الوقت بدأ المنع التدريجي بقوانين تشريعية خلال الفترة الاستعمارية. وعند استقلال البلاد سنة ١٩٥٦ جرى المنع الكلّي لهذه الثقافة. وأحدث هذا القرار اضطرابًا في المناطق المعنيّة بهذه الثقافة التي تمثّل مصدر الدخل الرئيس لسكّانها الذين عاشوا في ظلّ هذه الظروف السوسيو - اقتصادية لفترة طويلة. انظر:
- La culture du Cannabis au Maroc, La problématique de la culture du cannabis dans le Rif - Document du CMA (*Kabyle.Com*, 29 janvier 2009), http://www.kabyle.com/node/1941/backlinks.

18 Bouaricha & Cheikh, Ibid.

19 La culture du Cannabis au Maroc, Ibid.

20 "world drug report 2009", United Nations office on drugs and crime (Vienna: *United Nations publications*, 2009), p. 95.

21 Pierre-Arnaud Chouvy, "Drugs and the Financing of Terrorism", *Terrorism Monitor*, Volume 2, Issue 20, 21/10/2004, http://geopium.org/243/drugs-and-the-financing-of-terrorism.

في محاربة المخدرات، المجال للحديث عن العلاقة بين الحربين؛ فمن وجهة نظر البعض، هناك تشابه بين الاثنين؛ فكما يمتدّ حزام الإرهاب من أفغانستان وباكستان مرورًا بالشرق الأوسط إلى أوروبا، فإنّ الشبكات الدولية للمخدرات كذلك تتجمّع حول نقاط عالمية ساخنة تمتدّ من المكسيك إلى غرب أفريقيا. ومثلما تكيّفت التنظيمات الإرهابية مثل "القاعدة" بسرعة ونجاح مع وسائل التكنولوجيا الحديثة، ومنها شبكة الإنترنت، فإنّ الحال لا تختلف بالنسبة إلى عصابات المخدرات الدولية التي يرجع نجاحها إلى ما لديها من نشاط ومرونة ورغبة دائمة في التنوّع، وذلك التشابه يعضده ويؤكّده ما سبقت الإشارة إليه بشأن وجود علاقة وثيقة بين الإرهاب وتجارة المخدرات مع استخدام الأموال الناتجة من هذه التجارة في تمويل النشاط الإرهابي. ما يعني أنّ مكافحة الإرهاب مرتبطة بمكافحة تجارة المخدرات، وأنّ نجاح الأخيرة ربّما يساهم في نجاح الأولى، وربّما يؤدّي إلى انحسار[٢٢].

> فتح التوجّه الأميركي لتوظيف الخبرة المكتسبة من الحرب على الإرهاب في محاربة المخدرات، المجال للحديث عن العلاقة بين الحربين

وعلى مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية، كانت هناك روابط عديدة بين المخدّرات والإرهاب؛ فمن بين المنظمات الثلاث والأربعين المعرّفة رسميًّا منظمات إرهابية أجنبية، وجدت إدارة مكافحة المخدرات الأميركية أنّ تسع عشرة منها ترتبط بشكل أو بآخر بتجارة المخدرات العالمية. وتعتقد الإدارة أنّ ما يصل إلى ٦٠٪ من المنظمات المسلّحة ترتبط بالتجارة غير المشروعة بالمخدرات. ومع زيادة انخراط التنظيمات الأجنبية المسلّحة في تجارة المخدرات بدأت تظهر المنظمات المهجّنة التي تعمل في المجالين معًا. وهذه المنظّمات المهجّنة منظمات مسلّحة أجنبية، نصْفها منظمة إرهابية ونصفها الآخر "كارتل" عالمي لتجارة المخدرات. ومن الأمثلة النموذجية للمنظمات المهجّنة حركة طالبان والقوّات المسلحة الثورية الكولومبية (فارك)؛ إذ يجسّدان من حيث الجوهر وجه الجريمة المنظمة في القرن الحادي والعشرين[٢٣].

ويورد مارك كليمان خمس طرق على الأقلّ يمكن من خلالها لتجارة المخدرات – سواء في الدول المنتجة أو المستهلكة أو مناطق العبور - أن تقود لمساعدة الإرهاب، وهي:

- إيجاد السيولة النقدية لتمويل عملياتها.
- خلق الفوضى في الدول التي تنتج فيها المخدرات، أو تمرّ عبرها، أو تُستهلك فيها، ما يتيح بيئة ملائمة للنشاط الإرهابي.
- توليد الفساد في المؤسسات القانونية والعسكرية ومؤسسات حكومية أخرى، وحتى في أوساط المجتمع المدني، بحيث يجري بناء دعم شعبي للإرهاب، وإضعاف قدرة المجتمع على محاربة التنظيمات المسلّحة وأنشطتها.
- إيجاد خدمات مفيدة لنشاط تلك الجماعات المسلّحة، في شكل أسلحة، وتبييض أموال، وهويّات مزوّرة، ووثائق أخرى تخدم تهريب المخدرات والأغراض الإرهابية أيضًا.
- تشتيت جهد المنظومة القانونية والاستخباراتية[٢٤].

في شمال أفريقيا وعلى غرار مناطق أخرى من العالم تعاني من خطر الإرهاب والمخدرات على السواء، يمكن إيجاد صلات وروابط بين التنظيمات المسلّحة وشبكات تهريب المخدرات. ودول المغرب العربي التي تتركّز في شمال القارة الأفريقية تواجه تحدّيات حقيقية لأمنها واستقرارها، في ظلّ خصوصياتها الجيوبوليتيكية المعقّدة، من حيث الموقع الجغرافي ومن حيث طبيعة الأوضاع المتوتّرة السائدة سواء في دول الساحل الأفريقي المجاورة أو في داخل الدول المغاربية في حدّ ذاتها، والنشاط الكبير لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في المنطقة.

لقد تحوّلت منطقة المغرب العربي إلى مسرح حقيقي لنشاط تنظيم القاعدة. ويشهد على ذلك العمليات التي يقوم بها "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" في الجزائر خلال السنوات الأخيرة. وبدأت

٢١ سمير فاروق حافظ، "مشكلة الاتجار في المخدرات وتعثّر الجهود الدولية للمكافحة" (الإمارات العربية المتحدة: **مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية**، ٢٠١٠)، على الرابط:
http://www.policemc.gov.bh/reports/2011/July/4-7-2011/634454015434209631.pdf

٢٢

٢٣ مايكل براون، "الاتجار بالمخدرات والجماعات الإرهابية في الشرق الأوسط: صلة متنامية؟" (**معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط**، ٢٥/٧/ ٢٠٠٨)، على الرابط:
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/drug-trafficking-and-middle-eastern-terrorist-groups-a-growing-nexus

24 Mark A. R. Kleiman, "Illicit drugs and the terrorist threat: causal links and implications for domestic drug control policy", Washington: *Congressional research service* (*CRS*), report for congress, (20/4/2004), pp 1-2.

مخاوف الأجهزة الأمنيّة في المنطقة تتزايد من سعي هذا التنظيم إلى توسيع رقعة عملياته واستهداف الدول المجاورة للجزائر، في محاولة لإثبات وجودها إقليميًّا. ولقد أكّد سعيد لكحل الباحث في الحركات الإسلامية في المغرب أنّ: "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بات تنظيمًا جهويًّا، ولم يعد خطره محصورًا داخل حدود الجزائر، بحيث امتدّت دائرة أعماله الإرهابية لتشمل دول الجوار بخاصة موريتانيا ومالي والنيجر إضافةً إلى الجزائر"، وأضاف لكحل في تصريح لـ "إيلاف" أنّ ما ساعد الإرهاب على التمدّد "الطبيعة الصحراوية، وضعف الإمكانات اللوجيستيكية لدول جنوب الصحراء، بالإضافة إلى ضعف التنسيق الأمني بين دول المنطقة"[٢٥].

وأصبح اسم القاعدة في المغرب الإسلامي لا يُذكر إلا وهو مرتبط بعملية اختطاف رهائن، أو تهريب مخدرات، أو سرقة وكالة مصرفية. وأصبح التداخل بين الجريمة المنظمة والإرهاب قويًّا لدرجة أنّ بعض المحلّلين مثل جان بابتيست كاربونتيي شرع في الحديث عن تحوّل القاعدة من ممارسة الإجرام بهدف تمويل الإرهاب، إلى اتّخاذ الإرهاب غطاءً لممارسة الجريمة من أجل جني المال. وقال قاضي مكافحة الإرهاب الفرنسي جان لويس بروكيير: "هناك شبكات مالية دولية موجّهة لتمويل الإرهاب وتجارة المخدرات والسجائر المهرّبة وتجارة البشر، دون تمييز، وهذه الشبكات المرتبطة بشكلٍ وثيق بالقاعدة في المغرب الإسلامي، من جهة، وبكارتيلات المخدرات في أميركا الجنوبية، من جهة ثانية، تمثّل خطرًا كبيرًا على استقرار المنطقة"[٢٦].

ويضيف بروكيير أنّ مخطّط القاعدة في المنطقة يتمثّل في إضعاف نفوذ دول الساحل الأفريقي والمنطقة المغاربية التي تمثّل معبرًا للكوكايين الوارد من جنوب أميركا باتّجاه الأسواق الأوروبية. وأشار إلى أنّ القاعدة تسعى إلى بسط سيطرتها على هذه المناطق عبر التغلغل في المجتمعات المحلية باستعمال المال الذي تجنيه من عمليات الاختطاف، ومن تجارة المخدرات وغيرها من الأعمال الإجرامية. ويقول بروكيير: "إنّ قاعدة المغرب الإسلامي لن تكتفي بالمجال الذي تسيطر عليه اليوم في مالي والنيجر، والذي تتّخذه كقاعدة خلفية للارتداد والاختباء"[٢٧].

يجد تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي في شبكات المخدرات وباروناتها، حليفًا مهمًّا لتوفير التمويل اللازم، في ظلّ تشديد الخناق على مصادر التمويل التقليدية، في إطار سياسة تجفيف منابع تمويل الإرهاب؛ إذ أصبح الاتّجار بالمخدرات يمثّل عصب الحياة بالنسبة إلى المجموعات المسلّحة النشطة في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء. وهنالك عدد من الشواهد والتأكيدات الرسمية على وجود تحالف بين الجماعات الإرهابية من جهة وبارونات المخدرات من جهة أخرى في شمال أفريقيا؛ فقد قال مسؤول مكافحة التهريب والمخدرات في هيئة الجمارك الجزائرية أرزقي هناد في تقرير قدّمه عن التهريب وتهريب المخدرات في الجزائر، إنّه: "في غالب الأحيان ثبت أنّ هناك علاقة بين شبكات تهريب السلع والمخدرات التي تقوم بتبييض أموالها وتمويل الإرهاب في بعض المناطق في الجزائر". وتفيد مصالح الأمن الجزائرية وكذا تقارير الأمم المتحدة بأنّ بعض المجموعات الإرهابية التي تنشط في الصحراء والساحل لها صلات مع شبكات تهريب المخدرات؛ إذ تقوم بتأمين مسالك لها مقابل تلقّي أموال طائلة[٢٨].

> مثّل بروز تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تحوّلًا مهمًا في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل الأفريقي

ويؤكّد عدد من الأحداث الأخيرة في المغرب الكبير العلاقة بين القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وتهريب المخدرات وجرائم أخرى؛ ففي شهر كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٠ دخل الجيش الموريتاني في اشتباك مع مجموعة من مهرّبي المخدرات لها صلة بالجماعة الإرهابية، وقُتل فيه مجموعة من الإرهابيين واعتُقل آخرون، واحتجزت كميات مهمّة من الأسلحة والذخائر والهواتف والسيارات. وتشير تقارير إلى اعتقال أحد أباطرة المخدرات الماليين كان مطلوبًا لعدة بلدان خلال العملية نفسها، وخلّفت عملية مماثلة للجيش الموريتاني في شباط / فبراير ٢٠١٠ مقتل ثلاثة مهرّبين مشتبه فيهم واعتُقل ٢٠ آخرون.

٢٥ "القاعدة تتوسع في شمال أفريقيا وتؤرق الدول العربية"، موقع **الإمام الشيرازي**، ٢٠٠٩/٨/٢٠، على الرابط:
http://www.alshirazi.com/world/news/2009/8/20.htm

٢٦ مواسي لحسن، "اختطاف الرهائن وتجارة المخدرات تهيمن على نشاط قاعدة المغرب الإسلامي"، **مغاربية**، ٢٠١٠/١٢/٨، في:
"http://magharebia.com/ar/articles/awi/features/2010/12/08/feature-01

٢٧ المرجع نفسه.

٢٨ عثمان لحياني، "الجزائر تكشف عن علاقة بين تهريب المخدرات وخلايا إرهاب"، **العربية نت**، ٢٠١٣/٦/٢٧، في:
http://goo.gl/C4RpSM

إلى جانب ذلك أعلنت السلطات المغربية توصّلها إلى تفكيك عصابة تابعة للقاعدة مكوّنة من ٣٦ شخصًا منهم أربعة أجانب وضالعة في التهريب والاتّجار بالمخدرات. وكشف مصدر أمني أنّ العصابة قامت بثماني عمليات لنقل الكوكايين من شمال مالي إلى أوروبا، عبر المغرب والجزائر. وقدّرت الكميات المنقولة خلال هذه العمليات بنحو ٦٠٠ كيلوغرام من الكوكايين[٢٩].

وبرزت عدّة متغيرات مؤثّرة في شمال أفريقيا والمناطق المجاورة لها في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، حملت معها إمكانية زيادة احتمالات إيجاد بيئة ملائمة أكثر من أيّ وقتٍ مضى لنشاط الجماعات المسلّحة وتلك المختصة في تهريب المخدرات، ويمكن حصرها في أربعة متغيّرات رئيسة:

- إعلان الجماعة السلفية للدعوة والقتال في الجزائر انضواءها تحت لواء تنظيم القاعدة.
- قيام ما يعرف بثورات الربيع العربي أو الحراك السياسي الذي عرفه عدد من دول شمال أفريقيا (تونس، ومصر، وليبيا)، وما نجم عن ذلك من ضعف أمني عزّز النشاط المسلّح وتهريب المخدرات والأسلحة وسلع أخرى، كما هي الحال في سيناء المصرية وعلى الحدود الليبية مع تونس والجزائر ودول الساحل الأفريقي، وفي منطقة الشعانبي على الحدود بين الجزائر وتونس.
- سيطرة الجماعات المتشدّدة على منطقة الساحل الأفريقي عمومًا وشمال مالي خصوصًا.
- النشاط المتزايد لعصابات تهريب الكوكايين من أميركا الجنوبية في دول غرب أفريقيا.

والتساؤل المطروح هو كيف تؤثّر هذه المتغيّرات في الوضع الأمني في شمال أفريقيا وفي توطيد الصلة بين الجماعات المسلّحة و"كارتلات" تهريب المخدرات في المنطقة؟

مثّل بروز تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تحوّلًا مهمًّا في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل الأفريقي. وهذا التنظيم هو وليد الأزمة الأمنيّة التي عاشتها الجزائر مع بداية التسعينيات؛ فالقادة المستقبليون لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي هم من أسّسوا في البداية الجماعة الإسلامية المسلّحة GIA، ثمّ أسّسوا تنظيم الجماعة السلفية للدعوة والقتال GSPC. وفي أيلول / سبتمبر ٢٠٠٦ أعلن هذا التنظيم عن انتمائه رسميًّا لتنظيم القاعدة. وفي كانون الثاني / يناير ٢٠٠٧ تغيّر اسم التنظيم ليصبح "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" AQMI. ومنذ ذلك التحوّل والتنظيم يقدّم الدعم اللوجيستي لغيره من الجماعات المسلّحة الناشطة في المنطقة وحتى الخلايا النائمة في غرب أفريقيا، مع محافظته في الوقت ذاته على علاقاته مع الجماعات الإجرامية المنظّمة المتورّطة في أنشطة التهريب في المنطقة[٣٠].

مكّن ظهور تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من إيجاد ركيزة أيديولوجية ولوجيستية وتنظيمية لبقية الجماعات والخلايا الإرهابية في غرب أفريقيا وفي الساحل الأفريقي. وأصبحت هجماتها نوعية ذات صدًى إعلامي عالمي كبير. وحفّزت جماعات إرهابية في غرب أفريقيا وفي دول الساحل مثل "جماعات أنصار الدين" و"الجهاد والتوحيد"، و"بوكو حرام"، على تنفيذ عمليات أكثر جرأة؛ فجماعة "بوكو حرام" مثلًا تطوّرت من مجوعة تشنّ هجمات سيّئة التخطيط إلى مجموعة أكثر تنظيمًا، تستخدم العبوات الناسفة وحرب العصابات والاغتيالات المستهدفة والتفجيرات الانتحارية، وركّزت هجماتها على قوّات أمن الدولة، والكنائس والزعماء السياسيين والدينيين (وحقّقت لها هذه العمليات صدى عالميًّا كبيرًا)[٣١].

وأوضح الباحث المغربي في الحركات الإسلامية سعيد لكحل، أنّ: "تنظيم القاعدة غدا خطرًا حقيقيًّا في منطقة الصحراء الكبرى والساحل التي تعجز دول المنطقة على مراقبتها وبسط هيمنتها الأمنية والعسكرية، ما يشجّع هذا التنظيم على اتّخاذ المنطقة قاعدة خلفية لتنفيذ عملياته ضدّ دول المنطقة"[٣٢].

وما يساعد على تحقيق هذا الهدف هو حالة الفوضى والانفلات الأمني اللذَين نتجا من تفكّك السلطة المركزية في ليبيا خصوصًا، وبقاء مسافات شاسعة من الحدود وكميات كبيرة من الأسلحة الخفيفة والثقيلة بلا رقيب؛ فنظرًا لقصور أنظمة الأمن القومي وسهولة اختراق الحدود، ونظرًا لطلب المجرمين وأفراد الجماعات المسلّحة المتزايد على السلاح، فإنّ العصابات المتخصصة في الاتّجار بالأسلحة

٢٩ لحسن، المرجع نفسه.

٣٠ فريدوم سي أونوها و جيرالد إي إزريم الحناشي، "غرب إفريقيا: الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود (الجزء الأول)"، تقرير **مركز الجزيرة للدراسات**، الدوحة، ٢٠١٣/٧/٢٤، على الرابط:
http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2013/7/24/20137249713268580west%20Africa1.pdf

٣١ فريدوم أونوهوا، "بوكو حرام والإرهاب الانتحاري في نيجيريا.. رغبة في الموت ورهبة منها" (الدوحة: **مركز الجزيرة للدراسات**، ٢٠١٢/١٢/١٠)، على الرابط:
http://studies.aljazeera.net/reports/2012/12/2012123013565232734.htm

٣٢ "القاعدة تتوسع في شمال أفريقيا..."، المرجع نفسه.

صمّمت أساليب لإخفاء الأسلحة وتهريبها عبر الحدود، وقد زادت جرأة الجماعات الإرهابية و حليفتها الإجرامية مع انتشار الأسلحة في منطقة الصحراء والساحل في أعقاب زعزعة الاستقرار في ليبيا، وجرى نقل الأسلحة الليبية التي حصل عليها في البداية تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي إلى جماعات أخرى، مثل "أنصار الدين"، و"بوكو حرام"، و"التوحيد والجهاد"؛ الأمر الذي زاد من جرأتها، ومكّنها من شنّ هجمات أكثر قوّة وفتكًا[٣٣].

> تدعّمت قوّة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وجماعات أخرى ناشطة في منطقة الساحل الأفريقي، بعد شحنات الأسلحة الليبية الكبيرة التي حصلت عليها

تدعّمت قوّة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وجماعات أخرى ناشطة في منطقة الساحل الأفريقي، بعد شحنات الأسلحة الليبية الكبيرة التي حصلت عليها. ووصل الأمر إلى حدّ تمكّن عدة حركات مسلّحة متطرّفة من السيطرة على شمال مالي في حدث خلط أوراق كلّ الملاحظين وحساباتهم؛ فعلى عكس التوقّعات باستمرار الاستقرار في مالي وقبل ثلاثة أشهر فقط على انتخابات نيسان / أبريل ٢٠١٢، أعلنت الحركة الوطنية لتحرير أزواد الانفصالية في الشمال تمرّدها على الحكومة المركزية في باماكو. ومع تلاحق هزائم الجيش المالي سادت حالة من الاستياء في الأوساط العسكرية انتهت بانقلاب عسكري ضدّ الرئيس أمادو تومانوي توري في ٢٢ آذار / مارس ٢٠١٢. وتمخّض عن هذا الانقلاب فراغ في السلطة مكّن المتمردين التوارق في الشمال، وبدعمٍ من خليط من القوى الإسلامية، مثل "حركة أنصار الدين"، و"جماعة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا"، و"تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، من السيطرة على ما يقارب ثلثي البلاد. ومالت الكفّة في الأخير لمصلحة الحركات الإسلامية المسلّحة أمام "حركة تحرير أزواد" التي سرعان ما تراجعت أمام تلك الحركات[٣٤].

سمحت سيطرة الجماعات المسلّحة على شمال مالي بإعطاء امتيازات عديدة للنشاط المسلّح ولنشاط بارونات المخدرات، بإيجاد ممرّات آمنة لعبور المخدرات بأنواعها للصحراء الأفريقية الكبرى وصولًا إلى الدول المغاربية، بخاصة الجزائر والمغرب، لتبلغ محطّتها النهائية في أوروبا، بعد أن وضعت شبكات تهريب المخدرات الطرق التي تتيحها الصحراء الأفريقية الكبرى في صلب إستراتيجيتها الجديدة لمواجهة الخناق المضروب عليها في طرق التهريب التقليدية نحو أوروبا. وكما يؤكّد الباحث عصمان واغ، فإنّ حدود الدول الأوروبية التي أصبحت محميّة جيّدًا ودائمًا، لم تعد "كارتلات" تهريب المخدرات عبرها. لذلك اتّجهت الشبكات الدولية نحو الصحراء الأفريقية الكبرى طريقًا رئيسًا لتمرير بضاعتها[٣٥].

ويضيف الخبير بروكيير أنّ مخطط القاعدة في المنطقة يتمثّل في إضعاف نفوذ دول الساحل الأفريقي والمنطقة المغاربية التي تمثّل معبرًا للكوكايين الوارد من أميركا الجنوبية باتّجاه الأسواق الأوروبية. وأشار أيضًا إلى أنّ القاعدة تسعى إلى بسط سيطرتها على هذه المناطق عبر التغلغل في المجتمعات المحلية باستخدام المال الذي تجنيه من عمليات الاختطاف ومن تجارة المخدرات وغيرها من الأعمال الإجرامية، وأنّها لن تكتفي بالمجال الذي تسيطر عليه اليوم في مالي والنيجر، والذي تتّخذه قاعدة خلفية للارتداد والاختباء[٣٦].

وقالت "صنداي تليغراف" The Sunday Telegraph الصحيفة البريطانية المعروفة، إنّ تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والجماعات الإرهابية المتحالفة معه يجمع الملايين من الدولارات كلّ عام من وراء تأمين المرافقة المسلّحة لمهرّبي الكوكايين عبر الصحراء الأفريقية. وأضافت في تقرير نشرته في كانون الثاني / يناير ٢٠١٣، أنّ تكثيف المراقبة على تجّار المخدرات عبر الطرق التقليدية للتهريب دفع بعصابات المخدرات في أميركا الجنوبية إلى تهريبه إلى الأسواق الأوروبية عبر أفريقيا، وهو ما يعود بفوائد مالية ضخمة على الفرع المغاربي للقاعدة والتنظيمات المسلّحة المرتبطة به. ونقلت الصحيفة ذاتها عن مدير برنامج مكافحة الإرهاب في معهد واشنطن مات ليفيت قوله: "إنّ كمياتٍ متزايدة من الكوكايين تصل إلى الأسواق في بريطانيا وأوروبا من غرب أفريقيا عبر المناطق الخاضعة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وبحماية التنظيم"، مضيفًا أنّ: "التنظيم يسيطر على مساحات واسعة من الأراضي ويتيح لمهرّبي

٣٣ فريدوم سي أونوها وجيرالد إ. إزيريم، "غرب إفريقيا: الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود (الجزء الثاني)" (الدوحة: **مركز الجزيرة للدراسات**، ٢٠١٣/٧/٢٤)، على الرابط: http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2013/7/24/20137249119393734west%20Africa2.pdf.

٣٤ فريدوم أونوها، "التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة"، (الدوحة: **مركز الجزيرة للدراسات**، ٢٠١٣/٢/١٣)، على الرابط: http://studies.aljazeera.net/reports/2013/02/201321480481439 42.htm

٣٦ لحسن، المرجع نفسه.

35 Wague, Ibid.

الكوكايين الحماية والأمن وممرّات آمنة عبر الصحراء لتهريبه إلى أوروبا في المقام الأوّل"[٣٧].

وأوضح تقرير أعدّه الموفد الأممي الخاص لمنطقة الساحل رومانو برودي، أنّ منطقة الساحل صارت معبرًا للمخدرات. وأشار التقرير إلى أنّ ١٨ طنًّا من الكوكايين تبلغ قيمتها ١,٢٥ مليار دولار، انتقلت سنة ٢٠١٢ عبر غرب أفريقيا، وانتقل قسم منها عبر الساحل[٣٨].

ويبدو أنّ عملية احتجاز الرهائن في المنشأة الغازية في تيقنتورين في عين صالح جنوب الجزائر، قد دفعت بالكثير من المهتمّين والمتخصصين في القضايا الأمنيّة إلى إثارة ما يسمّى بالعلاقة القائمة بين المجموعات المسلّحة الناشطة في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل الصحراوي، خصوصًا تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وتجّار المخدّرات، وتحديدًا الكوكايين. وذكرت صحيفة "صنداي تليغراف" في تقريرها وبلغة الأرقام، أنّ ٣٥ طنًّا من الكوكايين تمرّ حاليًّا عبر غرب أفريقيا كلّ عام وفقًا لتقديرات مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات. وصرّح متحدّث باسم وكالة مكافحة الجرائم المنظمة الخطيرة في بريطانيا، قائلًا: "الصحراء الأفريقية أصبحت معبر كوكايين أميركا اللاتينية إلى أوروبا وتجارته تدرّ ٩٠٠ مليون سنويًّا"[٣٩].

أصبحت طرق تهريب المخدرات في غرب أفريقيا فرصًا للمنظمات الإرهابية لكسب عوائدَ مالية. وتسمح عدة عوامل منها، الحدود (البرية، والبحرية، والجوية) الهشّة من الناحية الأمنيّة في المنطقة، وانتشار الفساد، والتعاون والتواطؤ بين الأطراف الفاعلة الحكومية وعصابات المخدّرات، باستمرار تدفّق المخدرات إلى غرب أفريقيا وعبره؛ فمادة الكوكايين الواردة من أميركا اللاتينية والمتّجهة إلى أوروبا هي الأكثر ربحًا من بين أنشطة الاتّجار في المنطقة، وجلّ مادة الكوكايين التي يجري ضبطها تأتي من البرازيل أو كولومبيا أو البيرو، ثمّ تصل غرب أفريقيا من خلال بنين، وكوت ديفوار، وغينيا بيساو، ونيجيريا عن طريق البرّ والجوّ والبحر. ووفقًا لمكتب المخدرات والجريمة التابع للأمم المتحدة، فقد بلغت مضبوطات الكوكايين في غرب أفريقيا في عام ٢٠٠٧ ذروتها؛ إذ سجّلت ٤٧ طنًّا (بقيمة ملياري دولار) تمرّ عبر غرب أفريقيا سنويًّا، ويمرّ أكثر من طنّ من تلك الكمية عبر "دولة المخدرات" غينيا بيساو التي أصبحت مركزًا تُشحن منه المخدرات المتّجهة إلى أوروبا، ما يثير المزيد من القلق بشأن هذه الظاهرة[٤٠].

وتوجّهت عصابات المخدرات في أميركا اللاتينية لهذه الإستراتيجية كحلّ بديل، بعد أن عرفت السوق الاستهلاكية في أميركا الشمالية تشبّعًا، وتزايد نفوذ العصابات المكسيكية، والرقابة المحكمة على طرق التهريب في الكاريبي، وهذا ما جعلها تركّز على الوصول إلى السوق الأوروبية مستغلّة البيئة غير المستقرة في غرب أفريقيا ووجود شبكات نشيطة وطرق تهريب سالكة. واستقرّ عددٌ من تجّار الكوكايين اللاتينيين في المنطقة لإدارة أعمالهم عن قرب. ويخشى عدد من المراقبين أن تكون الخطوة التالية لتجّار الكوكايين هي العمل على تحويل غرب أفريقيا إلى منطقة إنتاج[٤١].

> أصبحت طرق تهريب المخدرات في غرب أفريقيا فرصًا للمنظمات الإرهابية لكسب عوائدَ مالية

جهود المواجهة وإستراتيجياتها

بيّنت الوقائع الجارية أنّ الأخطار المحدقة بدول شمال أفريقيا بسبب تنامي الإرهاب ومختلف أشكال الجريمة المنظمة وعلى رأسها تهريب المخدرات، وقيام تنسيق وتعاون بين الإرهاب من جهة وتجارة المخدّرات وتهريب السلع والأسلحة والاتّجار بالبشر أيضًا، في ظلّ تدهور الوضع الأمني في منطقة الساحل وفي ليبيا وتونس ومصر، وغياب رؤية واضحة للشكل الذي يجب أن تأخذه إستراتيجية لمواجهتها، تشكّل جميعها تحدّيات خطيرة تمثّل تهديدًا جديًّا للأمن في المنطقة.

والجزائر بوصفها دولة محورية في المنطقة، وعانت كثيرا من ويلات الإرهاب، يعتمد استقرار المنطقة بصورة كبيرة على طبيعة إدراكها المخاطر المتربّصة بها وكيفية التصدّي لها. وتأخذ الجزائر في الحسبان التحدّي الذي يمثّله تطوّر الإرهاب في المنطقة، مثل النشاط المتزايد لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وحركة التوحيد والجهاد في

---

٣٧ "القاعدة ببلاد المغرب تجني الملايين سنويا من تجارة المخدرات"، جريدة **صوت الأحرار**، ٢٠١٣/٠١/٢٨، على الرابط:
http://www.sawt-alahrar.net/ara/permalink/8315.html

٣٨ جريدة **الخبر** الجزائرية، عدد ٧١٠٧، ٢٠١٣/٦/١٧.

٣٩ "القاعدة ببلاد المغرب تجني ..."، المرجع نفسه.

٤٠ سي أونوها وإي إزريم، المرجع نفسه.

41 Stephen Ellis, "West Africa's international drug trade", *African affairs*, Vol. 108 Issue 431, (2009), p 171.

غرب أفريقيا التي شنّت مؤخرًا هجمات في الجنوب الجزائري، لا سيّما مع ظهور حركات عابرة للحدود الوطنية تنشط في الإرهاب وتجارة المخدرات بدأت في التواصل والتنسيق فيما بينها[٤٢].

وتبرز تصريحات المسؤولين الجزائريين الوعي بخطورة التحالف بين الإرهاب والمخدرات، إلى درجة أنّ وزير الداخلية والجماعات المحلية الأسبق دحو ولد قابلية صرّح لوكالة الأنباء الجزائرية قائلًا: "نحن نحارب نوعًا جديدًا من الإرهاب"، مضيفًا أنّ تهريب المخدرات "نشاط إرهابي". وأوضح وزير الداخلية أنّ هنالك "جماعات منظّمة سواء من الجانب المغربي أو من الجانب الجزائري"، مشيرًا إلى وجود "تكامل كبير" بين هذه الجماعات. واستطرد قائلًا: "لقد اتّخذنا إجراءات خلال اجتماع المجلس الوزاري المشترك" وجرى خلاله اتّخاذ نحو ٣٠ إجراء بما في ذلك الإجراء الذي يمكّن الجيش من التدخّل في مكافحة تهريب المخدرات. وكان وزير الشؤون الخارجية الأسبق مراد مدلسي بدوره قد صرّح مؤخرًا أنّ "مشكل (تهريب المخدرات) يقلق الجزائر حاليًا" مشيرًا إلى أنّ "الجزائر شبه مستهدفة". وأضاف: "إنّنا نأمل في تعاون من قبل المغرب الشقيق لمكافحة هذا التهريب"[٤٣].

وأكّد الخبير الجزائري في الشؤون الأمنيّة عمر بن جانة، أنّ آفة المخدرات التي تستهدف الدول المغاربية ومنطقة الساحل الأفريقي باتت "أكثر خطورة ممّا كانت عليه سابقًا"، في ظلّ الوضع المتأزّم في المنطقة. وأوضح الخبير نفسه أنّ هذه الخطورة تتجلّى "في تحالف بارونات تهريب المخدرات المنتجة في المملكة المغربية مع الجماعات المسلّحة. وأضاف أيضًا أنّ الجماعات الإرهابية "أصبحت سندًا لبارونات تهريب المخدّرات ما جعل الخطر خطرين على دول المنطقة بخاصة الجزائر التي تملك حدودًا برية شاسعة مع جميع دول المنطقة"، و"ما يزيد من خطورة جرائم المخدرات في الوقت الحالي تركيز الجيوش والمؤسسات الأمنية للدول التي تمرّ بوضع غير مستقرّ على إعادة الاستقرار"[٤٤].

ويعتقد صانعو القرار في الجزائر أنّ منطقة الساحل ليست منطقة حرجة لأمنهم القومي فقط بل منطقة نفوذ طبيعي للجزائر أيضًا.

٤٢ يحيى زبير، "الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب"، **الجزيرة نت**، ٢٠١٢/١١/٢٨، على الرابط:
http://studies.aljazeera.net/reports/2012/11/201211289594704997.htm

٤٣ "تهريب المخدرات: الجزائر تحارب نوعا جديدا من الإرهاب"، المرجع نفسه.

٤٤ "بارونات المخدرات يتحالفون مع الجماعات الإرهابية"، جريدة **النصر**، ٢٠١٣/٨/٢٤، على الرابط:
http://goo.gl/dehJuP

وقامت الجزائر بإشراك البلدان الأساسية في المنطقة (مالي، وموريتانيا، والنيجر وحتّى نيجيريا) في إستراتيجية إقليمية منسّقة لاحتواء تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. وكان الهدف من ذلك هو قطع الإمداد والدعم عن الجماعات المسلّحة الناشطة في المنطقة، من جهة أخرى سعت الجزائر بدرجة نجاح نسبية لانتزاع التزام من دول المنطقة بتسوية مشاكل المنطقة دون تدخّل أجنبي عدا في مجالات قطاعيّة محدّدة. وقامت الجزائر بدور بارز في إنشاء بعض المنظمات الإقليمية؛ مثل "لجنة أركان العمليات المشتركة" التي يقع مقرّها في تمنراست، ثمّ "وحدة الاندماج والاتصال" التي تُعدّ الذراع الاستخباراتية للهيئة[٤٥].

> أكّد الخبير الجزائري في الشؤون الأمنيّة عمر بن جانة، أنّ آفة المخدرات التي تستهدف الدول المغاربية ومنطقة الساحل الأفريقي باتت "أكثر خطورة ممّا كانت عليه سابقًا"

وعلى صعيد التعاون المشترك تظلّ المساعي المبذولة ونتائجها الميدانية محدودة جدًّا؛ ففي بيان الجزائر بخصوص إشكالية الأمن في منطقة المغرب العربي في ٩ تموز / يوليو ٢٠١٢، جرى وضع أسس إستراتيجية شمولية لمواجهة خطر الإرهاب والجريمة المنظّمة في المنطقة على مستويات متعدّدة:

- **المستوى الوطني:** يشمل المسؤوليات الملقاة على عاتق كلّ دولة في مكافحة هذه المخاطر.
- **المستوى الثنائي:** من خلال تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء وتفعيل الاتفاقيات وتحيينها وملاءمة الآليّات الثنائية المتاحة، ودراسة إمكانية إبرام اتفاقيات ذات العلاقة بمختلف التحدّيات المشتركة بين المصالح المختصّة.
- **المستوى المغاربي:** الاستناد إلى الاتفاقيات المنظمة لعلاقات التعاون القانوني والقضائي القائمة في إطار اتّحاد المغرب العربي أساسًا للتعاون الأمني المغاربي وتحيينها عند الاقتضاء، وعدّها منطلقًا للتحرّك المشترك لإرساء تعاون بين الاتحاد ومحيطه

٤٥ زبير، المرجع نفسه.

الإقليمي، وتعزيز الهياكل والآليات القائمة المختصة بالتعاون الأمني.

- **المستوى الإقليمي والدولي:** العمل على المشاركة الحثيثة في المجهودات الدولية الرامية إلى مواجهة تلك المخاطر من منطلق التزام البلدان المغاربية بالمعاهدات الدولية ذات الصلة، والتركيز على أهمية إرساء شراكة أمنيّة بين دول اتّحاد المغرب العربي ومنطقة الساحل والصحراء، وعدّ الاتجار بالمخدرات بكلّ أنواعها تهديدًا خطيرًا لاستقرار الدول والمنطقة[٤٦].

وجاء بيان الرباط المنبثق عن اجتماع وزراء داخلية دول اتّحاد المغرب العربي تحت عنوان: "نحو إستراتيجية أمنيّة مغاربية مشتركة" بتاريخ ٢١ نيسان / أبريل ٢٠١٣، استجابةً للتحدّيات والمخاطر التي تهدّد أمن الدول المغاربية واستقرارها، بخاصة في ظلّ تفاقم الأوضاع الأمنيّة في منطقة الساحل والصحراء، مع تأكيد المجتمعين أنّ الإرهاب والجريمة المنظّمة العابرة للحدود ولا سيّما الاتّجار بالأسلحة والمخدّرات والهجرة غير الشرعية وتبييض الأموال وما بينها من روابط وثيقة، تمثّل جميعها تهديدًا خطيرًا لأمن الدول المغاربية واستقرارها ومحيطها المجاور.

> "حاولت الأمم المتحدة، ممثّلةً في تقرير رومانو برودي ممثّلها في منطقة الساحل، وضع إستراتيجية مشتركة لمواجهة الأخطار المحدقة بالمنطقة"

وورد في البيان الختامي للقمّة التأكيد على بذل الجهود كافّة من أجل مكافحة الإرهاب واجتثاث جذوره، بوصف هذه الظاهرة تقتضي مواجهة جماعية منسّقة ومستمرة، مع توحيد الجهود وتكثيف التعاون بين الأجهزة الأمنيّة من خلال تبادل المعلومات والخبرات وتبنّي المقاربة نفسها في مواجهة هذه الظاهرة، واعتماد مقاربة مغاربية شمولية أساسها الجمع بين العمل على توفير مقوّمات الأمن وتعزيز أسس التنمية بالتنسيق مع كلّ الشركاء الإستراتيجيين، مع العمل على إرساء أسس شراكة أمنيّة بين دول اتحاد المغرب العربي ودول منطقة الساحل والصحراء.

٤٦ بيان الجزائر حول إشكالية الأمن في منطقة المغرب العربي، **٢٠١٢/٧/٩، الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي**، ٢٠١٢/١١/٢٠.

وفي ما يخصّ مكافحة تهريب المخدرات وتوظيف أموالها في نشاطات أخرى إجرامية وعلى رأسها تلك الإرهابية، دعا البيان إلى تكثيف تبادل الخبرات والمعلومات والتقنيات الحديثة لكشف مصادر المخدرات وطرق تهريبها والأساليب الحديثة المستعملة في ذلك ورصد الأموال المحصّلة من هذا النشاط الإجرامي من أجل مصادرتها ومنع تبييضها أو استخدامها لتمويل أنشطة إجرامية أخرى[٤٧].

ولكن هذه التوصيات تظلّ شكلية عمومًا وبعيدة عن التنفيذ وتعوقها المصالح المتضاربة بين دول المنطقة وتعدّد الولاءات الخارجية؛ فقد واجهت الإستراتيجية الطموحة التي وضعتها الجزائر مثلًا – المشار إليها أعلاه - عقبات كبيرة منها العلاقات القويّة التي تربط بين دول مثل مالي وموريتانيا والنيجر مع فرنسا، وهو ما يفسّر جزئيًّا الشكوك التي توجد بين الدول الأساسية في المنطقة، وتمثّل الشكوك والتعامل المزدوج بين الدول الأعضاء في لجنة أركان العمليات المشتركة العائقين الأساسيين أمام اتّخاذ قرارات أكثر فعالية. إضافةً إلى ذلك يمثّل تدخّل مجموعة دول غرب أفريقيا "الأكواس" وقربها من فرنسا وموقفها الساعي للحرب سحبًا للبساط من الجزائر التي دفعت لقبول مبدأ التدخّل العسكري في شمال مالي ملاذًا أخيرًا لحلّ الأزمة، ولكن ليس قبل فصل حركات التوارق عن بقية الجماعات المتطرفة ومجموعات التهريب[٤٨].

وحاولت الأمم المتحدة، ممثّلةً في تقرير رومانو برودي ممثّلها في منطقة الساحل، وضع إستراتيجية مشتركة لمواجهة الأخطار المحدقة بالمنطقة، تتضمّن وضع آليات منسّقة للمكافحة، وإرساء عقد اجتماع إقليمي لأجهزة الاستخبارات لتبادل المعلومات، ومنح مساعدة تقنية لعناصر الشرطة والقضاة في البلدان المعنيّة، وتبادل المعلومات بين المطارات في أميركا اللاتينية وأفريقيا الغربية والساحل وبلدان المغرب العربي وأوروبا للتصدّي لعمليات التهريب من مصدرها، وإلى الجهة المرسل إليها، ولدى انتقالها[٤٩].

ونظرًا لانتشار التهديدات الإجرامية والإرهابية على نطاقٍ واسع يتعدّى حدود الدول المغاربية أو دول الساحل الأفريقي لتشمل مناطق أبعد بخاصة في أوروبا، أصبح من الواجب اتّساع نطاق جهود

٤٧ البيان الختامي لاجتماع وزراء داخلية دول اتحاد المغرب العربي، الرباط، **الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي**، ٢٠١٣/٤/٢١، على الرابط:
http://www.maghrebarabe.org/ar/communiques.cfm?id=112

٤٨ زبير، المرجع نفسه.

٤٩ جريدة **الخبر**، المرجع نفسه.

المكافحة لتشمل الاتحاد الأوروبي عن طريق وضع إستراتيجيات للتعاون والتنسيق المشترك بين الدول الأوروبية ونظيرتها المغاربية.

وفي هذا الإطار، أكّد وزراء الخارجية الأوروبيون على أهمية التعاون الأمني مع دول المغرب العربي، واستدلّ الوزراء بما جرى خلال الفترة الأخيرة في منطقة الساحل والصحراء، حيث أصبح واضحًا مدى ما يمثّله الخطر الإرهابي على المنطقتين، أوروبا ودول المغرب العربي. ودعا الوزراء في هذا الإطار الممثّلة العليا للشؤون الخارجية والسياسة الأمنيّة في الاتحاد وكذلك اللجنة الأوروبية والمنسّق الأوروبي لمكافحة الإرهاب، إلى العمل معًا من أجل تعزيز التعاون مع دول المغرب العربي في هذا المجال؛ وذلك سعيًا لتحقيق أهداف الاتحاد في الأمن والتنمية في منطقة الساحل. وأعرب الاتحاد كذلك عن استعداده التامّ لتقديم المشورة الفنّية إلى السلطات الفاعلة في هذه البلدان وإلى الأجهزة الناشطة في الحرب على الإرهاب والجريمة المنظّمة وتهريب المخدّرات والتهريب بشتّى أشكاله، وفتح قنوات اتصال بين المسؤولين الأمنيّين من الاتحاد ودول المغرب العربي[٥٠].

وفي البيان الختامي المنبثق عن مجلس الشراكة المغربية - الأوروبية الحادي عشر المنعقد يومي ١٦و١٧ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٣ في بروكسيل، شدّد الاتحاد الأوروبي على أهمية التعاون الوثيق بين البلدان المغاربية لتحقيق الأمن في منطقة الساحل والصحراء. و بدأت هذه الجهود في ٢٠١١، وهي السنة التي أجمعت فيها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على أهمية التعاون الإقليمي والاندماج المغاربي للتصدّي لتهديد القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. وما فتئت بروكسيل تعبّر عن التزامها بوضع طرق للتعاون مع شركائها في المغرب الكبير لمساعدة منطقة الساحل والصحراء، بمشاركة الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي ودول الساحل[٥١].

ويحتلّ التعاون الأمني الأوروبي مع الجزائر حيّزًا معتبرًا من الجهود الأوروبية لمحاربة الإرهاب والجريمة المنظّمة في المنطقة وفي الساحل الأفريقي؛ نظرًا لما لها من خبرة في محاربة الإرهاب، ولكونها دولة محورية ذات ثقل إقليمي على المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية. وبرز ذلك في إعلان الممثّل الخاص للاتحاد الأوروبي في الساحل ميشال روفيراند دي منتون، في الجزائر العاصمة يوم ١٥ كانون الثاني / يناير ٢٠١٤ عن إرادة الاتحاد الأوروبي تعزيز شراكته مع الجزائر، ولا سيّما في ما يخصّ الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في منطقة الساحل. وبعد أن أشار إلى دور الجزائر لفائدة الاستقرار في منطقة الساحل، أعرب دي منتون عن إرادته وقناعته بشأن إمكانية التوصّل إلى حلّ الأزمة التي تهزّ هذه المنطقة من خلال الحوار وإيجاد إجابات للحاجيات المرتبطة بالأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتوصّل إلى فهمٍ أفضلَ للعلاقات والمصالح المشتركة بين سكّانها. كما دعا المنسّق المكلّف بمحاربة الإرهاب للاتحاد الأوروبي جيل دوكرشوف الذي حضر الاجتماع من جهته، إلى تعميق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في مجال محاربة الإرهاب[٥٢].

الخاتمة

تحوّل شمال أفريقيا إلى إحدى المناطق التي يتجلّى فيها بوضوح مدى الترابط الوثيق بين الإرهاب والجريمة المنظّمة بمختلف أشكالها، والتي يتصدّرها تهريب المخدرات بشتّى أنواعها. وتقوم الروابط الوثيقة بين التنظيمات المسلحة كتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وبارونات و"كارتلات" تهريب المخدرات في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل وغرب أفريقيا، نتيجة لتقاطع المصالح بينهما.

وتطوّرت هذه العلاقة أكثر في ظلّ التنسيق الكبير بين التنظيمات المسلّحة المتشدّدة الناشطة في المنطقة والمناطق الأخرى المجاورة لها، وتمكّنها من التسلّح جيّدًا بعد فوضى السلاح التي عمّت ليبيا، وسيطرة تلك الجماعات على مساحات واسعة في منطقة الساحل، واستغلال ذلك في إتاحة طرق عبور آمنة لشحنات الكوكايين الواردة من غرب أفريقيا التي حوّلتها "كارتلات" المخدرات في أميركا اللاتينية إلى منطقة نشاط مفضّلة لديها، واستفادتها من ضعف التنسيق الأمني بين دول المنطقة، وعدم وجود إستراتيجيات واضحة بمستوى قوّة التحدّي الأمني المطروح وخطورته.

٥٠ "الاتحاد الأوروبي يتطلع إلى تعاون أمني وثيق مع الدول المغاربية"، **مركز الصحراء للدراسات والاستشارات**، على الرابط:
http://essahraa.com/index.php/8975uikj/41-2011-04-09-08-21-41/9236-2013-05-27-14-22-14.html.

٥١ حسن بن مهدي، "الاندماج المغاربي ضروري لأمن الساحل"، الدار البيضاء، **مغاربية**، ٢٠١٣/١٢/١٩، على الرابط:
http://magharebia.com/ar/articles/awi/features/2013/12/19/feature-02

٥٢ "الاتحاد الأوروبي يلح على تعاون أمني مع الجزائر لمكافحة الإرهاب"، **وكالة الأنباء الجزائرية**، ٢٠١٤/١/١٦، على الرابط:
http://dzh24.com/ara/?p=11560

قيس الإرياني*

ربيع اليمن وتحديات التنمية

ينذر المشهد السياسي اليمني الراهن بمخاطر كبيرة على الدولة اليمنية، يعد أسوأها خطر انهيار الدولة نفسها، أو الانزلاق في حربٍ أهلية شاملة. ومع ذلك يسود التفاؤل بأنّ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني تلقى قبولًا لدى الأطراف المؤثرة في المشهد السياسي، وأنها تبدو قابلةً للتطبيق. ولكن مع نبرة التفاؤل بأن المشهد السياسي يسير نحو الاستقرار، يبدو من المرجح أن الوضع الاقتصادي اليمني سوف يستمر على ما هو عليه، مع احتمال أن يزداد تدهورا ما ينعكس سلبيًا على الوضع السياسي. تستعرض هذه الورقة تاريخ اليمن السياسي، والقوى الفاعلة في الحراك السياسي فيه، كما تشخص التحديات التنموية التي يعانيها اليمن، وأثر انتفاضة ٢٠١١ في التنمية؛ والعوامل التي أدَّت إلى الانتفاضة، ثمّ بيان التحديات التي تواجه اليمن في المراحل الآتية، وطرح بعض المقترحات التي ربما تساعد على تخطي بعض الصعوبات التي تعترض الاستقرار وفرص التنمية الشاملة.

* اكاديمي يمني واستشاري في مجال التنمية الاقتصادية وإدارة المشاريع.

مقدمة

في الربع الأول من عام ٢٠١١ شهد اليمن أزمةً سياسيةً شديدةً تطورت إلى انتفاضة شعبية عارمة بدأت متزامنة مع الانتفاضات الشعبية في بقيَّة دول الربيع العربي. فقد اجتاحت الاحتجاجات الشعبية معظم المدن الرئيسة اليمنية، وتطورت الأحداث بانضمام قيادات في النظام الحاكم إلى الحركة الشعبية المطالبة بالتغيير. وبعد فترة عصيبة مرَّت بها البلاد بدا من الواضح صعوبة هزيمة فلول النظام؛ ولذلك جنحت الأطراف المتنافسة إلى سلوك طريق الحلّ السياسي الذي بدا هو الأمثل لتجنيب البلاد الانزلاق إلى حرب أهلية.

لقد نجا اليمن من السيناريو السوري الدموي خلال الأزمة السياسية التي عصفت به أكثر من عام ومازالت تداعياتها حاضرة حتى اليوم؛ فالبلاد لا تزال تمرُّ حاليًا بحالة من الاحتقان السياسي الذي يشكِّل عائقًا كبيرًا يحدّ من آفاق النمو الاقتصادي والاجتماعي فيه. وبعد سنة من الصراع بين النظام والمعارضة ضمن ما يسمى "الربيع العربي"، وقد كان اليمن أحد البلدان العربية الخمسة التي تأثرت به، توصَّلت الأطراف المتصارعة إلى اتفاق يُهيِّئ لانتقال سلمي للسلطة بموجب المبادرة الخليجية التي وقَّعتها أحزاب المعارضة مع حزب المؤتمر الشعبي الحاكم تحت إشراف خليجي ودولي في العاصمة السعودية الرياض في ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١١.

وبموجب المبادرة تَخَلّى الرئيس السَّابق عن السلطة لنائبه الذي جرى انتخابه رئيسًا توافقيًا للبلاد في شباط / فبراير ٢٠١٢. وجرى تشكيل حكومة وفاق وطني بالمناصفة بين المؤتمر الشعبي الحاكم وأحزاب اللقاء المشترك المعارض دخلت البلاد بموجبها في فترة انتقالية لمدة عامين كان من المخطط لها أن تنتهيَ في مطلع عام ٢٠١٤؛ إذ بدأ، في آذار / مارس ٢٠١٣، مؤتمر للحوار الوطني الشامل تمهيدًا لصوْغ جديد للدستور، ثمّ إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية، كان من المقرر إجراؤها في بداية شباط / فبراير ٢٠١٤. وفي ٢١ كانون الثاني / يناير ٢٠١٤، اختتم مؤتمر الحوار الوطني الذي تمخض عن اتفاق الأطراف المشاركة على تفويض رئيس الجمهورية بتقسيم اليمن إلى ستة أقاليم ينتج منها دولة فيدرالية، وجرى تأجيل موعد الانتخابات بتوافق الأطراف المشاركة في الحوار، وتمديد الفترة الانتقالية لمدة عامين آخرين يجرى خلالهما تنفيذ خطة تقسيم اليمن وإعداد الدستور.

اقتصاديًّا، ومع اندلاع الاحتجاجات الشعبية عام ٢٠١١، مرّ اليمن بأزمة اقتصادية ما زالت آثارها في البلاد حتى اللحظة؛ إذ عانى الاقتصاد من نكسة كبيرة، فوصلت معدلات التضخم إلى فئات قياسية، وتوقَّف الاستثمار، وتناقصت فُرص العمل، وارتفعت نسبة البطالة، وزادت نسبة الفقر في المجتمع؛ فلجأت الأُسَر إلى استخدام مدخراتها الضئيلة في إيجاد أساسيات الحياة التي زادت أعباؤها نتيجةً للتضخم وانعدام الوقود المستمرّ وانقطاع الكهرباء؛ فأثَّر ذلك في استخدام اليمنيين للخدمات التعليمية والصحية، واضطر بعضهم إلى النزوح من المدينة إلى الريف، وهاجر بعضهم الآخر إلى دول الجوار، ولو بصفة غير شرعية. وعلى الرغم من أنّ تشكيل حكومة الوحدة الوطنية قد ساهم في التغلب على بعض الصعوبات، فإنّ استمرار الانفلات الأمني، وتخريب النفط والكهرباء، وعجز الدولة عن فرض القانون، مع تواصل حالة الاحتقان السياسي، من العوامل التي أدَّت إلى ضعف الأداء الاقتصادي، وعجز اليمن عن تحقيق معدلات النمو المأمولة.

> نجا اليمن من السيناريو السوري الدموي خلال الأزمة السياسية التي عصفت به أكثر من عام ومازالت تداعياتها حاضرة حتى اليوم

ويحمل المشهد الحالي في اليمن العديد من الاحتمالات، ربما يكون أسوؤها انهيار كُليٌّ للدولة، أو اندلاع حرب أهلية في البلاد. وعلى الرغم من ذلك، فإنّ بعض التفاؤل يسود البلاد بأنّ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني ستلقى قبولًا لدى الأطراف المؤثرة في المشهد السياسي، وأنها ستصبح قابلةً للتطبيق، وأنه سيجرى بناء الدولة اليمنية الجديدة. وإلى أن يستقرّ الوضع سياسيًّا، من المرجح أن يستمرّ الاقتصاد اليمني على ما هو عليه، وربما يزداد تدهوره؛ لأنه سيكون من الصعب التعامل مع التحديات المزمنة التي يواجهها، وخصوصًا التحدّي المتمثّل بالأزمة السياسية، إضافةً إلى تناقص الإنتاج النفطي، ومشكلة البطالة المرتفعة، ومشكلة المياه التي تتفاقم يومًا بعد يوم من دون أن تكون هناك رؤية واضحة للتعامل معها.

وفي هذه الورقة سيجري استعراض التحديات التنموية التي يعانيها اليمن، وأثر انتفاضة ٢٠١١ في التنمية؛ إذ سيكون التركيز على بيان العوامل التي أدَّت إلى الانتفاضة، ثمّ بيان التحديات التي تواجه اليمن في المراحل الآتية، وطرح بعض المقترحات التي نعتقد أنها قد تساعد على تخطي بعض الصعاب في طريق التنمية الشاملة.

اليمن: إضاءة مختصرة

جغرافية اليمن[١]

يقع اليمن في الزاوية الجنوبية الغربية من شبه الجزيرة العربية على مساحة ٥٥٥ ألف كيلومتر مربع، تحدّه من الشمال المملكة العربية السعودية، ومن الجنوب البحر العربي وخليج عدن، ومن الشرق سلطنة عمان، ومن الغرب البحر الأحمر. ويبلغ عدد سكانه نحو ٢٥ مليون نسمة.

وينقسم اليمن جغرافيًا إلى خمسة أقاليم رئيسة، ومجموعة من الجزر، هي: إقليم السهل الساحلي الذي يطل على البحر الأحمر وخليج عدن، وهو يمتد نحو ٢٠٠٠ كيلومتر من الحدود العمانية غربًا حتى حدود السعودية شمالًا. وتتصف هذه المنطقة بمناخ حارّ وأمطار قليلة، غير أنّها تتميز بعدَّة أودية زراعية تخترقها، وسيول كثيرة مقبلة من أمطار المناطق الجبلية، وبإقليم المرتفعات الجبلية الذي يمتد من أقصى شمال البلاد حتى أقصى جنوبها الغني بالأودية السطحية التي تجري فيها سيول الأمطار الصيفية الغزيرة. وتُعدُّ جبال هذا الإقليم الأكثر ارتفاعًا في شبه الجزيرة العربية؛ إذ يتجاوز ارتفاع أعلى قمة فيها ٣٦٦٠ مترًا عن سطح البحر.

أمَّا الإقليم الثالث فهو إقليم الأحواض الجبلية، وهو يتكون من الأحواض والسهول الجبلية الموجودة في المرتفعات الجبلية، وأهمها حوض يريم وذمار ومعبر، وحوض صنعاء وعمران وصعدة. وأمَّا الإقليم الرابع فهو إقليم المناطق الهضبية، وهو يقع في جهة الشرق والشمال من إقليم المرتفعات الجبلية التي توازيه، غير أنها تتسع أكثر فأكثر في اتجاه الربع الخالي. ويتشكل معظم سطح هذا الإقليم من سطح صخري صحراوي تمر فيه بعض الأودية، وبخاصةً وادي حضرموت ووادي حريب. وأمَّا الإقليم الخامس فهو إقليم الصحراء في الربع الخالي، وهو إقليم رملي يكاد يخلو من الغطاء النباتي ماعدا مناطق مجاري مياه الأمطار التي تسيل فيها بعد سقوطها على المناطق الجبلية المتاخمة للإقليم.

ويتشكّل الإقليم السادس من مجموعة الجزر اليمنية ذات التضاريس والمناخ والبيئة الخاصة، من أهمها: جزيرة كمران، وهي أكبر جزيرة مأهولة في البحر الأحمر، وجزر أرخبيل حنيش، وجزيرة ميون؛ وهي ذات موقع إستراتيجي في مضيق باب المندب البوابة الجنوبية للبحر الأحمر. أمّا في البحر العربي فنجد أرخبيل سقطرى، وتُعدُّ جزيرة سقطرى أكبر جزره، وهو يشمل، إضافة إلى هذه الجزيرة، جزر سمحة، ودرسة، وعبد الكوري. وتتميز جزيرة سقطرى بتنوعها الحيوي؛ إذ يُقدَّر نباتها على اليابسة بنحو ٦٨٠ نوعًا.

التاريخ السياسي لليمن[٢]

وصلت أصداء دعوة الإسلام إلى اليمن الذي كان في تلك الأثناء منقسمًا ومجزَّأً بين قوى قبلية، هي: حِميَر، وحضرموت، وكندة، وهمدان، وبين حكم فارسي في صنعاء وعدن وما حولها، ونفوذ روماني حبشي متمثل بجيب في نجران، وهو الجيب الذي كان فيه نصارى نجران. ودخل أهل اليمن الإسلام، طوعًا بين العام السادس للهجرة وعام الوفود في السنة العاشرة ماعدا نصارى نجران. وبدخول أهل اليمن في الإسلام أرسل الرسول صلى الله عليه وسلم من قبله ولاةً، وثبت بعض قياداتها القبلية على ما هي عليه وأعاد تنظيم الأوضاع القبلية، وربط كلّ ذلك بالواجبات الإسلامية التي ينبغي أن تدفع إلى مركز الدولة في المدينة، وجرى تقسيم اليمن إداريًا إلى مخاليف ثلاثة هي: الجند وصنعاء وحضرموت.

بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم، لم يمضِ وقت قصير حتى قامت حروب "الردة" التي قادتها الدولة الإسلامية الجديدة ضدّ اليمنيين الذين رفضوا تسليم الزكاة لعاصمة الدولة المركزية في المدينة المنورة، وفضلوا إنفاقها على فقراء اليمن. ثمّ إنّ اليمنيين لم يكونوا بعيدين عن الصراع على السلطة الذي نشب بين أقطاب قريش منذ اليوم الأول بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم (ولا تزال تبعاته حتى يومنا هذا).

اشترك اليمنيون في جميع معارك الصراع على السلطة بين خلفاء الرسول صلى الله عليه وسلم في العراق، والشام، والحجاز، حتى توصَّل الحسن بن علي عام ٤٠ للهجرة (عام الجماعة) إلى الاتفاق مع معاوية على أن تصير الأمور شورى بين المسلمين بعد معاوية، وبذلك الاتفاق مُهِّد الطريق لبني أمية لإرساء خلافتهم وحُكْم المسلمين زمنًا ناهز القرن .ودخل اليمن تحت سيطرتهم بين عامي ٤١ و١٣٢ للهجرة، قطعتها خلافة ابن الزبير في الأعوام المتراوحة بين عامي ٦٤ و٧٣ للهجرة. وتميز العصر الأموي بكثرة الولاة على اليمن؛ فقد وليَ اليمن أكثر من خمسة وعشرين واليًا بمدد مختلفة لعل أطولها ولاية يوسف بن عمر الثقفي أخي الحجاج، وهو الذي استنابه عنه في اليمن وبقيَ في ولاية اليمن

١ موقع وزارة الخارجية اليمنية، انظر:
http://www.mofa.gov.ye

٢ المركز الوطني للمعلومات، انظر:
http://www.yemen-nic.info/yemen/history

ثلاث عشرة سنةً، ابتداءً من خلافة هشام بن عبد الملك عام ١٠٥ للهجرة، على أنّ المصادر لا تبيِّن أسباب كثرة العزْل والتولية.

وفي أواخر الدولة الأموية غلب الخوارج على اليمن وهم الذين كانوا في حرب متواصلة ضدّ الدولة الأموية، وكان زعيمهم عبد الله بن يحيى الحضرمي الذي لُقِّب بـ "طالب الحق"، والذي ثار بحضرموت، وتمكَّن بمن معه من رجال من دخول صنعاء، واستمرّ زحف الخوارج شمالًا في اتجاه مكة فسقطت بأيديهم، ثمّ استولوا بعد ذلك على المدينة، وبعدها توجه خوارج اليمن نحو الشام، إلَّا أنّ مروان بن محمد آخر خلفاء بني أمية أخذ يُلحق بهم الهزائم ويطاردهم، حتى وصل إلى حضرموت منطلقهم الأول. وعيَّن مروان بن محمد واليًا جديدًا على اليمن هو الوليد بن عروة، وكان هذا آخر ولاة بني أمية قبل أن تهزم الجيوش العباسية مروان بن محمد في موقعة "الزاب" الشهيرة، ويبدأ عهد الخلافة العباسية.

> واجه العثمانيون ثوراتٍ متعـدِّدةً بزعامة الأئمة من بيـت حميد الدين، وأعلن الإمـام يحيى حميد الدين إمامته عـام ١٩٠٤، وخـاض صراعًا ضـدّ العثمانيين انتهى بتوقيع اتفاقية دعان عام ١٩١١

ببدء العصر العباسي الأول سنة ١٣٢ هجرية عرف اليمن ولاةً عباسيين أقوياء تمكنوا من ضرب الثورات التي قامت ضدّهم في أغلب أرجاء اليمن، حتى أوائل القرن الثالث الهجري، عندما بدأ الضعف يسري في الدولة العباسية. وعانى اليمن، مثل غيره من بقاع العالم الإسلامي، المجابهات الدموية بين العباسيين وبني عمومتهم العلويين وقد غذت الأحداث التي وقعت مطلعَ القرن الثالث الهجري القوى المحلية برغبات في الانفصال عن الخلافة العباسية؛ فنشأت في اليمن، خلال ذلك الصراع، دويلات منفصلة أو مستقلة عن تلك الخلافة. ويبدو أنّ الخلافة العباسية قد أدركت توثُّبات أهل اليمن نحو الاستقلال فقامت بدعم حكم آل زياد السني في جهات تهامة، عام ٢٠٣ للهجرة، كي تضمن بقاء الطرق التجارية البحرِّية بعيدةً من تقلبات الأحوال السياسية في المرتفعات التي استمرت فيها الصراعات العنيفة على السلطة، بين زعامات قبلية ومذهبية واستغرقت ما يناهز الأربعة القرون ابتداءً من نشوء الدولة الزيادية في تهامة، وانتهاءً بوقوع اليمن تحت الحكم الأيوبي عام ٥٦٩ للهجرة. إثر ذلك سيطرت الدولة الأيوبية على معظم اليمن (٥٦٩-٦٢٦ هـ)، خلفهم الرسوليون في تعز (٦٢٦-٨٥٨ هـ)، وآل اليماني في حضرموت (٦٢١-٩٢٦ هـ).

ورثت الدولة الطاهرية (١٤٥٤-١٥١٧)، وعاصمتها العامرية في رداع، مناطق نفوذ الدولة الرسولية وهي معظم اليمن ماعدا مناطق الجبال الشمالية التي تنافس عليها الأئمة الزيديون. واستمر حكمهم حتى أسقطهم المماليك (١٥١٧-١٥٣٨)، ولم يستتبَّ الأمر للمماليك في صنعاء إلَّا شهورًا قليلةً؛ إذ انتهت سيطرتهم بسقوط القاهرة بيد العثمانيين، فأخرجهم الإمام شرف الدين وأولاده من صنعاء وغيرها إلى زبيد.

> نتيجةً للأوضـاع المتردية التي شـهدتها البلاد في عهد الإمامـة المتوكلية، ظهـرت الحركة الوطنية اليمنية في الداخل والخارج

سيطرت أسرة الإمام شرف الدين (١٥٠٧-١٥٧٣) على اليمن حتى مجيء العثمانيين الذين لم تتسنَّ لهم السيطرة الكاملة على اليمن، بل دخلوا في صراع مع أسرة الإمام شرف الدين، حتى تمكن الإمام المؤيّد بالله محمد بن القاسم، من طرد العثمانيين والاستقلال باليمن عام ١٦٣٥. بعد ذلك ظهر أئمة ضعفاء، الأمر الذي انعكس على الحالة السياسية في البلد؛ إذ أخذت المناطق في التمرد، وساعد على ذلك ظهور أكثر من إمام في وقت واحد، فتمكَّنت الدولة العثمانية من إعادة احتلال شمال اليمن عام ١٨٧٢، في ما وقعت عدن والمناطق الجنوبية تحت الاحتلال والنفوذ البريطاني.

واجه العثمانيون ثوراتٍ متعدِّدةً بزعامة الأئمة من بيت حميد الدين، وأعلن الإمام يحيى حميد الدين إمامته عام ١٩٠٤، وخاض صراعًا ضدّ العثمانيين انتهى بتوقيع اتفاقية دعان عام ١٩١١، وظلَّ الأتراك يحكمون معظم اليمن حتى انسحابهم منه بعد هزيمتهم في الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨. وأعلن الإمام يحي قيام المملكة المتوكلية اليمنية. وخلال فترة حكمه دخل في صراع مع بريطانيا على مناطق الحدود بين الجانبين، إضافةً إلى الحرب التي خاضها ضدّ الإدريسي في عسير، ثمّ ضدّ الملك عبد العزيز آل سعود التي انتهت بتوقيع اتفاقية الطائف عام ١٩٣٤، وكان من نتائجها ضمّ الأقاليم نجران وجيزان وعسير إلى المملكة العربية السعودية، بصفة موقّتة، أصبحت دائمةً بعد توقيع اتفاقية الحدود بين اليمن والسعودية عام ٢٠٠٠.

نتيجةً للأوضاع المتردية التي شهدتها البلاد في عهد الإمامة المتوكلية، ظهرت الحركة الوطنية اليمنية في الداخل والخارج. وفي ١٧ شباط/ فبراير ١٩٤٨ قُتل الإمام يحيى في الثورة الدستورية، وجرى إعلان السيد عبد الله الوزير إمامًا دستوريًا لليمن، ولكنّ ولي العهد أحمد بن يحيى حميد الدين تمكّن من القضاء على الثورة، ودخل صنعاء في ١٣ آذار/ مارس ١٩٤٨، واستباح لقواته المدينة ثلاثة أيام. وقد استمر حكمه حتى وفاته متأثرًا بجراحه في ١٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢؛ إذ تولى الحكم بعده ابنه محمد البدر، حتى قيام ثورة بعد أيام قليلة في ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢.

أمّا في مناطق اليمن الجنوبية، في ظلّ الحكم البريطاني، فقد ظهر عدد من السلطنات؛ أهمها السلطنة الكثيرية في حضرموت في بداية القرن العاشر الهجري (١٨٦٥-١٩٦٧)، والسلطنة القعيطية (١٨٥٠-١٩٦٧)، والسلطنة العبدلية (١٧٢٨-١٩٥٩) في لحج وعدن، وقد صارت كلّ هذه السلطنات بمنزلة محميات للبريطانيين عند احتلالهم عدن (١٨٣٩-١٩٦٧). وقد اتجهت بريطانيا في بداية عام ١٩٥٤ لإقامة اتحاد فيدرالي يضم محميات عدن الشرقية، وآخر يضم محميات عدن الغربية مع الإبقاء على مدينة عدن بمنزلة كيان قائم بذاته. وفي ١١ شباط / فبراير ١٩٥٩ أُعلن رسميًا عن تأسيس (الاتحاد الفيدرالي للجنوب العربي)، ولكن مع تصاعد حركة الاستقلال بشقّيها السياسي والمسلح في أواخر عام ١٩٦٧، وهروب عدد من السلاطين والأمراء والمشايخ من حكام الولايات المختلفة ووزراء الاتحاد، اضطرت بريطانيا إلى التخلي عن خططها في الجنوب اليمني المحتل، وتلاشى (الاتحاد الفيدرالي للجنوب العربي) باستقلال البلاد في ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٧ بعد أقل من تسعة أعوام على قيامه. ومنذ الاستقلال تعرض جنوب اليمن لهزات سياسية عنيفة نتيجةً للصراع الداخلي بين مختلف أجنحة الحكم، كان أعنفها أحداث ١٩٨٦/١/١٣ بين الرفاق في الحزب الاشتراكي الذي كان حاكمًا لجنوب اليمن آنذاك.

وفي الجانب الآخر ظلّ شمال اليمن تحت حكم الأئمة الزيديين حتى ٢٦ أيلول / سبتمبر ١٩٦٢ حين جرى الإعلان في صنعاء عن إطاحة النظام الملكي وتأسيس الجمهورية العربية اليمنية. ولكن آخر الأئمة (الإمام البدر) تمكّن من الفرار إلى الخارج، وقام من هناك بحشد رجال القبائل الموالية له وتجنيد المرتزقة الأجانب ضدّ الثورة والجمهورية، وحصل على الدعم بالسلاح والمال من المملكة العربية السعودية وبعض الدول العربية والأجنبية، وبدأ الهجوم المضاد من أقصى شمال اليمن. غير أنّ الأئمة لم ينجحوا في مساعيهم للعودة نتيجة لتكاتف أغلبية أبناء الشعب اليمني ضدهم، والدعم العسكري والسياسي من الجمهورية العربية المتحدة (مصر). وعند توقف الدعم المصري، وانسحاب الجيش المصري من اليمن بعد هزيمة حزيران / يونيو ١٩٦٧، استطاعت فلول الملكية أن تصل إلى مشارف صنعاء. وفي ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧ بدأ حصار مؤلم للعاصمة استمر ٧٠ يومًا، وانتهى بدحر الفلول الملكية، وفكّ الحصار عن صنعاء. وتزامنًا مع الثورة في الشمال، اندلعت ثورة مسلحة ضدّ الاستعمار البريطاني في الجنوب، وحقّقت الثورة انتصارها باستقلال الجنوب اليمني بعد يومين فقط من بدء حصار صنعاء.

> ظلّ شمال اليمن تحت حكم الأئمة الزيديين حتى ٢٦ أيلول / سبتمبر ١٩٦٢ حين جرى الإعلان في صنعاء عن إطاحة النظام الملكي وتأسيس الجمهورية العربية اليمنية

بعد انتصار الثورة في كلّ من صنعاء وعدن بدأت ملامح مرحلة جديدة من العلاقات بين شطري اليمن مثّل الخلاف طابعها العامّ. وخلال الفترة المتراوحة بين ١٩٦٧ و١٩٩٠، خاض الشطران حربين في ما بينهما، واشتباكاتٍ عسكريةً حدوديةً عديدةً، إضافةً إلى توقيع عدّة اتفاقيات وحدوية كان أولها اتفاق القاهرة في عام ١٩٧٢، وآخرها اتفاقية عدن في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩ التي تُوِّجت بإعلان الوحدة اليمنية في مدينة عدن في ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٠، وقيام الجمهورية اليمنية وعاصمتها السياسية صنعاء.

دبّت الخلافات بين شركاء الحكم من الشمال والجنوب، ونشأت أزمة سياسية حادة قادت البلاد إلى حرب الانفصال المؤلمة عام ١٩٩٤، انتهت بلجوء نائب الرئيس ورفاقه في الدعوة إلى انفصال الجنوب إلى الخارج، وتثبيت الوحدة اليمنية، وسيطرة رموز الدولة في شمال اليمن سابقًا على مقاليد الأمور.

بعد حرب عام ١٩٩٤، ظلّ اليمن موحدًا ومستقرًا نسبيًا. غير أنّ الحكومة التي اعتمدت في تثبيت سيطرتها على الولاءات القبلية، والمصالح التجارية، فشلت في تنفيذ وعودها المتعلّقة بحياة كريمة للمواطنين، وسيادة العدالة والمساواة وحكم القانون. فعلى النقيض من ذلك تدهور المستوى المعيشي في البلاد، وانتشر الفساد والمحسوبية، وسيطرت فئة قليلة على قدرات البلاد الاقتصادية، وضعفت قبضة

الدولة؛ ما أدَّى إلى نشوء حركة تمرد عسكرية مذهبية في الشمال بقيادة الحوثي، وظهور الحراك الجنوبي المطلبي السلمي الذي تطور إلى حدّ المناداة بإعادة انفصال الجنوب. وقد تُوِّجت تلك الحركات بموجة غضب عارمة في طول البلاد وعرضها، أدَّت إلى اندلاع ثورة ربيع اليمن عام ٢٠١١.

> بعد انتصار الثورة في كلّ من صنعاء وعدن بدأت ملامح مرحلة جديدة من العلاقات بين شطري اليمن مثّل الخلاف طابعها العامّ

بدأت الأزمة السياسية في اليمن في النصف الثاني من عام ٢٠١٠ مع زيادة الصراع بين الحكومة والمعارضة. وزادت حدة التوتر في الربع الأول من عام ٢٠١١، وتطورت إلى انتفاضة شعبية عارمة بدأت متزامنةً مع الانتفاضات الشعبية في بقيّة دول الربيع العربي. فقد اجتاحت الاحتجاجات الشعبية معظم المدن الرئيسة اليمنية، وتطورت الأحداث بانضمام قيادات في النظام السَّابق إلى الحركة الشعبية المطالبة بالتغيير. وبعد فترة عصيبة مرت بها البلاد بدا من الواضح صعوبة هزيمة فلول النظام السَّابق. ولذلك جنحت الأطراف المتنافسة إلى سلوك طريق الحلّ السياسي الذي بدا هو الأمثل لتجنيب البلاد الانزلاق إلى حرب أهلية. وبوساطة حميدة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية جرى الاتفاق على بنود "المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمَّنة"، وجرى توقيع الاتفاقية في مدينة الرياض في ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١١، وكان من أهمّ إنجازات تلك الاتفاقية تشكيل حكومة وحدة وطنية في كانون الأول / ديسمبر ٢٠١١، بالمناصفة بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة، ثمّ التوافق على انتخابِ نائب الرئيس السَّابق رئيسًا توافقيًّا للجمهورية في شباط / فبراير ٢٠١٢، وبدْءِ مؤتمر للحوار الوطني الشامل في آذار / مارس ٢٠١٣؛ ما يُمهّد الطريق لصوْغ جديدٍ للدستور، ثمّ إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية كان من المقرر إجراؤها في شباط / فبراير ٢٠١٤. غير أنّ تطور الأحداث وعدم انتهاء مؤتمر الحوار في موعده أدَّيَا إلى التوافق على تأجيلها. وقد اختتم مؤتمر الحوار في ٢١ كانون الثاني / يناير ٢٠١٤؛ إذ جرى تمديد الفترة الانتقالية عامين إضافيين، والاتفاق على تفويض رئيس الجمهورية بتشكيل لجنة لتقسيم اليمن إلى ستة أقاليم، ثمّ إعداد الدستور وإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية.

المجتمع اليمني

المجتمع اليمني مجتمع تقليدي إلى حدّ كبير؛ ذلك أنّ مكانة الإنسان تتحدَّد منذ مولده، وأغلبيّة الشعب اليمني هم من القبائل، سواء كانوا من قبائل كبيرة كما هو الحال مع قبيلتي حاشد وبكيل، أو جزءًا من قبائل أصغر من بضع مئات من الناس ترتبط ببعضها ارتباطًا على نحوٍ ما؛ مثل قبيلة مذحج. ومعظم القبائل اليمنية مستقرة، يعمل أفرادها في الزارعة، إضافةً إلى بعض القبائل التي مازالت من البدو الرحل. وعلى الرغم من عدم وجود إحصائيات، فإنّ التقديرات تقول إنّ ٧٥-٨٠ في المئة من سكان اليمن هم من القبائل. وفي العقود الأخيرة انخرط أفراد القبائل في التعليم وحصل بعضهم على مؤهلات علمية مكَّنتهم من العمل في مناصب كبيرة كانت حكرًا على طبقات أخرى من المجتمع.

تقليديًّا كانت طبقة السادة (الفئة التي تدَّعي اتصال نسبها بالرسول صلى الله عليه وسلم)، حتى ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢، تُعَدُّ في قمة الهرم الطبقي. وتختلف السلطات والمكانة التي تتمتع بها هذه الطبقة من منطقة إلى أخرى؛ ففي منطقة حضرموت مثلًا يمتلك أصحاب هذه الطبقة معظم الأرض، ولديهم سلطات سياسية واجتماعية كبيرة. وفي مناطق أخرى قد يكونون كذلك، أو أقلّ حالًا، أو حتى من الفقراء. وقد يكون السادة من السنة أو من الذين يتَّبعون المذهب الزيدي، على أنّ السادة فقدوا مكانتهم، كأكثر فئة تحظى بالاحترام والتقدير، منذ منتصف القرن الماضي.

> على الرغم من عدم وجود إحصائيات، فإنّ التقديرات تقول إنّ ٧٥–٨٠ في المئة من سكان اليمن هم من القبائل

أمّا الفئة الاجتماعية الثانية فهي طبقة القضاة، وتستمدّ هذه الفئة سلطتها من المعرفة الدينية والقانونية. وكما هو واضح من الاسم فإنّ أفراد هذه الفئة كانوا يعملون عادةً قضاةً، أو معلمين، أو موظفين، وعلى الرغم من أنّ مكانة القاضي لا ترتبط بالضرورة بمولده، فإنّ تلك الفئة على مرّ الزمن تحولت إلى طبقة اجتماعية. وفي الوقت الحاضر لم يعدْ عمل تلك الفئة محصورًا على القضاء والعمل مع الحكومة. وللقضاة تأثير سياسي كبير يمكن مقارنته بتأثير السادة.

وأمَّا الفئة التي تلي القضاة فهي فئة القبائل، الممثلة بأغلبيّة سكان البلاد، والمُكونة من الطبقة العاملة في الزراعة. ثمّ تأتي طبقة التجار، وهي الفئة التي تقوم بالشراء والبيع، إضافةً إلى الفئة العليا من الحرفيين، وعلى الرغم من أنّ تلك الفئة كانت تُعَدُّ من الفئات الدنيا، فإنّ ذلك قد تغير في العقود الأخيرة؛ إذ تمكَّن هؤلاء من تكوين ثروات، كما توجه أفراد من السادة والقضاة والقبائل للعمل في التجارة لما تمثّله من بيئة خصبة لتكوين الثروات.

> تعيش المرأة اليمنية في مجتمع محافظ يضع قيودًا وحدودًا عليها؛ لذا نجد مستوى الأمية لدى النساء أعلى كثيرًا منه لدى الرجال

وأمَّا الفئة الدنيا في قائمة الطبقات فهي تتكون من مجموعات مختلفة، وتتوزع في مناطق متعدّدة من البلاد، ومنها أفراد ذوو بشرة سوداء (المهمشون)، يعملون عادةً في الزراعة أو الخدمات التي تعزف عنها بقيَّة الطبقات، أو غيرهم ممن يعملون أعمالًا يدويةً يكتسبون مهاراتها من آبائهم؛ مثل الجزارة والحلاقة. ويواجه أفراد هذه الطبقة صعوبات في تغيير واقعهم نتيجةً لما يفرضه عليهم المجتمع من قيود، ويتمكن بعضهم فقط من كسر هذه الحواجز من خلال التعليم.

من جانب آخر تعيش المرأة اليمنية في مجتمع محافظ يضع قيودًا وحدودًا عليها؛ لذا نجد مستوى الأمية لدى النساء أعلى كثيرًا منه لدى الرجال، شأن نسبة البطالة. وعلى الرغم من أنّ المرأة اليمنية حصلت منذ وقت مبكر على حقوق سياسية تمثّلت بحقّ الترشح والانتخاب، فإنّ القيود الاجتماعية كانت دائمًا عائقًا أمام وصولها إلى مواقع صنع القرار في المجتمع. وقد مثلت انتفاضة عام ٢٠١١ فرصةً تمكَّنت المرأة اليمنية فيها من المشاركة الفعالة في الاحتجاجات، وظهر ذلك الأثر في مؤتمر الحوار الوطني الذي مثلت فيه النساء ٣٠ في المئة من المشاركين. وتمكنت المرأة من تحقيق مكاسب إضافية على المستوى السياسي من خلال الاتفاق على وضع (كوتا) للنساء في المجالس التشريعية والرقابية التي سيجري تكوينها مستقبلًا.

وعلى الرغم من أنّ التركيبة الاجتماعية التقليدية تتقوض نتيجةً لظهور قوى اجتماعية جديدة تعتمد على المال والسلطة، وتشمل التجار ورجال الأعمال، إضافةً إلى ذوي الرتب العسكرية، فإنّ التركيبة التقليدية مازالت تمثّل أهميةً كبيرةً لدى المجتمع.

من الناحية الدينية نجد في اليمن مذهبين رئيسين إلى جانب بعض الجماعات التي تتبع مذاهب مختلفة، فأغلبيّة اليمنيين يتبعون مذهب الإمام الشافعي (السني)، إضافةً إلى أنّ منهم من يتَّبع مذهب الإمام زيد بن علي، المعروف بـ"الزيدية" (وهو مذهب شيعي). وعلى الرغم من الصراع الحالي بين المذهبين فإنّ التعايش بينهما كان، حتى وقت قريب، هو السمةَ الغالبةَ. وتسود الزيدية معظم المحافظات شمال اليمن من صعدة إلى ذمار، في حين يُعدُّ معظم سكان المناطق جنوب ذمار من أتباع المذهب الشافعي.

وقبل قيام ثورة سبتمبر ١٩٦٢، كان الأئمة - وهم من الزيدية - يحكمون شمال اليمن، وجاءت الثورة لتضع حدًّا للتقسيم المذهبي، واختفت تقريبًا المدارس التي تدرِّس المذاهب، ليصبح التعليم الديني جزءًا من التعليم العامّ الذي تضطلع به الحكومة حتى بداية ثمانينيَّات القرن الماضي؛ إذ يرى الكثيرون أنّ تأسيس مدرسة للسلفية في صعدة، وإحياء مدارس الزيدية فيها وفي صنعاء قد أدَّيا إلى تأجيج الصراع، ثمّ إلى قيام ما يسمى الحركة الحوثية المسلحة التي خاضت عدَّة حروب ضدّ الحكومة اليمنية، وسيطرت في الفترة الأخيرة على نحوٍ كامل على محافظة صعدة، إضافة إلى أجزاء من محافظات أخرى.

الاقتصاد اليمني

تساهم خمسة قطاعات رئيسة في توليد معظم الناتج المحلي في اليمن وهي التجارة والزراعة والصناعات الاستخراجية (بما في ذلك النفط والغاز)، ثمّ النقل والتخزين، وأخيرًا قطاع منتجي الخدمات الحكومية. ومن جانب آخر، فإنّ قطاع النفط الذي تعتمد عليه موازنة الدولة بأكثر من ٦٥ في المئة من مواردها، تتأثر مساهمته بالأسعار العالمية للنفط وتذبذب الإنتاج النفطي الذي يعاني تناقصًا مستمرًا نتيجةً لانخفاض قدرة الآبار المعمرة على الإنتاج وتعرُّض المنشآت النفطية للتخريب.

وفي عام ٢٠١٢ كانت مساهمة القطاعات الرئيسة في الناتج المحلي الإجمالي لليمن، مرتبةً تنازليًّا وهي؛ قطاع التجارة بنسبة ١٧,٥ في المئة، ثمّ الزراعة بنسبة ١٥,٦ في المئة، ثمّ قطاع الصناعات الاستخراجية (متضمنًا إنتاج النفط والغاز) بنسبة ١٢,٧ في المئة، فالنقل والتخزين بنسبة ١١,٩ في المئة، وأخيرًا قطاع منتجي الخدمات الحكومية

الشكل (١)
تكوين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحسب القطاعات الاقتصادية

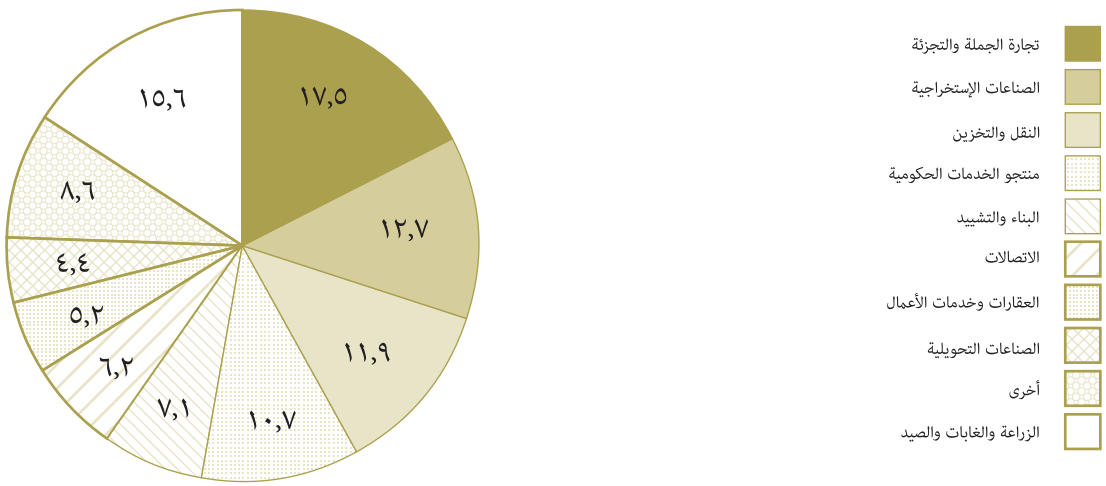

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، **الكتاب السنوي** (اليمن: ٢٠١٢).

الشكل (٢)
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي (٪)

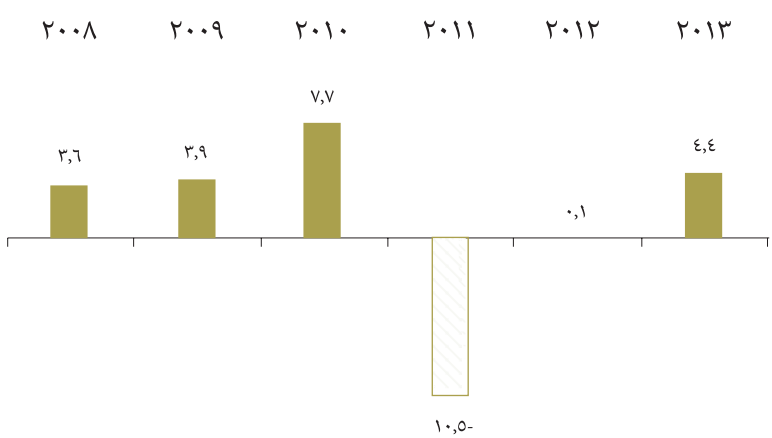

المصدر:
International Monetary Fund, *World Economic Outlook* (Washington: IMF, 2013)

الشكل (٣)
تحويلات المغتربين اليمنيين في الخارج (مليون دولار)

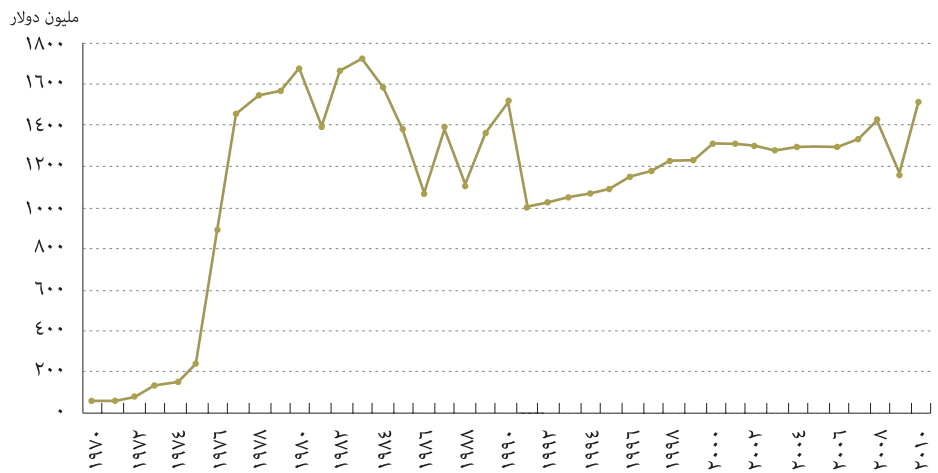

ملاحظة: تستند البيانات قبل عام ١٩٩٠ إلى مجموع دولتي اليمن.
المصدر: البنك الدولي، **مؤشرات التنمية الدولية** (واشنطن: البنك الدولي، ٢٠١٣)؛ وكذلك:
R. E. Looney, "Worker Remittances in the Arab World: Blessing or burden?" *The Jerusalem Journal of International Relations*, vol. 12, no. 2 (1990), pp. 28

الشكل (٤)
إيرادات صادرات النفط في اليمن (١٩٨٧-٢٠١٠)

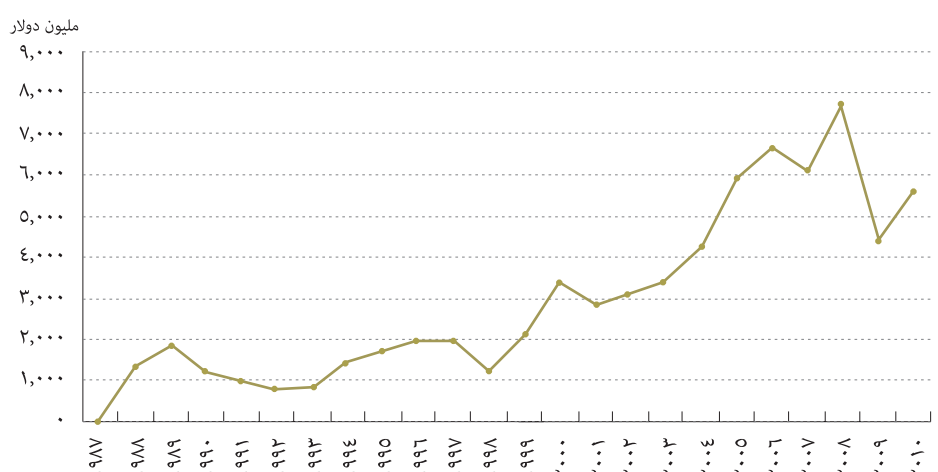

المصدر: البنك المركزي اليمني، **التقرير السنوي**، للفترة ١٩٨٧-٢٠١٠.

الذي يساهم بنسبة ١٠,٧ في المئة[٣] (الشكل ١). وعلى الرغم من تراجع مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، فإنّ ذلك القطاع لا يزال يستوعب أغلب اليد العاملة اليمنية، وتتفاوت نسبة مساهمته في الناتج بحسب جودة الموسم الزراعي والمساهمة النسبية لبقية القطاعات، وبخاصة قطاع الصناعات الاستخراجية الذي تتأثر مساهمته في الناتج بتذبذب الإنتاج النفطي.

وتتّضح صورة الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها اليمن من خلال النظر إلى الأداء الاقتصادي خلال السنوات القليلة الماضية. فبعد أن سجّل الناتج المحلي الإجمالي نموًّا سلبيًّا بلغ ١٠,٥ في المئة في ذروة الأزمة عام ٢٠١١، تشير البيانات الأولية المتوافرة إلى أنّ الناتج الحقيقي قد عاد عام ٢٠١٢ ليسجّل نموًا إيجابيًّا متواضعًا لم يتعدَّ ٠,١ في المئة، في حين يُقدَّر أن يكون الناتج عام ٢٠١٣ قد نما بمعدل ٤,٤ في المئة (الشكل ٢).

وعلى مدى عقود، كان اقتصاد اليمن يعتمد على مصادر خارجية للدخل بما في ذلك تحويلات العاملين، والمساعدات الخارجية. وقبل اكتشاف النفط وتصديره كانت تحويلات المغتربين المصدر الأكبر من موارد البلاد من النقد الأجنبي (الشكل ٣)، ثمّ حلّت صادرات النفط والغاز محلّها منذ بدء الإنتاج عام ١٩٨٧. وعلى الرغم من أنّ إيرادات صادرات النفط مثّلت مصدرًا مهمًّا للدخل منذ بدء التصدير، فإنّ تلك الإيرادات قد اتسمت بالتذبذب، ووصلت إلى أعلى مستوًى لها عام ٢٠٠٨، ثمّ بدأت إيرادات النفط في الانحسار (الشكل ٤)؛ بسبب انخفاض الإنتاج من آبار النفط المعمرة، وزيادة الاستهلاك المحلي للنفط، واستهداف أنابيب النفط بالتخريب.

> "المتابع للشأن اليمني يخلص إلى أنّ الفشل في المجال الاقتصادي كان له الغلبة في تأجيج مشاعر عامة السكان"

لم تحقّق الثروة النفطية الجديدة الآمال المعقودة عليها في إنعاش الاقتصاد والتسريع بعجلة التنمية؛ وذلك نتيجةً لسوء استخدام تلك الثروة. وقد أشار تقرير صادر عن البنك الدولي إلى أنه "على الرغم من توافر الموارد، والحرِّيات السياسية الفريدة من نوعها في الشرق الأوسط، والقدرة الجديرة بالذكر على التغلب على صدمات أسعار النفط والحرب الأهلية، لم يتمكن اليمن من تحقيق الآمال المعقودة عند توحيد البلاد عـام ١٩٩٠"[٤]. فلا يزال اقتصاد اليمن يصنف بوصفه أفقر الاقتصادات في المنطقة العربية.

العوامل التي أدت إلى الانتفاضة الشعبية في شباط / فبراير ٢٠١١

إنّ الاحتقان السياسي الناجم عن الاختلال الواضح في آليات انتقال السلطة، وتركّز الثروة والنفوذ في أيدي فئة قليلة من السكان، وسيطرة الحكم العائلي والأسر التقليدية على مراكز اتخاذ القرار، كلّ ذلك كان أرضيةً خصبةً لحدوث انتفاضة عام ٢٠١١. إلا أنّ المتابع للشأن اليمني يخلص إلى أنّ الفشل في المجال الاقتصادي كان له الغلبة في تأجيج مشاعر عامة السكان، وكان بدوره نتيجةً حتميةً لتراكمات ٣٣ سنةً من فشلِ النظام في بناء دولة المؤسسات، بل إنه ساهم في تقويض مؤسسات الدولة التي ورثها من النُّظم التي سبقته. فعلى الرغم من أنّ الأوضاع المواتية الناتجة من اكتشاف النفط وبدء إنتاجه وتصديره عام ١٩٨٧، ثمّ بدء تصدير الغاز الطبيعي عام ٢٠٠٩، فقد فشل النظام السَّابق في استغلال الثروات الجديدة لتحسين الأداء الاقتصادي.

ثمّ إنّ انحيازه إلى النظام العراقي أثناء غزو دولة الكويت أدَّى إلى استعداء كلّ دول الخليج العربية التي كانت سوقًا لأكثر من مليون عامل يمني، ومصدرًا للمساعدات والمشاريع التنموية. فأدَّى ذلك إلى عودة أغلب اليد العاملة التي كانت تعمل في الخليج، وإلى إيقاف المساعدات التي كان اليمن يحصل عليها من تلك الدول؛ لذلك فقدَ اليمن جزءًا كبيرًا من العوائد التي كانت تمثّل مصدرًا رئيسًا للدخل. وأدّت عودة مئات الآلاف من العمال من الخليج أيضًا إلى ارتفاع معدل البطالة وزيادة الضغوط على الموارد المحلية الشحيحة أصلًا.

نخلص إلى القول إنّ الاقتصاد اليمني متمثِّل بغنًى في الموارد البشرية وفقر في الموارد الطبيعية المُتاحة. ففي مساحته الكبيرة يقطن نحو ٢٥ مليون نسمة، ممّا يجعل اليمن أعلى بلدان الجزيرة العربية سكانًا. وينمو هذا العدد بأكثر من ٣ في المئة سنويًّا، ولذلك فمن المتوقَّع أن يزيد عدد سكان اليمن ليصل إلى ٦٠ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٣٥.

٣ البنك الدولي، **مؤشرات التنمية الدولية** (واشنطن: البنك الدولي، ٢٠١٣).

4 The World Bank, *Yemen Development Policy Review* (Washington: The World Bank, 2006).

الجدول (١)

بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية: اليمن ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (٢٠١٠)

المؤشر	اليمن	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
عدد السكان (مليون)	٢٥,٩	٣٢٥
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)	١٢٨٣	٢٠٠٠
الترتيب في مؤشر التنمية الإنسانية (HDI)	١٣٣	--
نسبة السكان تحت خط الفقر (٪)	٤٥	١٦,٩
سكان الحضر (٪ من إجمالي السكان)	٣١,٨	٥٨
العمر المتوقع عند الولادة (سنة)	٦٣	٧١
نسبة الوفيات بين الأطفال الرُّضع (لكل ألف)	٧٨	٢٧
نسبة الرضع تحت سن الخامسة الذين يعانون سوء التغذية	٤٣	١٢
نسبة السكان الذين يحصلون على مصادر آمنة لمياه الشرب	٦٢	٨٧
الإنفاق على الصحة (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	١,١	٢,٧
الإنفاق على التعليم (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	٥,٢	٤,٧
الإنفاق العسكري (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	٤,٠	٥,٢
نسبة الأمية بين الكبار	٣٩	٢٦

المصدر:
The World Bank, *World Development Indicators* (Washington: The World Bank, 2013); International Monetary Fund.

الشكل (٥)

الأداء التنموي في اليمن ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

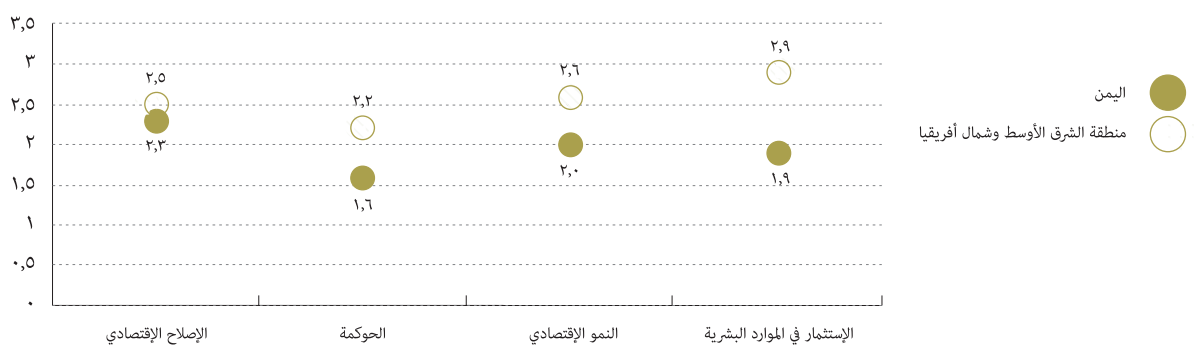

ملاحظة: تعبِّر الأرقام عن مقياس من ١ إلى ٥، والدولة الأكثر تقدمًا تحصل على ٥ درجات.
المصدر:
USAID, "Yemen Gap Analysis," (April 25, 2011), at: http://www.usaid.gov/sites/default/files/documents/1863/Yemen%202011.pdf

ويعدُّ أكثر من ٤٥ في المئة من سكان اليمن دون سنّ ١٥ سنةً، يعيش أغلبهم على الزراعة. وعلى الرغم من مساحة اليمن الكبيرة نسبيًّا، فإنّ الأرض الصالحة للزراعة تُعَدُّ صغيرة، مقارنةً بالكثافة السكانية العالية؛ إذ لا تتعدى ٣ في المئة من إجمالي مساحة البلاد.

ويُعدّ اليمن من الدول الفقيرة من حيث الموارد المائية؛ إذ تعتمد الزراعة فيه على الأمطار الموسمية التي تهطل بغزارة متوسطة في فصل الصيف، والتي وإن كانت مفيدةً، فإنّ أغلبها لا يُستغلّ، كما أنّ هَطْلها يؤدّي أحيانًا إلى فيضانات مدمِّرة؛ مثلما حدث في حضرموت وصنعاء. وتشير التقارير إلى تعرض أحواض المياه الجوفية المحدودة للاستنزاف السريع، بخاصة منذ عام ٢٠١١، بعد الأزمة السياسية التي أدَّت إلى ضعف رقابة الدولة على الحفْر العشوائي والاستغلال غير القانوني للموارد المائية. ومن ثمّ تُحذر التقارير الدولية من تعرُّض اليمن لخطر مشكلة ندرة المياه، خصوصًا في المدن الرئيسة.

ولليمن شواطئ طويلة غنية بالثروات السمكية، غير أنّ تقارير المنظمات الدولية تشير إلى أنها معرّضة للخطر نتيجةً لسوء الاستغلال. ويتوافر في اليمن العديد من الموارد الطبيعية والمعدنية، إلّا أنها لم تستغلّ بعد، في حين تظلّ الموارد المُكتشفة والمُستغلة قاصرةً على النفط الخام والغاز الطبيعي، وتلك الموارد تعجز عن تغطية حاجات التنمية المستدامة؛ إذ تتوافر في اليمن احتياطيات تُقدَّر بـ ٢,٧ مليار برميل من النفط الخام بدأ الإنتاج منه عام ١٩٨٦، و٠,٥ تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي بدأ استغلاله تجاريًّا عام ٢٠٠٩، وتشير أغلب التقديرات إلى أنّ احتياطيات اليمن من النفط تتناقص بسرعة، وإلى أنه من المتوقع نضوبها خلال سنوات قليلة، إن لم تحدث اكتشافات جديدة.

> "من المتوقَّع أن يزيد عدد سكان اليمن ليصل إلى ٦٠ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٣٥"

لقد دأبت أدبيات الاقتصادية وسياسية عديدة منذ سنوات على وصف اليمن بأنه "دولة فاشلة" Failing state. ولا شكّ في أنّه وصْف لم يأتِ من فراغ. فقد فشلت الحكومات المتعاقبة على البلاد في إحداث تنمية اقتصادية حقيقية ومستدامة، على الرغم من توافر الموارد الطبيعية التي تساعد على تحقيق ذلك الهدف. ويظهر ذلك الفشل جليًّا في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة المنشورة في دوريات المنظمات والهيئات الدولية المهتمة بالتنمية؛ مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ويُصنَّف اليمن ضمن دول العالم الأقل نموًا، وهو يعدُّ من أفقر الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فمتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي لا يزيد عن ٦٤ في المئة من مثيله في المنطقة، ونحو نصف السكان يعيشون تحت خط الفقر.

الجدول (٢)
النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي (٢٠١٠-٢٠١٤)

	مصر	تونس	ليبيا	اليمن
٢٠١٠ (قبل الربيع العربي)	٥,١	٣,١	٥,٠	٧,٧
٢٠١١	١,٨	١,٩-	٦٢,١-	١٠,٥-
٢٠١٢	٢,٢	٣,٦	١٠٤,٥	٢,٤
تقدير ٢٠١٣	٢,١	٢,٦	٦,٠-	٤,٤
متوقع ٢٠١٤	٣,٠	٣,٠	٢٣,٠	٦,٠

المصدر:
The World Bank, *MENA Quarterly Economic Brief* (Washington: The World Bank, January 2014).

ويُبين الجدول (١) وضع اليمن مقارنةً بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فنلاحظ أن كلّ مؤشرات التنمية في اليمن هي أسوأ كثيرًا من متوسط تلك المؤشرات على مستوى المنطقة؛ إذ يعاني اليمن ارتفاع معدل النمو السكاني الذي يزيد على ٣ في المئة سنويًّا - وهو من أعلى المعدلات في العالم - وترتفع نسبة البطالة في اليمن لتصل إلى أكثر من ٣٠ في المئة بحسب أغلب التقديرات. وأغلب العاطلين عن العمل هم من الشباب والخريجين الجدد من الجامعات. وعلى الرغم من تحسُّن المستوى التعليمي في اليمن خلال العقود الأخيرة، فإنّ نسبة الأمية فيه لا تزال مرتفعةً؛ إذ تبلغ ٢٧ في المئة بالنسبة إلى الذكور و٦٥ في المئة بالنسبة إلى الإناث (٣٩٪ في المتوسط). ومع هذا المعدل المرتفع للنمو السكاني، وارتفاع معدل الأمية، وانتشار البطالة، إضافةً إلى تدني مستوى الدخل، تتضح لنا نسبة التحديات التي مازالت تواجه البلاد.

> فشلت الحكومات المتعاقبة على البلاد في إحداث تنمية اقتصادية حقيقية ومستدامة، على الرغم من توافر الموارد الطبيعية التي تساعد على تحقيق ذلك الهدف

وبصفة عامة فإنّنا إذا قارنّا اليمن بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجدنا أنّ الأداء التنموي لم يكن على مستوى التحديات، وأنه كان أقلّ كثيرًا من المتوسط في المنطقة في جميع الجوانب التنموية (الشكل ٥). ولعلّ من أهمّ المؤشرات التي تلفت الانتباه إلى تدني الأداء التنموي في اليمن، مقارنةً بمتوسط بقيّة دول المنطقة هو الاستثمار في الموارد البشرية. فالاستثمار في الموارد البشرية، كما نتبين ذلك من الشكل (٥)، أقلّ على نحوٍ كبير من مثيله المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولذلك، فإنّ الأوضاع الاقتصادية الصعبة، وفشل الحكومات السَّابقة في تقليل مستوى الفقر، وتحسين مستوى المعيشة، والحدّ من البطالة والتضخم، كانت عوامل مهمّةً في ازدياد الغضب الشعبي وخروج الشباب في شباط / فبراير ٢٠١١، مطالبين بتغيير واقعهم المر، وإعطائهم أملًا في مستقبل أفضل. ولا شك في أنّ العامل الاقتصادي كان هو المحرك الأساسي للانتفاضة، وإن كانت هناك عوامل سياسية واجتماعية أدَّت إلى زيادة الإحساس بعدم الرضا، والتطلع إلى التغيير.

اليمن وتحديات التنمية

واجه اليمن - مثل تونس ومصر وليبيا - تحدياتٍ تنمويةً كبيرةً؛ ففي الوقت الذي أتت فيه انتفاضات شعوب تلك الدول بآمال عريضة لتحسين مستوى المعيشة، وإحداث تنمية حقيقية، زادت الأحداث التي شهدتها تلك الدول عام ٢٠١١، وما نجم عنها من عدم استقرار سياسي واقتصادي، تعقيدًا شديدًا. وقد أظهرت دراسة مقارنةً حديثةً للبنك الدولي أنّ حالة عدم الاستقرار التي تعيشها دول "الربيع العربي" أثَّرت على نحوٍ كبير في معدلات التنمية فيها؛ إذ انخفضت نِسَب نموِّ الناتج المحلي الإجمالي في تلك الدول مقارنة بالدول الأخرى. ويبين الجدول (٢) أنّ تلك الدول لم تتمكن بعد من استعادة معدلات النمو التي كانت سائدةً قبل عام ٢٠١١. وإجمالًا، يواجه اليمن تحدياتٍ كبيرةً على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

> من المسلَّم به أنّ اليمن قد حقّق تقدمًا ملحوظًا في عملية الانتقال السياسي بعد "ثورة الربيع اليمني"، ويعزّز هذا الانطباع انتهاء أعمال مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وما توصَّلت إليه مختلف القوى السياسية من توافق

التحديات السياسية

من المسلَّم به أنّ اليمن قد حقّق تقدمًا ملحوظًا في عملية الانتقال السياسي بعد "ثورة الربيع اليمني"، ويعزّز هذا الانطباع انتهاء أعمال مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وما توصَّلت إليه مختلف القوى السياسية من توافق بشأن قضايا كثيرة؛ لعل أهمها قضية شكل الدولة، والقضية الجنوبية، وقضية صعدة (وهي تتعلق أساسًا بالحركة المسماة "الحوثية"). غير أنّ ذلك التوافق لم يُنهِ الصراع الذي ما زال مستمرًّا، ويزداد ضراوةً في كلّ أرجاء البلاد. ويأخذ هذا الصراع أشكالًا عدّة أخطرها المواجهات المسلحة. وتعمل أطراف عديدة على تعزيز مواقفها على حساب الدولة؛ ففي المناطق الجنوبية يزداد نفوذ تنظيم القاعدة الإرهابي في مناطق متعدّدة ويستمرّ التنظيم في تنفيذ هجمات متزايدة تستهدف الجيش. وفي هذه المناطق، أيضًا، يعمل "الحراك الجنوبي"، وهو تنظيم يدعو إلى انفصال المحافظات الجنوبية عن اليمن، لزيادة الضغط على الحكومة من خلال تنظيم هجمات

الشكل (٦)
مؤشرات التعليم والصحة في دول الربيع العربي

المصدر:
The World Bank, *World Development Indicators* (Washington: The World Bank, 2011)

الجدول (٣)
توزيع النفقات الحكومية (٢٠٠٧-٢٠١٠)

	النصيب من الناتج المحلي الإجمالي (٪)			
	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
دعم المشتقات البترولية	٢٢,٩	٣٣,٨	٢١,٢	٢٤,٣
الصحة	٣,٤	٣,٢	٣,٥	٤,٧
التعليم	١٤,٥	١٣,١	١٦,٣	١٥,٥
الحماية الاجتماعية	٠,٢	٠,٢	٢,٧	٢,٩
الخدمات العامة	٢٤	٢٠,٣	١٨,٢	١٣,٦
الدفاع	١٥,٧	١٣,٣	١٦,٤	١٠,٨
أخرى	١٩,٣	١٦,١	٢١,٧	٢٨,٢
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، **الكتاب السنوي** (اليمن: ٢٠١١).

مسلحة ضدّ قوات الأمن والجيش. أمّا في الشمال فتواصل جماعة "الحوثي" زيادة نفوذها وبسْط سيطرتها على مناطق جديدة، مستغلةً تآكل سيطرة الدولة. وفي هذا الوضع الهش يستمرّ نمو الصراعات المحلية الطائفية والمذهبية. ويغذي تلك الصراعات العديد من الجهات الخارجية التي من مصلحتها استمرار حالة عدم الاستقرار في اليمن.

ويُعَدُّ إعادة تشكيل الدولة من أهمّ التحديات التي سيواجهها اليمن في الفترة المقبلة، وقد جاء توافق القوى السياسية على تشكيل دولة اتحادية بأقاليم متعدّدة حلًّا بديلًا أمام عدم قدرة الدولة الحالية على إدارة شؤون الناس، على أنّ تأسيس دولة اتحادية ليس بالأمر الهين؛ لذا سيواجه اليمنيون تحدياتٍ كبيرةً لإنشاء دولة مركبة على أنقاض دولة بسيطة، في ظلّ ضعف المؤسسات الحكومية ومحدودية القدرات البشرية المتوافرة. ومما يزيد الأمر تعقيدًا استمرار حالة الاستقطاب السياسي، وسعي الأطراف السياسية لتحقيق مكاسب على حساب الدولة. فعلى سبيل المثال قامت حكومة النظام السَّابق بتوظيف ٢٠ ألف موظف جديد عـام ٢٠١١، وفي المقابل قامت الحكومة الانتقالية الحالية بتوظيف ما لا يقلّ عن ١٠٠ ألف؛ ما بين مدني وعسكري خلال سنتين، لتضيف إلى الجهاز الحكومي الذي يعاني الترهل أصلًا، المزيد من الأعباء. وفي شباط / فبراير ٢٠١٤، قامت لجنة رئاسية بتقسيم اليمن إلى ستة أقاليم، بناءً على معطيات سياسية خالصة، من دون أخذ العوامل الاقتصادية في الحسبان. وذلك يعني أنّ بعض الأقاليم لن تكون قادرةً على تحقيق التنمية في ظلّ موارد شحيحة.

> جـاء توافق القوى السياسـية على تشـكيل دولة اتحادية بأقاليـم متعدّدة حلًّا بديـلًا أمام عدم قدرة الدولة الحالية على إدارة شؤون الناس

إنّ تحقيق "انفراج سياسي" على أرض الواقع سيظل على المحك، وسيظل التحدي كبيرًا لتطبيق ما جرى الاتفاق عليه في مؤتمر الحوار، في ظلّ استمرار الصراع، وعدم قدرة الدولة على فرْض القانون، وفي ظلّ وضْع أمني يتَّسم بالهشاشة وعدم الاستقرار؛ إذ تتنامى في البلاد أعمال التخريب التي تطال البنية التحتية الفقيرة أصلًا، بخاصة خطوط نقل الطاقة الكهربائية، وأنابيب النفط والغاز.

التحديات الاقتصادية

لا شك في أنّ النجاح في تحقيق انفراج السياسي يعدُّ خطوةً مهمةً على طريق مستقبل أفضل لليمن. غير أنّ ذلك لن يضمن للبلاد تلقائيًّا الاستقرار والتنمية الاقتصادية. فمن دون تحسن المستوى المعيشي للسكان لن يكون في الإمكان تصوُّر تلبية طموح أولئك الذين خرجوا في شباط / فبراير ٢٠١١، مطالبين بالحد الأدنى من العيش والكرامة. وتعدُّ المحافظة على نمو مرتفع في الناتج المحلي الإجمالي، والمساهمة في خلق وظائف جديدة للحد من البطالة المتزايدة بين الشباب، من التحديات الاقتصادية الرئيسة أمام الحكومة اليمنية. ولا يمكن تحقيق ذلك من دون التقليل من الاعتماد على النفط محركًا للاقتصاد، وتنويع هيكل الإنتاج والتصدير، وتصحيح الوضع العامّ للمالية على أساسٍ أكثر استدامةً، وتحسين البنية التحتية، بخاصة في مجال الكهرباء والمياه والمواصلات وتحسين بيئة الأعمال لجذب الاستثمارات عن طريق سيادة القانون، وزيادة مستوى الشفافية في القطاع الحكومي خاصةً، وأخيرًا إجراء إصلاحات قضائية كثيرة.

> وصـل العجز المالـي في عـام ٢٠١٢ إلى ١٢,٣ في المئة من الناتـج المحلي الإجمالـي، واتجهت جُل النفقات إلى أغراض غير استثمارية

ويمكن فهم عمق التحدي التنموي إذا علمنا أنّ نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مطلق في اليمن تصل إلى أكثر من ٤٥ في المئة[٥]، ومن المقدّر أنها قد ارتفعت أثناء انتفاضة عام ٢٠١١ وبعدها، لتصل إلى أكثر من ٥٤ في المئة. أمّا معدل البطالة فقد تجاوَز ٤٠ في المئة. وفي ظلّ الموارد الشحيحة المتوافرة محليًّا وتوسُّع حاجات العدد المتزايد من السكان، وضُعف البنية الإنتاجية في الاقتصاد، إضافةً إلى التحديات السياسية والأمنية السالف ذكرها، يصبح من الصعب تصور الكيفية التي ستؤدِّي إلى كسر تلك الحلقة المفرغة من دون حصول اليمن على الدعم الخارجي، أو حدوث اكتشافات جديدة للثروة النفطية. ومن خلال مقارنة اليمن بدول "الربيع العربي" يظهر أداء اليمن متواضعًا؛ ذلك أنّ نسبة الالتحاق بالمدارس ما زالت هي الأقل، كما أنّ الخدمات

٥ المصدر:
CIA, "The World Factbook," (2013), at: https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/

الشكل (٧)
المساعدات الخارجية لليمن (النسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

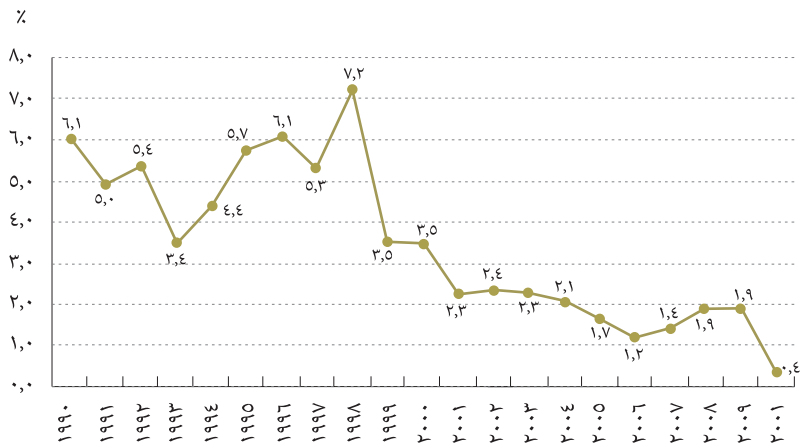

المصدر:
The World Bank and K. Smith, *World Development Indicators* (Washington: The World Bank, 2012); L. Poole, *Yemen Aid Factsheet 1995 - 2009* : *Trends in Overseas Development Assistance* (Keward Court, UK: Global Humanitarian Assistance), 2011.

الصحية في اليمن ما زالت من دون المستوى كما يتضح من الشكل (٦).

ويعكس المستوى المتدني لمؤشر التنمية البشرية HDI حصيلة التحديات التنموية التي تواجه البلاد. ففي عام ٢٠١٠ ورَد اليمن في المرتبة ١٣٣ من بين ١٦٩ دولة شملها تقرير التنمية البشرية. وهذا الوضع ليس أعلى بكثير من أفقر البلدان الأفريقية، ولا يتفوق داخل المنطقة العربية إلّا على الصومال، ومنذ عام ٢٠١١ زاد الأمر سوءًا؛ إذ بدأ مؤشر التنمية البشرية في اليمن في الانخفاض، وانخفض تبعًا لذلك ترتيب اليمن في مؤشر التنمية البشرية إلى المرتبة ١٦٠ عام ٢٠١٢.

ويعتمد الاقتصاد اليمني، والميزانية الحكومية، خاصةً، على الموارد الخارجية من إيرادات صادرات النفط، وتحويلات العاملين في الخارج. ويظهر لنا مدى التحدي الذي يواجه الحكومة اليمنية من جهة زيادة موارد الميزانية، وترشيد النفقات وتوزيعها بما يخدم أهداف التنمية؛ إذ وصل العجز المالي في عام ٢٠١٢ إلى ١٢,٣ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، واتجهت جُل النفقات إلى أغراض غير استثمارية.

وبالنظر إلى توزيع النفقات الحكومية على أوجه النشاط المختلفة يتضح لنا القصور الشديد في الاهتمام بالجوانب التنموية. ففي حين يستحوذ دعْم المشتقات البترولية على نحو ٢٣-٣٤ في المئة من مجمل النفقات للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠، ويستحوذ الإنفاق على الدفاع على نحو ١١-١٦ في المئة، لا تتعدى ميزانية الصحة ٤,٧ في المئة، وميزانية التعليم نحو ١٦ في المئة (انظر الجدول ٣).

وعلى الرغم من أنّ اليمن من أفقر دول العالم، فإنه يعدّ من أقلها حصولًا على الدعم الاقتصادي الخارجي؛ إذ إنّ نسبة المساعدات الخارجية المقدمة له من الناتج المحلي الإجمالي لم تتعدَّ ٢ في المئة خلال العقد الماضي (انظر الشكل ٧). وعلى الرغم من تعهد المانحين بتقديم الدعم له في أكثر من مناسبة، وقد كان آخرها تعهدات عام ٢٠١٢ بتقديم ٨ مليارات دولار، فإنّ عدّة عوامل تساهم في عدم الاستفادة من تلك التعهدات؛ منها ضعف قدرات الحكومة في توظيف ذلك الدعم.

التحديات البيئية: مشكلة المياه في اليمن

يمثّل شحّ المياه أبرز مشكلة بيئية في اليمن، وتزداد أهميتها مع تعاظم تأثير هذه المشكلة في حياة الناس. ويُعدُّ اليمن من أفقر دول العالم؛ ذلك أنّ متوسط حصة الفرد من الموارد المائية في السنة، يبلغ ٨٤ مترًا مكعّبًا من المياه، وهذا المعدل يقلُّ كثيرًا عن مؤشر شحّ المياه؛ وهو ١٠٠٠ متر مكعب للفرد سنويًّا (أو خمس الحد الأدنى

لاستهلاك الفرد للمياه الذي حددته منظمة الصحة العالمية[٦]. ويجرى استنزاف المياه في اليمن بمعدلات عالية جدًّا؛ إذ يقدر متوسط كمية المياه المتجددة بمليارى متر مكعب سنويًّا، في حين تقدر كمية المياه المستهلكة بـ ٣,٥ مليارات متر مكعب سنويًّا[٧].

وتشير البيانات إلى أنّ الزراعة تستحوذ على نحو ٩٠ في المئة من الاستهلاك السنوي للمياه، وتعتمد الزراعة على المياه السطحية الآتية من مياه السيول الناتجة من الأمطار الموسمية وبعض المصادر من العيون. إضافةً إلى ذلك، تُستخدم المياه الجوفية على نحوٍ متزايد لغرض الزراعة، ويأتي الاستهلاك المنزلي للمياه في المرتبة الثانية بنسبة ١٠ في المئة تقريبًا، في حين لا يزيد استخدام المياه للأغراض الصناعية عن ٢ في المئة[٨].

> مشكلة المياه في اليمن لا تؤثّر في قدرته على إيجاد الغذاء للسكان فحسب، بل تتعدى ذلك إلى الجانب الاجتماعي؛ فهي تمثّل ٨٠ في المئة من أسباب النزاعات في المجتمع

إنّ مشكلة المياه في اليمن لا تؤثّر في قدرته على إيجاد الغذاء للسكان فحسب، بل تتعدى ذلك إلى الجانب الاجتماعي؛ فهي تمثّل ٨٠ في المئة من أسباب النزاعات في المجتمع[٩]. وهذه المشكلة ناتجة بدرجة رئيسة من شحّ الموارد المائية، يُضاف إلى ذلك جملة من العوامل التي تزيد المشكلة تعقيدًا، وهي تتمثّل بالزيادة السكانية الكبيرة والتنمية الزراعية غير الموجهة التي تؤدّي إلى استنزاف المياه من دون النظر إلى الجدوى الاقتصادية والبدائل المتوافرة للتنمية. أضف إلى ذلك كلّه ضعف قدرة الدولة على إدارة الموارد المائية والتحكم بها لتحقيق الاستدامة. وقد مثلت أحداث عام ٢٠١١ نكسة لجهد الحكومة في إدارة الموارد المائية، إذ ضعفت سيطرة الدولة؛ ما أدّى إلى انتشار حفْر آبار المياه انتشارًا واسعًا، وإلى انهيار المنظومة الناشئة لإدارة الموارد المائية. وقد سيطر الاهتمام بالشأن السياسي على ما عداه ليتراجع اهتمام الدولة بالشأن المائي ويصبح في ذيل قائمة أولوياتها.

إنّ استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي يزيد مشكلة المياه تعقيدًا؛ لذا فمن المهم إيلاء الحكومة اليمنية المشكلة المائية اهتمامًا كافيًا؛ من خلال استكمال منظومة إدارة المياه، والعمل على وضع إستراتيجية مائية ملائمة تأخذ في الحسبان المخزون المائي، وتعمل على تعزيز آليات إدارة الموارد المائية لحمايتها من الاستنزاف، مع الأخذ في الحسبان البدائل التنموية المتاحة للزراعة التي تساهم بنحو ١٥ في المئة من إجمالي الناتج المحلي وتوظف ٥٠ في المئة من القوى العاملة[١٠].

> إحدى العلامات المميزة لأحداث عام ٢٠١١ هي مشاركة المرأة فيها؛ فهذه أوّل مرة تشارك فيها النساء في الاحتجاجات

التحديات الاجتماعية

لقد أدت ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢، وتأسيس الجمهورية اليمنية عام ١٩٩٠، كما سبق أن ذكرنا، إلى إحداث تغييرات كثيرة في المجتمع اليمني، وأصبحت الثروة - إضافةً إلى السلطة المتعلقة بالوظيفة العامة أو بالجيش - من العناصر المهمّة في تحديد العلاقات بين الناس. غير أنّ العدالة الاجتماعية ظلّت محكومةً إلى حدّ كبير بالتركيبة الطبقية للمجتمع، ولم تستطع الدولة إنشاء نظام كفء يساوي بين الناس في الحقوق والواجبات. وعلى الرغم من أنّ "ثورة الربيع اليمني" قد أكّدت مبادئ المساواة التي أسستها ثورة ١٩٦٢، فإنّ تطبيق تلك المبادئ سيظل محكومًا بالعديد من التحديات على الواقع.

إنّ إحدى العلامات المميزة لأحداث عام ٢٠١١ هي مشاركة المرأة فيها؛ فهذه أوّل مرة تشارك فيها النساء في الاحتجاجات بوصفهنّ عنصرًا مهمًّا، بل إنّ المرأة اليمنية عُدَّت من العناصر المساهمة في توجيه الأحداث. وقد جاء مؤتمر الحوار بمشاركة ٣٠ في المئة من النساء ليؤكّد اعتراف مختلف الأطراف بدور المرأة، بما في ذلك القوى التي كانت دائمًا تقف في وجه أيّ تغيير لدورها. ولعل من أهمّ نتائج

6 Nicole Glass, "The Water Crisis in Yemen: Causes, Consequences and Solutions," *Global Majority E-Journal*, vol. 1, no. 1 (June 2010).

7 The World Bank, *World Development Indicators* (Washington: The World Bank, 2012)

8 http://www.afedonline.org

9 Glass.

10 The World Bank, *World Development Indicators*.

الحوار الاتفاق على وضع "كوتا" لتمثيل المرأة في مؤسسات الدولة في المستقبل، ولا شكّ في أنّ ذلك هو بداية الطريق لإحداث تغيير كبير في دورها، وأنه سيواجه الكثير من التحديات أيضًا.

> أدَّى توسُّع الحوثيين وتخلي الدولة عن مقاومة النفوذ الحوثي، منذ عام ٢٠١١، إلى نشوب صراع بين الحوثيين من جهة والسلفيين وبقيَّة أتباع المذهب السني من جهة أخرى

من المتوقع أن يأخذ الصراع المذهبي الطائفي النصيب الأكبر في مجرى الأحداث في اليمن خلال الفترة المقبلة. فلقد نشبت خلال السنوات الماضية عدد من المواجهات بين الحكومة والحركة الحوثية، وظلت تلك المواجهات بين الدولة وحركة التمرد التي كانت تسعى لتوسيع نطاق نفوذها، وظلّ الحوثيون يسيطرون على مناطق محدودة في محافظة صعدة، ولكنّ الدولة فشلت في القضاء عليهم قضاءً نهائيًّا، وزادت شوكتهم تدريجيًّا، وأدَّى عجز الدولة إلى زيادة نطاق نفوذهم. وخلال عام ٢٠١١ استغل الحوثيون الوضع القائم في صنعاء فانضمُّوا إلى الحركة المطالبة بالتغيير، وشاركوا مشاركةً فعّالة في الاحتجاجات التي أدت في النهاية إلى تخلي الرئيس علي عبد الله صالح عن السلطة. وعلى الرغم من أنهم لم يكونوا جزءًا من المبادرة الخليجية فإنهم شاركوا، ولو على نحوٍ رمزي، في حكومة الوفاق الوطني التي جرى تشكيلها. وخلال سنتين من حكومة الوفاق الوطني ظلوا يعملون لتوسيع مناطق نفوذهم وكسب المزيد من النفوذ على الأرض من دون أدنى مقاومة من الدولة.

لقد أدَّى توسُّع الحوثيين وتخلي الدولة عن مقاومة النفوذ الحوثي، منذ عام ٢٠١١، إلى نشوب صراع بين الحوثيين من جهة والسلفيين وبقيَّة أتباع المذهب السني من جهة أخرى. وتطور الصراع إلى مواجهات مسلّحة في مناطق مختلفة من اليمن، كان أسوأها ما حدث في منطقة دماج؛ إذ قام الحوثيون بمهاجمة الأقلية السلفية ومحاصرتها، ومن ثمّ تهجيرها نهائيًّا من المنطقة. ولم تمر أسابيع على أحداث دماج حتى بدأت المواجهات المسلحة في منطقة أرحب بالقرب من صنعاء، ثمّ في عمران، وهي الحرب المستمرّة حتى كتابة هذه الأسطر.

بعد أن كان التعايش هو السمة الغالبة بين المذاهب المختلفة في اليمن، بخاصة بين الأغلبية السنية والأقلية من الزيدية، نجم عن الأحداث الأخيرة شرخ كبير في النسيج الاجتماعي اليمني. وكلّ يوم تزداد الهُوَّة بين الطرفين؛ ما ينذر بمزيد من التعقيدات الاجتماعية، ولا سيما مع سعي الحوثيين، سعيًا حثيثًا، لفرض الأمر الواقع على الأرض، ومواصلة دعوتهم إلى إسقاط حكومة الائتلاف.

خاتمة

إنّ تحديات التنمية في اليمن كبيرة، لكنها ليست مسألةً مستحيلة المعالجة، ففي حالة افتراض انفراج متوقع في المشهد السياسي، وإعادة تشكيل الهيكل الإداري للبلاد على أساس الحفاظ على وحدة البلاد تحت حكم فيدرالي واسع الصلاحيات، وإقامة الانتخابات المتوقعة التي ينتج منها تشكيل حكومة منتخبة، فإنّ هناك الكثير من التفاؤل بخروج البلد من أزمته والوصول لتحقيق النمو الاقتصادي.

وإنّ تحقيق الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في اليمن عملية معقَّدة نظرًا إلى صعوبة الأوضاع الحالية، والتركيبة السكانية السياسية والمذهبية والاجتماعية البالغة التعقيد؛ لذلك سوف يتعين على الحكومة الجديدة انتهاج رسْمٍ وتنفيذٍ لمجموعة متكاملة من السياسات التي تعمل في جميع الاتجاهات، لتصحيح التشوهات التي أصابت بنية الدولة اليمنية، نتيجةً لعقود طويلة من الحكم الفردي الذي قام على القليل من الشفافية، والكثير من حفظ التوازن الهش بين الجماعات والطوائف المختلفة. ومن تلك السياسات العمل على تعزيز الحكم الرشيد، وزيادة جهد مكافحة الفساد، وتبني سياسات الإصلاح الاقتصادي، جنبًا إلى جنب مع معالجة الوضع الأمني، وإصلاح المنظومة القضائية. ومن ثمَّ، فإنّ النهج المتكامل للتنمية المستدامة، بالنسبة إلى اليمن، هو السبيل الوحيد للمضي قدمًا.

نور الدين الحوتي*

المعارضة السياسية في المغرب بين الإقصاء والاحتواء

رافقت ثورات بلدان شمال أفريقيا والشرق الأوسط تحولات سياسية كثيرة أدَّت، في بعض هذه البلدان، على الأقل في ما أسفرت عنه من نتائج أولية في انتظار أن تضع الثورات أوزارها، إلى تغييب زعامات كثيرًا ما وُصفت بالتاريخية والأبدية، وتبوُّء قوًى سياسية معارضة سابقًا، الصدارة في مراكز القرار السياسي بعد تغييب وتهميش وإقصاء.

بيد أنّ مسار التحولات الموصوف باختصار في الأسطر القليلة أعلاه، لم يكن المسار الوحيد الذي اتخذته هذه التحولات المصيرية في تاريخ المنطقة.

ويشكِّل المغرب نموذجًا للدولة التي أفرزت فيها التحولات السياسية الأخيرة واقعًا سياسيًا آخر غير ما ذُكر. بل يُجمع المتتبعون على أنّ النظام الملكي في المغرب – عكس ما توقعت بعض الأوساط – خرج بعد مرور عاصفة الربيع العربي، أصلب عودًا وأمكن رسوخًا.

ومن تجليات هذا المسار/ الواقع، أنّ النظام السياسي المغربي، استغل الربيع العربي فرصةً، للإمعان في تغييب المعارضة السياسية وتقزيمها، ومحْو دورها أيضًا، ليدخل المشهد السياسي في المملكة العلوية مرحلةً غير مسبوقة من تاريخها، كاشفةً ومُعزِّزةً لكثير من مظاهر ما يمكن أن نسميه: "سريالية المشهد السياسي المغربي".

* إعلامي واكاديمي مغربي، حاصل على شهادة الدكتوراه من جامعة عبد المالك السعدي بتطوان - المغرب.

مقدمة

رافقت تحوّلات سياسية كثيرة ثورات بلدان شمال أفريقيا والشرق الأوسط. وأدّت هذه التحوّلات، في بعض هذه البلدان، على الأقلّ في ما أسفرت عنه من نتائج أوّلية في انتظار أن تضع الثورات أوزارها، إلى تغييب زعاماتٍ كثيرًا ما وُصفت بالتاريخية والأبدية، وتبوُّء قوى سياسية معارضة سابقًا، الصدارة في مراكز القرار السياسي بعد تغييبٍ وتهميشٍ وإقصاء.

بيد أنّ مسار التحوّلات الموصوف باختصار في الأسطر القليلة أعلاه، لم يكن المسار الوحيد الذي اتّخذته هذه التحوّلات المصيرية في تاريخ المنطقة.

يمثّل المغرب نموذجًا للدولة التي أفرزت فيها التحوّلات السياسية الأخيرة واقعًا سياسيًا آخر غير ما ذُكر. بل يُجمع المتتبّعون - عكس ما توقّعت بعض الأوساط – على أنّ النظام الملكي في المغرب بعد مرور عاصفة الربيع العربي، خرج أصلب عودًا وأمكن رسوخًا[1].

من تجلّيات هذا المسار/ الواقع، أنّ النظام السياسي المغربي استغلّ الربيع العربي فرصةً، أمعن فيها في تغييب المعارضة السياسية وتقزيمها، بل محو دورها؛ ليدخل المشهد السياسي في المملكة العلويّة مرحلةً غير مسبوقة من تاريخها، تكشف كثيرا مظاهر ما يمكن أن نسمّيه: "سريالية المشهد السياسي المغربي"، وتعزّزها.

يمكن الوقوف على هذه السريالية برصد ما يسود النموذج السياسي المغربي الحالي من "ظواهر"، يكاد يتفرّد بها، لأسبابٍ أو لأخرى، بين الأنساق السياسية السائدة ضمن بلدان شمال أفريقيا والشرق الأوسط. وهذه الظواهر منها ما هو "جيني"، لا يمكن الحديث عن النظام السياسي المغربي دون استحضاره؛ إذ هي مكوّنات ماهويّة فيه. ومنها ما هو "مكتسب" تراكمي، لكن النظام يتقن، كما هي عادته، توظيفه لتعزيز موقعه بين أحجار اللعبة السياسية، ولا سيّما إذا جرت رياح التطوّرات الدولية والإقليمية بما تشتهيه سفنه.

وبما أنّ ظواهر هذا التفرّد على قدرٍ كبير من التنوّع في تجلّياتها ومظاهرها، وهي إلى ذلك بينها تعالق على مستويات كثيرة، سنكتفي في هذا التحليل برصد تميّز النسق السياسي المغربي المعاصر على مستوى واحد منها هو "المعارضة السياسية"، أو بمعنى أدقّ "طبيعة المعارضة السياسية"[2]. وخصوصًا ما آلت إليه هذه المعارضة من واقع تراكم على امتداد فترات زمنية طويلة، جاء الربيع العربي ليسرّع إيقاعها ويحسم مصير التحوّلات الذي لم يكن شيئا آخر غير ما كان يخطّط له.

إنّ راهن المعارضة السياسية في المغرب الذي يباركه النظام السياسي بل هو الذي يشكّله ويسعى لترسيخه بآليات على قدرٍ كبير من التنوّع، يمثّل في طرحنا الذي نورده ونرصد تجلّياته في هذا التحليل، مظهرًا من مظاهر "تهافت" النظام السياسي المغربي، بل يمكن عَدّ هذا التوجّه إلى حدودٍ بعيدة من "الأخطاء التاريخية" التي يرتكبها النظام الحالي؛ وإن كان يبدي كما هي عادته قدرةً هائلة على التكيّف مع مستجدّات المشهد السياسي، وضبط توجّهات سفينته بآليات مستحدثة.

> "المعارضة السياسية المسموح بها في البلاد، تقدّم بصورتها وبطبيعتها - إلى جانب معطيات أخرى - مظهرًا من مظاهر سريالية المشهد السياسي فيها"

وقبل تفصيل القول في ما سبق، نؤكّد أنّ عدّ المعارضة السياسية في نظرنا، مدخلًا لرصد تفرّد النسق السياسي المغربي في الوقت الراهن، ودليلًا على استفادة النظام السياسي المغربي من موجة الثورات الأخيرة، مبنيّ إجمالاً على:

أوّلًا: أنّ النموذج السياسي المغربي في احتواء المعارضة السياسية يكاد يكون نموذجيًا.

ففي المغرب - وبجعل "لغة النهايات" محلية المعنى - بات من الجائز الحديث حاليًا عن "نهاية المعارضة"، أو بعبارةٍ أدقّ "نهاية معارضة النظام"؛ وسنقيم الدليل على هذا الحكم الذي قد يراه البعض مبالغًا فيه إن لم يكن متطرّفًا[3].

---

١ ممّن عبّر عن هذه الفكرة كاتب اليوميات في جريدة Le Figaro الفرنسية ألكسندر آدلر في مقالته:
Alexandre Adler, "La solidité du Maroc face à la révolution arabe", *Le figaro*, 16 Juillet 2012.

٢ بسبب التعالق المشار إليه، نسجّل أنّ الحديث عندما يكون حول نسق سياسي ما، فإنّه من الصعب جرد معطى أو فاعل ما في هذا النسق وتخصيصه بالتحليل استقلالا دون باقي مكوّنات النسق.

٣ قد يقول قائل إنّ في هذا إنكارًا لطبائع الأشياء وسنن التاريخ. أقول إنّ التحليل المقدّم هنا تحليل ظرفي آنيّ، يستند على معطيات الواقع السياسي المغربي الحالي، ومن ثمّ لم يكن هذا التحليل تنبئيًا ولا استشرافيًا، وليس من أهدافه أن يكون كذلك.

ثانيًا: أنّ المعارضة السياسية المسموح بها في البلاد، تقدّم بصورتها وبطبيعتها - إلى جانب معطيات أخرى - مظهرًا من مظاهر سريالية المشهد السياسي فيها كما ألمحنا.

وهذا في نظرنا ما يضمن للموضوع أهميته؛ إذ التطرّق لموضوع المعارضة هو تطرّق لواحد من أبرز مكوّنات النسق السياسي بالمفهوم المعاصر، وعدم وجود هذا المكوّن/الفاعل، أو وجوده على غير الصورة التي يكون بها فاعلا حقيقيًّا مؤثّرًا، يجعل الوضع السياسي - ودعنا نستبق الحكم هنا - غير صحّي ولا طبيعي، وعلى هذا يترتّب ما يترتّب؛ إن لم يكن في المدى المنظور، فلا شكّ في الأمد البعيد.

> باستقراء تاريخ الصراع السياسي في المغرب، نلمس ازدواجية في تعاطي النظام السياسي مع معارضيه

التجلّي الأوّل للمعارضة السياسية المغربية

إنّ معارضة النظام في المغرب، بمعنى السعي إلى تغيير طبيعة الحكم وشكله عن طريق ثورات أو محاولات انقلاب، تراجعت بعد انقضاء فترة حكم الملك الراحل الحسن الثاني الذي عرف عهده محاولات انقلابية باءت كلّها بالفشل.

ومن ثمّ، فبعد الانقلابات التي عرفتها البلاد في سبعينيات القرن الماضي، وبعد دخول رموز اليسار المغربي نهاية التسعينيات معترك العملية السياسية الديمقراطية[٤]، انحصرت معارضة النظام في المملكة المغربية في قطبين، هما:

- **القطب الأوّل:** قطب اليسار الراديكالي الذي تشتّت طرائق قددا، وبات يعاب عليه أنّه لا يزال يتمسّك بتصوّرات وأفكار، هي أقرب في نظر منتقديه إلى الطوباوية الفكرية والنظرية منها إلى الواقعية السياسية، ويدافع عنها.

- **القطب الثاني:** قطب الإسلام السياسي الذي لم يقبل بشروط اللعبة السياسية الموضوعة في البلاد. وعند إطلاق هذا الوصف، يكون تحديدًا هو "جماعة العدل والإحسان"؛ أقوى جماعات الإسلام السياسي تأطيرًا وحضورًا في الساحة[٥].

تكشف الثنائية القطبية المبيّنة أعلاه، في النسق السياسي المغربي مفارقة مثيرة للانتباه. هذه المفارقة تتمثّل في أنّ خطابات هذه التيارات المعارضة ومواقفها السياسية ومطالبها الاجتماعية التي تعلن عنها في أدبياتها المرجعية ووقفاتها الاحتجاجية، تتقاطع وتتماهى في جملتها مع ما يُعرف بـ"مطالب الشارع" المغربي في التغيير؛ بيد أنّ قدرة هذه التيارات الاستقطابية وقوّتها التمثيلية في أوساط الجماهير تبقيان محدودتين؛ وهو ما يطرح أكثر من سؤال عن الأسباب الذاتية والموضوعية لهذه المفارقة.

وعلى العموم، ودون إسقاط مسؤولية هذه القوى السياسية الذاتية عن ظهورها الباهت في المشهد السياسي المغربي[٦]، يمكن القول إنّ النهج الذي يسلكه النظام في تعاطيه مع من يتبنّى فكرة "معارضة النظام"، يبقى محدّدًا مهمًّا في الإجابة عن سؤال المفارقة المذكورة.

فباستقراء تاريخ الصراع السياسي في المغرب، نلمس ازدواجية في تعاطي النظام السياسي مع معارضيه، "حيث كانت التنظيمات السياسية التي تبدي قبولها بقواعد اللعبة السياسية القائمة وبثوابت النظام السياسي والمقتنعة بجدوى العمل السياسي من داخله، تقابل بسياسة الباب المفتوح وباعتراف الدولة وباقي القوى السياسية المشاركة في الحقل السياسي الرسمي. هذا إلى جانب دور المؤسسة الملكية التي كانت تبحث دائمًا عن قنوات لاحتواء المعارضة السياسية

---

٤ المقصود هنا هو مشاركة اليسار المغربي في حكومة ما سمّي "التناوب التوافقي"؛ وإلا فإنّ اليسار المغربي كان دائم الحضور في العملية السياسية، وإن اختلفت تياراته ما بين تبنّي "الاختيار الثوري"، أو المشاركة في التدافع السياسي وفقًا لقواعد مقرّرة وافق عليها هذا اليسار أم لم يوافق.

٥ تعتمد هذه الجماعة تكتيكًا سياسيًّا يقوم على "الكرّ والفرّ"، ومن ثم يصعب أحيانًا الحكم على مدى فعاليتها في المشهد السياسي المغربي، غير أنّ الذي يُجمع عليه الباحثون هو أنّ جماعة العدل والإحسان انكسرت شوكتها كثيرًا بعد مصابها في وفاة مرشدها الروحي والمؤسس عبد السلام ياسين، وقبلها بسبب عدم تحقّق نبوءة الشيخ الموعودة سنة ٢٠٠٦ التي تسمّى في أدبيات الجامعة "القومة". كما يلاحظ أنّ تعبئة الجماعة تعبئة مناسباتية سرعان ما تتحوّل إلى حالة كمون بزوال أسبابها.

وإلى جانب جماعة العدل والإحسان، نجد تيارات إسلامية أخرى في المغرب لها وزنها؛ كالتيار السلفي بشقّيه العلمي والجهادي. غير أنّ تأثير هذا التيار الأخير في العملية السياسية لا يكاد يذكر على الأقلّ لسببين: مقاطعة هذا التيار العملية السياسية برمّتها والتزامه الحياد بخصوصها أوّلًا؛ وقد نستثني هنا حزب "النهضة والفضيلة" عمّن يعدّه حزبا سلفيًّا، ثم تعرّض التيار السلفي الجهادي للتشتيت، خصوصًا بعدما زجّ برموزه في المعتقلات على خلفية التداعي العالمي لما سمّي بمحاربة الإرهاب، والتي عُدّ المغرب شريكا إستراتيجيًّا فيها ولا يزال. أضف إلى ذلك التضييق الذي بات يتعرّض له الشقّ العلمي من التيار السلفي في المغرب الذي يتّهم بمعاكسة التوجّه الرسمي للدولة دينيًّا، وبالحصول على تمويل خارجي خصوصًا من دول الخليج، وغيرها من التهم.

٦ يكفي دليلا على ذلك أنّ آخر معطيات صادرة عن وزارة الداخلية في المغرب بخصوص الأحزاب، تؤكّد أنّ من أصل ٣٣ حزبًا في البلاد، ١٧ حزبًا منها فقط ممثّلة في البرلمان.

(..) وفي مقابل هذا الفعل الإدماجي الذي ينهجه المخزن[٧] المغربي (...) يظهر السلوك الإقصائي كفعل يطال كلّ القوى التي تقوم على تناقض بين إيديولوجيتها وإيديولوجية النظام، والقوى التي تخلق حقولا مضادّة تنافس مشروعية المؤسسات القائمة"[٨].

إذًا، لا خيار أمام الفاعلين السياسيين في المغرب، إلا الاحتواء أو الإقصاء، وبطبيعة الحال للمقام الأوّل مغانم وللمقام الثاني مغارم، ولا منزلة بين المنزلتين في الموقف من النظام.

> في ما يخصّ شخص الملك نجد أنّ حضوره يهيمن على حضور باقي الفاعلين السياسيين

وينبغي أن لا يُفهم من آلية الإقصاء، أنّ النظام يخلي سبيل القوى السياسية التي تعارض طبيعته، بل إنّه يسخّر كلّ الوسائل والآليات لكي تعجز هذه القوى عن تحقيق التواصل السياسي المثمر مع الجماهير.

فإلى جانب الآليات الاستخباراتية المعروفة التي تسخّر للتضييق على قوى المعارضة، والتي تفضي إلى تفكيك هذه الحقول المضادّة في المشهد السياسي واعتقال رموزها ونفيهم والقضاء على فعاليّتها. يشتغل النظام السياسي في المغرب عبر قنوات كثيرة، يمكن أن نسمّيها "قنوات تثبيت ودعم الشرعية". وهي في مجملها قنوات لما يمكن أن نسمّيه "السيطرة الناعمة"، المفهوم الذي نجده مؤسّسًا له ومبثوثًا في فكر الفيلسوف والمناضل الماركسي الإيطالي أنطونيو غرامشي.

ومن هذه القنوات/ الآليات التي منها ما هو تقليدي ومنها ما هو مستحدث، نقف على اثنتين:

آليّة الحضور

تتبدّى هذه الآلية في صور كثيرة تعود في مجموعها إلى اثنتين:

في ما يخصّ شخص الملك نجد أنّ حضوره يهيمن على حضور باقي الفاعلين السياسيين. ومن هنا يلمس المراقبون أنّ محمدا السادس، وإذا ما استثنينا الأنشطة التي يحضرها بوصفه الممثّل الأسمى للمملكة المغربية، حريص على الظهور في الأنشطة الإنسانية والاجتماعية التي تتغيّا تعزيز التعاطف الشعبي، كالمناسبات التي يتدخّل فيها مثلًا لمواساة أسر ضحايا حوادث السير والكوارث الطبيعية عن طريق تقديم التعازي والتكلّف بمراسيم الجنائز... ونحو ذلك.

هذا، وقد تحوّل هذا الحضور الملكي منذ سنة ٢٠٠٥، إلى حضور أكثر قوّة. حضور ظاهره اجتماعي لكن عمقه سياسي إلى درجة كبيرة، بعدما جرى الإعلان عمّا يسمّى "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية". وهو ما سنقف عليه بتفصيلٍ أوفى في القسم الثاني من هذه الورقة.

آليّة لغة الخطاب السياسية

تتمثّل هذه الآلية في حرص النظام السياسي المغربي، عبر أجهزته المختلفة، على إنتاج خطاب سياسي وإعادة إنتاجه، قوامه مفاهيم يبدو جليًّا، أن لا هدف منها سوى وَأْد إنتاج خطاب سياسي معارض مَهْما كانت درجته في سلمية المعارضة[٩].

من هذه المفاهيم التي تروج بكثرة في الخطاب والتواصل السياسي المغربي المعاصر، نجد مفاهيم: "الاستثناء المغربي"، و"التغيير في ظلّ الاستقرار"، و"الإجماع الوطني"، وما نُسج على منوالها من المفاهيم.

ولعلّ ممّا لا يحتاج إلى كبير تفصيل، أنّ اللغة والخطاب السياسيَّين القائمين على هذا اللون من المفاهيم، هما لغة وخطاب يحدّدان المواقع بصرامة، أو بمعنى أدقّ، الموقع الوحيد الذي ينبغي أن تصطفّ فيه القوى السياسية، وتلتزم به، وتتبنّاه، وتدافع عنه في كلّ قضية تُطرح في البلاد. مع العلم أنّ هذه القضية من الوارد جدًّا أن تكون قضية خلافيّة، أي أنّها قابلة لأن تكون مجالًا لإمكانية ممارسة المعارضة وفقًا للأصول الديمقراطية المتعارف عليها[١٠]، دون أن يكون في ذلك ضرورة إضرار بما يروج بوصفه "المصلحة العليا للوطن".

٧ لا علاقة لمفهوم "المخزن" هنا بمعناه المعروف في اللسان العربي، فمفهوم المخزن في النسق السياسي المغربي، يحمل دلالة تاريخية وسياسية غالبًا ما تكون قدحية، على اعتبار أنّه يدلّ على جهاز السلطة في الدولة، القائم على انتقال السلطة بطريقة وراثية في الغالب، وعلى علاقة حظوة ومصلحة بين الحاكمين والحاشية والمستفيدين؛ بحيث يكون رضا النظام عن الشخص بقدر ما يبدي من ولاء ملموس... وقد راج في الأدبيات السياسية لفترة ما بعد الثورات العربية مفهوم جديد هو "الدولة العميقة". وهو مفهوم يكاد يكون مرادفًا لمفهوم المخزن في دلالته في بلاد المغرب.

٨ إبراهيم أبراش، **علم الاجتماع السياسي** (الرباط: مطبعة دار السلام، ١٩٩٩)، ص١٥٧.

٩ للمزيد من التفاصيل، انظر: نور الدين الحوتي، "في مفهوم الاستثناء في النسق السياسي المغربي، أو العبور اللغوي الآمن"، **القدس العربي**، العدد ٧٥٤٧، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وهو نموذج من هذه المفاهيم الكثيرة .

١٠ لسنين طويلة استفردت أجهزة بعينها داخل النظام المغربي بإدارة ملفّ النزاع المتعلّق بالصحراء، وبطبيعة الحال هذا الملفّ يسوّق له بلغة وخطاب يجعلان منه موضوع إجماع وطني. وكثيرا ما اتّضح على خلفية مستجدات معيّنة، أنّ الطريقة التي عولج بها الملفّ لم تكن الطريقة الوحيدة الممكنة والأنجح بين طرق كثيرة لإدارة هذا النزاع، بعضها نادت به سابقًا بعض فرق المعارضة في أوج قوّتها وحضورها.

وعليه، فهذه اللغة وتبعًا لها الخطاب الذي تؤسّسه، تجعل الفاعلين السياسيين خاضعين للمنطق الذي عُرف في الأدبيات السياسية المعاصرة بـ"منطق بوش"؛ منطق "من ليس معنا فهو ضدّنا"[١١].

التجلّي الثاني للمعارضة السياسية المغربية

على مستوى الأحزاب

هنا نلج متاهة من متاهات المشهد السياسي المغربي، حيث يتجلّى البعد الأوضح للسريالية في هذا المشهد؛ وحيث يصعب الإمساك بخيوط متينة للتحليل والرصد؛ إلا إذا كنّا على علم بأنّ هذه السريالية تكشف في واقع أمرها أنّها أمر يراد وواقع يُرام.

وإن مع ثبوت عواقب ذلك السيّئة، كان يكفي النظام السياسي في المغرب أن يقتصر في تضييقه على المعارضة، على أن يوجّه سهامه نحو من يعارض النظام من القوى السياسية، وهي معارضة لم يكن النظام السياسي ليعدم من يؤيّده في سبيل القضاء عليها وكسر شوكتها؛ لأنّها معارضة تبين غير ما مرّة أنّها كانت تستهدف حيازة السلطة السياسية لأغراضٍ لم تكن يومًا ما مصرّحًا بها ولا كانت بريئة.

كما أنّ هذا النوع من المعارضة يرى فيه جمهور واسع من المغاربة، زعزعة للاستقرار الذي تتمتع به البلاد بين سائر كيانات الجوار الإقليمي، خصوصًا مع ما يسجَّل في بعض بلدان الثورات الأخيرة من مؤشّرات "اللااستقرار" و "اللاأمن"، وما يكتنف مآلات هذه الثورات من غموضٍ كثيف.

كان من الممكن أن يقتصر الأمر على ما سبق؛ غير أنّ النظام السياسي في المغرب أبى إلا أن "يستأصل" المعارضة السياسية ويخمد جذوتها، حتى تلك التي هي من ضرورات النظم السياسية وملح الديمقراطية في الدول الحديثة.

يعترف الدستور المغربي بالمعارضة السياسية صوريًّا. غير أنّه وموازاة مع هذا الاعتراف، نجده يضيّق من مجال تحرّكها بصورة كبيرة؛ فالفصل الثالث من الدستور السابق للمملكة (دستور ١٩٩٦) حصر دور الأحزاب في تمثيل المواطنين وتأطيرهم. ولم يوسّع مجال تحرّكها ليشمل الصراع حول السلطة مع احتمال الوصول إليها من أجل تطبيق برامجها، كما هو مقرّر في العلوم السياسية عند الحديث عن دور الأحزاب السياسية.

لقد كرّس هذا الواقع الدستور الجديد (٢٠١١) الذي ينصّ بالعبارة (الفصل ٧):" تعمل الأحزاب السياسية على تأطير المواطنات والمواطنين وتكوينهم السياسي، وتعزيز انخراطهم في الحياة الوطنية، وفي تدبير الشأن العامّ، وتساهم في التعبير عن إرادة الناخبين، والمشاركة في ممارسة السلطة...".

> يعترف الدستور المغربي بالمعارضة السياسية صوريًا. غير أنّه وموازاة مع هذا الاعتراف، نجده يضيّق من مجال تحرّكها بصورة كبيرة

ولا يغرّنّ قارئ هذه النص ما توحي به عباراتٌ من قبيل سماح النظام للأحزاب بالانخراط في "تدبير الشأن العام"، و"المشاركة في ممارسة السلطة"... ذلك أنّ طبيعة النظام، تحدّد طبيعة السلطة أو سقف السلطة التي يمكن أن تكون مجال تنافسٍ بين القوى السياسية. وهذا هو ما تحدّثت عنه الوثيقة الدستورية بوضوح ومباشرة في الفصل العاشر منها، حينما تطرّقت لطبيعة المعارضة التي يقبل بها النظام، "إنّها المعارضة البرلمانية"؛ هذه المعارضة التي يتمثّل سقف دورها في اللعبة السياسية في مراقبة عمل الحكومة والمشاركة في العمل البرلماني... وأمور أخرى مشابهة.

إلى جانب تقليص دور الأحزاب السياسية وتسطيره؛ بما يجعل كلّ خروج عنه خرقًا للقانون قد يؤدّي بـ"الحزب العاقّ" إلى الحلّ، يوظّف المخزن المغربي آليةً أخرى تضمن له بطريقة أو بأخرى "وجودًا" في الخريطة الحزبية في البلاد.

كثيرًا ما يتحدّث المهتمّون بالعلوم السياسية في المغرب، وفي غيره من البلدان التي تتقاطع مع تجربته السياسية، عمّا يسمّونه "الأحزاب الإدارية".

المقصود بهذا الصنف من الأحزاب، هو تلك التي تُحسب على القصر؛ أي أحزاب أسّسها أشخاصٌ كانت لهم علاقة ودّ مع القصر؛ إمّا بمبادرة شخصية منهم أو بإيعاز من القصر وهذا هو غالب أمرها. وهو المعطى الذي يشرعن لنا وصف هذا النوع من الكيانات السياسية بـ"أحزاب المخزن" التي يُجمع دارسو الأحزاب وقوى الضغط في

---

١١ يُنسب هذا المنطق لـ George W Bosh وقد استخدمه إبان الحرب الأميركية على ما سُمّي الإرهاب؛ فمن لم يؤيّد هذه الحرب بحسب هذا المنطق، فهو يصطفّ إلى جانب الإرهاب ضرورةً؛ إنّه منطق اللاحياد.

الأنظمة السياسية، على أنّها تتلقّى التعليمات التي تبني عليها مواقفها السياسية من كلّ القضايا، بل يمكن القول إنّها أداة المخزن وقناته في إيصال مواقفه هو منها.

وفي سبيل هذا، نجد النظام المغربي حريصًا على الاحتفاظ بنمطٍ للاقتراع وبتقطيع للدوائر الانتخابية، يضمن بهما لهذه الأحزاب مواقع في دوائر القرار الحكومية ومواقع أقدام في ما دونها من مراكز تدبير الشأن العام؛ ولا سيّما في ظلّ تصاعد نفوذ بعض الأحزاب التي يخشى المخزن من اكتساحها المسرح السياسي[١٢]. هذا، فضلًا عمّا تضمنه هذه الأحزاب لنفسها بتدخّلات محاباتية من مكاسب سياسية عبر الوسائل غير المشروعة في العملية السياسية عمومًا والانتخابية على وجه الخصوص.

إنّ التاريخ المغربي يحفظ لنا في أرشيفه نماذجَ عن هذه الأحزاب التي أُسّست لهذه الغايات؛ فمن هذه الأحزاب "حزب الحركة الشعبية" الذي أُسّس سنة ١٩٥٩، وهو حزب يشارك في الحكومة الحالية[١٣].

ثمّ حزب "الاتحاد الدستوري"، وهو حزب أسّسه المعطي بوعبيد لمّا كان وزيرًا أوّل بإيعاز من القصر سنة ١٩٨٣. ومعلوم أنّ تأسيسه إنّما كان ليقوم بدورٍ معيّن في سياق الاستعداد لانتخابات ١٩٨٤.

ومنها كذلك "التجمّع الوطني للأحرار"، الحزب الذي أسّسه أحمد عصمان صهر الملك الراحل الحسن الثاني سنة ١٩٧٨. وقد انضمّ إلى حكومة بن كيران في نسختها الثانية بعد انسحاب حزب الاستقلال منها.

بل إنّ حزب "العدالة والتنمية" الذي يقود الائتلاف الحكومي الحالي في المغرب، لا يخرج عن هذه "السلالة" من الأحزاب. غير أنّ حزب المصباح مرّ قبل تحوّله إلى حزبٍ مقبول في الساحة السياسية بجملة مراحل.

إنّ النواة الأولى للحزب كانت في تنظيم الشبيبة الإسلامية الذي انشقّ لتتولّد منه جماعة "الجماعة الإسلامية"[١٤]، هذه التي تحوّلت إلى "حركة الإصلاح والتجديد"، ثمّ إلى "حركة التوحيد والإصلاح" التي اندمجت مع حزب "الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية" الذي كان قد أسّسه في شباط / فبراير سنة ١٩٦٧ الدكتور عبد الكريم الخطيب، أخ الملك الراحل الحسن الثاني من الرضاعة، ليتولّد من هذا الاندماج حزبٌ جديد تحت اسم "العدالة والتنمية"[١٥].

لقد كان تأسيس حزب العدالة والتنمية، أوّل تجربة للإسلاميين المغاربة المعتدلين مع العمل السياسي المؤسساتي. وقد كان هذا التأسيس، أو بالأحرى الترخيص، سلوكًا سياسيًّا جديدًا اتّخذته الدولة وتحديدًا الملك الحسن الثاني، "تحت ضغط إكراهات ظرفية، مخافة تحوّل الإسلاميين المعتدلين إلى جماعة العدل والإحسان أو الجماعة الجهادية لعبد الكريم مطيع"[١٦].

إذًا، وهذا بيت القصيد في تحليلنا، نسجّل أنّ حزب العدالة والتنمية اندمج في سيرورة تشكّله مع حزب إداري أسّسه أخ الملك. والترخيص له بدخول المعترك السياسي بحسب ما تقتضيه آلية الإدماج السياسي، كان بناءً على دفتر تحملات واضح وأجندة معروفة التفاصيل عند المهتمّين بالنسق السياسي المغربي.

ومن الضروري الإشارة إلى أنّ المخزن المغربي لم يتخلَّ عن هذا التوجّه في "تدجين" الأحزاب السياسية؛ بحيث نجد أنّ آخر حزبٍ إداري يدخل غمار التفاعل السياسي في المغرب، هو حزب "الأصالة والمعاصرة" الذي تأسّس سنة ٢٠٠٨ برعاية فؤاد عالي الهمة صديق العاهل المغربي محمد السادس وأحد مستشاريه حاليًّا. هذا الحزب الذي يتّهمه حزب العدالة والتنمية، بكونه إنّما وُجد لمهمّة وحيدة

١٢ التقطيع الانتخابي ونمط الاقتراع باللائحة المعتمد في المغرب، لا يسمح بانفراد حزبٍ بقيادة العملية السياسية، وهذه "آلية للتحكّم" في المشهد السياسي؛ فإذا ما حدث أن فاز حزب ما غير مرضيّ عنه تمام الرضا لسببٍ من الأسباب، فإنّه لا يسمح له بالمضيّ قدمًا دون عراقيل. مثال ذلك حزب العدالة والتنمية الذي ما إن فاز في الانتخابات التشريعية لسنة ٢٠١١ حتى وجد نفسه مكرهًا على الدخول في ائتلاف حكومي مكوّن من حزب الاستقلال اليميني، وحزب التقدّم والاشتراكية وهو وريث الحزب الشيوعي في المغرب، وحزب الحركة الشعبية الذي يروّج على أنّه حزب الأمازيغ المغاربة، ثمّ ليضطرّ في النسخة الثانية من حكومة بن كيران بعد انسحاب الاستقلال إلى التحالف مع حزب التجمع الوطني للأحرار، وهو حزب إداري تصريحًا.

١٣ في النسخة الأولى من حكومة عبد الإله بن كيران، كانت حقيبة الداخلية في يد هذا الحزب، وقد عانت حكومة الإسلاميين المغاربة من هذا المعطى أشدّ المعاناة، بسبب تصرّفات وزارة الداخلية وقراراتها التي راج أنّها كانت تجري دون استشارة رئيس الحكومة، وهو ما حدا بالمتتبّعين إلى وصف وزارة الداخلية حينئذ بأنّها حكومة مستقلّة عن حكومة بن كيران. وحزب الحركة الشعبية أسّسه كما هو ثابت في أرشيف الأحزاب المغربية، عددٌ من الشخصيات السياسية كان على رأسها المحجوبي أحرضان، وعبد الكريم الخطيب، وامبارك البكاي، والحسن اليوسي...

١٤ أسّسها عدد ممّن كانوا ينتمون لتنظيم الشبيبة الإسلامية بعد انشقاقهم عنها. ومنهم عبد الإله بن كيران رئيس الحكومة الحاليّة. والشبيبة الإسلامية تنظيم جرى حظره في المغرب واعتقال معظم قياديّيه، وتقديمهم للمحاكمة التي وصلت في أغلبها إلى السجن المؤبّد والحكم على عبد الكريم مطيع زعيم التنظيم بالإعدام، ما اضطرّه إلى الهروب إلى ليبيا كمنفى اختياري له...

١٥ عكاشة بن المصطفى، **الإسلاميون المغاربة** (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠٠٨)، ص٥١.

١٦ عبد الإله سطي، "الملكية والإسلاميون في المغرب: مقاربة لآليات الإدماج والإقصاء في النظام السياسي المغربي من خلال نموذجي: حزب العدالة والتنمية وجماعة العدل والإحسان"، سلسلة **دفاتر وجهة نظر**، العدد ٢٥، (٢٠١٢)، ص ١٦٣- ١٦٤.

تتمثّل في أن يكون حجر عثرة له في طريق اكتساحه الحلبة السياسية وانفراده بها، وهو الأمر الذي يسرد له حزب بن كيران أكثر من دليل.

وبنوعٍ من التعميم القائم على أكثر من برهان، يمكن القول إنّ جلّ الأحزاب السياسية في المغرب حاليًّا، أحزاب إدارية ومخزنية بمعنى من المعاني؛ يكفي أن نعلم أنّ في المغرب قانونًا لتأسيس الأحزاب (قانون ٠٤- ٣٦) يحدّد الشروط التي ينبغي أن يلتزم بها كلّ داخل إلى المعترك السياسي، كما أنّ الواقع السياسي في مغرب اليوم لم يشهد "انفلاتًا حزبيًّا"، بأن يتجرّأ حزب ما على تبنّي موقف يعاكس الموقف الرسمي من قضيةٍ من القضايا الكبرى التي لا يسمح فيها بهذه المعاكسة[١٧].

لم يكتف المخزن المغربي إذًا، بإضعاف الأحزاب السياسية، مع نجاحه في ذلك إلى حدودٍ قصوى، بل حرص دائمًا على ضمان وجود تمثيلية له داخل تشكيلة البلاد الحزبية. وهي آليّة من آليات اختراق الأحزاب السياسية، أو بالأحرى، آليّة من آليات اختراق استباقي لتفادي إمكانية توجّه رياح العملية السياسية وجهة غير مرغوب فيها ولا متوقّعة.

خلاصة القول، بالنظر إلى الدور الذي رسمه الدستور المغربي للأحزاب السياسية، وإذا كانت الأحزاب الإدارية هي بالتعريف تجمّعات سياسية تشكّلت تحت عيون النظام، فإنّ جلّ الأحزاب المغربية، أحزاب إدارية تعريفًا ووظيفة[١٨].

على مستوى الأفراد/النخبة

على مستوى الأفراد وخصوصًا النخبة منهم، رسّخ النظام السياسي المغربي "آليّة الاستقطاب" التي تجد تفعيلًا لها في تطبيقات بعينها.

تجد هذه الآلية جذورها التاريخية في فترات سابقة من تاريخ المغرب الحديث، حيث حرص النظام السياسي على إحاطة نفسه بعددٍ من الأشخاص/الأعيان النافذين ليضمن ولاءهم من جهة، وليساعدوه في تدبير الشأن السياسي الذي لا يمكن الانفراد بتدبيره على كلّ حال.

غير أنّ هذا الاستقطاب، وجريًا من المخزن على عادته في تكييف آلياته السياسية، اتّخذ بعد هذه "الصورة الكلاسيكية" التي تعتمدها الأنظمة السياسية دون استثناء، مظاهر أخرى.

أهمّ هذه المظاهر جاء في صيغة "تصريف موقف"؛ ففي السادس من تشرين الثاني / نوفمبر سنة ٢٠٠٣، أعلن ملك المغرب عن تأسيس ما عُرف باسم "هيأة الإنصاف والمصالحة"، بوصفها جهة رسمية أوكل لها - كما هو جليّ من اسمها - النظر في ملفّات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي أفرزتها الفترة المعروفة في المملكة بـ "سنوات الرصاص"، بعد سنوات من الصراع على السلطة بين النظام في عهد الملك الراحل الحسن الثاني والنخبة السياسية ممثّلة في اليسار المغربي الذي كان يعيش أوج حضوره السياسي في سبعينيات القرن الماضي وثمانينياته.

صحيح أنّ في هذه المبادرة بعدًا إنسانيًّا لا يُنكر؛ كما لا يُنكر أنّها دشّنت تجربة مغربية عدّتها منظمات عالمية لحقوق الإنسان في مجال "العدالة الانتقالية"، ناجحة ورائدة.

بيد أنّ الدافع الإنساني لا يمنعنا من موقعة التجربة في سياقها التاريخي ورصد ثمارها السياسية، وقراءتها على ضوء واقع التدافع والسعي لتعزيز المواقع بين القوى الفاعلة في الحقل السياسي في البلاد.

تمثّلت الثمرة السياسية لهذه الخطوة في إنهاء نوعٍ من المعارضة السياسية كثيرًا ما أزعج العرش، خصوصًا في ظلّ توارد تقارير حقوقية دولية تستفسر عن أسباب الاعتقال وظروفه ومصير المعنيّين بهذا الملفّ.

إنّ النظام وفي ما يشبه الاعتراف[١٩] بالخروقات التي شابت مرحلة من مراحل الصراع السياسي في المغرب المعاصر، اختار فتح هذا الملفّ لإحكام طيّه بعد ذلك؛ فكان أن استفاد المتضررون من تعويضات مالية عن سنوات الاعتقال والتعذيب، مع إغلاق الملفّ دون التفكير في تحريك دعاوى قضائية في حق المسؤولين أصالةً أو نيابةً عن هذه الخروقات؛ هؤلاء الذين كان عدد كبير منهم لا يزال على قيد الحياة.

المهمّ، أنّ جسر التواصل مدّ بين المخزن وضحايا ماضي الانتهاكات. وهذا الجسر سوف يجري تمتينه بآلية أخرى أثبتت بدورها فعالية كبرى؛ فإبّان هذه الفترة بالضبط، قرّر النظام السياسي المغربي، المضيّ قدمًا في تفعيل "آلية المجالس الاستشارية" التي كانت ومنذ الشروع في تجربتها - ودعنا من وظيفتها التي يروّج أنّه على أساسها تؤسّس - آلية من آليات المخزن لتأطير النّخب المعارضة، وسقفًا جمعت تحته كثيرًا من الأسماء/الأصوات المزعجة، وخصوصًا قسمًا من فلول اليسار

١٧ لاحظ المتتبعون كيف تبنّت الأحزاب السياسية في بياناتها بتماهٍ كبير، موقف الدولة الرسمي في قضية الصحفي علي أنوزلا.

١٨ ينحصر الاستثناء في هذا المقام في أحزاب لا تزال ترفض "إغراءات الاستقطاب والدمج"، وهي على العموم أحزاب لم يرض عنها المخزن يومًا؛ إذ لا تستشار في ما تستشار فيه الأحزاب من أمور السياسة العامة، ولا يهنّأ من يجري انتخابه أمينًا عامًّا أو رئيسًا لها من طرف ملك البلاد على غرار ما يصنع مع باقي الأحزاب ونحو ذلك... وكمثال على هذه الأحزاب نذكر حزب اليسار الاشتراكي الموحّد، وحزب الطليعة.

١٩ قلنا شبه اعتراف لفهم القضية فقط، وإلا فإنّ العرش المغربي والمشرفين بتكليف منه على مسلسل المصالحة، لم يصدر عنهم ما يثبت تورّط جهةٍ ما في الانتهاكات موضوع الحديث.

الراديكالي، والتيّار الأمازيغي الراديكالي، وأعيان منطقة الصحراء، سواء منهم من قضى عقوبات حبسية أو لا في الفترات السابقة[٢٠].

وهكذا تفرخ في المغرب، عددٌ من المجالس:

- المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
- المجلس الاستشاري/ الوطني لحقوق الإنسان
- المجلس الأعلى للجالية المغربية بالخارج
- الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري
- المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية
- المجلس الأعلى للوظيفة العمومية (...)

وتبقى آلية المجالس مفتوحة للتوظيف في كلّ حين، إذا دعا داعٍ إليها؛ ففي الفقرة الخامسة من دستور ٢٠١١ نقرأ: "يُحدث مجلس استشاري للأسرة والطفولة"، وهو الأمر الذي لم يُفعّل بعد إلى تاريخ كتابة هذه الأسطر[٢١].

ويكفي دليلًا أنّ النظام المغربي لم يكن يهمّه من تأسيس هذه المجالس أو على الأقلّ بعضها، الأهداف التي تعلن في قرارات اعتمادها، وإنّما توظيفها آلية من آليات ضبط الفعل السياسي المعارض، أنّ هذه الأخيرة، تقوم بعمل إداري هناك أطراف أخرى تقوم به داخل مختلف الوزارات، إلا ما كان من باب ذرّ الرماد في العيون[٢٢]. ثمّ إنّ قسمًا من عمل بعضها الآخر لا يعدو كونه توصيات لا تؤخذ في الحسبان كثيرًا في رسم السياسات العامة[٢٣]؛ وهو ما يدلّ دلالة واضحة أنّ التعيين في هذه المجالس، يمثّل واحدًا من أجلى مظاهر "الريع السياسي" في البلاد[٢٤].

وبموازاة ما سبق، فتح النظام بالاستعانة بمريديه، باب المشاركة السياسية أمام هذه النخب المعارضة سابقًا. وهنا تولّد مظهر آخر من مظاهر سريالية المشهد السياسي المغربي؛ إذ لم نعدم أن يرتمي يساريون راديكاليون سابقًا، آمنوا بالطرح الثوري اللينيني أو التروتسكي حتى النخاع؛ بل قضوا في سبيله زهرة عمرهم في المعتقلات المعروفة منها والسرّية، في أحضان أحزاب إدارية على غرار ما سُجّل في تجربة الأصالة والمعاصرة.

على مستوى المجتمع المدني

في شهر أيلول / سبتمبر سنة ٢٠١٣، نُشرت دراسة [٢٥] كشفت، وفقًا لنظرة تحليلية سابقة من نوعها، معطيات مهمّة عن انعكاسات انخراط فعاليات المجتمع المدني المغربي في مشاريع "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" التي أعلن الملك عن انطلاقتها سنة ٢٠٠٥، وصرّح في خطاب إعلان انطلاقتها أنّ الهدف منها هو محاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعيين[٢٦].

لا سبيلَ إلى إنكار أنّ هذه المبادرة خطت خطوات مهمة في درب تحقيق أهدافها بشهادة منظمات ومؤسسات عالمية تهتمّ بالشأن التنموي في المغرب. غير أنّ الذي تكشف عنه هذه الدراسة، هو أنّه بموازاة طابعها الاجتماعي والتنموي، هذا الطابع الذي يسوّق في الإعلام الرسمي دون سواه، تتستّر حقيقة أنّ هذه المبادرة الملكية، ضمنت لعاهل البلاد حضورًا ظاهره اجتماعي لكن عمقه سياسي إلى درجة كبيرة؛ وهو حضور يحقّق نتائجَ ثنائية الاحتواء والإقصاء التي تقوم عليها علاقة الفاعل السياسي الأقوى في البلاد بباقي الفاعلين، بنجاعة أكبر ممّا تتحقّق عبر غيرها من الآليات.

لقد بات جليًّا أنّ المبادرة موضوع التحليل، لا تعدو كونها آلية من آليات وأد المعارضة السياسية وتجفيف المنابع الاجتماعية لاستنبات

---

٢٠ يدفع بعض المستفيدين من هذا الوضع عن أنفسهم تهمة بيع الذمّة عن طريق الالتحاق بهذه المجالس، بكون العهد الحالي يختلف معطًى وواقعًا عن عهد الملك الراحل الحسن الثاني. ومن هذه الأسماء نذكر محمد الصبار، وإدريس بن زكري، وأحمد حرزني، وإدريس اليزمي، وصلاح الوديع...

٢١ هنا يُطرح السؤال كذلك عن جدوى إحداث مجلس استشاري للأسرة والطفولة، إلى جانب وزارة اسمها: "وزارة التضامن والأسرة والتنمية الاجتماعية". وإذا لم يكن الهدف هنا هو استقطاب رموز معارضة، فلا شكّ في أنّ من بين الأهداف المؤجّلة، إحداث "مؤسسة حقوقية"، ستكون محطّ إشادة الأبواق الموالية للنظام وتنويهها حقيقة أو ادّعاء، وهو نوع من التسويق السياسي التقليدي المكشوف.

٢٢ "المجالس الاستشارية في التجربة المغربية..تعدد مبالغ فيه وحصيلة ضعيفة"، جريدة **التجديد**، العدد ٣٠٥٧، ٢٠١١/١/٤.

٢٣ نورد هنا ملاحظة أكثر من دالّة، تتمثل في أنّ المجلس الأعلى للجالية المغربية المقيمة بالخارج، لم يعقد جمعه العام منذ أن عيّن الملك أعضاءه سنة ٢٠٠٧.

٢٤ امتدّ هذا الريع ليشمل الحقائب الوزارية في النسخة الثانية لحكومة بن كيران الحالية، انظر: أحمد الدغرني، "مقاربة منهجية لدراسة حكومة ١٠ أكتوبر ٢٠١٣"، **هسبريس**، ٢٠١٣/١١/٤، على الرابط:

http://hespress.com/permalink/93045.html

25 Mustapha El Mnasfi, «Les effets de la participation citoyenne dans les projets urbains au Maroc : le cas de l' «INDH» au milieu urbain», *Etudes et essais du Centre Jacques Berque de sciences humains et sociales*, N° 17, Septembre 2013.

٢٦ في ارتباط بهذا روّج الإعلام الرسمي لقب "ملك الفقراء".

الفعل أو الموقف السياسي المعارض، ليس في صفوف النخبة فحسب، بل حتى في صفوف الفئات الهشّة وغير المكتفية اقتصاديًّا.

لقد راهن مهندسو هذه المبادرة على إشراك فعاليات المجتمع المدني في تنزيل مشاريعها والإشراف عليها. ومن هنا استطاعت هذه المبادرة أن تحقّق أهدافها السياسية عبر أقصر الطرق. وأمام هذا الواقع وجدت قوى المجتمع المدني المغربي وخصوصًا جمعيات التنمية البشرية، نفسها أمام "خيارين"؛ إمّا الانخراط في مشاريع المبادرة، فتكون ممّن ينالهم نصيب من الغنيمة، أو البقاء على هامش الإقصاء؛ فكان أن مالت، بل سارعت كلّ هذه القوى لتبنّي الخيار الأوّل[٢٧]؛ نظرًا لاعتمادها على الدعم المالي المباشر للدولة مصدرًا وحيدًا للتمويل لديها، وتجنّبًا منها التغريد خارج السرب أو السباحة ضدّ التيار الذي لن يفهم في هذا السياق إلا بِعدّه خروجًا عن إجماع وطني، بل وقوفًا في وجه مبادرة مَلكية.

> "الشبان المغاربة الذين شاركوا في احتجاجات "حركة ٢٠ فبراير"، لم يرفعوا شعارات تطالب بإسقاط النظام كما كانت الحال في باقي بلدان الثورات؛ بل كان سقف مطالبهم "محاربة الفساد""

لقد سجّل الدكتور مصطفى المناصفي صاحب الدراسة، ملاحظات مهمّة منها:

أنّ الجمعيات المستفيدة من هذه المبادرة "باتت تبتعد عن الشأن السياسي وتتّجه نحو التكنوقراطية"؛ بل إنّ منها من كانت قبل المبادرة تشرف على تنظيم أنشطة إشعاعية وسياسية وثقافية، وأخرى احتجاجية ونقدية تجاه الدولة، فباتت بعدها تكتفي بإنجاز المشاريع وتلقى الدعم من المخزن؛ أي أنّه تحقّق للسلطة "إبعادُ المجتمع المدني عن أدواره السياسية والرقابية والنقدية للسلطة"[٢٨].

كما سجّل أنّ المبادرة أنجزت اختراقًا مهمًّا يتمثّل في إظهار وجهٍ مختلف للمغرب، تبدو فيه الدولة كما لو كانت في علاقة ودّ غير مسبوقة مع المواطن والفاعل الجمعوي. وهي العلاقة التي لم يسبق للمغرب أن أظهرها بهذا الشكل[٢٩].

ليخلص إلى أنّ المبادرة ليست برنامجًا تنمويًّا اجتماعيًّا يحارب الفقر والهشاشة، بل لها كذلك أدوار سياسية ملموسة، في تثبيت شرعية الشبكات التقليدية للسلطة ونفوذها[٣٠]، وهو ما بات يروج في الأدبيات السياسية المعاصرة تحت اسم "الدولة العميقة".

إنّ ما ذكره الباحث في دراسته، يُعدّ من الثمار السياسية المباشرة لهذه المبادرة. أمّا نتائجها غير المباشرة، والتي يمكن عدّها أهمّ، فتبدّت مؤشراتها بجلاء في أنّ الملكية في المغرب الأقصى بفضل التضافر بين هذه الآلية وغيرها تمكّنت من الصمود والترسّخ، وهو ما شكّل خروجها من عواصف الربيع العربي، أكثر قوّةً وحضورًا أكبر دليل عليه.

ويكفي أن نسجّل دليلًا على هذا، أنّ الشبان المغاربة الذين شاركوا في احتجاجات "حركة ٢٠ فبراير"، لم يرفعوا شعارات تطالب بإسقاط النظام كما كانت الحال في باقي بلدان الثورات؛ بل كان سقف مطالبهم "محاربة الفساد"، ونادرة هي التظاهرات التي رُفعت فيها شعارات تطالب برحيل أحد المسؤولين المقرّبين من القصر؛ وأمام خفوت هذه الأصوات لم يتحرّك النظام في تساوقٍ ولا توازٍ مع هذه المطالب؛ بل استجاب للحراك المجتمعي في نسخته المغربية بـ "إخراج" آخر.

مشاهد أخرى من سريالية المعارضة السياسية المغربية

بعد رصد هذه الآليّات التي يؤدّي تفعيلها من جانب النظام المغربي، إلى التضييق على المعارضة السياسية وإفقادها فعاليتها، نقف في الآتي عند نماذج من المظاهر التي تزكّي طرحنا بخصوص سريالية المشهد السياسي المغربي من جهة، وضعف المعارضة فيه من جهة ثانية.

- من المفارقات أنّ الحكومة في المغرب وعند تنصيبها، يعرض رئيسها في البرلمان التصريح الحكومي للتصويت عليه، جريًا على الأعراف الديمقراطية المحكمة في هذا المستوى.

٢٧ أثبتت الدراسة أنّ ٤٠ في المئة من الجمعيات انخرطت في هذه المبادرة، وهذا الرقم يدلّ على أنّ تفعيل المبادرة لم يخْل من زبونية في اختيار المستفيدين، وهذا يعني أنّ ٦٠ في المئة من القوى المجتمعية التي لم تنخرط في المبادرة، إنّما أُقصيت من الاستفادة منها بشكل أو بآخر، وليس لأنّها لم ترغب في ذلك.

٢٨ المرجع نفسه، ص١٤.

٢٩ المرجع نفسه، ص١١-١٢.

٣٠ المقصود هنا بالشبكات التقليدية للسلطة أجهزة التدبير المحلي للسلطة ممثلة في هياكل وزارة الداخلية ومصالحها الخارجية، وعلى هذه الشبكات كان ولا يزال يقوم سلطان المخزن في المغرب. المرجع نفسه، ص١٥-١٦.

والتصريح الحكومي بمعناه البسيط يعني البرنامج الذي تعد الحكومة المعيّنة بالسير على هديه؛ لتحقيق أهدافها سياسيًّا، واقتصاديًّا، ومجتمعيًّا، وحقوقيًّا.

بيد أنّ ما يلاحظ في المغرب هو أنّ البرنامج الحكومي يمثّل حاليًّا مجالا لابتزاز الحكومة لا غير؛ فالحكومة تجد نفسها لا تسير في عملها كما هو مفروض وفقًا للبرنامج والتصريح اللذين التزمت بهما، وإنّما وفقًا لمشاريع ومبادرات أخرى غالبًا ما يكون خلفها عاهل البلاد؛ مثل "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" المشار إليها، وما يُعرف في المغرب باسم المشاريع الملكية، والتي منها المشاريع الهيكلية الكبرى كمشروع ميناء طنجة المتوسط.

صحيح، قد يقال إنّ هناك انسجامًا والتقائية بين مخطّطات الحكومة والمشاريع التي يشرف عليها الملك، لكن هذا لا يجنّبنا الإشكال التالي:

ما دام الذي يدير البلاد هو الملك، فلماذا توجَّه سهام النقد إلى الحكومة؟

وبأيّ معنى تقيّم المعارضة حصيلة الأداء الحكومي؟ بل بأيّ معنى تقدّم الحكومة تصريحها ما دام سيُخترق بمبادرات من خارجها؟

- في ارتباط بصعود الإسلاميين، ظهر في المغرب نوع خاص من المعارضة؛ إذ نجد أنّ بعض زعامات "العدالة والتنمية" الحزب الحاكم من غير الوزراء ويسمّون بـ"الصقور"، يتبنّون مواقف من قضايا معيّنة تتعارض وموقف الحكومة منها، كما أنّ "حركة التوحيد والإصلاح" الجناح الدعوي للحزب، وانطلاقًا من "مفهوم التواصي"(٣١)، لا يزال يشقّ عصا الطاعة في بعض مواقفه من بعض القضايا.

إنّ هذا الواقع يجد تفسيرًا له في الصعوبات التي أضحت تواجه أحزاب الإسلام السياسي بعدما رفعتها رياح الربيع إلى سدّة الحكم، والمتمثّلة أساسًا في عدم القدرة على التمييز بين موقع الحكومة وموقع المعارضة ومقتضيات كلٍّ منهما. ولعلّ هذا ما لم تفهمه، أو بالأحرى لم تستسغه بعض القوى السياسية التي كانت تعتقد أنّ "مقام" الحكومة لا يمكن أن يكون مباحًا للجميع(٣٢).

- عرف المغرب في حكومة عباس الفاسي حالةً فريدة من نوعها في مجال المعارضة السياسية، تمثّلت هذه الحالة في كون حزب معارض، هو حزب الأصالة والمعاصرة حينئذ، كان ممثّلًا في الحكومة.

وفي حكومة بن كيران، غادر حزب الاستقلال صفّ الأغلبية إلى صفّ المعارضة. بينما ظلّ أحد وزرائه متمسّكًا بحقيبته في الحكومة؛ ليتّخذ الحزب بعد ذلك قرارًا يقضي بطرد "الوزير العاقّ" من صفوفه، هذا الطرد الذي لم يحرم الوزير من وزارته؛ وإنّما انتقل من وزارة التربية الوطنية، إلى وزارة الشؤون العامة والحكامة. ومثل هذا كثير.

خلاصة

ما لم يتّخذ النظام السياسي في المغرب مبادرة تاريخية وجريئة بإخراج المعارضة من شرنقتها الحاليّة، وإفساح المجال لها لتكون معارضة بنّاءة قادرة على مدّ جسور التواصل السياسي الحقيقي، بعيدًا عن "الدور الكراكيزي" الذي تقوم به حاليًّا. وما لم تسْع المعارضة من جهتها إلى تغيير أساليب عملها وتحديثها، وعدم الاكتفاء بدور "معارضة الإشادة والتنويه" الذي يفقدها صدقيتها في ذاتها واعتبارها في نظر غيرها. وما لم تُراجع هذه المعارضة أداءها وتقيّمه على امتداد المحطات التاريخية السابقة والحاليّة.

ما لم تتحقّق هذه "الأولويات"، يجوز لنا القول إنّ المغرب لم تكن له في يومٍ من الأيام المعارضة التي يستحقّ.

كما أنّه وفي ظلّ بقاء الحال على ما هي عليه دون أخذ الاستجابة لهذه الأولويات في الحسبان، يمكن الحديث عن وضع سياسي مغربي، يتوارث على مرّ الأيام "تشوّهًا جينيًّا"، يصبح النظام مع استفحاله وحرص جهات على استدامته، مهدِّدًا في استمراريته(٣٣).

تمثّل المعارضة، كما يُجمع على ذلك المهتمون بالسياسة تنظيرًا وممارسة، الوجه الثاني من "عملة التدافع والتداول السياسي". وعندما نتحدّث عن المعارضة بهذا المفهوم، فإنّها ترتقي لتكون "شرط وجود" لا "ديكورا" لتأثيث المشهد، بالنسبة إلى أيّ نظامٍ سياسي يتغيّا البقاء على "قيد المصداقية".

---

٣١ "والعصر إنّ الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحقّ وتواصوا بالصبر". هذه الآية تعدّ أسّ الممارسة السياسية من منظور دعوي، وهي أصل "مفهوم التواصي" المشار إليه.

٣٢ يوم ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، نظّم حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، تجمّعًا جماهيريًّا تحت شعار: "ضدّ الابتزاز السياسي والتفقير الاجتماعي". وهو لقاء خصّص "لاتّهام" بن كيران بكونه يقود "حكومة تبتزّ الدولة".

٣٣ أبراش، **المرجع نفسه**، ص١٥٧.

صـدر حديـثًا

صالح صائب الجبوري

محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية

صدر حديثاً عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب لصالح صائب الجبوري بعنوان "محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية" (٦٥٤ صفحة من القطع الكبير)، وفيه يروي الكاتب، وكان رئيساً لأركان الجيش العراقي إبان حرب فلسطين في سنة ١٩٤٨، وقائع تلك الحرب بالتفصيل، الأمر الذي يجعل هذه المذكرات مصدراً مهماً في كتابة التجربة العسكرية العربية، علاوة على كتابه تاريخ فلسطين المعاصر، وجانب من تاريخ الجيش العراقي. وتكمن أهمية هذا الكتاب في تصحيحه كثير من المعلومات غير الدقيقة والشائعة جداً في الكتابات العربية عن دور الجيوش العربية في حرب فلسطين ومنها أكذوبة "ماكو أوامر". أما الغاية فهي إضاءة الحقيقة التاريخية لتكوين وعي صحيح بتلك الحقبة الفاصلة من تاريخ العرب. يتضمن هذا الكتاب نبذة تاريخية وافية عن قضية فلسطين وعن الصهيونية واليهود والانتداب البريطاني، وعرضاً مسهباً للوقائع السياسية التي سبقت اندلاع القتال في فلسطين غداة قرار التقسيم في سنة ١٩٤٧، ثم تفصيلات الحرب والحركات العسكرية للجيش العراقي والمعارك التي خاضها حتى توقيع اتفاقيات الهدنة وتسليم المناطق الفلسطينية إلى الجيش الاردني. ويحتوي الكتاب، إلى ذلك كله، فصولاً عن العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦ وحرب حزيران ١٩٦٧، وتقارير وملاحق وخرائط إيضاحية.

مروان قبلان*

الانتخابات البلدية التركية: الناخب يثأر لذكائه

على الرغم من أنّ فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات المحلية التركية كان متوقّعًا بصورة عامة، فإنّ نسبة الأصوات التي حازها مثّلت مفاجأةً للكثيرين، بمن فيهم قادة الحزب نفسه؛ إذ كان متوقّعًا أن تؤثّر عدة عوامل في الانتخابات وموعدها وحظوظ فوز الحزب الحاكم فيها. وكان العام الفائت شهد سلسلة أزمات تعرّض لها "العدالة والتنمية" وتوقّع لها الكثيرون أن تؤثّر في حظوظه الانتخابية، وتطيح فرص استمراره في الحكم؛ مثل أحداث حديقة "غازي" وساحة "تقسيم"، والتسجيلات الصوتية المسرّبة، ومزاعم بالفساد مسّت بعض وزراء الحكومة مباشرةً، والأهمّ من كلّ ذلك الصراع الذي احتدم بين رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان وحليفه السابق زعيم حركة "خدمة" فتح الله غولن. مع ذلك، جاءت النتائج مختلفة بعد أن حصل حزب العدالة والتنمية على نسب تأييد أحسن بكثير من الانتخابات السابقة، عندما كانت ظروفه السياسية أفضل، ما جعل النتائج تبدو وكأنّ الناخب التركي ثأر لنفسه من خلال التصويت باتّجاه معاكس تمامًا لما أرادته القوى التي وقفت وراء المتاعب التي لاحقت الحزب الحاكم، أو حاولت على الأقلّ استغلالها.

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

أزمات متلاحقة

واجه حزب العدالة والتنمية خلال العام الماضي سلسلة أزمات لم تهدّد وجوده في السلطة، لكنّها أوضحت وجود معارضة قويّة لسياساته داخل تركيا. وكان منتظرًا لها أن تؤثّر في نتائج الانتخابات البلدية، بعد تضافر جهد أحزاب المعارضة للاستفادة من هذه الأزمات ومن ثمّ إلحاق هزيمة به.

طفت المتاعب على السطح مع أحداث ساحة تقسيم التي بدأت على شكل احتجاجات عاديّة صغيرة الحجم، اندلعت في شهر أيار / مايو ٢٠١٣ بسبب قرار الحكومة إزالة عدد من الأشجار في حديقة "غازي"، وبضعة مبانٍ في ساحة "تقسيم" وسط إسطنبول على سبيل تطوير المنطقة[١]. لكن هذه الأحداث سرعان ما تطوّرت إلى صراع على هويّة الدولة التركيّة؛ إذ عمدت المعارضة إلى استغلال الأزمة متّهمةً الحكومة بمحاولة إزالة مبانٍ ومعالمَ ترمز إلى الحداثة والعصرية واستبدالها بأخرى ترمز إلى العثمانية المحدثة[٢]. أدّى استخدام الشرطة العنف لإخلاء الحديقة والساحة من المعتصمين الذين اتّهمتهم الحكومة بدورها باستخدام تكتيكات لجرّها إلى استخدام العنف والإساءة من ثمّ إلى صورتها داخل تركيا وخارجها، إلى توتير العلاقات بين تركيا وكلٍّ من أوروبا والولايات المتحدة.

> الأزمة الأخطر التي واجهتها الحكومة جاءت على خلفية الصراع الذي اندلع بين رئيسها رجب طيب أردوغان وزعيم حركة "خدمة" رجل الدين فتح الله غولن

وعلى الرغم من أنّ هذه الأحداث شغلت تركيا أسابيعَ عديدة، وروّجت لها المعارضة بوصفها مقدمة "لربيع تركي" سوف يؤدّي حتمًا إلى إطاحة حزب العدالة والتنمية، فالأزمة الأخطر التي واجهتها الحكومة جاءت على خلفية الصراع الذي اندلع بين رئيسها رجب طيب أردوغان وزعيم حركة "خدمة" رجل الدين فتح الله غولن. فقد اضطرّ أردوغان إلى إجراء تعديل وزاري شمل عددًا كبيرًا من وزرائه، بعد أن وردت أسماء أربعة منهم في التحقيقات في قضايا فساد، منها ما هو مرتبط ببنك "خلق" الذي يجري من خلاله تسديد قيمة مشتريات تركيا من النفط والغاز الإيراني، والذي دأبت الإدارة الأميركية على اتّهامه بأنّه يخرق الحصار على إيران[٣]. وعلى الأثر، قامت الشرطة بإجراء اعتقالات شملت أبناء الوزراء المتورّطين، فيما عدّ أكبر أزمة سياسية يواجهها الحزب الحاكم منذ وصوله إلى السلطة عام ٢٠٠٢ [٤]. وحينئذ، اتّهم أردوغان رئيس حركة "خدمة" التي يناهز عدد أتباعها المليون، بينهم مسؤولون كبار في الشرطة والقضاء، بتدبير هذه "المؤامرة" لإسقاط حكومته، بالتنسيق مع قوى أجنبية غير راضية عن السياسات التركية من مختلف القضايا الإقليمية والدولية[٥].

خلاف بين الأحلاف

نتيجة تشدّد النظام العلماني التركي في التعامل مع الأحزاب والتيارات ذات التوجّهات الإسلامية، بخاصة خلال العقود الأولى من نشأة الجمهورية، عملت معظم التيارات الدينية تحت قانون الجمعيات الخيرية، أو الحركات الصوفية التي سُمح لها بالنشاط في عهد حكومة عدنان مندريس التي فازت بانتخابات عام ١٩٥٠، لتنهيَ سيطرة حزب الشعب الجمهوري العلماني المتطرّف الذي أنشأه أتاتورك وانفرد بالسلطة منذ تأسيس الجمهورية عام ١٩٢٣. بيد أنّ نشاط الجمعيات الخيرية والدينية لم يعد يقتصر، بمرور الوقت، على النشاطات الخدمية والتربوية، بل امتدَّ إلى المجال السياسي، عبر إنشاء تحالفات مع الأحزاب والقوى السياسية، وخصوصًا في مواسم الانتخابات؛ إذ تحثّ هذه الجمعيات أعضاءها والمتعاطفين معها على

١ انظر: "ميدان تقسيم... اقتلاع شجرة يولد احتجاجات"، **الجزيرة نت**، ٢٠١٣/٦/٣، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/news/pages/c8c233f8-6991-48f4-881c-ff8ef342d1fe

٢ "ميدان تقسيم قد يتحول إلى 'كعب أخيل' بالنسبة إلى أردوغان"، **الشرق الأوسط**، ٢٠١٣/٦/٩، على الرابط:
http://goo.gl/qgQ8p2

٣ "أردوغان وغولن: معركة سياسية بملفات قضائية"، **مركز الجزيرة للدراسات**، ٢٠١٤/١/٩، على الرابط:
http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2014/01/201419126498773 18.htm

٤ محمد نور الدين، "صراع أردوغان - غولن: النهج الجامع والاستقرار"، **الشرق**، ٢٠١٤/١/١٨، على الرابط:
http://www.al-sharq.com/news/details/200069#.U19p2k2_m70

٥ سعيد الحاج، "الانتخابات البلدية ترسم مستقبل تركيا السياسي"، **الجزيرة نت**، ٢٠١٤/٣/٢٦، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/opinions/pages/99de4836-5675-47fa-b8d0-f8cc4331f1f0

التصويت لأحزاب معيّنة، مقابل حصولها على تسهيلات وخدمات مختلفة في حال وصول هذه الأحزاب إلى الحكم[٦].

وكان من أبرز هذه التحالفات ما قام بين حزب "العدالة والتنمية" وحركة "خدمة"؛ فعندما قام أردوغان ورفاقه بتأسيس العدالة والتنمية، بعد إطاحة حُكم أستاذهم أربكان، وفقًا لبرنامج سياسي يحترم الدستور العلماني ويتجنّب الصدام مع المؤسّسة العسكرية، كان فتح الله غولن وتلامذته من مباركي هذه الخطوة، وخصوصًا أنّ استطلاعات الرأي حينها كانت تشير إلى أنّ حزب العدالة والتنمية سوف يفوز في الانتخابات في ظلّ وضْع سياسي واقتصادي معقّد، ثبت خلاله فشل الأحزاب العلمانية، وانكشف فسادها[٧].

ويمكن القول إنّ جماعة غولن عاشت عصرها الذهبي في ظلّ حكومة أردوغان التي فتحت لها آفاق العمل والنشاط في جميع قطاعات الدولة، بما فيها تلك التي لم يكن ممكنًا لها العمل فيها من قبْل، ولا سيّما وزارات التربية والتعليم، والداخلية والخارجية والعدل، ومديريات الأمن والاستخبارات. وفي المقابل، دعمت الحركة الحزب في جميع الانتخابات التي فاز بها منذ وصوله إلى السلطة[٨].

> منذ حادثة سفينة "مافي مرمرة"، في أيار / مايو ٢٠١٠، بدأ فتح الله غولن يوجّه انتقادًا لاذعًا إلى الحكومة التركية، مدّعيًا أنّها سمحت للسفينة بالإبحار من دون أخْذ إذنٍ من الحكومة الإسرائيلية

وقد ساعد النجاح الداخلي والخارجي الذي حقّقه حزب العدالة والتنمية في الفترة من ٢٠٠٢ إلى٢٠١٠، في استمرار هذا التحالف. بيد أنّ التحدّيات التي بدأت تركيا تواجهها، سواء على صعيد علاقاتها الخارجية نتيجة التحوّلات الكبيرة التي حصلت في محيطها الإقليمي ودفعتها إلى الاصطدام بالعديد من دول الجوار الفاعلة، أو على صعيد مشاكلها الداخلية المرتبطة ببعض القضايا؛ مثل المسألة الكردية، جعلت بعض المتحالفين مع حزب العدالة والتنمية يختلفون معه، وكان من بين هؤلاء حركة فتح الله غولن.

بدأت الخلافات بين جماعة غولن وحزب العدالة والتنمية نتيجة اختلافات في تحديد المصالح الخارجية التركية وقراءتها أساسًا؛ فمنذ حادثة سفينة "مافي مرمرة"، في أيار / مايو ٢٠١٠، بدأ فتح الله غولن يوجّه انتقادًا لاذعًا إلى الحكومة التركية، مدّعيًا أنّها سمحت للسفينة بالإبحار من دون أخْذ إذنٍ من الحكومة الإسرائيلية. وفي مفارقة أثارت استغراب الكثيرين، حمّل غولن رئيسَ الحكومة أردوغان مسؤولية الهجوم الإسرائيلي على السفينة التركية، والذي أدّى إلى مقتل تسعة أتراك. وقد مثّلت هذه التصريحات حينئذٍ صدمةً داخل تركيا وخارجها. وهكذا ظهر غولن معارضًا سياسات حزب العدالة والتنمية في الخارج، قبل أن يظهر معارضًا لها في الداخل[٩].

لقد ظهر الخلاف المتعلّق بقضايا داخلية بين غولن وأردوغان، أوّل ما ظهر، عندما أسّست حكومة العدالة والتنمية المحاكم الخاصة للنظر في قضيّة الأرغينيكون[١٠]، وهي قضية اتّهمت فيها الحكومة عشرات الضبّاط من المؤسّسة العسكرية بالتدبير لانقلاب عليها عام ٢٠٠٧. لكنّ أمد المحاكمات طال من دون حسمٍ، كما أخذت الاتّهامات تمسُّ قياداتٍ عسكريةً عملت حتى وقتٍ قريب بجانب أردوغان الذي جعل يُبدي استياءً واضحًا من بُطْء سير المحاكمات، ومن اقترابها من قيادات عسكرية تعدُّ قريبة إليه؛ ما أشعر أردوغان بأنّ جهازي الشرطة والقضاء اللذين أمسيا في قبضة جماعة غولن باتا يشكّلان تحدّيًا كبيرًا له[١١].

---

٦ عن الحركات الصوفية و دورها في السياسة، انظر: محمد باتوك، "حماية الدين ومواجهة العلمانية"، **الجزيرة نت**، ٢٠٠٦/١١/٣، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/d1729cc9-de35-411d-812c-0e768dad7ee1

٧ محاضرة محمد زاهد غل: "الآثار المحتملة لمزاعم الفساد على الانتخابات المحلية التركية وحظوظ حزب العدالة والتنمية"، في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣/١٢/٢٤.

٨ "أردوغان وغولن: ..."، المرجع نفسه.

٩ محاضرة محمد زاهد غل...، المرجع نفسه.

١٠ "أرغينيكون" هو اسم وادٍ أسطوري في آسيا الوسطى تعود أصول الأتراك العرقية إليه. وهي منظمة سرّية، تأسست عام ١٩٩٩، تقول إنّ هدفها المحافظة على العلمانية في تركيا، وتُتّهم بالقيام باغتيالات وتفجيرات في عددٍ من المدن التركية، ومحاولة الانقلاب على الحكومة. استُهلّت القضية عام ٢٠٠٧ مع اكتشاف مخبأ للأسلحة في إسطنبول، جرى على إثره اعتقال عشرات المتّهمين بينهم جنرالات وصحافيون وزعماء عصابات إجرامية يحاكمون منذ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٨. وقد باتت القضية رمزًا للصراع بين الحكومة الإسلامية المحافظة والمؤسسات العلمانية في البلاد. وضمن أخطر القضايا التي يتآمر فيها الجنرالات الأتراك في تاريخ الجمهورية التركية وأكبرها، قضت محكمة إسطنبول بقبول النظر في قضية باليوز؛ وهي اسم المخطط الذي وضعه الجنرالات الأتراك للانقلاب على الحكومة، ومن بين المتّهمين قائد الأركان السابق الجنرال إيلكر باشبوغ الذي قاد الجيش التركي في الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠. وبلغ عدد المتّهمين في هذه القضية ثلاثمئة متّهم.

١١ "أردوغان وغولن: حرب علنية على خصم خفي"، **مركز الجزيرة للدراسات**، ٢٠١٤/٣/١٠، على الرابط:
http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2014/03/201436154217329133.htm

أمّا الخلاف الداخلي الثاني، فقد ظهر عندما جرى الكشف عن تسجيلات صوتية لمفاوضات سرِّية في أوسلو مع حزب العمال الكردستاني، تحت إشراف رئيس جهاز الاستخبارات، في إطار مسعى الحكومة لحلّ القضية الكردية. غير أنّ جماعة غولن التي لها امتداد ونفوذ في المناطق الكردية كان لها رأي في الحلّ يختلف في التفاصيل مع رأي أردوغـان؛ ما جعل المدّعي العامّ صدر الدين صاريقايا، المحسوب على جماعة غولن يقوم في شباط / فبراير ٢٠١٢ باستدعاء رئيس جهاز الاستخبارات هاكان فيدان للمساءلة القانونية، إذ وجّه إليه تهمًا بالتفاوض مع أعداء الوطن وتجاوز صلاحياته، فترتَّب على ذلك تدخُّل من رئيس الوزراء أردوغان الذي عدَّ المسألة خارجةً عن نطاق الخلاف السياسي إلى استهدافه شخصيًّا، عبْر استدعاء صديقه فيدان للتحقيق. وقد ذهبت الشكوك إلى أنّ جماعة غولن هي التي قامت بتسريب التسجيلات الصوتية لرئيس جهاز الاستخبارات في أوسلو[١٢]. وأشارت بعض الصحف إلى أنّ عناصر من جماعة غولن في جهاز الشرطة هي التي كانت وراء التقاعس الأمني الذي أدَّى إلى تفجيرات الريحانية في شهر أيار / مايو ٢٠١٣؛ ما أوقع الحكومة في حرجٍ داخلي وخارجي كبير[١٣].

وبـلـغ الـخـلاف بـين الحكومة والـجـمـاعـة أوجَــه عندما أيَّـد غولن - ضمنيًّا - الاحتجاجات التي جرت في ساحة تقسيم، في حزيران / يونيو ٢٠١٣، على خلفية قضية حديقة غازي. وقامت وسائل إعلام تابعة للجماعة بتوجيه انتقاد حادٍّ لأردوغان، ولطريقة تعامل حكومته مع الأحداث[١٤].

أمّا القضية التي فجَّرت الخلاف على نحوٍ علني ومفتوح، فكانت قيام عناصر في الشرطة تدين بالولاء لغولن بحملة اعتقالات شملت أبناء وزراء في حكومة أردوغان بتُهم فساد - من دون علم السلطات العليا - بمن فيهم وزير الداخلية[١٥]؛ وذلك بهدف إحراج الحكومة عبْر رميها بتُهم الفساد المالي والأخلاقي، قبل ثلاثة أشهر من الانتخابات البلدية؛ ما اضطرّ رئيس الحكومة أردوغان إلى أن يطلب من ثلاثة وزراء - وهم وزراء الداخلية والاقتصاد والبيئة - تقديم استقالاتهم، بعد سجن أبنائهم على ذمّة قضايا فساد، حتى يتسنَّى للقضاء التركي التحقيق في التُّهم من دون التأثّر بمناصب آبائهم، أو مكانتهم السياسية في الحكومة[١٦].

> القضية التي فجَّرت الخلاف على نحوٍ علني ومفتوح، كانت قيام عناصر في الشرطة تدين بالولاء لغولن بحملة اعتقالات شملت أبناء وزراء في حكومة أردوغان بتُهم فساد

وفي مقابل كلّ خطوة عدائية كانت تقوم بها جماعة غولن، كانت الحكومة تردُّ بإجراء عقابي، فجرى إغلاق المدارس التحضيرية الخاصة التي كانت جماعة غولن تملك ٢٥٪ منها في البلاد، ردًّا على موقف الجماعة من أحداث ساحة تقسيم. وتذهب بعض القراءات إلى أنّ الحملة الأخيرة من الشرطة ضدّ الفساد لم تكن إلا ردًّا من حركة غولن على قيام الحكومة بإغلاق مدارسها. لكنّ الحكومة قامت بالردّ على الردّ عبر طرْد العشرات من ضباط الشرطة والموظفين العموميين المحسوبين على الجماعة، من بينهم رئيس شرطة إسطنبول[١٧].

هذه المواقف المتعارضة بين حزب العدالة والتنمية وحركة فتح الله غولن، جعلت المعارضة الرئيسة للحكومة التركية تأتي من داخل شبكة مصالح تجمع بين الصوفية والبراغماتية السياسية، ومحسوبة على التيار الإسلامي، لا على المعارضة العلمانية، ليبراليةً كانت أو قوميةً. وهذا تطوّر في ساحة الإسلام السياسي التركي لافت للنظر. بل إنّ غولن أخذ يَنشُد تحالفاتٍ مع الأحزاب العلمانية المعارضة لحكومة العدالة والتنمية، وكأنّه يسير على النهج نفسه الذي تعامل به مع نجم الدين

١٢ إسماعيل ياشا، "تركيا..صراع بين الحكومة والجماعة"، **الجزيرة نت**، ٢٠١٣/١٢/٢١، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/opinions/pages/c75e5e38-9492-4ec5-84fd-11a765012f3a

١٣ عن تفجيرات الريحانية وموقف الحكومة التركية، انظر: "أردوغان: منفِّذي تفجيرات الريحانية ساعدوا وفد المعارضة التركية في لقاء الأسد"، **الحياة**، ٢٠١٣/٥/٢٤، على الرابط:
http://alhayat.com/Details/516950

١٤ سعيد الحاج، "أردوغـان وغولن...أسباب النزاع ومآلات الـصراع"، **الجزيرة نت**، ٢٠١٣/١٢/١١، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/opinions/pages/be0aa1ed-e7be-4e83-86b4-d2820c74d98c

١٥ محمد زاهد غل، "أزمة الفساد في تركيا ودوافعها السياسية والاقتصادية"، **الجزيرة نت**، ٢٠١٤/١/٢٧، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/opinions/pages/9f5d6222-32c5-4fe1-9b96-0e6421da3c27

١٦ ياشا، المرجع نفسه.

١٧ انظر: "حملة تطهير جديدة في صفوف الشرطة التركية بسبب فضيحة فساد"، **الحياة**، ٢٠١٣/١٢/٢٣، على الرابط:
http://alhayat.com/Details/585101

اسم الحزب	النسبة المئوية التقريبية للأصوات التي حصل عليها في انتخابات ٢٠٠٩ المحلية	النسبة المئوية التقريبية للأصوات التي حصل عليها في انتخابات ٢٠١٤ المحلية
العدالة والتنمية	٣٩	٤٥,٥
الشعب الجمهوري	٢٣	٢٨
الحركة القومية	١٦	١٥
السلام الديمقراطي	٥,٥	٤
بقية الأحزاب	١٦,٢٤	٧,٣٦

أربكان عندما ترأّس الحكومة خلال الفترة الممتدة من ١٩٩٦ إلى١٩٩٧؛ إذ جعل من نفسه خصمًا عنيدًا لأربكان ولحركته ملّي غروش "رأي الأمة"، من داخل تيار الإسلام السياسي التركي. وهذا يعني أنّ غولن أخذ يتبنّى برنامجًا واضحًا لمعارضة حكومة العدالة والتنمية، وأنّ الأمر ليس اختلافًا مع مواقفها من القضايا الداخلية والخارجية فحسب[١٨].

فوز مريح للعدالة والتنمية

في ظلّ هذه الأجواء المشحونة، جرت الانتخابات البلدية التي راهنت فيها المعارضة العلمانية وتلك المحسوبة على التيار الإسلامي على إلحاق هزيمة نكراء بالحزب الحاكم. لكن، ومع بدء إعلان النتائج خلال ساعات من إغلاق صناديق الاقتراع، بدا واضحًا أنّ حزب العدالة والتنمية يتّجه نحو تحقيق فوزه الانتخابي المحلّي الأكبر منذ دخوله مسرح السياسة التركية مطلع العقد الماضي؛ إذ فاز بنحو ٤٦ في المئة من أصوات الناخبين الذين جاءت نسبة مشاركتهم الأعلى في تاريخ البلاد (أكثر من ٨٠ في المئة). في حين حصل منافسه الرئيس حزب الشعب الجمهوري على نحو ٢٨ في المئة، وجاء حزب الحركة القومية ثالثًا بنحو ١٥ في المئة، وحزب السلام والديمقراطية الكردي رابعًا بـ ٤ في المئة من الأصوات (انظر الجدول الذي يقارن النتائج التي أحرزتها الأحزاب السياسية الرئيسة في تركيا في الانتخابات المحلية عام ٢٠٠٩ وعام ٢٠١٤)[١٩].

ومقارنةً بأفضل النتائج التي حقّقها في الانتخابات البلدية الأخيرة عام ٢٠٠٩، حين حصل على نحو ٣٩ في المئة من الأصوات، تقدّم حزب العدالة والتنمية في انتخابات عام ٢٠١٤ بنحو ستّ نقاط مئوية، وحاز نسبًا عالية من الأصوات في المناطق الكردية، متجاوزًا بذلك الظروف المحلية لاختيارات الناخبين والعوامل الجهوية؛ فانتزع بلدية "موش" الواقعة في قلب المنطقة الكردية للمرة الأولى. كما حلّ منافسًا قويًّا في مدن الساحل التي طالما عُدّت قلاعًا للأحزاب العلمانية والقومية التركية، فانتزع بلدية "مانسيا"، واستردّ "أنطاليا" التي كان خسرها في الانتخابات الماضية لمصلحة حزب الشعب الجمهوري[٢٠]. لكنّ الأمر الأكثر أهمية هو أنّ الحزب احتفظ ببلديتَي إسطنبول الكبرى والعاصمة أنقرة، أكبر مدينتين في البلاد، على الرغم من أنّ خصمه السياسي الأكبر نافس بقوّة للحصول على إحداهما على الأقلّ. وعلى الرغم من التوقّعات بأن تذهب بلدية "أرضروم"، مسقط رأس فتح الله غولن، لمرشّح الشعب الجمهوري، فقد حقّق العدالة والتنمية فوزًا كبيرًا فيها. ويتضمّن هذا الأمر معنًى مهمًّا إذا أخذنا في الحسبان أنّ جماعة غولن كانت وجّهت أنصارها عشية الانتخابات للتصويت للمنافس الرئيس لمرشّح العدالة والتنمية، بغضّ النظر عن هويّة الحزب الذي ينتمي إليه، فضلًا عن تبنّي حزب الشعب الجمهوري، وهو الحزب العلماني الأتاتوركي، خطابًا تصالحيًّا مع جماعة غولن بعد أن اعتاد على وصمها بالرجعية وانتقد تغلغلها في مراكز الدولة ومؤسساتها؛ وذلك في مسعى منه للحصول على أصوات أنصار الجماعة بعد أن اختلفت جذريًّا مع حليفها السابق. ومع ذلك، فإنّ جميع هذا الجهد لم ينفع في تحقيق هزيمة أو على الأقلّ تقليص شعبية الحزب الحاكم[٢١].

١٨ محاضرة محمد زاهد غل...، المرجع نفسه.

١٩ انظر: "الانتخابات المحلية التركية: الخلفية والنتائج والـدلالات"، **مركز الجزيرة للدراسات**، ٢٠١٤/٤/١، على الرابط:
http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2014/04/201441114830782204.htm

٢٠ المرجع نفسه.

٢١ سعيد الحاج، "الانتخابات البلدية وانعكاساتها على الواقع التركي"، **الجزيرة نت**، ٢٠١٤/٤/٨، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/opinions/pages/45bca06a-444f-4ba1-9944-ad4c28317cd6

وقد ترجمت هذه النتائج إلى حصول حزب العدالة والتنمية على ٤٩ بلدية من إجمالي البلديات التركية البالغ عددها ٨١ بلدية، مقارنةً بـ ٤٧ بلدية في انتخابات ٢٠٠٩، بما فيها نصف بلديات المدن الثلاثين الكبرى في البلاد. أمّا حزب الشعب الجمهوري، فحصل على ١٣ بلدية، والحركة القومية وحزب السلام والديمقراطية ٨ بلديات لكلٍّ منهما[٢٢].

أهمية الانتخابات البلدية ودلالات الفوز فيها

نادرًا ما تتحوّل انتخابات محلية في أيّ بلدٍ إلى شأن إقليمي ودولي، وبتداعيات سياسية يمكن أن تمسّ عموم المنطقة الممتدة بين بحر قزوين شرقًا والمتوسط غربًا. ولم تحز انتخابات محلية في أيّ بلد اهتمامًا إعلاميًّا وسياسيًّا كما حازت الانتخابات المحلية التركية، فانقسم الرأي العام خارج تركيا وداخلها بالدرجة نفسها تقريبًا. ويعود هذا الاهتمام والانقسام والاستقطاب إلى عوامل أساسية عديدة، أهمّها: وزن تركيا الإقليمي، والدور البارز الذي تؤدّيه في معظم ملفات منطقة الشرق الأوسط، وتحوّل الانتخابات إلى ما يشبه استفتاء على شخص رئيس الحكومة، وبخاصة بعد أن تعهّد باعتزال السياسة في حال خسر حزبه البلديات.

منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٢، وخصوصًا منذ أن تبوّأ أردوغان منصب رئاسة الحكومة في آذار / مارس ٢٠٠٣، تصدّت تركيا للقيام بدور إقليمي ظلّ مغيّبًا بفعل الشعار الشهير الذي طرحه أتاتورك مع تأسيس الجمهورية عام ١٩٢٣ "سلام في الوطن، سلام في العالم".

وخلال الفترة الممتدة بين ٢٠٠٢ و٢٠١٠ تمحور النشاط المستجدّ لتركيا في منطقة الشرق الأوسط حول سياسة وزير الخارجية أحمد داوود أوغلو "صفر المشاكل"؛ ما سمح لتركيا بأن تركّز على توسيع نفوذها الاقتصادي وتأدية دور الوسيط بين مختلف الأطراف المتنازعة في المنطقة، فأدّت دور الوساطة في الملفّ النووي الإيراني، ومفاوضات السلام بين سورية وإسرائيل، وأسهمت في التوصّل إلى اتفاق الدوحة الذي أنهى الفراغ الرئاسي اللبناني عام ٢٠٠٨ وغير ذلك. بيد أنّ ثورات الربيع العربي التي اندلعت مطلع عام ٢٠١١ أجبرت أنقرة على التخلّي عن هذا الدور، والانحياز إلى الانتفاضات الشعبية التي ألهبت العالم العربي؛ فكانت من أوائل الدول التي نادت بتنحّي الرئيس المصري حسني مبارك، ثمّ اتّخذت موقفًا داعمًا بقوة ثورة الشعب السوري، فاحتضنت معارضته السياسية والعسكرية وفتحت أبوابها للاجئين. وقد ازدادت أهمية دور تركيا الإقليمي مع تنامي حدّة الاستقطاب الإقليمي، بعد إطاحة الرئيس محمد مرسي في تموز / يوليو ٢٠١٣.

> بالتوازي مع تنامي أهمية الدور التركي، برزت محورية شخص رئيس الحكومة أردوغان الذي تحوّل إلى شخصية جدلية داخل تركيا وخارجها

وبالتوازي مع تنامي أهمية الدور التركي، برزت محورية شخص رئيس الحكومة أردوغان الذي تحوّل إلى شخصية جدلية داخل تركيا وخارجها بين من يرى فيه نموذجًا للزعيم السياسي الناجح الذي ارتقى ببلاده إلى المرتبة السابعة عشرة بين الاقتصادات العالمية، ومن يرى فيه مستبدًّا، يخفي وراء شعارات الديمقراطية والرؤية الاقتصادية الليبرالية، مشروعًا دينيًّا متزمتًا. وبسبب المواقف التي اتّخذها في تأييده ثورات الربيع العربي، وتحوّله إلى رمز التصالح بين الإسلام والهويّة الوطنية والديمقراطية، بما في ذلك قبول حزب إسلامي علمانية الدولة، وتقديم نموذج بديل لأنظمة الحكم السائدة في عموم المنطقة (من ولاية الفقيه في إيران، وحتى أنظمة الاستبداد العربية على اختلافها)، تعرّض شخص أردوغان لحملات إعلامية شديدة، وتحوّلت الانتخابات المحلية إلى فرصة للنيل منه عبر استغلال مزاعم بالفساد شملت بعض مسؤولي حزبه، ونكسات تعرّضت لها سياساته الخارجية ابتداءً بإطاحة حكم محمد مرسي في مصر وانتهاءً بحصاد علاقات متوترة مع معظم دول الجوار الإقليمي. فضلًا عن قيام المعارضة بتحويل سورية إلى مادة للتنافس الانتخابي؛ إذ جرى التركيز على التكاليف المترتبة على الميزانية التركية جرّاء تدفّق اللاجئين السوريين[٢٣].

---

٢٢ انظر: أحمد موسى بدوي، "ذروة منافسة وبداية صراع: قراءة في نتائج الانتخابات البلدية التركية"، **المركز العربي للبحوث والدراسات**، ٢٠١٤/٤/٦، على الرابط:
http://www.acrseg.org/٣٧٠٨

٢٣ انظر: عماد قدورة، "هل يراد لتركيا أن تتحوّل إلى باكستان أخرى"، **الجزيرة نت**، ٢٠١٣/١٢/١٥، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/opinions/pages/30d2b7ce-daab-4046-8c94-c958df38f7bd

الناخب يثأر

ما كان للانتخابات البلدية التركية أن تحظى باهتمام كبير عربيًّا ودوليًّا لو أنّها جاءت في سياق وظروف مختلفة؛ فقد كان من الممكن - بحسب اعتقاد خصوم أردوغان وسياساته - أن تتحوّل إلى فرصة للقضاء على طموح الحزب الحاكم وزعيمه في الاستمرار في حكم تركيا عبر انتخابات الرئاسة التي تجري في آب / أغسطس المقبل، وهو ما حوّل هذه الانتخابات إلى معركة بخصوص مستقبل أردوغان وحزبه وسياسات تركيا الإقليمية والدولية.

لكنّ الناخب التركي الذي استفزّه ما بدا مؤامرة استُخدمت فيها وسائل غير شرعية لإطاحة الحزب الحاكم وزعيمه، وبخاصة بعد أن جرى تصوير الانتخابات على أنّها استفتاء على الثقة بشخص أردوغان، قرّر هذا الناخب أن يقلب الموازين، ويمنح حكومته التي حقّقت لتركيا الاستقرار والازدهار الاقتصادي نصرًا غير مسبوق في أيّ انتخابات محلية. كما عدّت هذه النتائج موافقة شعبية على سياسات التخلّص من نفوذ جماعة غولن الواسع في أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة، وبخاصة في الشرطة والقضاء.

> عدّت هذه النتائج موافقة شعبية على سياسات التخلّص من نفوذ جماعة غولن الواسع في أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة، وبخاصة في الشرطة والقضاء

لا شكّ في أنّ مزاعم الفساد التي ثارت بشأن وزراء في حكومة حزب العدالة والتنمية، وأدّت إلى تعديل وزاري كبير، في كانون الأوّل / ديسمبر الماضي، قد أثّرت في صورة الحزب الحكم لدى الناخب التركي؛ ذلك أنّ جزءًا كبيرًا من الناخبين يميل عمومًا، إلى القول بوجود فساد في مؤسّسات الدولة، لكنه يعتقد في الوقت نفسه، أنّ الهجوم المتواصل على الحكومة وإثارة جملة من القضايا دفعةً واحدة ضدّها على أبواب انتخابات بلدية قرّر أردوغان أن يعتزل السياسة إذا خسرها، كلّ ذلك دفع للاعتقاد أنّ ثمّة مؤامرةً ما ضدّ الحكومة، وأنّ هناك جهدًا مخطّطًا ومقصودًا؛ لتشويه صورتها وتقزيم إنجازاتها.

وفضلًا عن أنّ علاقة الناخب التركي بحزبه السياسي تشبه علاقته بفريق كرته المفضّل؛ بمعنى أنّه لا يتخلّى عنه حتى ولو خسر بضع مواجهات، كان هناك توجّه عامّ للتصويت في هذه الانتخابات تحديدًا لمصلحة أجندة خدمية، وليس أجندة سياسية. وفي هذا المجال تحديدًا لا يوجد منافس فعلي للحزب الحاكم؛ فمنذ نشأته ثمّ وصوله إلى السلطة عام ٢٠٠٢ لم يستطع حزب سياسي تركي منافسة العدالة والتنمية في تقديم الخدمات للمجتمعات المحلية التركية في المدن الكبرى والصغيرة على السواء. حتّى خلافه مع حركة اجتماعية وجمعية خدمة خيرية ذات علاقات متشعّبة، مثل جماعة غولن، لم يتمكّن من إلحاق أيّ ضرر بالحزب الحاكم، بل على العكس، أدّى انتهاء التحالف بين أردوغان وغولن، إلى جذب مزيد من الأصوات للأوّل. ما يعني أنّ المعارضة العلمانية وحلفاءَها الطارئين في التيار الإسلامي لم يستطيعوا على الرغم من الضربات السياسية القوية التي سدّدوها خلال العام الماضي لحزب العدالة والتنمية، أن يقدّموا للناخب بديلًا مقنعًا عنه.

> شكّلت نتائج الانتخابات المحلية التركية نصرًا سياسيًا كبيرًا لرئيس الحكومة رجب الطيب أردوغان وحزبه، كما شكّلت في المقابل نكسةً كبيرة للخصوم

بالنتيجة، شكّلت نتائج الانتخابات المحلية التركية نصرًا سياسيًّا كبيرًا لرئيس الحكومة رجب الطيب أردوغان وحزبه، كما شكّلت في المقابل نكسةً كبيرة للخصوم الذين أرادوها فرصةً للقضاء على إمكانية استمراره في حكم تركيا، وفي تبنّي سياسات داخلية وخارجية لا تلقى استحسانًا لديهم. بيد أنّ المعركة بين الطرفين لم تنته؛ ففي الأفق جولة جديدة عنوانها الانتخابات الرئاسية التي تجري في آب / أغسطس المقبل؛ إذ يتوقّع أن يحشد الطرفان لها كما حصل في الانتخابات البلدية، لتبقى تركيا بوزنها وأهميتها عنوان صراعٍ يمتدّ على اتّساع المنطقة، ويتوقّع أن تؤثّر نتائجه في جميع من فيها[٢٤].

٢٤ أصلان الطيب نحاس، "ثلاثة سيناريوهات تنتظر مستقبل أوردوغان"، **الجزيرة نت**، ٢٠١٤/٤/١٧، على الرابط:
http://studies.aljazeera.net/reports/2014/04/201441772935189 59.htm

صـدر حديـثًا

مجموعة مؤلفين

التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية

التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية صدر حديثاً عن "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات" كتاب جديد بعنوان "التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية" (٦٥٥ صفحة من القطع الكبير). يعالج هذا الكتاب، بتفصيل وإسهاب، صورة العالم العربي التي غيرتها الثورات التي اندلعت في أرجائه منذ شتاء ٢٠١١، ويركز على مفهوم الرأي العام الذي كان غائباً طوال الحقبة السابقة، والذي سيكون له الأثر الكبير في تقرير مصائر العرب في الحقبة المقبلة. ويلاحظ الكتاب ان الثورات العربية ليست مجرد ثورات احتجاجية أو سياسية فحسب، إنما هي، فوق ذلك أيضاً، ثورات يتداخل فيها الاجتماعي والسياسي، وتتفاعل في سياقها الأفكار والعقائد والأيديولوجيات والهويات والأبعاد الاستراتيجية. شارك في كتابه بحوث هذا الكتاب أربعة وعشرون باحثاً عربياً ليكون، في خلاصته، محصلة تفكير جماعي وفردي في مصير هذه الثورات. وقد تنوعت محاور هذا الكتاب لتشمل النظام الاقليمي العربي، وأوروبا والعرب، والسلوك الصيني – الروسي في شأن موجات الربيع العربي. وتناول الكتاب، إلى ذلك، مصالح روسيا وتركيا وايران واسرائيل في سياق "الثورات العربية"، علاوة على مكانة المحيط الهندي كفضاء جيوستراتيجي لمصالح الهند وباكستان ودول الخليج العربي.

وحدة تحليل السياسات*

المصالحة الفلسطينية: دوافعها وآفاقها

يناقش هذا التحليل الذي أعدته وحدة تحليل السياسات بالمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات التفسيرات والتحليلات بشأن ظروف المصالحة الفلسطينية وسياقاتها. ويتناول الأسئلة التي طُرحت حول الأسباب التي دفعت التنظيمين السياسيين الفلسطينيين الأكبر إلى إنهاء حالة الانقسام المرير المزمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة في هذا الوقت تحديدًا. ويتساءل هل ستنجح المصالحة هذه المرة، بعد أن فشلت المحاولات السابقة جميعًا؟ كما يتساءل أيضًا، لماذا قررت السلطة الفلسطينية أن تتحدى الإرادتين الإسرائيلية والأميركية وأن تمضي في المصالحة؟ وما هي آفاق الوضع الجديد الناشئ واحتمالاته؟

* وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات.

أعلنت حركتا فتح وحماس في ٢٣ نيسان/ أبريل ٢٠١٤ عن اتفاق لإنهاء حالة الانقسام السياسي الفلسطيني، والبدء بإجراءات تشكيل حكومة وحدة وطنية خلال خمسة أسابيع بقيادة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وتحديد مواعيد الانتخابات التشريعية والرئاسية بعد ستة أشهر من تشكيل الحكومة. ويقع على عاتق تلك الحكومة معالجة قضايا المعتقلين السياسيين وإعادة تفعيل عمل المجلس التشريعي والمصالحة المجتمعية على أساس اتفاق القاهرة لعام ٢٠١١ وإعلان الدوحة لعام ٢٠١٢. وفيما رحبت دول عربية وأجنبية عديدة بالقرار[١]، شرعت حكومة بنيامين نتنياهو باتخاذ إجراءات عقابية تجاه السلطة الفلسطينية بعد أن خيّرتها بين المضي في المصالحة مع حماس أو "السلام" مع إسرائيل، أما الولايات المتحدة فاعتبرت القرار بأنّه "مخيب للآمال" ويعقّد الجهود الجارية لتحريك عملية السلام. وحمّل الرئيس الأميركي باراك أوباما عملية المصالحة الفلسطينية مسؤولية توقف المفاوضات.

وفيما تتفاوت التفسيرات والتحليلات بشأن ظروف المصالحة وسياقاتها، طُرحت أسئلة حول الأسباب التي دفعت التنظيمين السياسيين الفلسطينيين الأكبر إلى إنهاء حالة الانقسام المرير المزمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة في هذا الوقت تحديدًا، وهل ستنجح المصالحة هذه المرة، بعد أن فشلت المحاولات السابقة جميعًا؟ ولماذا قررت السلطة الفلسطينية أن تتحدى الإرادتين الإسرائيلية والأميركية وأن تمضي في المصالحة؟ وما هي آفاق الوضع الجديد الناشئ واحتمالاته؟

حماس: "مأزق" الحصار

تمر حكومة حماس في قطاع غزة بأزمة مالية خانقة ناتجة من تزامن جملة من الظروف المحلية والإقليمية التي أثرّت سلبيًا في قدراتها على إدارة الوضع المعيشي لسكان قطاع غزة. فقد فُرضت على الحركة حالة حصار وعزلة إقليمية ودولية، زادت حدتها بعد انقلاب ٣ تموز/ يوليو ٢٠١٣ في مصر والعداء المتصاعد للإخوان المسلمين في عدد من الدول العربية.

وفي حين تراجع الدعم الإيراني منذ منتصف عام ٢٠١٢ بصورة واضحة بسبب موقف الحركة من الثورة السورية، قامت الحكومة المصرية بعد الانقلاب بتدمير ٩٠٪ من الأنفاق الواصلة بين قطاع غزة وسيناء، والتي كانت تعد شريان الحياة الرئيس بالنسبة إلى القطاع؛ ما تسبّب بخسائر مباشرة تقدّر بـ ٥٠٠ مليون دولار مسّت النشاطات الاقتصادية كافة خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٣[٢]. وقد أدى ذلك إلى تأخر صرف رواتب نحو ٥٠ ألف موظف عمومي بفاتورة شهرية تبلغ حوالي ٣٧ مليون دولار شهريًا، فيما ارتفعت نسبة البطالة لأكثر من ٣٠٪ في الربع الأخير من عام ٢٠١٣[٣].

السلطة الفلسطينية: "مأزق" المفاوضات

مع رفضها الإفراج عن الدفعة الرابعة من الأسرى الفلسطينيين البالغ عددهم ٣٠ أسيرًا، ١٤ منهم من داخل الخط الأخضر، تكون إسرائيل قد أطاحت مطلب السلطة الفلسطينية الثالث، والذي شكّل غطاء لقبول الأخيرة استئناف المفاوضات، ووضعتها في موقف سياسي صعب[٤]. وقد ربطت إسرائيل بشكل غير رسمي موافقتها لإطلاق سراح هؤلاء الأسرى بقبول الجانب الفلسطيني تمديد المفاوضات والتي يفترض أن تنتهي مدتها بموجب الاتفاق الأصلي في ٢٩ نيسان/ أبريل ٢٠١٤، وذلك من دون أن تلبي شرط تجميد الاستيطان. وفي الوقت نفسه، أعلنت إسرائيل عن مخطط لبناء ٧٠٠ وحدة سكنية استيطانية جديدة في القدس الشرقية المحتلة. وقد أوصلت المواقف الإسرائيلية

---

١ على المستوى العربي، رحبت جامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية وكل من مصر وتونس وقطر باتفاق المصالحة. أما دوليًا، فقد رحبت الأمم المتحدة وكل من فرنسا تركيا وروسيا والصين بالمصالحة أيضًا، فيما ربط الاتحاد الأوروبي بين المصالحة وضرورة المضي بالمفاوضات.

٢ "نظرة على الاقتصاد في غزة عام ٢٠١٣"، موقع وزارة الشؤون الخارجية (غزة)، ٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤، انظر:
http://www.mofa.ps/new/index.php?option=com_content&view=article&id=1297:-2013&catid=33

٣ "التشريعي يقر ٨٩٤ مليون دولار موازنة عامة لـ ٢٠١٤ بعجز مقدر بـ ٦٩٩ مليون دولار"، موقع وزارة المالية (غزة)، انظر:
http://www.mof.gov.ps/new/index.php?option=com_content&view=article&id=401:--894----2014---699--&catid=12:2011-07-04-09-06-27&Itemid=119

٤ حدّدت السلطة الفلسطينية ثلاثة شروط للعودة إلى المفاوضات، وهي: وقف الاستيطان في المناطق الفلسطينية المحتلّة عام ١٩٦٧، واعتبار حدود الرابع من حزيران/ يونيو ١٩٦٧ أساسًا للمفاوضات، وإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين الذين سُجنوا قبل توقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ والبالغ عددهم ١٠٤ أسرى على أربع دفعات مقابل التزام القيادة الفلسطينية عدم التوجّه إلى هيئات الأمم المتحدة طوال هذه المفاوضات. وفيما رفضت إسرائيل الشرطين الأولين، فإنها قبلت الثالث.

هذه المفاوضات إلى طريق مسدود، فشرعت الدبلوماسية الفلسطينية بعدها في اتخاذ إجراءات تفعيل عضوية دولة فلسطين في المؤسسات الدولية كرد فعل على ذلك، ومن بينها إعلان الانضمام باسم دولة فلسطين إلى ١٥ اتفاقية ومعاهدة دولية، كما بدأت مساعيها لإتمام المصالحة الفلسطينية مع حركة حماس.

> على الصعيد الاقتصادي، فتواجه السلطة الفلسطينية التي تقودها حركة فتح في الضفة الغربية الوضع نفسه الذي تواجهه حماس في غزة

أما على الصعيد الاقتصادي، فتواجه السلطة الفلسطينية التي تقودها حركة فتح في الضفة الغربية الوضع نفسه الذي تواجهه حماس في غزة؛ إذ قررت حكومة نتنياهو حجب أموال الضرائب عنها والتي تقدّر بنحو ١,٥ مليار دولار سنويًا، أي ما يعادل أكثر من ثلث موازنة الحكومة الفلسطينية، وذلك كخطوة عقابية ردًا على قيام السلطة الفلسطينية بتقديم طلب انضمام إلى العديد من المؤسسات والهيئات الدولية. وهدّدت إسرائيل باتخاذ المزيد من الإجراءات في حال إتمام المصالحة. وفي ضوء عدم توافر البدائل الجدية وعدم التزام المانحين العرب تنفيذ وعودهم المالية، تصبح السلطة الفلسطينية على شفير الانهيار؛ وهو ما حذّر منه العديد من المسؤولين الفلسطينيين ودفعهم إلى التلويح بإمكانية حلّ السلطة الفلسطينية.

ومن المؤكد أنّ الرأي العام الفلسطيني الضاغط والرافض للمفاوضات والإملاءات الإسرائيلية أجبر طرفي الانقسام الفلسطيني على إعادة النظر في مواقفهما تجاه مسألة المصالحة؛ إذ أظهر استطلاع للرأي أجراه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات أنّ ٨٩٪ من الفلسطينيين يرفض "اتفاق الإطار" الذي يُروّج له وزير الخارجيّة الأميركي جون كيري ويرى أنه يصبّ في تحقيق المصالح الإسرائيليّة. كما عبّر الرأي العام الفلسطيني عن رفضه للشروط التي تحاول إسرائيل فرضها على الجانب الفلسطينيّ مثل الاعتراف بيهوديّة الدولة، واستمرار سيطرتها على المعابر البريّة والبحريّة والجويّة، وقبول التعويض بدلًا من حق العودة، وبقاء المُستوطنات؛ ما يعني عمليًا القضاء على احتمالات قيام الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة. كما أظهر الرأي العام الفلسطيني تأييده للمصالحة الفلسطينية، وإجراء انتخابات رئاسيّة وتشريعيّة، وإعادة هيكلة منظمة التحرير الفلسطينيّة بوصفها أولويات لتحقيق المصالحة[٥].

ومن جهة أخرى، تدعم المصالحة الفلسطينية شرعية الرئيس محمود عباس ودوره الوطني على الساحة الفلسطينية في مواجهة تيار محمد دحلان، والذي بدأ يعمل مؤخرًا للعودة إلى دائرة الضوء مدعومًا بموجة الثورات المضادة ومستقويًا بارتباطاته بأجهزة استخبارات إسرائيلية وعربية.

وبناء على ما سبق، فإنّ المصالحة تعتبر في هذه الظروف مطلبًا فلسطينيًا، فتحاويًا وحمساويًا، وذلك لمواجهة هذه التحديات أساسًا.

> عبّر الرأي العام الفلسطيني عن رفضه للشروط التي تحاول إسرائيل فرضها على الجانب الفلسطينيّ مثل الاعتراف بيهوديّة الدولة، واستمرار سيطرتها على المعابر البريّة والبحريّة والجويّة، وقبول التعويض بدلًا من حق العودة، وبقاء المُستوطنات

احتمالات المصالحة وآفاقها

يلاحظ في اتفاق المصالحة بين حركتي فتح وحماس التركيز على الأمور الإجرائية مثل: تشكيل الحكومة، وإجراء الانتخابات، وإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك على حساب القضايا الجوهرية الأكثر أهمية كالاتفاق على برنامج سياسي مشترك لمواجهة التحديات التي تواجه القضية الفلسطينية. وفيما يعبّر ذلك عن امتلاك كل من الحركتين رؤيتين مختلفتين حول المقاومة والمفاوضات مع إسرائيل، فإنه يعبر - من جهة أخرى - عن حاجتهما الماسة لتجديد شرعيتهما لمواجهة استحقاقات المرحلة القادمة.

وفي ضوء ما تقدم، وأخذًا في الاعتبار السياقات المحلية والإقليمية والدولية، تجد المصالحة الفلسطينية نفسها اليوم أمام ثلاثة سيناريوهات محتملة، هي:

---

٥ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "الرأي العامّ الفلسطينيّ: اتفاق كيري يخدم مصلحة إسرائيل"، المؤشر العربي لعام ٢٠١٤، ٢٤ نيسان/ أبريل ٢٠١٤، انظر:
http://www.dohainstitute.org/content/4b8b1f07-4f82-4bc4-834c-233cdd5dbe5b

- أن تمضي حركتا فتح وحماس في المصالحة مراعاةً للمصالح العليا للشعب الفلسطيني، وأن تتجاهل القيادة الفلسطينية الضغوط والمواقف الأميركية والإسرائيلية، وأن تتمكن حكومة الوحدة الوطنية المكونة من كفاءات فلسطينية تجاوز الأزمة وتهيئة الأجواء لانتخابات جديدة تقبل بها الأطراف كافة، وأن يعاد بناء منظمة التحرير على أسس وطنية جامعة. لكنّ نجاح هذا السيناريو يتوقف على ثلاثة عوامل: الأول، أن تفي الدول العربية بالتزاماتها المالية وأن توفّر الدعم السياسي لتمكين هذه الحكومة من الصمود. وفي هذا السياق تعقد جامعة الدول العربية اجتماعًا غير عادي على مستوى المندوبين الدائمين في ٢٨ نيسان/ أبريل لمناقشة تطورات المفاوضات وتوفير شبكة الأمان المالية للسلطة الفلسطينية. كما أبدت كل من قطر وتركيا استعدادهما لتوفير المساعدات في حال إتمام المصالحة. والثاني، أن تتجاهل حركة فتح ضغوط قوى معسكر الثورات المضادة للانسحاب من المصالحة أو استغلالها لإنهاء نفوذ حركة حماس في غزة. والثالث، ألا تذهب السلطة الفلسطينية إلى خيار المفاوضات في حال استمرارها من دون توافق سياسي وطني جامع.

> يلاحظ في اتفاق المصالحة بين حركتي فتح وحماس التركيز على الأمور الإجرائية مثل: تشكيل الحكومة، وإجراء الانتخابات، وإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك على حساب القضايا الجوهرية الأكثر أهمية

- أن تفشل عملية المصالحة، فعلى الرغم من الأجواء الإيجابية التي سادت توقيع الاتفاق والجدية التي أظهرها الطرفان، فإنّ ذلك لا يمنع القول بأنّ هناك أجواءً من القلق تعتمل في أوساط الرأي العام الفلسطيني في ضوء التجارب السابقة. فثمة تخوّف من احتمال استخدام المصالحة بوصفها ورقةَ ضغطٍ لتأمين شروط استمرار المفاوضات مع إسرائيل، وبخاصة في ظل استمرار الضغوط الأميركية والإسرائيلية وتصاعدها، والتي ترمي إلى تعطيل المصالحة. قد يتكرّر هذا الأمر كما حصل سابقًا بعد إعلان الدوحة عام ٢٠١٢ حين خيَّر نتنياهو الرئيس عباس ما بين المصالحة مع حماس والسلام مع إسرائيل، وتكرّر أيضًا في أيار/ مايو ٢٠١٣ عندما اتفق الطرفان الفلسطينيان على تشكيل حكومة وحدة وطنية خلال ثلاثة أشهر وإجراء الانتخابات بعد ثلاثة أشهر من تاريخ تشكيل الحكومة، وهو ما لم يجر التزامه؛ إذ عادت السلطة الفلسطينية بعد ذلك إلى المفاوضات وفقًا لمبادرة "اتفاق الإطار" لوزير الخارجية الأميركي جون كيري. كما أنّ غياب الراعي المباشر للمصالحة والذي يضمن تنفيذ بنود الاتفاق والتزامه من قبل الأطراف، يضع علامات استفهام حول إمكانية نجاحها وبخاصة مع استمرار الأداء السياسي لحكومة الانقلاب في مصر المعادي تمامًا لحركة حماس.

> اتفاق المصالحة بين فتح وحماس أخرج الوضع الفلسطيني من عنق الزجاجة وفتح أمامه آفاقًا جديدة

- أن يؤدي التصعيد الإسرائيلي المستمر إلى صدام كما في حالة انتفاضة الأقصى. فحكومة اليمين الإسرائيلية تتخذ خطوات تصعيدية تجاه الأراضي الفلسطينية إثر تعثّر المفاوضات واحتمال إتمام المصالحة، ما قد يؤدي إلى احتجاج فلسطيني وعمليات مقاومة، فتقوم إسرائيل باجتياح جزئي وحصار شامل للسلطة الفلسطينية كما حدث عام ٢٠٠٠ بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد، الأمر الذي يؤدي إلى قيام انتفاضة فلسطينية شاملة في مواجهة الاحتلال. لا شك في أنّ ثمة إدراكًا رسميًا فلسطينيًا بأنّ حكومة نتنياهو تعارض قيام دولة فلسطينية، وأنّ المفاوضات معها عبثية في الواقع. وهذا عامل رئيس في صمود المصالحة الفلسطينية، كما أنّ قيادة حماس تدرك أنّ إدارة قطاع غزة وانفصالها السياسي عن بقية المناطق المحتلة أصبحت عبئًا حقيقيًا. وهذا عامل إضافي يدفع إلى تقوية المصالحة وصمودها. ولكن ثمة عقبات في الطريق ليس أقلها موقف النظام المصري الحالي من حركة حماس.

في كل الأحوال، فإنّ اتفاق المصالحة بين فتح وحماس أخرج الوضع الفلسطيني من عنق الزجاجة وفتح أمامه آفاقًا جديدة تسمح - إن تمسكّت الحركتان بما أنجزتاه، وقاومتا الضغوط، واستعانتا بالموقف الشعبي الداعم والصامد والمقاوم والمواقف الشعبية الدولية المتعاطفة - ببلورة مبادرات أخرى، قد تضع المشروع الوطني الفلسطيني من جديد على الطريق الصحيحة.

المؤشر العربي

المؤشّر العربيّ هو استطلاعٌ سنويٌّ ينفّذه المركز العربيّ في البلدان العربيّة؛ بهدف الوقوف على اتّجاهات الرّأي العامّ العربيّ نحو مجموعة من المواضيع الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة، بما في ذلك اتّجاهات الرّأي العامّ نحو قضايا الديمقراطيّة وقيم المواطنة والمساواة والمشاركة المدنيّة والسياسيّة. كما يتضمّن تقييم المواطنين أوضاعهم العامّة، والأوضاع العامّة لبلدانهم، وتقييمهم المؤسّسات الرسميّة الرئيسة في هذه البلدان، والوقوف على مدى الثقة بهذه المؤسّسات، واتّجاهات الرأي العامّ نحو القطاع الخاصّ، ونحو المحيط العربيّ، والصّراع العربيّ-الإسرائيليّ.

أنجز المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات استطلاع المؤشّر العربيّ لعام ٢٠١٤، في ١٤ بلدًا من بلدان المنطقة العربيّة، خلال الفترة الممتدّة من كانون الثاني/ يناير - أيار/ مايو ٢٠١٤. وقد نُفّذ هذا الاستطلاع ميدانيًا، من خلال إجراء مقابلات وجاهيّة مع ٢١٣٢٠ مستجيبًا، موزّعين على عيّنات ممثّلة لمجتمعات ١٤ بلدًا عربيًا، هي: موريتانيا، والمغرب، والجزائر، وتونس، ومصر، والسّودان، وفلسطين، ولبنان، والأردن، والعراق، والسعوديّة، واليمن، والكويت، وليبيا. وقد نفّذته فرقٌ بحثيّةٌ مؤهّلةٌ ومدرّبةٌ، تابعةٌ لمراكزَ ومؤسّسات بحثيّةٍ في البلدان المذكورة، تحت الإشرافَ الميدانيّ لفريق المؤشّر العربيّ في المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات.

يعتمد المؤشّر العربيّ العيّنة العنقوديّة الطبقيّة (في المستويات) المتعدّدة المراحل، المنتظمة والموزونة ذاتيًا والمتلائمة مع الحجم، في جميع الاستطلاعات التي نُفّذت في البلدان الأربع عشرة. وجرى الأخذ في الاعتبار المستويات (الطبقات) التّالية: الحضر والرّيف، والتّقسيمات الإداريّة الرّئيسة في كلّ بلدٍ مستطلَعَة آراء مواطنيه بحسب الوزن النّسبيّ الخاصّ بكلّ مستوًى من مستويات جميع سكّان البلد؛ بحيث يكون لكلّ فردٍ في كلّ بلدٍ مستطلَع، احتماليّة متساوية في أنْ يكون واحدًا من أفراد العيّنة، وبهامش خطأ يتراوح بين ±٢ و٣٪ في جميع البلدان التي نُفّذ الاستطلاع فيها. وقد صُمّمت العيّنة بطريقة يمكن من خلالها تحليل النتائج على أساس الأقاليم والمحافظات والتّقسيمات الإداريّة الرئيسة في كلّ مجتمعٍ من المجتمعات التي شملها الاستطلاع.

محمد المصري*

اتّجاهات الرأيّ العامّ الفلسطينيّ واليمنيّ نحو موضوعات وطنيّة راهنة

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

مقدمة

أنجز المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات استطلاع المؤشّر العربيّ لعام ٢٠١٤ في فلسطين خلال الفترة ٢٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤ – ٢ شباط/ فبراير ٢٠١٤، وفي اليمن خلال الفترة ٤ شباط/ فبراير ٢٠١٤ – ٢٧ شباط/ فبراير ٢٠١٤. ويعد المؤشّر العربيّ استطلاعًا سنويًا يقوم المركز العربيّ بتنفيذه في البلدان العربيّة؛ بهدف الوقوف على اتجاهات الرأي العامّ العربيّ نحو مجموعة من الموضوعات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة، بما في ذلك اتجاهات الرأي العامّ نحو قضايا الديمقراطية والمشاركة السياسيّة والمدنيّة وتقييم المستجيبين لمؤسسات دولهم.

لقد تضمّن استطلاعا المؤشّر العربيّ في فلسطين واليمن لعام ٢٠١٤، إضافة إلى الأسئلة الرئيسة والأساسيّة المتكررة سنويًا، مجموعةً من الأسئلة تهدف إلى التّعرُّف على اتّجاهات الرأيّ الفلسطينيّ واليمني نحو مجموعة من الموضوعات المتعلقة بهذين البلدين؛ وذلك تماشيًا مع تقاليد المركز العربيّ بتضمين المؤشر مجموعة من الأسئلة التي تقيس اتجاهات الرأي العامّ في المنطقة العربيّة نحو قضايا وطنية راهنة يتفاعل معها المواطنون ويتأثرون بها. وتضمّنت استمارة المؤشر العربي في فلسطين اتّجاهات الرأيّ العامّ الفلسطينيّ نحو عمليّة مفاوضات السلام والمصالحة الوطنيّة الفلسطينيّة. أما استمارة اليمن فقد تضمّنت أسئلة حول اتّجاهات الرّأيّ العامّ اليمنيّ نحو مُخرجات مؤتمر الحوار الوطنيّ الشامل المُتمثّلة بـ"وثيقة الحوار الوطنيّ الشّامل" ونتائجه.

ويعرض هذا التّقرير النّتائج الرّئيسة لاتّجاهات الرأيّ العامّ الفلسطينيّ والرأيّ العامّ اليمنيّ نحو المواضيع التالية:

أولاً: اتّجاهات الـرأيّ العامّ الفلسطينيّ نحو مفاوضات السلام والمُصالحة الوطنيّة الفلسطينيّة.

ثانيًا: اتّجاهات الرأيّ العامّ اليمنيّ نحو "وثيقة الحوار الوطنيّ الشّامل" وإجراءات المرحلة الانتقاليّة الثانية.

وقد نُفّذ استطلاع المُؤشّر العربيّ ميدانيًّا في فلسطين على عيّنة من ١٥٢٠ مستجيبًا، وفي اليمن على عيّنة من ١٥٠٠ مستجيباً، من خلال إجراء مقابلات "وجاهيّة". ويستخدم المؤشر العربي العيّنة العنقوديّة الطبقيّة مُتعدّدة المراحل المُنتظمة والموزونة ذاتيًّا والمُتناسبة مع الحجم. وقد أُخِذ في الاعتبار التوزيع الجندري (الذكور والإناث)، ومتغير الحضر والريف، وكذلك التقسيمات الإداريّة الرئيسة، بحيث يكون لكلّ فردٍ في المجتمع احتمالٌ متساوٍ في الظهور في العيّنة. وبلغ معدل الثقة في هذا الاستطلاع ٩٧,٥٪، وبهامش خطأ ±٢٪.

أولًا: اتّجاهات الرّأي العامّ الفلسطينيّ نحو مفاوضات السلام والمصالحة الوطنية

اتّجاهات الرّأي العامّ الفلسطينيّ بشأن جولات كيري لتوقيع "اتفاق الإطار"

في ضوء الجولات التي أجراها وزير الخارجية الأميركي جون كيري من أجل توقيع "اتفاق الإطار" لاستئناف المفاوضات ما بين السلطة الفلسطينيّة وإسرائيل، سُئِلَ الفلسطينيّون حول جولات كيري، وهل سيكون توقيع هذا الاتّفاق في مصلحة الفلسطينيّين أم الإسرائيليّين؟ لقد أفاد ٨٩٪ من الرّأيّ العامّ الفلسطينيّ بأنّ "اتفاق الإطار" الذي يروّج له كيري سيكون في مصلحة الإسرائيليّين (٧٥٪ سيكون هذا الاتفاق في مصلحة الإسرائيليّين، و١٤٪ سيكون هذا الاتفاق في مصلحة الإسرائيليّين إلى حدٍ ما)، مقابل ٣٪ من الفلسطينيّين أفادوا بأنّ اتفاق الإطار سيكون في مصلحة الفلسطينيّين (١٪ في مصلحة الفلسطينيّين، ٢٪ في مصلحة الفلسطينيّين إلى حدٍ ما).

إنّ تحليل اتجاهات الرأي العام الفلسطيني في كل من الضفة وغزة بشأن "اتفاق الإطار"، يشير إلى توافق كل من مستجيبي الضفة وغزة على أنه سيكون في مصلحة الإسرائيليّين؛ إذ إنّ ٨٩٪ من مُستجيبي الضفة أفادوا بأنه سيكون في مصلحة الإسرائيليين، مقابل ٨٦٪ عند مستجيبي غزة. وعلى الرغم من عدم وجود تباين بين مستجيبي الضفة وغزة بشأن هذه المسألة، فإنّ التباين بينهم يظهر حول الدرجة التي سيكون فيها "اتفاق الإطار" في مصلحة الإسرائيليّين؛ إذ إنّ ٧٨٪ من مستجيبي الضفة أفادوا بأنه سيكون في مصلحة الإسرائيليين، و١١٪ أفادوا بأنه سيكون في مصلحة الإسرائيليين إلى حدٍ ما. أمّا في غزة فقد كانت النسبة ٦٥٪ بأنه سيكون في مصلحة الإسرائيليين و٢١٪ بأنه سيكون في مصلحة الإسرائيليين إلى حدٍ ما.

إنّ توافق الفلسطينيين على أنّ "اتفاق الإطار" الذي يروّج له كيري يصبّ في المحصلة النهائية في مصلحة إسرائيل، هو تعبير جلي عن رفض واسع لهذا الاتفاق في الشارع الفلسطيني.

الشكل (١)

اتّجاهات الرّأيّ العامّ الفلسطينيّ بشأن "اتفاق الإطار" الذي يروّج له جون كيري

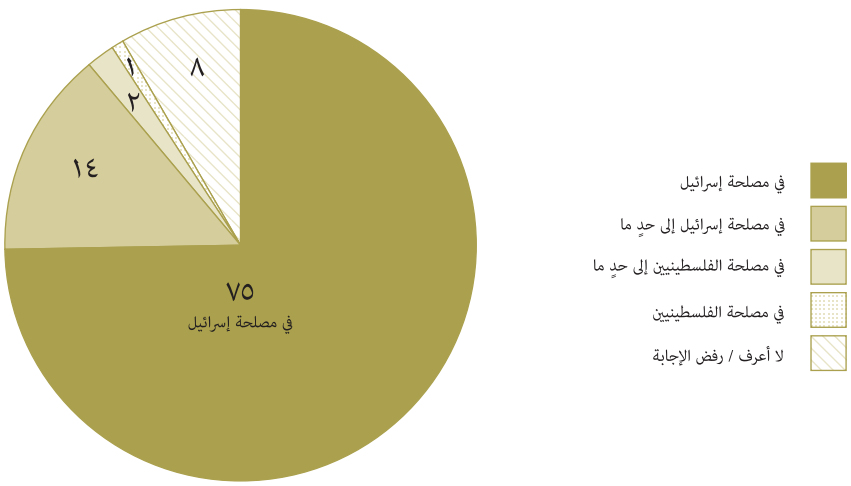

الشكل (٢)

اتّجاهات الرّأيّ العامّ الفلسطينيّ في الضفة وغزة بشأن "اتفاق الإطار" الذي يروّج له جون كيري

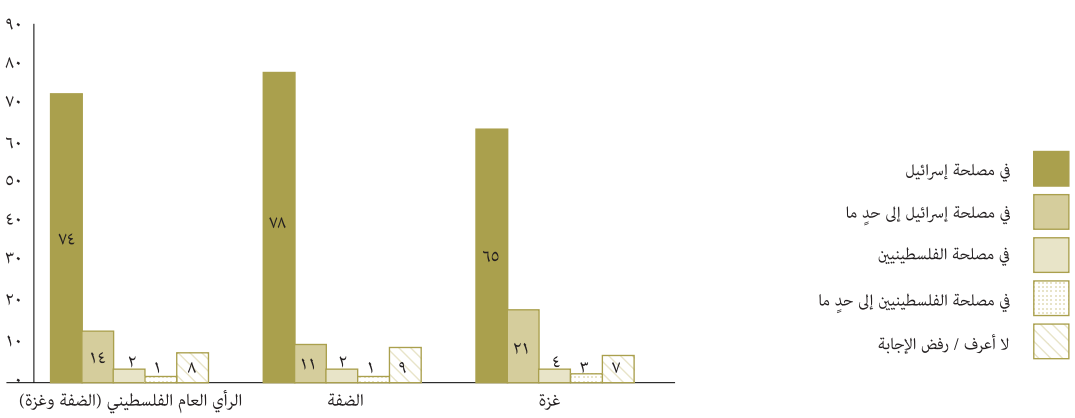

هل يقبل الفلسطينيون بتقديم مزيد من التنازلات

وفي السياق نفسه، ومن أجل تعميق إدراكنا لاتّجاهات الرّأي العامّ الفلسطينيّ نحو المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، تم سؤال الفلسطينيين حول إن كانوا يوافقون على قبول مجموعة من الشروط التي عادة ما يجري تداولها بوصفها قضايا أساسية يجب على الفلسطينيين الموافقة عليها من أجل الوصول إلى اتفاق سلام نهائي مع إسرائيل، وهي: الاعتراف بيهوديّة إسرائيل، التعويض بدلًا من حق العودة، تبادل الأراضي، نزع السلاح الفلسطيني، إبقاء سيطرة إسرائيل على المنافذ البحرية والبرية والجوية، إبقاء سيطرة إسرائيل على الأغوار، احتفاظ إسرائيل ببعض المستوطنات/ البؤر الاستيطانية، تقسيم القدس الشرقية، استمرار التنسيق الأمني.

وقد طُلِب من المستجيبين إبداء رأيهم إن كانوا يوافقون على كل إجراء من هذه الإجراءات أو يعارضونه في سبيل توقيع اتفاق سلام نهائي مع إسرائيل. وقد أظهرت النتائج أنّ هنالك شبه إجماع بين الفلسطينيّين على معارضة كل إجراء من هذه الإجراءات؛ إذ عبّر ما نسبته ٨٠٪ إلى ٩٥٪ من الرأي العام الفلسطيني عن معارضته لهذه الإجراءات. وتجدر الإشارة إلى أنّ الرّأي العامّ الفلسطينيّ لديه مواقف محددة وواضحة تجاه هذه الموضوعات؛ إذ إنّ نسبة الذين أفادوا بـ "لا أعرف" أو رفضوا الإجابة لم تتجاوز ١٪ عند سؤالهم عن كل إجراء من هذه الإجراءات.

أمّا الإجراءات التي حظيت بأعلى نسب معارضة من قبل الرأي العام الفلسطيني (أكثر من ٩٠٪) فهي: تقسيم القدس الشرقية، والاعتراف بيهودية إسرائيل، وإبقاء سيطرة إسرائيل على المنافذ البحرية والبرية والجوية، ونزع السلاح الفلسطيني، وإبقاء سيطرة إسرائيل على الأغوار، والاحتفاظ ببعض البؤر الاستيطانية (المستوطنات)، والتعويض بدلًا من حق العودة.

وعند تحليل اتجاهات الرأي العام الفلسطينيّ تجاه قبول هذه الشروط أو معارضتها في كل من الضفة وغزة، فتشير النتائج، وبشكلٍ جليّ، إلى توافق مُستجيبي كل من الضفة وغزة برفض هذه الشروط وبنسبٍ مُتقاربة.

إنّ التوافق الفلسطيني إلى حد الإجماع على رفض هذه الشروط يعكس بشكلٍ واضح أنّ الرأي العام الفلسطيني يرفض أن يُقدّم الفلسطينيّون المزيد من التنازلات من أجل تحقيق اتفاق سلام مع الإسرائيليين. كما أنّ شبه الإجماع على رفض هذه الشروط يعكس أنّ الرأي العام الفلسطيني يعتبر أنّ هذه الموضوعات قد أصبحت بمنزلة ثوابت رئيسة للشعب الفلسطيني تكرّست عبر تاريخ القضية الفلسطينية ولا يحق التنازل عنها. ومن المهم الإشارة هنا إلى أنّ أغلبية هذه الشروط مثل سيطرة إسرائيل على المعابر البرية والبحرية والجوية، واستمرار التنسيق الأمني، وإبقاء سيطرة إسرائيل على الأغوار، والاستيطان الإسرائيلي هي إجراءات مُطبقة على أرض الواقع وبشكل فعليّ من قبل إسرائيل على الفلسطينيين، وهي عوامل رئيسة في استمرار معاناتهم اليومية، وهي كذلك محل إجماع فلسطينيّ على رفضها.

المُصالحة الوطنيّة الفلسطينيّة

كما تمت الإشارة سابقًا، فقد تضمّن استطلاع المؤشر العربي في فلسطين أسئلة بشأن المصالحة الوطنية الفلسطينية. وتكمن أهميّة التعرّف على اتجاهات الرأي العامّ الفلسطينيّ نحو هذا الموضوع بسبب أهميّته بالنسبة إلى القضية الفلسطينية بصفة عامّة وإلى المجتمع الفلسطينيّ في الضفة وقطاع غزة بصفة خاصة، في ظل استمرار الانقسام السياسي الفلسطيني على مدار أكثر من سبعة أعوام. وفي هذا السياق، فقد تم عرض ثلاثة إجراءات على المستجيبين عادةً ما يجري تداولها كإجراءات ضروريّة لتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية، وهي إجراء انتخابات رئاسيّة، وإجراء انتخابات تشريعيّة، وإعادة هيكلة منظمة التحرير الفلسطينيّة. وطُلب من المستجيبين أن يرتبوا هذه الإجراءات حسب أهميّتها في سبيل تحقيق المصالحة الوطنية.

وتُظهر النتائج أنّ الرأي العام الفلسطيني غير منحاز بشكل كبير بشأن أن تكون إحدى هذه الإجراءات لها أولوية على حساب الأخرى؛ فقد توزّعت آراء الفلسطينيّين على أولويّة الإجراءات الثلاثة وبشكل متقارب. لكنّ الكتلة الأكبر من الرّأي العامّ الفلسطينيّ وبنسبة ٣٨٪ أفادت بأنّ إعادة هيكلة منظمة التحرير الفلسطينيّة هي أهم إجراء يجب عمله من أجل تحقيق المصالحة الوطنية. ويرى ٢٨٪ من المُستجيبين أنّ إجراء انتخابات تشريعيّة هو أهم إجراء لتحقيق المصالحة، فيما أفاد ٢٤٪ بأنّ إجراء انتخابات رئاسيّة هو الإجراء الذي يجب أن يكون له الأولويّة.

إنّ تحليل اتّجاهات الرأي العامّ الفلسطينيّ في كلٍ من الضفة وغزة نحو أهم إجراء لتحقيق المصالحة الفلسطينية يعكس عدم وجود تباينات بين مُستجيبي الضفة وغزة بشأن أولويّة الإجراءات؛ إذ يتفق المُستجيبون على أنّ إعادة هيكلة منظمة التحرير الفلسطينية هو أهم إجراء يجب عمله من أجل تحقيق المصالحة الوطنية، وبنسبة

الشكل (٣)

الرّأيّ العامّ الفلسطينيّ: المعارضون والموافقون على مجموعة من الشروط للوصول إلى اتّفاق سلام نهائي مع إسرائيل

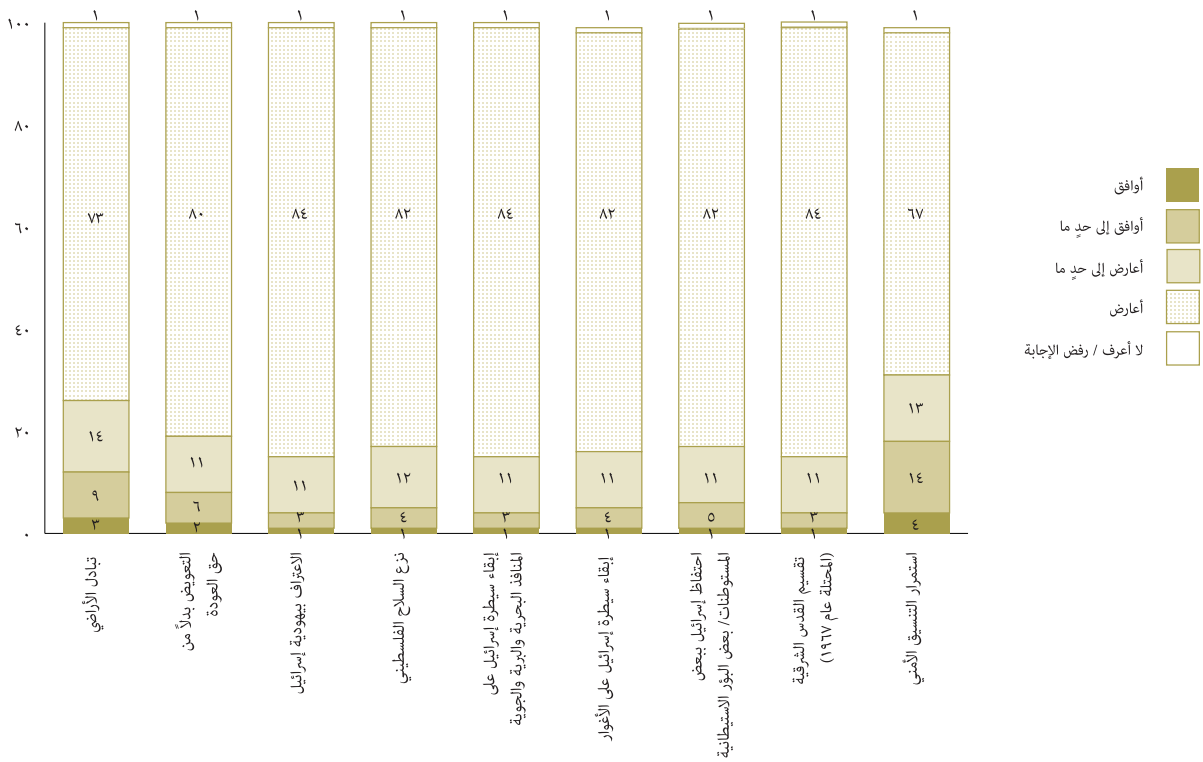

الجدول (١)

اتّجاهات الرّأي العامّ الفلسطينيّ نحو مجموعة من الإجراءات لتحقيق المصالحة الوطنية حسب أهميتها

	أهم إجراء	ثاني أهم إجراء	ثالث أهم إجراء	تساوي الجميع	لا يعد أي منها مهمًا	لا أعرف/ رفض الإجابة
إعادة هيكلة منظمة التحرير الفلسطينية	٣٨	٢٥	٢٧	٥	١	٤
انتخابات تشريعيّة	٢٨	٣٦	٢٥			
انتخابات رئاسيّة	٢٤	٢٩	٣٨			

٣٨٪ في الضفة و٣٧٪ في غزة. وعلى الرّغم من وجود بعض التباينات بين مُستجيبي الضفة وغزة حول أولويّة إجراء انتخابات تشريعيّة أو رئاسيّة من أجل تحقيق المصالحة الوطنية، فإنّ هذه الفروق طفيفة وغير جوهريّة من الناحية الإحصائيّة. ومن المهم الإشارة إلى أنّ ٥٪ من الرأي العام الفلسطيني أفاد بأنّ هذه الإجراءات يجب أن تكون لها الأولويّة نفسها.

وفي إطار تعميق المعرفة باتجاهات الرأي العام الفلسطيني نحو المصالحة الوطنية، فقد تم سؤال المُستجيبين ضمن صيغة السؤال المفتوح عن رأيهم في أهم عائق وثاني أهم عائق أمام تحقيق المصالحة الوطنية. وتظهر النتائج بأنه ليس هناك توافق على سبب واحد بوصفه عائقًا أمام المصالحة الفلسطينية؛ فقد ذكر مستجيبو فلسطين أكثر من ٥٠٠ إجابة كعوامل معوقة أمام تحقيق المصالحة الوطنية تم تجميعها في ١٣ بندًا رئيسًا.

يتوافق ٣٥٪ من المُستجيبين على أنّ المصالح الحزبية أو الشخصية لقيادات الفصائل الفلسطينية تُمثّل العائق الأهم أمام تحقيق المصالحة الوطنية، في حين أنّ ٢٠٪ أفادوا بأنّ الاحتلال الإسرائيلي هو العائق الرئيس، فيما أفاد ٩٪ بأنّ التدخل الخارجي (الولايات المتحدة، إسرائيل، إيران، بلدان عربيّة) تمثل العائق الأساسي أمام تحقيق المصالحة. وأفاد ٤٪ بأنّ قيادة حماس وحكومة غزة تمثل العائق الأهم، وبنسبة مُتطابقة أفاد ٤٪ من الفلسطينيين بأنّ مواقف قيادة فتح والسلطة الفلسطينية تمثل العائق الأهم أمام تحقيق المصالحة الوطنية.

الانتخابات الرئاسيّة والتشريعيّة

وفي سياق التعرّف على اتجاهات الرأي العام الفلسطيني نحو المصالحة الوطنية، وبخاصّة ارتباط مباحثات المصالحة عادةً بالانتخابات التشريعية والرئاسية، وفي ضوء مرور عدّة سنوات على انتهاء الفترة الرئاسية للرئيس الفلسطيني محمود عباس، وكذلك انتهاء فترة المجلس التشريعي الفلسطيني؛ فقد تم التعرّف على آراء الفلسطينيين في الانتخابات الرئاسية والتشريعية من خلال السؤال التالي: هل تعتقد أنّ الأولوية يجب أن تكون لإجراء انتخابات رئاسية أم تشريعية؟ تظهر النتائج أنّ الرّأي العامّ الفلسطينيّ منحاز إلى إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية بصورة متزامنة؛ إذ إنّ ٤٤٪ يؤيّدون مثل هذا الإجراء، في حين فضّل ٢٤٪ إجراء انتخابات رئاسيّة أولًا، وفضّل ١٣٪ أن يكون لإجراء انتخابات تشريعيّة الأولويّة.

وفي الإطار نفسه، فقد تم سؤال الفلسطينيين حول مدى تأييدهم أو معارضتهم لعودة المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخب في عام ٢٠٠٦، والذي انتهت ولايته الدستورية وتوقف عن القيام بأعماله منذ عدّة سنوات. وأظهرت النتائج أنّ نصف المُستجيبين الفلسطينيّين (٤٩٪) يؤيّدون عودة المجلس التشريعي الفلسطيني لممارسة مهماته وأعماله (١٨٪ يؤيّدون بشدة، و٣١٪ يؤيّدون ذلك)، مقابل معارضة ٣٦٪ من المُستجيبين (١٩٪ يعارضون، و١٧٪ يعارضون بشدة).

ومن المهم الإشارة إلى أنّ تحليل اتّجاهات الرأي العام الفلسطيني نحو هذا الموضوع في كل من الضفة وغزة يظهر أنّ نسب التأييد متقاربة ما بين مُستجيبي الضفة ومستجيبي غزة على عودة المجلس التشريعي المنتخب في عام ٢٠٠٦ لممارسة مهماته وأعماله؛ إذ أيّد ذلك ٥٠٪ من مستجيبي الضفة و٤٧٪ من مُستجيبي غزة. لكنّ نسب المُعارضة لعودة المجلس التشريعي لممارسة أعماله بين مُستجيبي غزة هي أعلى بالمقارنة مع الضفة؛ إذ إنّ ٤٥٪ من مُستجيبي غزة يعارضون عودة المجلس التشريعي لممارسة مهماته وأعماله (٢٤٪ أعارض، و٢١٪ أعارض بشدة)، مقابل معارضة ٣٣٪ من مُستجيبي الضفة (١٨٪ أعارض، و١٥٪ أعارض بشدة). ومن المرجّح أنّ هذا التباين يشير إلى موقفٍ احتجاجي نحو حماس من قبل مُستجيبي غزة. ومن الجدير بالملاحظة أنّ نسبة المُستجيبين الذين أفادوا بـ "لا أعرف" حول هذا الموضوع في الضفة بلغت ١٨٪، مقابل ٨٪ في غزة.

ثانيًا: اتّجاهات الرّأي العامّ اليمنيّ نحو "وثيقة الحوار الوطنيّ الشّامل" والمرحلة الانتقاليّة الثانية

لقد أدّت الثّورة اليمنيّة التي اندلعت في شباط/ فبراير ٢٠١١ إلى توافق القوى السّياسيّة والمجتمعيّة المختلفة في اليمن على "المُبادرة الخليجيّة"، والتي نصّت على مرحلةٍ انتقاليّةٍ لا يتجاوز مداها عامين، يجري خلالها الحوار بين جميع القوى السّياسيّة للتوافق على مختلف القضايا السّياسيّة، والعمل على تأسيس نظامٍ سياسيّ ديمقراطيّ يُحقّق أهداف الثّورة اليمنيّة. وقُبيل انتهاء المرحلة الانتقاليّة المُتّفق عليها في المبادرة، توصّل مؤتمر الحوار الوطنيّ الشّامل إلى اعتماد "وثيقة الحوار الوطنيّ الشّامل" في ٢٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤.

الجدول (٢)

اتّجاهات الرأي العامّ الفلسطينيّ تجاه أهم عائق وثاني أهم عائق أمام تحقيق المصالحة الوطنية

	أهم عائق	ثاني أهم عائق	المعدل (أهم عائق + ثاني أهم عائق)
المصالح الحزبية أو الشخصية لقيادات الفصائل الفلسطينية	٣٥	٢٤	٣٠
الاحتلال الإسرائيلي	٢٠	١٧	١٩
تدخل أطراف خارجية	٩	١٩	١٣
عدم وجود نية ورغبة في المصالحة	٤	٤	٤
مواقف قيادة حماس وحكومة غزة	٤	٣	٤
مواقف قيادة فتح والسلطة الفلسطينية	٤	٣	٤
انتشار الخلاف والحقد بين الطرفين	٢	٣	٣
مشاكل اقتصادية	٢	٤	٣
اختلاف وجهات النظر والانقسام بين الطرفين حول موضوعات أساسية	٢	٣	٣
عدم الاستقرار الأمني	١	١	١
عدم وجود ديمقراطية وتعددية سياسية	٠,٣	١	٠,٤
الأوضاع في البلدان العربية وانشغالها عن مساندة القضية الفلسطينية	٠,٢	١	٠,٤
الانتخابات الرئاسية والتشريعية	٠,٣	٠,١	٠,٢
أسباب أخرى	٢	٣	٣
لا أعرف / رفض الإجابة	١٣	١٦	١٤
المجموع	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**

الشكل (٤)

اتجاهات الرأي العام الفلسطينيّ نحو أولويّة إجراء انتخابات رئاسية، أو تشريعيّة، أو رئاسية وتشريعية معًا، أو عدم إجراء أي منهما

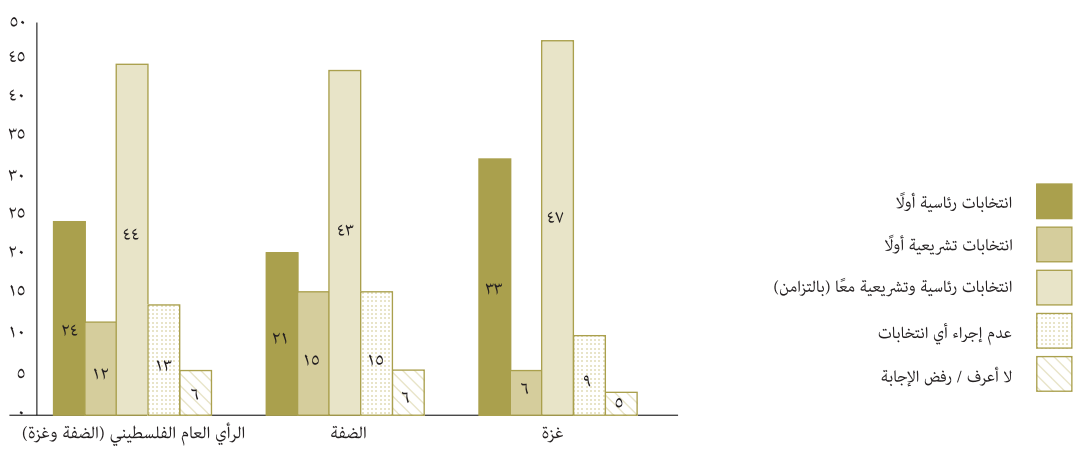

اتّجاهات الرّأيّ العامّ اليمنيّ نحو "وثيقة الحوار الوطنيّ الشّامل"

في إطار التعرُّف على اتّجاهات الرّأيّ العامّ اليمنيّ نحو مُخرجات مؤتمر الحوار الوطنيّ، فقد قام استطلاع المؤشّر العربيّ بقياس مدى تأييد اليمنيّين لـ "وثيقة الحوار الوطنيّ الشّامل" أو معارضتهم لها، والتي تُمثل خُلاصة مُخرجات المؤتمر. وتظهر النتائج أنَّ ٥٠٪ من الرّأيّ العامّ اليمنيّ قد عبّروا عن تأيّيدهم لـ "وثيقة الحوار الوطنيّ الشّامل" (٢٦٪ أفادوا بأنّهم يؤيّدون بشدّةٍ الوثيقة، و٢٤٪ يؤيدونها إلى حد مًا). وبالمقابل، فإنّ ٢٦٪ من الرّأيّ العامّ اليمنيّ عبّروا عن معارضتهم لـ "وثيقة الحوار الوطنيّ الشّامل"، وكانت نسبة الذين عبّروا عن معارضتهم بشدّةٍ للوثيقة ١٦٪، وهي أقلّ بصورة جوهرية من الناحية الإحصائية من نسبة الذين أيدوها بشدّةٍ (٢٦٪). وعلى الرّغم من أهميّة الحدث، فقد أفاد ٢٥٪ من المستجيبين بأنه ليس لديهم معرفة أو دراية بالوثيقة. وهذا لا يعني، بالضّرورة، أنّهم على غير درايةٍ بعمليّة الحوار الوطنيّ أو أنّهم لا يعلمون بصدور الوثيقة، بل إنهم غير مطلعين على بنودها أو مقترحاتها كي يشكلوا رأيًا مؤيدًا أو معارضًا.

دوافع التأييد والمعارضة لـ "وثيقة الحوار الوطني الشامل"

ومن أجل تعميق المعرفة باتّجاهات الرّأيّ العامّ اليمنيّ نحو "وثيقة الحوار الوطنيّ الشّامل"، فقد سُئل اليمنيّون وعبرَ صيغة "السّؤال المفتوح" عن دوافع تأيّيدهم للوثيقة أو معارضتهم لها وأسباب ذلك. فأورد المستجيبون المؤيّدون للوثيقة العديد من الأسباب والعوامل، وكان أكثر الأسباب تكرارًا وبنسبة ٥٦٪، بأنَّ الوثيقة تُمثّل المخرج الملائم لما يمرّ به اليمن من أزمة، وقد جنّبته صراعاتٍ وحروبًا أهليّةً كانت من الممكن أن تندلع لولا توافق المؤتمر الوطنيّ على وثيقة الحوار. وأفاد نحو ١٧٪ منهم بأنّ سبب تأيّيدهم للوثيقة أنّها أُسّست من أجل بناء دولةٍ حديثةٍ وديمقراطيّةٍ قائمةٍ على المواطنة. فيما قال ١١٪ من المؤيّدين بأنّ الوثيقة حافظت على وحدة اليمن وجنّبته احتمال الانقسام، وفسّر ٧٪ من المستجيبين المؤيّدين موقفهم بأنّ الوثيقة لبّت جميع مطالب الثّورة أو بعض مطالبها الرّئيسّة. وأيد ٣٪ من المستجيبين الوثيقة لأنّ آليّة الحوار انتصرت، وهي تمثّلُ نموذجًا وإنجازًا مهمًا لتجاوز الخلافات السّياسيّة والحزبيّة لقادة القوى السّياسيّة والمجتمعيّة في اليمن، فيما اعتبر ما نسبته ٣٪ من المؤيّدين بأنّ سبب تأيّيدهم للوثيقة يعود لاعتمادها النّظام الفدراليّ، وهو النّظام الأكثر ملاءمة لليمن حسب رأيهم.

أما المستجيبون المعارضون لـ "وثيقة الحوار الوطنيّ الشّامل"، فقد أوردوا العديد من العوامل والأسباب لتفسير معارضتهم لها، وقد كان على رأس هذه الأسباب اعتقاد ما نسبته ٣٤٪ منهم بأنّ اعتماد النظام الفدراليّ سيؤدي إلى تقسيم اليمن أو يمهد لذلك. فيما عزا ٢٠٪ منهم أسباب المعارضة إلى أنّ الوثيقة لم تحقّق مطالب الجنوبيّين أو الحراك الجنوبي، وفسّر ١٦٪ منهم بأنّ الوثيقة لم تحقّق جميع مطالب الثورة وأهدافها، وقال ٨٪ منهم إنّهم يعارضونها لأنّ الحوار أو الوثيقة لا يُمثّلان جميع الأطراف السّياسية والشرائح الاجتماعيّة، وعبّر ٥٪ منهم عن رفضهم لأنّ الوثيقة فُرضت من الخارج.

تعكس العوامل التي أوردها المستجيبون المعارضون للوثيقة أنّ نحو ثلث المعارضين لا ينطلقون في معارضتهم من موقف مبدئي، بل لأنّ توقعاتهم لمخرجات مؤتمر الحوار الوطني كانت أكبر مما جاء في الوثيقة، أو لأنهم اعتقدوا بعدم تمثيل جميع الأطراف السياسية في عملية الحوار، أو انحياز الوثيقة لمطالبات أطراف سياسية بعينها.

وعلى الرّغم من أنّ أغلبيّة الرّأيّ العامّ اليمنيّ عبّرت عن تأيّيدها لـ "وثيقة الحوار الوطنيّ الشّامل"، فإنّ هناك تيارًا مُهمًّا عبّر عن معارضته لهذه الوثيقة ومثّل ٢٦٪ من الشّارع اليمنيّ، لذا يتعين عدم إغفاله. إنّ تحليل دوافع التأيّيد والمعارضة يشير إلى مجموعة من التّحديات التي ينبغي التصدي لها من أجل المحافظة على تأيّيدٍ واسعٍ لوثيقة الحوار الوطني؛ وأهمها ضرورة قيام الدّولة اليمنيّة بإجراءاتٍ ممنهجةٍ وسريعةٍ في إطار الحفاظ على الأمن والاستقرار وتعزيز الدّيمقراطيّة والتعدّدية والمشاركة في الحكم. ومن شَأن العمل على تنفيذ البنود الرّئيسة للوثيقة أن يساهم في تعميق الثقة بأنّ توصياتها سوف تنفذ. إن عدم معرفة نحو ربع المستجيبين اليمنين ببنود وثيقة الحوار الوطني تشير إلى حاجة ملحة إلى التعريف بالتوصيات الرئيسة للوثيقة.

اتّجاهات الرأيّ العامّ اليمنيّ نحو بعض الإجراءات في المرحلة الانتقاليّة الثانية

في ضوء انتهاء المرحلة الانتقاليّة التي استمرت عامين، ومع انتهاء مؤتمر الحوار الوطنيّ الشّامل وصدور "وثيقة الحوار الوطنيّ الشامل"، فقد توافق أعضاء المؤتمر على تمديد هذه المرحلة لمدة زمنيّة لا تتجاوز سنة واحدة بحسب نصّ وثيقة "ضمانات مُخرجات الحوار الوطنيّ الشّامل"؛ وذلك لاستكمال تنفيذ المهمّات والمُخرجات التي اتفقت عليها في "وثيقة الحوار الوطنيّ الشامل".

الشكل (٥)
المؤيّدون والمُعارضون لعودة المجلس التشريعي الفلسطينيّ (المنتخب عام ٢٠٠٦) لممارسة مهماته وأعماله

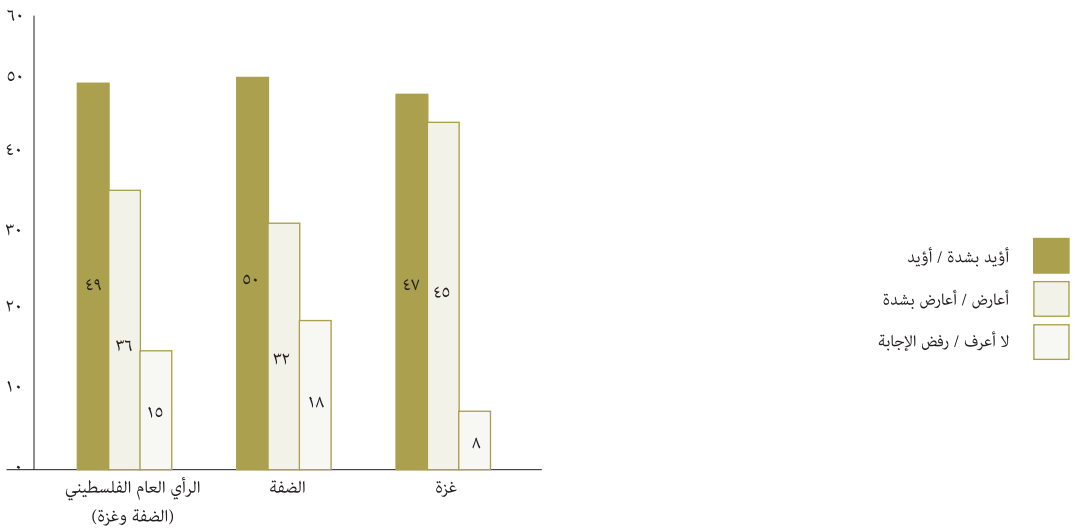

الشكل (٦)
المُؤيّدون والمُعارضون لـ "وثيقة الحوار الوطنيّ الشّامل في اليمن"

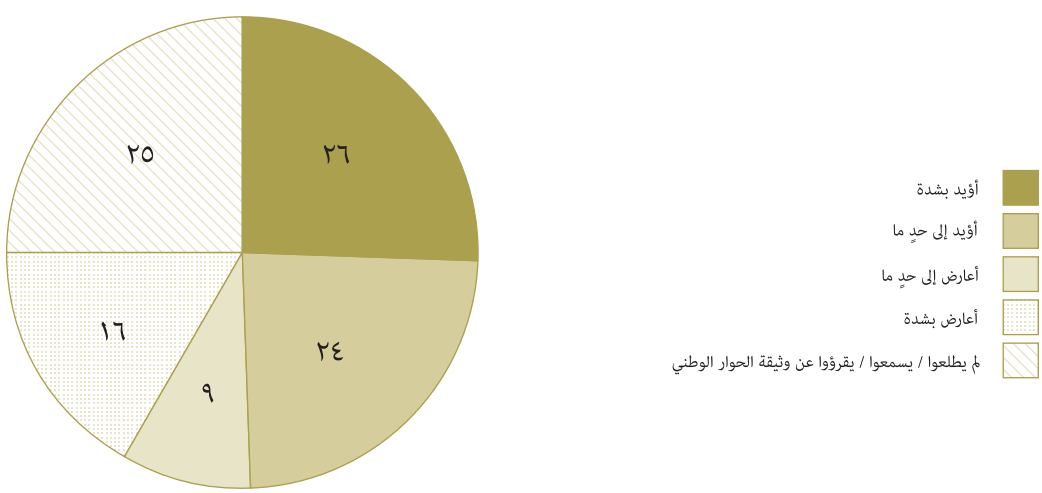

الجدول (٣)
العوامل التي أوردها المستجيبون المؤيّدون لـ "وثيقة الحوار الوطنيّ الشّامل" باعتبارها أسبابًا لتأيّيدهم (٪ من مجموع المؤيدين)

العوامل	٪
أخرجت البلاد من الأزمة وجنّبت اليمن صراعات وحروبًا أهليّة محتملة	٥٦
تؤسّس لدولة حديثة وديمقراطيّة	١٧
حافظت على وحدة اليمن	١١
تلبّي جميع مطالب الثّورة والشّباب أو بعضها	٧
لأنّ النّظام الفدراليّ هو الأكثر ملاءمة لليمن	٣
نجاح الحوار كآلية لتجاوز الخلافات السّياسيّة والحزبيّة	٣
عوامل أخرى	٢
لا أعرف	١
المجموع	**١٠٠**

الجدول (٤)
العوامل التي أوردها المستجيبون المعارضون لـ "وثيقة الحوار الوطنيّ الشّامل" باعتبارها أسبابًا لمعارضتهم (٪ من مجموع المعارضين)

العوامل	٪
اعتماد النظام الفدراليّ سيؤدي إلى تقسيم اليمن	٣٤
لم تحقّق مطالب الجنوب	٢٠
لم تحقّق جميع مطالب الثورة وأهدافها	١٦
عدم تمثيل جميع الأطراف السّياسية والشرائح الاجتماعيّة	٨
لأنّها فُرضت من الخارج	٥
ضدّ عملية الحوار أصلًا	٤
الانحياز لبعض الأطراف وأجندتها على حساب أطراف أخرى	٤
عدم الثقة بتطبيق البنود والمقترحات	٣
لن تحلّ الأزمة التي يعيشها اليمن	٣
عوامل أخرى	١
لا أعرف	٣
المجموع	**١٠٠**

وفي هذا السّياق، سُئل المُستجيبون حول إن كانوا يؤيّدون أو يعارضون بعض القرارات والإجراءات المُتعلّقة بالمرحلة الانتقاليّة الثانية، والتي نصّت عليها وثيقة "ضمانات مُخرجات الحوار الوطنيّ الشّامل". وتتمثّل هذه القرارات بالتمديد للرّئيس عبد ربه منصور هادي، وإبقاء الحكومة مع النّص على إجراء تعديلاتٍ وزاريّة عليها، وإبقاء مجلس النواب (البرلمان) المُنتخب في عام ٢٠٠٣ في تشكيلته ورئاسته الحاليّة وبصلاحيّاته التشريعيّة نفسها، وإجراء انتخاباتٍ نيابيّةٍ ورئاسيّةٍ بعد إقرار الدّستور مباشرةً.

وأظهرت النتائج أنّ أكثريّة الرّأي العامّ اليمنيّ تؤيّد قرار التمديد للرّئيس عبد ربه منصور هادي؛ إذ يؤيّد أكثر من نصف الرّأي العامّ اليمنيّ هذا القرار، أي بنسبة ٥٦٪. وبالمقابل، فقد عارض نحو ٤٢٪ من المُستجيبين قرار التمديد للرّئيس. أما نسبة التأيّيد لإبقاء الحكومة مع إجراء تعديل عليها فقد جاءت ٣٠٪ من الرأي العام اليمني، فيما عارض هذا القرار ما نسبته ٦٩٪.

وكانت أقلّ نسب التأيّيد بالنسبة إلى إجراءات تمديد المرحلة الانتقاليّة هو قرار إبقاء مجلس النواب المُنتخب في عام ٢٠٠٣ في تشكيلته ورئاسته الحاليّة وبصلاحيّاته التشريعيّة نفسها؛ إذ أيّد هذا المقترح ١٧٪ من المستجيبين، مقابل معارضة ٨١٪ لذلك.

أمّا أكثر الإجراءات تأيّيدًا في مقترحات تمديد المرحلة الانتقاليّة، فقد كان التأيّيد لإجراء انتخابات نيابيّة ورئاسيّة بعد إقرار الدّستور مباشرةً وبنسبة ٦٩٪، في حين عارض هذا القرار ٢٩٪ من المُستجيبين اليمنيّين. وممّا لا شكّ فيه أنّ تأيّيد إجراء انتخاباتٍ رئاسيّةٍ ونيابيّةٍ بُعيد إقرار الدستور يوضح أنّ عدم التأيّيد لبقاء الحكومة أو مجلس النواب المُنتخب في عام ٢٠٠٣ هو ليس اعتراضًا على المُقترح بقدر الاعتراض على الأداء الحكوميّ والنيابيّ، إضافةً إلى طول فترة استمرار مجلس النواب (١١ سنة).

مفهوم الرأي العام اليمني للنظام الاتحادي/ الفدراليّ

لقد تضمّنت "وثيقة الحوار الوطنيّ الشّامل" أنْ يصبح اليمن دولةً تعتمد نظام الحُكم الاتّحادي/ الفدراليّ، كما نصت على أنّ الدّولة الاتّحادية تتكون من ستة أقاليم: اثنان في الشّطر الجنوبيّ، وأربعة في الشّطر الشماليّ. وأثار هذا القرار، سواء أكان على صعيد اعتماد

الشكل (٧)
المؤيّدون والمُعارضون لبعض القرارات والإجراءات المُتعلّقة بالمرحلة الانتقاليّة الثانية (٪)

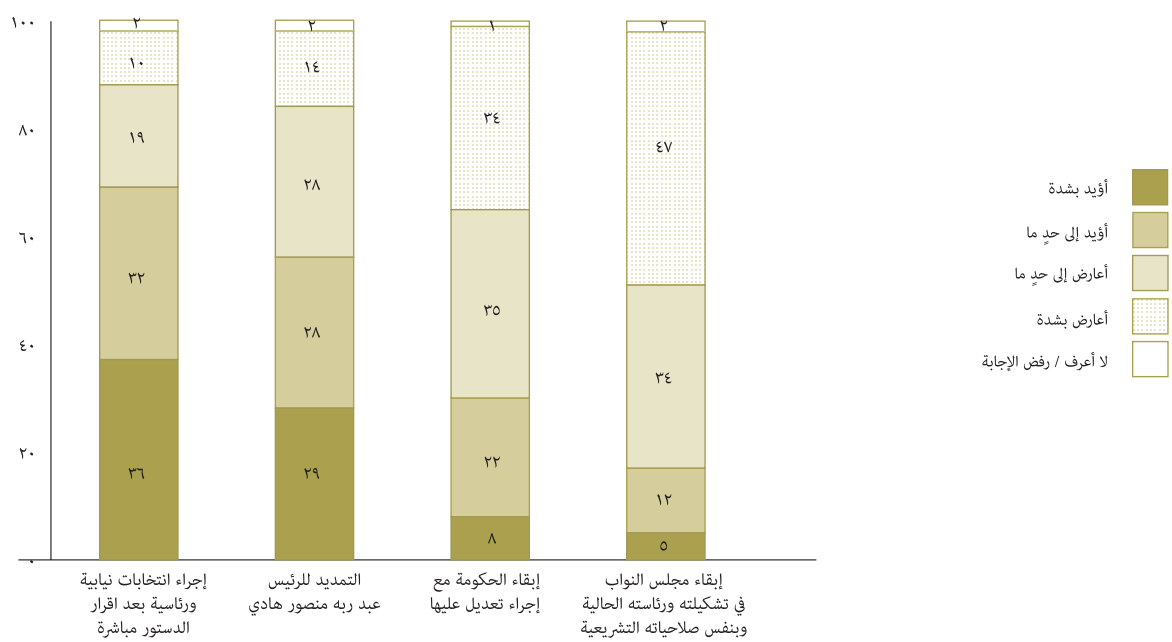

الجدول (٥)

اقترحت وثيقة الحوار الوطنيّ أنْ يكون شكل الدّولة في اليمن اتّحاديًا/ فدراليًّا. برأيك، ما هو النّظام الاتحادي/ الفدرالي؟

تعريف اليمنيين للنظام الاتحادي/ الفدرالي	٪
اعتماد نظام الأقاليم في إدارة البلاد	٢٨
حكومة مركزيّة ذات سياسة دفاعيّة وخارجيّة واحدة مع صلاحيّات للأقاليم لإدارة شؤونها الماليّة والإداريّة باستقلاليّة	٢٢
نظام يتمتع فيه سكان كلّ إقليم وإدارته باستخدام موارده الماليّة الخاصّة	١١
نظام يعتمد اللامركزية	٥
نظام يؤدّي إلى تقسيم البلاد	٢
نظام يحافظ على وحدة اليمن ويجنّبه النزاعات والانقسامات	١
نظام حكم أكثر ديمقراطيّة وعدالة	١
الحكم الذاتي	١
أخرى	٠,٥
لا أعرف / رفض الإجابة	٢٩
المجموع	**١٠٠**

النّظام الفدرالي أم على صعيد عدد الأقاليم وآليّة تقسيمها، جدلًا واسعًا بين الأعضاء المشاركين في مؤتمر الحوار الوطنيّ من جهة، وبين المواطنين اليمنيّين من جهةٍ أخرى. وفي هذا الإطار، أخذ استّطلاع المؤشّر العربيّ على عاتقه هدف التعرّف على مفهوم الرّأيّ العامّ اليمنيّ للنّظام الاتّحاديّ/ الفدراليّ، واعتَمد صيغة السّؤال المفتوح كالتالي: "اقترحت وثيقة الحوار الوطنيّ أنْ يكون شكل الدّولة في اليمن دولةً اتّحاديةً/ فدراليّةً. برأيك، ما هو النّظام الاتّحاديّ/ الفدراليّ؟". وأظهرت النتائج أنّ ٧٥٪ من الرّأيّ العامّ اليمنيّ كان قادرًا على تقديم تصوّره أو تعريفه الذاتيّ لنظام الدّولة الاتّحاديّة، في حين أفاد ٢٢٪ من المستجيبين بأنّهم لا يعرفون ما هو النّظام الاتّحاديّ/ الفدراليّ، ورفض ما نسبته ٢٪ الإجابة.

لقد أورد المستجيبون، مستخدمين مفرداتهم الخاصّة، أكثر من ٥٠٠ تعريفٍ للنّظام الاتّحادي تعبرّ جميعها عن معرفةٍ ودرايةٍ متفاوتة بالنّظام الاتّحادي/ الفدراليّ أو عن موقفٍ سياسيٍّ تّجاه هذا النظام في ضوء توصية وثيقة الحوار الوطني باعتماده. مقابل أقلّ من ٠,٥٪ أوردوا تعريفاتٍ ليست لها علاقة بالموضوع.

أمّا على صعيد ما طرحه الرّأيّ العامّ اليمنيّ في إطار تعريف النّظام الاتّحاديّ/ الفدراليّ، فإنّ ٢٨٪ من المستجيبين أفادوا بأنّ النّظام الفدراليّ هو النظام الذي يقسّم البلاد إلى أقاليم متعدّدة من دون أن يوضّحوا صلاحيّات هذه الأقاليم وطبيعة علاقاتها مع الحكومة المركزية، بل إنّ بعض المستجيبين أجابوا عن هذا السّؤال المفتوح بطريقةٍ إخباريةٍ تُفيد بما اقترحته وثيقة الحوار الوطنيّ. فيما أفاد نحو رُبع المستجيبين بأنّ النّظام الاتّحادي هو النّظام الّذي ينصّ على وجود حكومةٍ مركزيّةٍ لها سياسة دفاعيّة، وخارجيّة، وماليّة واحدة مع استقلاليّة الأقاليم في إدارة شؤونها الداخليّة. وأفاد ١١٪ من اليمنين بأنّ النظام الفدرالي هو نظام يتمتع به سكان كل إقليم باستخدام موارده الخاصة. وبذلك، فإنّ هؤلاء المستجيبين ركزوا في تعريفهم لهذا النظام على سيطرة الأقاليم على مواردها الطبيعية أو المالية من دون ذكر تنظيم العلاقة بين الأقاليم والحكومة المركزية بصفة عامة حتى على صعيد إدارة الثروات الطبيعية والموارد المالية لتلك الأقاليم. وأفاد ٥٪ من المستجيبين بأنّ هذا النظام يحقق إدارة لا مركزية.

فيما عرّف بعض المستجيبين النظام الاتحادي بناءً على موقفهم السياسي منه؛ إذ أفاد ٢٪ منهم بأنه نظام يؤدي إلى تقسيم البلاد، و١٪ منهم بأنه نظام يحافظ على وحدة اليمن ويجنبه الانقسام، و١٪ منهم بأنه نظام حكم أكثر ديمقراطية وعدالة للمواطنين.

خلاصة

بالنسبة إلى استطلاع الرأي العام الفلسطيني، فقد أظهرت النتائج بأنّه مُتوافق إلى حد الإجماع على أنّ "اتفاق الإطار" الذي يُروّج له وزير الخارجيّة الأميركي جون كيري يصب في تحقيق المصالح الإسرائيليّة، وهو يُعبّر بشكلٍ جليّ عن رفضه لهذا الاتفاق. كما أنّ الرأي العامّ الفلسطينيّ مُتوافق على رفض الشروط التي عادةً ما تطرح على الجانب الفلسطينيّ كشروط لتوقيع اتفاق سلام نهائيّ مع إسرائيل. إنّ الرأي العامّ الفلسطينيّ غير مُستعد على الإطلاق لتقديم تنازلات في هذه الموضوعات التي أصبحت بمنزلة ثوابت أساسيّة للشعب الفلسطينيّ.

كما أظهرت النتائج أنّ الرأي العامّ الفلسطينيّ قد أورد العديد من الأسباب كعوامل مُعوقة للمصالحة الوطنيّة، وعلى رأسها المصالح الشخصيّة والحزبيّة لقيادات الفصائل الفلسطينية، والاحتلال الإسرائيليّ.

أما الرأي العام اليمني، فقد عبّرت أغلبيته عن تأييدها لوثيقة الحوار الوطني الشامل، وكانت نسبة المؤيدين لهذه الوثيقة تمثل ضعف المعارضين لها، فيما لم يحدِّد ربع المستجيبين موقفًا لأنهم ليسوا على دراية أو معرفة ببنود الوثيقة وتوصياتها.

ويشير تحليل النتائج إلى أنّ المحافظة على تأييد واسع لوثيقة الحوار الوطني يتطلب التعامل مع مخاوف شريحة واسعة من اليمنيين التي تعتقد بأنّ النظام الفدرالي يعني العمل على تقسيم اليمن، وكذلك التعامل مع مخاوف الذين ليس لديهم ثقة في تطبيق بنود الوثيقة، فضلًا عن أن ذلك يتطلب إجراءات حكومية تعزز الأمن والاستقرار. كما تظهر النتائج أنّ هناك حاجةً لجهد تعريفي بالوثيقة وتوصياتها؛ وهو أمر مهم لإنجاحها والمحافظة على تأييدها.

وأظهرت النتائج أنّ أكثرية الرأي العام اليمني تؤيد إجراء انتخابات رئاسية ونيابية بعد إقرار الدستور؛ أي خلال فترة عام كحد أقصى من تاريخ إقرار وثيقة الحوار الوطني. وأخيرًا، فإنّ أكثرية الرأي العام اليمني لديها تصورات ذات أهمية حول طبيعة النظام الفدرالي الذي نصت عليه وثيقة الحوار الوطني بوصفه نظامًا لحكم اليمن.

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

يعقد المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات

مؤتمر العرب والولايات المتحدة الأميركية

الدوحة

في الفترة من ١٤ إلى ١٥ حزيران/ يونيو ٢٠١٤

يبحث هذا المؤتمر علاقة العرب بالولايات المتحدة الأميركية، ضمن سلسلة المؤتمرات التي تتناول علاقات العرب بالقوى الإقليمية والدولية.

يسعى المؤتمر إلى تفكيك هذه العلاقة المركبة، وإلى التعرُّف على أوجهها المختلفة، آخذًا في الحسبان التحولات التي طرأت عليها، منذ أن بدأ احتكاك العرب بالولايات المتحدة الأميركية قبل نحو قرنين، وذلك من خلال إتاحة فرصة مناقشة القضايا والإشكاليات البحثية المختلفة، بشأنها.

يشارك في المؤتمر نحو أربعين باحثًا عربيًا وأميركيًا من المتخصصين.

لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة الموقع الإلكتروني للمركز
www.dohainstitute.org

التوثيق

أهم محطات التحوّل الديمقراطي في الوطن العربي

في الفترة ٢٠١٤/٣/١ - ٢٠١٤/٤/٢٢

آذار / مارس ٢٠١٤

٢٠١٤/٣/١ أدّت الحكومة المصرية الجديدة اليمين الدستورية برئاسة وزير الإسكان السابق إبراهيم محلب الذي جرى تكليفه بتشكيل حكومة جديدة بعد استقالة حازم الببلاوي في ٢٤ كانون الثاني / يناير بعد إضرابات عمّالية. ومن المتوقّع أن ينتهي دور الحكومة الجديدة بعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقرّرة. جرى في هذه الحكومة تقليص عدد الوزراء من ٣٦ وزيرًا إلى ٣١ وزيرًا، وتغيير ١١ وزيرًا جديدًا للحكومة، وإبقاء ٢٠ وزيرًا من حكومة الببلاوي، منهم قائد الجيش عبد الفتاح السيسي الذي ظلّ في منصبه نائبًا لرئيس الوزراء ووزيرًا للدفاع والإنتاج الحربي.

(رويترز، ٢٠١٤/٣/١)

٢٠١٤/٣/٤ دانت وزارة الداخلية البحرينية وجماعات المعارضة الرئيسة عملية تفجير القنبلة في غرب المنامة أثناء احتجاج في ٣ آذار / مـارس، أسفر عن مقتل ثلاثة من رجال الشرطة، من بينهم ضابط إماراتي يعمل ضمن قوة تابعة لمجلس التعاون الخليجي. وندّدت جماعات المعارضة في البحرين بالتفجير. ووصفته بأنّه عمل إجرامي. وحثّت الشعب المطالب بحقوقه على التمسك بالأطر والوسائل السلمية.

(رويترز، ٢٠١٤/٣/٤)

٢٠١٤/٣/٤ قضت محكمة الأمور المستعجلة المصرية بحظر أنشطة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في البلاد بصورة موقّتة. ويقضي الحكم بحظر كلّ نشاط ينبثق عن الحركة من جمعيات أو جماعات، أو منظمات أو أيّ مؤسسات تتفرّع منها أو أُنشئت بأموالها، أو تتلقّى منها أيّ نوع من الدعم.

(الجزيرة نت،٢٠١٤/٣/٤)

٢٠١٤/٣/٥ صادق مجلس الوزراء التونسي وبإشراف رئيس الحكومة المؤقتة، على عدة مشاريع قوانين؛ أهمّها إنشاء محكمة دستورية تتولّى مراقبة الدستور، وإحداث هيئة مؤقتة لمراقبة دستورية القوانين، وإنهاء عمل هذه الهيئة في ظرف ٣ أشهر من المصادقة على الدستور.

(وكالة تونس أفريقيا للأنباء، ٢٠١٤/٣/٥)

٢٠١٤/٣/٥ رفع الرئيس التونسي محمد المنصف المرزوقي حالة الطوارئ المفروضة في تونس منذ الثورة التي أطاحت نظام الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي مطلع ٢٠١١. وأصـدرت رئاسة الجمهورية بيانًا أوضحت فيه أنّ رفع حالة الطوارئ لا يعني الحدّ من قدرة الأجهزة الأمنية وطلب المساندة من القوّات العسكرية عند الاقتضاء. وأشار القرار إلى جعل الحدود الجنوبية مع الجزائر (غرب) وليبيا (شرق)، منطقة عسكرية "عازلة" لمدة سنة قابلة للتمديد؛ وذلك بهدف التصدّي للمجموعات الإرهابية، وتهريب الأسلحة.

(الشرق الأوسط، ٢٠١٤/٣/٧)

٢٠١٤/٣/٥ حمّلت لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة بشأن سورية القوى الكبرى في مجلس الأمن مسؤولية السماح باستمرار جرائم الحرب في سورية دون محاسبة المسؤولين عنها. وذلك في ظلّ استمرار ارتكاب جرائم القتل والتعذيب والاغتصاب والاختفاء القسري، وممارسة أساليب حصار المدنيين وقصفهم. وأصدرت اللجنة تقريرًا حديثًا عن انتهاكات حقوق الإنسان في سورية. ودعا المحقّقون مجلس الأمن الدولي مجددًا لإحالة الانتهاكات الجسيمة لقواعد الحرب، إلى المحكمة الجنائية الدولية.

(رويترز، ٢٠١٤/٣/٥)

٢٠١٤/٣/٨ صدق الرئيس المصري المؤقت عدلي منصور على قانون تنظيم الانتخابات الرئاسية التي تحصن قرارات اللجنة المشرفة على الانتخابات المقبلة. وفي هذا الشأن صرّح مستشار رئيس الجمهورية للشؤون القانونية والدستورية علي عوض في مؤتمر صحفي، أنّ هذ القرار يمثّل "المرحلة الأولى من الاستحقاق الثاني لخارطة المستقبل قد تمّت بإصدار القانون."

(رويترز، ٢٠١٤/٣/٨)

٢٠١٤/٣/٩ أعلنت المملكة العربية السعودية إدراج الإخوان المسلمين في قائمة الإرهاب، إضافةً إلى تنظيم القاعدة، وتنظيم القاعدة في جزيرة العرب واليمن والعراق، وداعش، وجبهة النصرة، وحزب الله في داخل السعودية، وجماعة الحوثيين. ويحظر الانتماء إلى أيّ من هذه التنظيمات والأحزاب أو دعمها أو الاجتماع معها سواء داخل السعودية أو خارجها.

(الشرق الأوسط، ٢٠١٤/٣/٩)

٢٠١٤/٣/١١ أصدرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) تقريرًا يفيد بأنّ سورية أصبحت إحدى أخطر المناطق في العالم بالنسبة إلى الأطفال؛ إذ تضاعف عدد الأطفال الذين أثّرت فيهم الحرب. وأعلنت اليونيسف أنّ معدّل الضحايا من الأطفال كان أعلى معدّل سُجّل في أيّ صراع في المنطقة؛ تبعًا لإحصاءات الأمم المتحدة الأخيرة التي تفيد بأنّ ما لا يقلّ عن عشرة آلاف طفل قتلوا في الحرب السوريّة، وترى أنّ العدد الحقيقي ربّما أعلى من ذلك بكثير.

(بي.بي.سي، ٢٠١٤/٣/١١)

٢٠١٤/٣/١٢ مع قرب انتهاء الفترة الدستورية لبشار الأسد في ٧ تموز / يوليو، وافق مجلس الشعب السوري على عرض قانون جديد للانتخابات العامة، استعدادًا لإقراره قبل حلول موعد الترشح لمنصب رئاسة الجمهورية. يأتي مشروع القانون وفقًا لأسبابه الموجبة، ونظرًا إلى صدور قانون الانتخابات العامّة عام ٢٠١١، وقبل نفاذ الدستور الجديد الذي جرت مصادقته عام ٢٠١٢ ، فإنّه اقتصر على انتخابات مجلس الشعب والمجالس المحلية، ولم يتضمّن أحكام انتخاب رئيس الجمهورية.

(الشرق الأوسط، ٢٠١٤/٣/١٢)

٢٠١٤/٣/١٣ اتّهم المبعوث العربي والأممي في سوريا الأخضر الإبراهيمي النظام السوري باللجوء إلى ما سمّاه مناورات تسويفية لتأخير استئناف المفاوضات مع المعارضة، في حين دعت باريس دمشق إلى استئناف المفاوضات مع المعارضة والتخلّي عن تنظيم الانتخابات الرئاسية خارج إطار أيّ مرحلة انتقالية. في حين أرسل رئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية أحمد الجربا بيانًا إلى رئيس مجلس الأمن أكّد فيه أنّ هدف الائتلاف خلال مؤتمر جنيف كان واضحًا وثابتًا؛ "إذ أراد الائتلاف إنهاء الصراع في سوريا بمناقشة بيان جنيف والمصادقة على التنفيذ الكامل له". وحذّر أحمد الجربا في بيانه من أنّ مفاوضات جنيف ستفقد هدفها "إن استمرّ الأسد بخطته للترشح للانتخابات الرئاسية".

(الجزيرة نت، ٢٠١٤/٣/١٣)

٢٠١٤/٣/١٤ نجحت دولة قطر في وساطتها بشأن إطلاق سراح راهبات معلولا اللاتي يُقدَّر عددهنّ بأكثر من ١٥٣ معتقلة لدى النظام السوري.

(القدس العربي، ٢٠١٤/٣/١٤)

٢٠١٤/٣/١٥ أعلن المتمردون الليبيون الذين يسيطرون على ثلاثة موانئ لتصدير النفط، استعدادهم للتفاوض مع الحكومة الليبية بشأن إنهاء الحصار الذي دام أكثر من ستّة أشهر في حال تراجع الحكومة عن خطة شنّ هجوم عسكري عليهم. وأعرب مسؤول ليبي عن رغبة طرابلس في شنّ هجوم عسكري يوم الأربعاء في حال عدم إخلاء الموانئ في الأسبوعين المقبلين. ويطالب المتمردون بنصيبٍ من الثروة النفطية من تحميل ناقلة بالنفط.

(رويترز، ٢٠١٤/٣/١٥)

٢٠١٤/٣/١٨ طلبت الولايات المتحدة الأميركية إيقاف السفارة السورية وجميع قنصليتها، وطلبت من جميع الدبلوماسيين السوريين والعاملين غير الأميركيين مغادرة الولايات المتحدة. وصرّح المبعوث الأميركي الخاص إلى سورية دانييل روبنشتاين بأنّه من غير المقبول قبول الدبلوماسيين الذي عيّنهم نظام مسؤول عن فظائع ارتُكبت ضدّ السوريين.

(رويترز، ٢٠١٤/٣/١٨)

٢٠١٤/٣/٢٤ أحالت محكمة جنايات المنيا في مصر أوراق ٥٢٨ من الإخوان المسلمين إلى المفتي. وبحسب القانون المصري فإنّ إحالة أوراق المتّهمين للمفتي تدلّ على الحكم عليهم بالإعدام. وأصدرت المحكمة الحكم على الأعضاء من الإخوان المسلمين المتّهمين بالاعتداء على "منشآت عامة ومركز شرطة مطاي وقتل نائب مأمور المركز والشروع في قتل عدد من الضبّاط والاستيلاء على أسلحة الشرطة وسرقتها وحرق المركز وإتلاف محتوياته." وفي بيان أصدرته جماعة الإخوان المسلمين من مكتبها في العاصمة البريطانية لندن أنّ الحكم "صادم وغير مسبوق فضلًا عن كونه مخالفًا لكلّ قواعد الإنسانية والعدالة القانونية". وأضافوا أنّ هذا الحكم "إشارة واضحة إلى فساد القضاء الذي يستخدمه قادة الانقلاب في قمع الثورة المصرية وإرساء دعائم نظام وحشي."

(بي بي سي، ٢٠١٤/٣/٢٤)

٢٠١٤/٣/٢٥ صرّحت ماري هارف المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأميركية، أنّ المساعدات الأميركية ستتأثّر في المستقبل في حال نفّذت مصر حكم الإعدام الجماعي لـ ٥٢٨ من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين. وقالت إنّ حكم الإعدام الذي أصدرته المحكمة المصرية "يمثّل تجاهلا سافرًا للمعايير الأساسية للعدالة"، وذلك بعد إصدار

الحكم يوم (٢٤ آذار/مارس) وبدء محاكمة جماعية أخرى يوم (٢٥ آذار/مارس) للمرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين و٦٨٢ آخرين. وأضافت "نحن بصدد اتّخاذ قرار بخصوص المساعدات.. ويكفي القول إنّ أشياء (كتلك) الأفعال الفظيعة والمذهلة وغير المعقولة التي تقوم بها الحكومة المصرية سيكون لها تأثير في ذلك القرار."

(رويترز، ٢٠١٤/٣/٢٥)

٢٠١٤/٣/٢٦ اختتمت في الكويت القمّة العربية الـ٢٥ بالتأكيد على مطالب الشعب السوري، بينما أعلن الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي أنّ الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة يمكنه شغل مقعد سوريا خلال القمة المقبلة. وطالب البيان النظام السوري "بالوقف الفوري لجميع الأعمال العسكرية ضدّ المواطنين السوريين ووضع حدٍّ نهائي لسفك الدماء وإزهاق الأرواح". وفي شأن فلسطين، أكّد القادة العرب رفضهم المطلق الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية، الذي تشترطه إسرائيل. كما دعا القادة العرب مجلس الأمن إلى تحمّل مسؤولياته لحلّ الصراع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس حلّ الدولتين بحدود ١٩٦٧. كما أكّدت القمّة دعمها مقررات قمّة الدوحة الخاصة بتشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية. وأكّد البيان دعمه الدولة الليبية ووحدة أراضيها، ورحّب بنتائج الحوار الوطني في اليمن، كما طالب إيران بالاستجابة لمبادرة الإمارات بإيجاد حلّ سلمي للجزر المحتلّة. ورفض البيان التدخّل في شؤون السودان الداخلية، كما أكّد من جديد إدانة الجامعة الإرهاب أيًّا كانت دوافعه وأشكاله ومبرراته.

(الجزيرة نت، ٢٠١٤/٣/٢٦)

٢٠١٤/٣/٢٦ أعلن المشير عبد الفتاح السيسي استقالته من منصب وزير الدفاع، ونيّته لخوض الانتخابات والترشّح لمنصب رئيس الجمهورية. وقال في البيان الذي ألقاه إنّ مصر تواجه مهمّة صعبة جدًّا ولا بدّ من إعادة بناء جهاز الدولة وإعادة ملامح الدولة وهيبتها؛ مشيرًا إلى أنّه لا يعِد بصنع المعجزات.

(الجزيرة نت، ٢٠١٤/٣/٢٦)

٢٠١٤/٣/٢٨ أصدرت منظمة "المادة ١٩" بيانًا تدعو فيه الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني التأسيسي في تونس لتنفيذ الفصل ٣٢ من الدستور التونسي، والذي يدعو إلى اتّخاذ كافة التدابير لسنّ التشريعات التي تضمن ممارسة حقّ النفاذ إلى المعلومة لكافة المواطنين قبل الانتخابات المقبلة.

(وكالة تونس أفريقيا للأنباء، ٢٠١٤/٣/٢٨)

نيسان / أبريل ٢٠١٤

٢٠١٤/٤/٦ قرّرت محكمة جنايات القاهرة، تأجيل الجلسة الـ١١ لمحاكمة الرئيس المعزول محمد مرسي، و١٤ آخرين، إلى جلسة ١٢ نيسان / أبريل لاستكمال سماع الشهود. وقرّرت المحكمة إصدار قرار بحظر النشر، وجعل الجلسة سرّية، ومنعت الصحافيين من حضور الجلسة. وعلّلت ذلك بالحفاظ على سير القضية وعدم التأثير في الشهود أو الأمن القومي للبلاد.

(العربي الجديد، ٢٠١٤/٤/٦)

٢٠١٤/٤/١٣ اعتذر رئيس الوزراء الليبي المؤقت عبد الله الثني عن قبول تكليفه بتشكيل الحكومة وأكّد للمؤتمر الوطني العام "استمرارية الحكومة في تسيير الأعمال إلى حين اختيار شخصية وطنية مناسبة لتتولّى مهامّ رئاسة الحكومة". وكان المؤتمر الوطني العام الليبي (البرلمان) كلّف عبد الله الثني برئاسة الحكومة وتشكيل حكومة جديدة مؤقتة حتى إجراء الانتخابات البرلمانية المقبلة.

(سي ان ان، ٢٠١٤/٤/١٣)

٢٠١٤/٤/١٥ أصدرت محكمة الأمور المستعجلة المصرية قرارًا بمنع ترشّح أعضاء جماعة الإخوان المسلمين في الانتخابات الرئاسية أو البرلمانية، بناءً على دعوى رفعها أحد المحامين في الإسكندرية طالبت بإلزام اللجنة العليا للانتخابات ورئيس الوزراء ووزير الداخلية بعدم قبول أوراق ترشّح المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين أو الأعضاء المنشقّين عن الجماعة، لانتخابات الرئاسة أو البرلمان.

(بي.بي.سي، ٢٠١٤/٤/١٥)

٢٠١٤/٤/١٦ قضت محكمة القاهرة للأمور المستعجلة، بعدم الاختصاص "ولائيا"، في نظر دعوى قضائية تطالب بـ "حظر أنشطة إسرائيل، وغلق مقارّها بالقاهرة، وإدراجها ضمن المنظمات الإرهابية". وكان الباحث القانوني حامد صديق، أقام دعوى قضائية أمام المحكمة المصرية ذاتها التي حظرت أنشطة حركة المقاومة الإسلامية "حماس"

في وقتٍ سابق؛ وذلك للمطالبة بوقف نشاط إسرائيل داخل الأراضي المصرية وغلق سفارتها.

(القدس العربي، ٢٠١٤/٤/١٦)

٢٠١٤/٤/١٩ أعلن وزير الداخلية الجزائري الطيب بلعيز عن فوز الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بولاية رابعة بنسبة بلغت ٨١,٥٣ في المئة من أصوات المقترعين. في حين حصل منافسه الأساسي علي بن فليس على ١٢,١٨ في المئة من الأصوات، والذي أعلن عن عدم اعترافه بفوز بوتفليقة.

(فرانس ٢٤، ٢٠١٤/٤/١٩)

٢٠١٤/٤/١٩ أعلنت المفوضية العليا المستقلّة للانتخابات في العراق، عن رفع عدد المراقبين الدوليين المكلّفين بمراقبة الانتخابات البرلمانية المقرّرة في ٣٠ نيسان / أبريل ٢٠١٤ إلى الضعف لضمان مزيد من الشفافية. ولرصد أيّ حالات مخالفة تنتهك القوانين الانتخابية في البلاد، ليصل العدد الكلّي للمراقبين الدوليين ١٤٥٤ مراقبًا دوليًّا.

(العربي الجديد، ٢٠١٤/٤/١٩)

٢٠١٤/٤/٢١ أعلن مجلس الشعب السوري فتح باب الترشّح للانتخابات الرئاسية؛ على أن تتمّ الانتخابات للمواطنين السوريين المقيمين على الأراضي السورية يوم ٣ حزيران / يونيو ٢٠١٤ بدءًا من الساعة السابعة صباحًا وحتى الساعة السابعة مساءً.

(بي.بي.سي، ٢٠١٤/٤/٢١)

٢٠١٤/٤/٢١ أعلنت اللجنة العليا لانتخابات الرئاسة في مصر غلق باب الترشيح للانتخابات، ليقتصر التنافس في السباق الرئاسي على مرشحيْن هما المشير عبد الفتاح السيسي، وزير الدفاع السابق الذي استقال من منصبه، وحمدين صباحي، زعيم التيار الشعبي؛ على أن تجري الانتخابات المقرّرة يومي ٢٦ و٢٧ أيار / مايو ٢٠١٤ مع رفض اللجنة طلب تمديد فترة تلقّي أوراق الترشّح.

(الشروق، ٢٠١٤/٤/٢١)

٢٠١٤/٤/٢٢ حدّدت محكمة القضاء الإداري، جلسة ٢٩ نيسان / أبريل ٢٠١٤، للحكم في الدعوى المطالبة ببطلان قرار عدم تحديد مواعيد الطعن القضائية على قرارات اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية وإجراءاتها وجهاتها. كانت الدعوى المقامة، والتي اختصمت كلًّا من رئيس الجمهورية ورئيس اللجنة العليا المشرفة على الانتخابات الرئاسية، قد ذكرت أنّ قرار تحصين اللجنة من الطعن أمام القضاء يخالف مبادئ دستور البلاد الجديد وأحكامه. وطالبت الدعوى بإحالة المادة السابعة من قانون الانتخابات الذي تضمّن عدم الطعن في قرارات اللجنة إلى المحكمة الدستورية العليا، للنظر في مدى دستوريتها.

(المصري اليوم، ٢٠١٤/٤/٢٢)

٢٠١٤/٤/٢٢ انتقد الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي الدعوة لانتخابات رئاسية سورية في أيار / مايو ٢٠١٤. وقال في بيان "هذه الخطوة من شأنها أن تعوق جهود إنضاج الحلّ السياسي التفاوضي المنشود للأزمة السوريّة". وندّد بالخطّة كذلك الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، قائلا إنّها قد تنسف جهود الوساطة من أجل التوصّل إلى اتفاق لإنهاء ثلاثة أعوام من الحرب الأهلية التي قُتل فيها نحو ١٥٠ ألف شخص. وكانت الحكومة قد أعدّت قانونًا يشترط في المترشّح للانتخابات الرئاسية أن يكون أقام في سوريا خلال الأعوام العشرة الماضية. وبما أنّ أغلب المعارضين خرجوا من البلاد، فإنّهم سيُمنعون من الترشّح.

(بي.بي.سي، ٢٠١٤/٤/٢٢)

الوقائع الفلسطينيّة

توثيق لأهم أحداث القضية الفلسطينيّة والصراع العربيّ الإسرائيلي
في الفترة ٢٠١٤/٣/١ - ٢٠١٤/٤/٢٣

آذار / مارس ٢٠١٤

٢٠١٤/٣/٣ أكد الرئيس الأميركي باراك أوباما، أثناء لقائه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو، أنه من الممكن تحقيق حلّ للدولتين الإسرائيلية والفلسطينية، وأنه يجب تقديم تنازلات من الطرفين، ولا سيما أنّ هناك قراراتٍ صعبةً يجب اتخاذها، مع اقتراب الموعد النهائي للمفاوضات. وحمَّل نتانياهو الفلسطينيين مسؤولية فشل المفاوضات، مبررًا ذلك بأنّ إسرائيل قامت بما عليها.

(روسيا اليوم، ٢٠١٤/٣/٣)

٢٠١٤/٣/٤ دعا رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في كلمة أمام لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية (أيباك) في واشنطن الفلسطينيين إلى الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية، وقال نتنياهو "حان الوقت لأن يكفَّ الفلسطينيون عن إنكار التاريخ. فمثلما تستعد إسرائيل للاعتراف بدولة فلسطينية، يتعيَّن أن يستعد الفلسطينيون للاعتراف بدولة يهودية".

(رويترز، ٢٠١٤/٣/٤)

٢٠١٤/٣/٧ لم يسمح وزير الخارجية الإسرائيلية أفيغدور ليبرمان لبعثة من البرلمان الأوروبي بزيارة الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية من أجل بحث أوضاعهم الصعبة. وكان رئيس لجنة الخارجية في البرلمان الأوروبي المير بروك قد تقدم إلى سفير إسرائيل لدى الاتحاد، طالبًا منه ترتيب زيارة لوفد من البرلمان الأوروبي للأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، للاطلاع على أوضاعهم.

(الحياة الجديدة، ٢٠١٤/٣/٨)

٢٠١٤/٣/١١ قالت حركة الجهاد الإسلامي أنّ غارةً جويةً إسرائيليةً استهدفت ثلاثةً من أعضاء حركتها في قطاع غزة، وإنّ رجالها هاجموا جنودًا إسرائيليين دخلوا قطاع غزة عبْر السياج الحدودي.

(رويترز، ٢٠١٤/٣/١١)

٢٠١٤/٣/١٢ شنَّت طائرات الاحتلال الإسرائيلي سلسلة غارات مكثفة، على مواقع في أنحاء مختلفة من قطاع غزة، وذلك بعد ساعات من قصف الجهاد الإسلامي تجمعاتٍ إسرائيليةً بنحو ٧٠ صاروخًا، ردًّا على اغتيال الاحتلال ثلاثةً من عناصره؛ إذ نفَّذ طيران الاحتلال الحربي ما مجموعه ١٦ غارةً استخدم فيها عشرات الصواريخ.

(جريدة القدس، ٢٠١٤/٣/١٢)

٢٠١٤/٣/١٣ تعهَّد رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون في مؤتمر صحافي مشترك مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس ببيت لحم في الضفة الغربية، بتقديم بريطانيا كلّ الدعم من أجل إنجاح المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية والوصول إلى حلّ الدولتين؛ دولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧، ودولة إسرائيلية، مع تبادل للأراضي، وبأن تكون القدس مدينةً مقدسةً تتقاسمها الديانات الثلاث.

(الشرق الأوسط، ٢٠١٤/٣/١٣)

٢٠١٤/٠٣/١٣ أُجريت اتصالات مصرية مع حركة الجهاد الإسلامي وإسرائيل قضت بإعادة تثبيت اتفاق التهدئة الذي أُبرم بين الفصائل الفلسطينية وإسرائيل عام ٢٠١٢.

(الجزيرة نت، ٢٠١٤/٠٣/١٣)

٢٠١٤/٣/١٤ بعد الإعلان عن اتفاق للتهدئة بين الفصائل الفلسطينية وإسرائيل بوساطة مصرية، شنَّ الطيران الحربي الإسرائيلي غارات على قطاع غزة استهدفت مواقع تابعةً للفصائل الفلسطينية. وأصدر الجيش الإسرائيلي بيانًا رسميًّا ذَكر فيه أنّ القصف جاء ردًّا على إطلاق مسلحين من غزة عدّة صواريخ على "جنوبي إسرائيل".

(بي بي سي، ٢٠١٤/٣/١٤)

٢٠١٤/٣/٢٠ اعترض مسؤولون إسرائيليون - بعضهم طالب بالاستقالة - على طلب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الإفراج عن الدفعة الرابعة من الأسرى الفلسطينيين. وذلك بعد ما هدد الفلسطينيون بالتوجه إلى مؤسسات الأمم المتحدة؛ لأنّ إسرائيل أوقفت عملية الإفراج عن الأسرى.

(الشرق الأوسط، ٢٠١٤/٣/٢٠)

٢٠١٤/٣/٢١ حذَّر المطران عطا الله حنا، رئيس أساقفة سبسطية للروم الأرثوذكس في القدس الشريف، من سعي إسرائيل لتجنيد المسيحيين في جيش الاحتلال. مقابل ذلك ثمّة حملات توعية في كلّ المدن الفلسطينية للتحذير من هذه المخططات الإسرائيلية التي تهدف إلى الإخلال بالنسيج الوطني للفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨. وعلى الرغم من سعي إسرائيل لتجنيد المسيحيين في الجيش الإسرائيلي، فإنّ المطران أكد أنّ المسيحيين لم يتجندوا في جيش الاحتلال، وأنهم لن يفعلوا ذلك أبدًا.

(القدس العربي، ٢٠١٤/٠٣/٢٢)

٢٠١٤/٣/٢٢ استشهد ثلاثة فلسطينيين وأصيب ١٤ آخرون في مخيم جنين للاجئين في مواجهات ضدّ جنود إسرائيليين، وقد اغتالت القوات الإسرائيلية حمزة أبو الهيجاء القيادي في حركة المقاومة الإسلامية (حماس) أحد الشهداء الثلاثة.

(الجزيرة نت، ٢٠١٤/٠٣/٢٢)

٢٠١٤/٣/٢٤ أكد رئيس الحكومة الفلسطينية المُقالة إسماعيل هنية، في مهرجان الوفاء والثبات، أنّ حماس لا تتدخل في أيّ من الدول

العربية، وأنها ليس لديها دور أمني أو عسكري في سيناء. وطالب مصر بإنهاء الحصار وحملات التشوية المتعمدة التي تتعرض غزة لها.

(الشرق الأوسط،٢٠١٤/٣/٢٤)

٢٠١٤/٣/٢٥ قامت وزارة الخارجية الإسرائيلية بإعداد وثيقة قانونية لنقل مواطني المثلث ووادي عارة في أراضي عام ٤٨ للدولة الفلسطينية في حال التوصل إلى اتفاق. وأعدّ المستشار القانوني لوزارة الخارجية الإسرائيلية إيهود كينان تقريرًا يدعي فيه "أنّ نقل سكان من دولة إلى دولة أخرى ضمن اتفاق، حتى من دون موافقة المواطنين، ومن دون استفتاء، لا يتناقض مع القانون الدولي مادام السكان سيحصلون على المواطنة بعد عملية النقل". وتشتمل الوثيقة على عدّة شروط منها أن يجريَ الأمر بموافقة فلسطينية.

(وفا، ٢٠١٤/٣/٢٥)

٢٠١٤/٣/٢٥ أكد قادة الدول العربية في الجلسة الثانية لأعمال القمة العربية المقامة في الكويت، ضرورةَ إقامة الدولة الفلسطينية، استنادًا إلى حلّ الدولتين وقرارات الشرعية الدولية، ومبادرات السلام العربية. ويرى الرئيس الفلسطيني محمود عباس أنّ إسرائيل تسعى للاستفراد بالشعب الفلسطيني، وإفشال متعمد للجهد الأميركي، وتغييب أيّ مرجعية معتمدة لعملية السلام. كما عبَّر عن رفض السلطة الفلسطينية شروط إسرائيل الجديدة؛ كالاعتراف بها دولةً يهوديةً، وطالب القادة العرب بتقديم رؤية عربية متماسكة تفرض حضورها في النقاش الدولي، وببذل جهدهم في ذلك.

(الشرق الأوسط، ٢٠١٤/٣/٢٦)

٢٠١٤/٣/٢٨ رفض الرئيس الفلسطيني محمود عباس مقترح تمديد المفاوضات إلى ما بعد الـ ٢٩ من نيسان/ أبريل ٢٠١٤، وذلك أثناء اجتماعه إلى المبعوث الأميركي مارتن إندك برام الله؛ إذ يرى الجانب الفلسطيني أنّ إسرائيل لم تلتزم شروط المفاوضات لأنها لم تُطلق سراح الدفعة الرابعة من الأسرى.

(القدس العربي، ٢٠١٤/٣/٢٨)

٢٠١٤/٣/٣٠ دعت جامعة الدول العربية إسرائيل إلى إطلاق جميع الأسرى الفلسطينيين ممن شملهم الاتفاق في مفاوضات السلام الأخيرة وقبل اتفاقيات أوسلو، وطالبت بضرورة الإفراج عن الأسرى ضمن الدفعة الرابعة والأخيرة من الاتفاق.

(بي بي سي، ٢٠١٤/٣/٣٠)

٢٠١٤/٠٣/٣٠ اقتحمت قوات كبيرة من جنود الاحتلال الإسرائيلي قرية "بوابة الكرامة" في منطقة الأغوار الوسطى، بعد يوم من إقامة ناشطين فلسطينيين لها؛ إحياءً ليوم الأرض الفلسطيني، وأطلقت على الناشطين القنابل الصوتية والمسيلة للدموع، قبل أن تقوم باعتقالهم.

(العربي الجديد، ٢٠١٤/٠٣/٣٠)

٢٠١٤/٣/٣١ التقى وزير الخارجية الأميركي جون كيري رئيسَ الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في القدس، لمناقشة محادثات السلام الإسرائيلية الفلسطينية. وفي خطوة لإنقاذ هذه المحادثات، صرّح مسؤول أميركي بأنه قد يجري الإفراج عن الجاسوس الإسرائيلي جوناثان بولارد الذي يمضي عقوبة السجن المؤبد في الولايات المتحدة الأميركية بتهمة التجسس لحساب إسرائيل منذ عام ١٩٨٥، وذلك لحَفْزها على اتفاقية السلام في الشرق الأوسط، وعلى إطلاق سراح معتقلين فلسطينيين.

(رويترز، ٢٠١٤/٣/٣١)

نيسان / أبريل ٢٠١٤

٢٠١٤/٠٤/٢ إسرائيل تعيد طرح عطاءات لبناء ٧٠٨ وحدة استيطانية في حي جيلو الاستيطاني في القدس الشرقية المحتلة.

(الحياة، ٢٠١٤/٠٤/٢)

٢٠١٤/٠٤/٢ سلَّم وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي، رسميًّا وثائق انضمام دولة فلسطين إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية إلى روبرت سيري، ممثِّل الأمين العام للأمم المتحدة، وبول غارنيير، ممثِّل الاتحاد السويسري، ونائب ممثل المملكة الهولندية. وجاء ذلك بعد أن رفضت الحكومة الإسرائيلية الإفراج عن الدفعة الرابعة من الأسرى، كما هو متفق عليه أميركيًّا وفلسطينيًّا وإسرائيليًّا، كاستحقاق ملزم لإسرائيل مقابل تأجيل التوجه الفلسطيني إلى المنظمات الدولية.

(جريدة القدس، ٢٠١٤/٠٤/٢)

٢٠١٤/٠٤/٧ اقتحم نائب رئيس الكنيست، عضو حزب الليكود، موشيه فيغلين، باحات المسجد الأقصى رفقة ضباط من شرطة الاحتلال. وجاب ساحات المسجد وسط غضب المرابطين الفلسطينيين الذين طالبوا بمغادرته فورًا. وتلت عملية اقتحام، فيغلين، بوقت قليل، عملية اقتحام أخرى لعشرات من المستوطنين بحماية من شرطة الاحتلال التي منعت حراس المسجد والمرابطين من الاقتراب من المجموعة المقتحمة. وقد حاولت مجموعة من المستوطنين التحرش بالفلسطينيين المرابطين.

وتأتي الاقتحامات قبيل اجتماع ستعقده لجنة حكومية إسرائيلية تتبع لجنة الداخلية في الكنيست، وتطلق على نفسها "لجنة تسور"؛ وذلك للبحث في ترتيبات ثابتة ودائمة لاقتحامات الإسرائيليين للأقصى، وزيادة عدد الساعات المسموح فيها للإسرائيليين باقتحامه، لتصبح ثلاث ساعات ونصف الساعة بدلًا من ساعتين، وفرْض قيود على دخول المسلمين إلى المسجد في يوم الاقتحام.

(العربي الجديد، ٢٠١٤/٠٤/٧)

٢٠١٤/٠٤/١١ أعلنت وزارة الخارجية الاتحادية السويسرية، أنّ فلسطين أصبحت عضوًا في اتفاقيات جنيف الأربع والبروتوكول الإضافي الأول.

(جريدة الأيام الفلسطينية، ٢٠١٤/٠٤/١٢)

٢٠١٤/٠٤/١١ أعلنت الحكومة الإسرائيلية حجب أموال المقاصة عن الفلسطينيين، البالغة قيمتها الشهرية نحو ٥٠٠ مليون شكيل (١٤٠ مليون دولار أميركي تقريبًا)، بعد انضمام فلسطين رسميًّا، إلى اتفاقيات جنيف الأربعة.

(العربي الجديد، ٢٠١٤/٠٤/١١)

٢٠١٤/٠٤/١٦ أصيب ٢٥ فلسطينيًّا في اقتحام مئات من قوات الاحتلال الإسرائيلي لباحات المسجد الأقصى، وإطلاقهم الرصاص المطاطي، وقنابل الصوت والغاز، في اتجاه المرابطين داخل المسجد.

(العربي الجديد، ٢٠١٤/٠٤/١٦)

٢٠١٤/٠٤/٢٢ وصل إلى قطاع غزة عبر معبر بيت حانون "إيرز"، وفد المصالحة الذي شكّلته الرئاسة، والذي يضم أمناء عامّين وقادةً من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية؛ للقاء قيادات حركة حماس من أجل بحث آليات تنفيذ اتفاق المصالحة الموقّع منذ عامين في القاهرة. ووصل أيضًا عبر معبر رفح البري، مسؤول ملفّ المصالحة في حركة حماس، موسى أبو مرزوق، للمشاركة في اللقاءات التي ستجري بغزة.

(جريدة القدس، ٢٠١٤/٠٤/٢٢)

٢٠١٤/٤/٢٢ صرّح صائب عريقات كبير المفوضين الفلسطينيين بأنْ "لا أحد من الفلسطينيين يتحدث عن مبادرة لحلّ السلطة الفلسطينية، ولكن الإجراءات الفلسطينية أبطلت الجانب القانوني، والسياسي، والأمني، والاقتصادي، من امتيازات السلطة الفلسطينية".

(فرانس برس، ٢٠١٤/٠٤/٢٢)

٢٠١٤/٠٤/٢٢ اتهم رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو السلطة الفلسطينية بتهديد عملية السلام. وقال "يجب أن يقرروا إن كانوا يريدون أن يفككوا أنفسهم أو أن يتحدوا مع حماس. وعندما يريدون السلام (مع إسرائيل)، يجب أن يعلِمُونا بالأمر".

(بي بي سي، ٢٠١٤/٤/٢٢)

٢٠١٤/٠٤/٢٣ اتفقت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وحركة فتح، في اجتماع لهما في غزة، على تشكيل حكومة موحدة، من حيث المبدأ، في مطلع شهر يونيو/ حزيران ٢٠١٤، وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية قبل نهاية عام ٢٠١٤، والتوصل إلى "تفاهمات مبدئية بشأن تنفيذ بنود اتفاق القاهرة وإعلان الدوحة". وبحسب التفاهمات، فإنه من المقرر أن يرأس الحكومة الرئيس الفلسطيني محمود عباس "أبو مازن" على أن يعلن عنها في مطلع شهر حزيران/ يونيو ٢٠١٤.

(بي بي سي، ٢٠١٤/٠٤/٢٣)

٢٠١٤/٠٤/٢٢ قرر الجيش الإسرائيلي توجيه رسائل تجنيد غير إلزامية للشبان العرب المسيحيين في الداخل الفلسطيني، كخطوة أولى نحو تجنيد إلزامي مستقبلًا، على غرار ما حدث مع أبناء الطائفة الدرزية، الأمر الذي أثار ردود فعل رافضة في صفوف الفلسطينيين.

(العربي الجديد، ٢٠١٤/٠٤/٢٢)

٢٠١٤/٠٤/٢٣ أظهرت نتائج استطلاع الرأي العامّ الفلسطيني الذي نفّذه "المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات"، في إطار المؤشّر العربيّ عام ٢٠١٤، أنّ ٨٩ في المئة من الرأي العام الفلسطيني يرى أنّ "اتفاق الإطار" الذي يُروّج له وزير الخارجيّة الأميركي يصبُّ في مصلحة إسرائيل. في المقابل، يعتقد ٣ في المئة فقط، أنّ هذا الاتفاق يخدم مصالح الفلسطينيين. وقد أظهرت النتائج توافق الرأي العامّ الفلسطيني على أنّ "اتفاق الإطار" يصبُّ في مصلحة إسرائيل، سواء كان ذلك في الضفة الغربية أو في قطاع غزة. في حين أنه يوجد شبه إجماع بين الفلسطينيّين على رفض تقديم تنازلات للاحتلال. وفي ما يتعلق بالعوامل المعوّقة للمصالحة الوطنيّة، أشارت النتائج إلى اعتقاد مفاده أنّ المصالح الشخصيّة والحزبيّة لقيادات الفصائل الفلسطينية تتصدر العوامل، فضلًا عن دور الاحتلال الإسرائيليّ، وتدخّل الأطراف الخارجيّة.

(العربي الجديد، ٢٠١/٠٤/٢٣)

مراجعات وعروض كتب

صالح سليمان عبدالعظيم*

مراجعة كتاب

رأس المال الفكري الوطني والأزمة المالية في إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلاند

العنوان باللغة الأصلية:

National Intellectual Capital and the Financial Crisis in Indonesia, Malaysia, the Philippines, and Thailand

المؤلّف: كارول ييه- يون لين، جيفري شين، تورد بيدنج.

الناشـر: سبرنغر - نيويورك، ٢٠١٤.

عدد الصفحات: ١٠٠ صفحة.

* أستاذ علم الاجتماع، جامعة عين شمس - مصر.

يتناول هذا الكتاب[١] التأثيرات السلبية الناجمة عن الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ من خلال مدخل رأس المال الفكري الوطني ودوره في صيانة الدول وتجاوزها للأزمات الاقتصادية. وعلى الرغم من تناول الكتاب لهذه التأثيرات في أربع دول آسيوية هي إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلاند، فإنّ أهميته تبرز من خلال توقعاته المستقبلية لهذه الدول، والكيفية التي يمكن أن تتلافى بها هذه التأثيرات الناجمة عنها. ومن المعلوم أنّ الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ التي ضربت الأسواق العالمية وأثرت بشكل رئيس في الولايات المتحدة وانتقلت بعد ذلك للأسواق الآسيوية ارتبطت بشكل أساسي بانهيار أسواق العقارات وعدم قدرة المدينين على السداد، وهو ما ارتبط بانهيار متتابع للبنوك، ومحاولات محمومة من قبل مؤسسات الاقتصاد العالمي من أجل مواجهة الانهيار المالي الكوني[٢]. لذلك، فإنّ الكتاب يمثل بوصلة عمل نحو إمكانية الوقاية من الأزمات الاقتصادية من خلال تأكيده على وجود رأس المال الفكري والتحفيز المرتبط به للعمليات الاقتصادية المختلفة.

رأس المال الفكري الوطني

يشمل رأس المال الفكري الوطني الجوانب غير المنظورة المتصلة برأس المال البشري التي يمكن تحويلها إلى قيم مؤثرة في فاعلية السوق والمؤسسات المختلفة والعمليات الاقتصادية المتنوعة. ويمثل رأس المال الفكري قيمة محورية في ما يتعلق بالاقتصاد المعرفي الكوني المعاصر وما يرتبط به من بحوث وتنمية وتكنولوجيا واتصالات وألعاب وفنون وموسيقى وأفلام وغيرها. فالاقتصاد لم يعد حكرًا على الجوانب المادية الملموسة فحسب بقدر ما تعدى ذلك إلى الجوانب المعرفية والقدرات المختلفة الخاصة بالبشر.

ويرى الكتاب أنّ أهمية رأس المال الفكري الوطني تكمن في أنه أصبح الوسيلة الأكثر أهمية في قيادة التنمية في مجتمع المعلومات الحديث. وتُعتبر تايوان نموذجًا مثاليًا للمجتمع القائم على اقتصاد المعرفة، فهي لا تمتلك وفرة من الموارد الطبيعية، ولكن يكمن رأس المال الخاص بها في الابتكارات وارتفاع مستوى التعليم. ومن ثم، فإنها تستثمر بشكل كبير في رأس المال البشري الذي يعتبر أحد العناصر المهمة المشكلة لرأس المال الفكري الوطني[٣].

ويجري التركيز على رأس المال الفكري الوطني من خلال الحصول على المزيد من الابتكارات وتغيير العقلية المجتمعية نحو إنجاز المزيد من الاختراعات المختلفة. وعلى الرغم من انتشار الاهتمام بالمعرفة والابتكارات كونيًا، فإنّ هذه المؤشرات غير الملموسة لم يجر استخدامها على نطاق واسع، إذ توجد مسافة بين التركيز على هذه الجوانب والاهتمام بها نظريًا وبين البدء في استخدامها عمليًا والتعامل معها من خلال رصدها، ومن ثم قياسها تنمويًا.

ماليزيا: التكامل مع السوق العالمية

هناك اختلاف كبير بين الدول الأربع في مساحة التعامل مع الآثار الناجمة عن الأزمة وفقًا للمستوى التنموي الفعلي الذي كانت عليه قبلها؛ فهناك اختلاف بين ماليزيا من ناحية وإندونيسيا من ناحية أخرى. فالثانية حديثة العهد بالتحول نحو التنمية والتطور والتصنيع بينما الأولى بدأت نهضتها منذ سبعينيات القرن الماضي فتحولت من دولة منتجة ومصدرة للمواد الخام إلى دولة ذات اقتصاد متنوع ومتعدد النشاطات. وقد ساعدت هذه البنية الاقتصادية الأقدم والأكثر تنوعًا بدرجة كبيرة على تعامل ماليزيا مع أزمتي عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٨ بنجاح كبير ومرونة فائقة. وهو ما يفسر وضع ماليزيا التي جاءت في المركز الأول بالنسبة إلى رأس المال الفكري الوطني مقارنة بالدول الثلاث الأخرى، وفي المركز ٢٤ بين ٤٨ دولة، وكانت صاحبة أعلى نصيب للفرد من إجمالي الناتج المحلي طوال السنوات الست.

وتحاول ماليزيا الانتقال من وضعية الدول ذات الدخل المتوسط إلى الدول ذات الدخل المرتفع بحلول عام ٢٠٢٠، بل إنها تحاول أن تنوّع اقتصادها أكثر بالمزيد من جذب الاستثمارات في مجالات الصناعة الأكثر تكنولوجيا وفي مجالات التكنولوجيا الحيوية والخدمات. واللافت للنظر هنا أنّ المرحلة التي تحاول ماليزيا تجاوزها والانتقال

١ يعد هذا الكتاب واحدًا ضمن ١٢ مجلدًا أمكن من خلالها دراسة ٤٨ دولة حتى الآن، قبل الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ وبعدها. ولقد بدأت هذه السلسلة بكتاب لكل من كارول بيه-يون لين وليف إيدفنسون في بدايات عام ٢٠١١ تحت عنوان "رأس المال الفكري: مقارنة بين ٤٠ دولة"، وفي ما بعد تم نشر مجموعة واسعة من الكتب أكثر تفصيلًا وعمقًا حول موضوع رأس المال الفكري وعلاقته بالأزمات الاقتصادية شملت العديد من الدول وفقًا لتوزيعها الجغرافي في كل من آسيا وأميركا اللاتينية وشمال أميركا والشرق الأوسط وأوروبا بما يساعد على المقارنة في ما بينها وفقًا لدرجة رأس المال الفكري وقوته التي تنطوي عليه.

2 Jeffrey Friedman (ed.), *What Caused the Financial Crisis* (Pennsylvania: University of Pennsylvania Press, 2010).

3 Tain-Jy Chen, Joseph Lee and Cheng Li, *The New Knowledge Economy of Taiwan* (UK: Edward Elgar Publishing, 2004).

من خلالها لمصاف الدول الأكثر تقدمًا في المنطقة، تحاول الدول الثلاث الأخرى الوصول إليها.

كما تحاول ماليزيا تحقيق التوازن بين نمط الإنتاج من أجل التصدير الذي تعتمد عليه ونمط توسيع دائرة الاستهلاك من خلال تعزيز الطلب المحلي. ويُعتبر توسيع الطلب المحلي الواجهة الجديدة لتطلعات الدول الآسيوية؛ فمن خلاله يمكن تلافي الاشتباك مع المنظومة الكونية عند اندلاع أي أزمات مالية اقتصادية. وبالطبع، فالوضع الأفضل هنا هو الجمع بين مستوى الاعتماد على الصادرات ومستوى التوسع في الاستهلاك المحلي.

وما يميز الاقتصاد الماليزي مقارنة بغيره من الدول الثلاث الأخرى أنه اقتصاد متكامل بدرجة كبيرة مع السوق العالمية في التجارة والاستثمارات المختلفة، وهو ما أدى إلى تأثره بشكل كبير في أعقاب الأزمة المالية. وفي ضوء ذلك، يمكن القول بأنّ ماليزيا واجهت أمرين مهمين هما: التراجع الحاد في الصادرات، والانكماش الحاد في إجمالي الناتج المحلي. وهما أمران نتج منهما تسريح دائم لبعض العمال، وتسريح مؤقت لبعضهم الآخر، وتخفيض أجورهم، إضافة إلى الأضرار التي لحقت بقطاع التصنيع.

وفي مواجهة تبعات الأزمة المالية أطلقت ماليزيا حزمة منشطة للاقتصاد بلغت قيمتها ١٨,١ مليار دولار أميركي بما يعادل ١٠,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي بهدف امتصاص آثار الصدمة المالية، وبشكل خاص في ما يتعلق بقطاع التصدير. كما تم اعتماد ما قيمته ٢٠٢ مليون دولار أميركي من أجل برامج التدريب وإنتاج فرص عمل جديدة تحل محل الفرص الضائعة على العمال بسبب الأزمة وبما يوفر ١٠٠ ألف فرصة عمل جديدة. ومن خلال التحفيز المالي الذي قام به بنك نيغارا، تم تنشيط الاقتصاد ومنحه قوة دفع جديدة وهو ما أدى إلى نمو الاقتصاد بنسبة ٤,٤٪ في الربع الأخير لعام ٢٠٠٩. ولقد تمت هذه الحزم التحفيزية من دون أن تفقد الحكومة الماليزية إستراتيجيتها الهادفة لأن تصبح من الدول ذات الدخل المرتفع بحلول عام ٢٠٢٠، وهي مسألة مهمة من ناحية الثبات على تحقيق الإستراتيجيات الاقتصادية بغض النظر عن مواجهة آثار الأزمات المفاجئة أو المتوقعة على السواء.

إندونيسيا: الاعتماد على السوق الداخلية

جاءت إندونيسيا في المركز الرابع في ما يتعلق برأس المال الفكري الوطني، كما جاءت في المركز ٤٧ بين ٤٨ دولة، وأظهرت مرونة فائقة في مواجهة الدين الحكومي وتقليل البطالة سواء قبل الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨، أو بعدها، بما ساعد بدرجة كبيرة على مواجهة الكثير من المشكلات الاقتصادية فيها. وساعد اعتماد إندونيسيا الكبير على الاستهلاك المحلي الذي يمثل ما نسبته ٦٥٪ من إجمالي الناتج القومي، إضافة إلى الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها منذ الأزمة المالية الأولى لعام ١٩٩٧ على تحمّل أعباء الأزمة المالية ٢٠٠٨ والقدرة على تجاوزها.

ولقد ظهرت آثار أزمة عام ٢٠٠٨ من خلال سوق الأوراق المالية ونقص أسواق المال وضعف القطاع الإنتاجي الفعلي، كما عانت القطاعات المرتبطة بالإنتاج من أجل التصدير من خسارة كبيرة في الفرص المتاحة للعمل وهو ما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة، ولكن ما خفف من التأثيرات السلبية الناجمة عن هذا الارتفاع هو زيادة نسبة العمالة الإندونيسية في الخارج والتي وصلت في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ٤,٤ ملايين عامل.

قامت الحكومة الإندونيسية بضخ ٧,٦ مليار دولار لمواجهة آثار الأزمة من خلال الحفاظ على مستوى الاستهلاك المحلي ودعم التنافسية وتخفيض الفائدة وتدعيم البنى التحتية إضافة إلى تخفيض أسعار الطاقة. كما تم الحصول على الدعم المالي من بنك الصين وبنك اليابان، وحصلت إندونيسيا على قرض قدره مليار دولار أميركي في أيار/ مايو ٢٠٠٩ من بنك التنمية الآسيوي من أجل المساعدة في استقرار الأوضاع المالية، والعمل على زيادة حصيلة العملات الأجنبية وتحسين مراقبة النشاطات الاقتصادية المختلفة من خلال إصدار لائحة تحدّ من استيراد الملابس والإلكترونيات. إضافة إلى ذلك، وفي أعقاب الأزمة المالية لعام ١٩٩٧، قامت الحكومة الإندونيسية بمراقبة المؤسسات الحكومية المالية ومتابعتها للتيقن من جودة أدائها، إضافة إلى اهتمامها بالتركيز على البرامج الاجتماعية للحد من انعكاسات السياسات الاقتصادية المالية على رفاهية الشعب الإندونيسي.

ويمكن القول إنّ كل من ماليزيا وتايلاند قد تأثرتا بأزمة عام ٢٠٠٨ لكنهما عادتا سريعًا بحلول عام ٢٠١٠ وذلك بفضل اعتمادهما على نمط الإنتاج من أجل التصدير على العكس نسبيًا مما حدث في إندونيسيا التي تعتمد على الاستهلاك المحلي، والفلبين التي تعتمد

بشكل كبير على عوائد العاملين في الخارج. ومع ذلك، فقد حازت إندونيسيا وفقًا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD عام ٢٠٠٩ المركز الثالث بالنظر لنمو إجمالي الناتج المحلي بعد الصين والهند ضمن مجموعة دول العشرين G٢٠ التي تمثل إندونيسيا أحد أعضائها، ويعود ذلك لعوائدها النفطية الضخمة وعدد سكانها الكبير.

ولقد قامت الحكومة الجديدة في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩ بإطلاق حزمة تحفيزية بقيمة ٣,٢٧ مليار دولار من أجل زيادة الطلب الداخلي بسرعة، والتخفيف على المنتجين المحليين، والحفاظ على فرص العمل المتاحة والمعروضة. وبدعم من الاحتياطي البالغ ١١١ مليار دولار استعاد الاقتصاد عافيته بسرعة، وهو ما أدى لعودة الصادرات والاستهلاك المحلي والاستثمارات الخاصة إلى النمو والازدهار.

تايلاند: الاستعدادات المالية والاقتصادية المُسبقة

جاءت تايلاند في المركز الثاني في ما يتعلق برأس المال الفكري الوطني بالنسبة إلى الدول الثلاث، وجاءت في المركز ٣٤ بين ٤٨ دولة، كما أنها كانت أكثر اعتمادًا على التصدير ومن ثم أكثر عرضة للتأثيرات الخارجية. ومع ذلك، فإنّ قيام الحكومة التايلاندية بإعادة بناء الاقتصاد والجوانب المالية المرتبطة به على أسس علمية وضمانات اجتماعية في أعقاب أزمة عام ١٩٩٧ قد ساعد على تجاوز الآثار الناجمة عن أزمة عام ٢٠٠٨. ويتمتع الاقتصاد التايلاندي بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٧ ببنية تحتية قوية ومتطورة واقتصاد حر وسياسات داعمة للاستثمار وصناعات تصدير قوية، وهو ما أدى لنمو قوي في هذه الفترة بمتوسط نمو بلغ ٤٪ سنويًا.

وعمومًا فقد تعافى الاقتصاد التايلاندي من الأزمة المالية لعام ١٩٩٧ لكنه بالتأكيد تأثر مرة أخرى بالآثار الناجمة عن أزمة عام ٢٠٠٨ من ناحية ضعف الطلب الخارجي على الصادرات التايلاندية وتخفيض النمو. كما تأثر القطاع المالي في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ من خلال هروب رأس المال الأجنبي وعودته إلى بلدانه الأم في كل من أوروبا وأميركا، وهي المناطق التي تضررت بشكل كبير من الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨. ولقد تقلصت صادرات تايلاند بما نسبته ٢٠٪ شهريًا في الفترة من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨ وحتى تموز/ يوليو ٢٠٠٩ إذ واجهت أغلب القطاعات الاقتصادية تراجعًا كبيرًا تجاوز ١٠٪. كما ارتفعت نسبة البطالة في القطاع الصناعي وبلغت ٩٠٠ ألف عامل في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩، وتأثر القطاع السياحي بشكل كبير ليس فحسب بسبب الأزمة الاقتصادية الخارجية، ولكن أيضًا بسبب الاضطرابات السياسية في تايلاند، وهو ما انعكس على الاستثمارات الخاصة والاستهلاك المحلي.

الفلبين: تواضع الاقتصاد وتحويلات العمالة المهاجرة

كانت الفلبين صاحبة أقل نصيب للفرد من إجمالي الدخل القومي طوال السنوات الست، كما أنها جاءت في المركز الثالث في ما يتعلق برأس المال الفكري الوطني وفي المركز ٤٦ بين ٤٨ دولة. ولقد استطاع اقتصاد الفلبين مواجهة الأزمة المالية بسبب قلة ارتباطه بالاقتصاد العالمي وذلك لأنه لا يعتمد على التصدير بدرجة كبيرة مثله في ذلك مثل الاقتصاد الماليزي، إضافة إلى اعتماده على عوائد العمالة الفلبينية الخارجية والتي يتراوح عددها ما بين ٤ إلى ٥ ملايين عامل. كما أنّ الاقتصاد يعتمد على الاستهلاك المحلي في العقدين الماضيين بما يمثل ٧٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في السنوات الأخيرة، إضافة إلى الاحتياطيات الضخمة من العملات الأجنبية التي ساعدت الفلبين على مواجهة أعباء الأزمة. ولقد تأثرت الفلبين بالأزمة من ثلاث نواحي:

- ضعف الصادرات، فالفلبين تقوم بتصدير ١٨٪ من حجم صادراتها للولايات المتحدة، كما أنّ ٥٠٪ من صادراتها الأخرى عبارة عن مكونات وسيطة لصناعات أخرى يجري تصنيعها من أجل تصديرها لدول أخرى مثل اليابان والصين وهونج كونج وكوريا الجنوبية وتايوان وماليزيا، وهذه الدول انكمشت بشكل كبير في أعقاب الأزمة وهو ما أدى إلى تراجع الصادرات الفلبينية إليها.
- تراجع تحويلات العاملين في الخارج، إما بسبب تراجع الطلب على هذه العمالة في أعقاب الأزمة، أو فقدان الكثير منهم لوظائفهم في الدول التي يعملون بها بسبب التأثيرات السلبية للأزمة المالية.
- تراجع الاستثمارات الخارجية المباشرة، بسبب الانكماش المالي العالمي، وعودة الكثير من الاستثمارات لبلادها الأم.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، لكنه تعداه إلى حدوث تباطؤ في التصنيع والتجارة والقطاع المالي. وفي ضوء ذلك، أطلقت الحكومة الفلبينية خطة تحفيز بما قيمته ٧ مليارات دولار أميركي، بما يمثل ٤٪ من إجمالي الناتج المحلي، إضافة إلى وضع برنامج اقتصادي يشتمل على الإنفاق الحكومي، وخفض الضرائب، والشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص في المشروعات. وتضافر ما سبق مع بناء شبكات اجتماعية لضمان الاستقرار المجتمعي تتعلق بالإعفاء الضريبي لمن يحصلون على راتب محدود، ودعم الغذاء، وتوفير فرص عمل للعاطلين. كما تم إصلاح واسع للطرق والجسور وتجديد شبكات الري وبناء مدارس ومستشفيات جديدة. وكان الهدف هنا يتعلق بتسريع نمو الاقتصاد مع ضمان الرفاهية الاجتماعية، وبما لا يخل بقواعد العدالة الاجتماعية لجميع شرائح المجتمع. وعمومًا، فإنه بحلول عام ٢٠٠٩ استطاعت الفلبين التعافي من الأزمة من خلال تجليات ومؤشرات عديدة مثل التدفقات المالية الخارجية التي بلغت ١,٣ مليار دولار، وارتفاع عوائد العاملين في الخارج التي بلغت ١٦,٤ مليار دولار بما يمثل ١٣٪ من إجمالي الناتج المحلي.

دروس مستفادة من تجارب الدول الأربع

على الرغم من الآثار التي خلفتها أزمة عام ٢٠٠٨ على الدول الأربع السابقة، فإنّ الملاحظ وجود اختلافات في ما بينها تتعلق بالواقع الاقتصادي الخاص بها من ناحية، ومستوى رأس المال الفكري القومي الذي تحوزه من ناحية أخرى. فالمستوى الذي بلغته ماليزيا تعليميًا وتكنولوجيًا ساعدها بدرجة كبيرة على إعادة هيكلة الاقتصاد، وتصميم مجموعة من الخطط الاقتصادية الناجحة في مواجهة أعباء الأزمة. كما أنّ صيغ التحوّل السياسي الديمقراطي في كل من الدول الثلاث الأخرى ساعد على خلق بيئة حاضنة جديدة يمكن من خلالها نمو رأس المال الفكري وتطوره. فكلما تعمّقت حالة الاستقرار السياسي ازدهرت قدرات الأفراد على الإبداع والابتكار، ومن ثم تحقيق النمو المتواصل لرأس المال الفكري الوطني. وعلى الرغم من تركيز الكتاب على أهمية رأس المال الفكري في مواجهة الأزمات الاقتصادية، فإنه أشار للحاضنة الأكبر التي تتعلق بضمان وجود قدر معقول من الاستقرار السياسي بما يضمن ازدهار رأس المال الفكري ضمن منظومة بشرية متكاملة من العمل والإنجاز. وتعود أهمية الاستقرار السياسي إلى أنه يشجع الأفراد على العمل والإنجاز والتعاون في ما بينهم في ظل مناخ آمن يضمن لهم حرية التعبير والقدرة المستمرة والمتواصلة على نقد الواقع المعيش بما يساعد على تطويره وتنميته بشكل دائم ومستمر.

والمعنى العميق المرتبط بالاستقرار السياسي لا يتعلق فحسب بضمان الانتقال السلس للسلطة من دون أي صراعات سياسية، بل يتعلق أيضًا بضمان الحدود الدنيا من العدالة الاجتماعية التي تضمن الحفاظ على كرامة المواطنين، ومن ثمّ ضمان مساهمتهم في تشكيل رأس المال الفكري الوطني. وإذا كانت ماليزيا من خلال ارتفاع مستوى دخل الفرد بها قد استطاعت أن تضمن مستويات جيدة لحياة مواطنيها، فإنّ الدول الثلاث الأخرى، ومن خلال تحقيقها للاستقرار السياسي، تبنت خططًا اجتماعية واسعة النطاق قبل الأزمة وبعدها بما يخفف من أعباء الضغوط الاقتصادية على الفئات الفقيرة والأقل دخلًا، وبما يضمن دمجها ضمن خطط التنمية القومية، ومن ثم تحفيز المواطنين على التفكير والإبداع والإنتاجية.

ولا تقتصر عملية إنتاج رأس المال الفكري على المستوى القومي، بل إنّ الكتاب يؤكد على أهمية إنشاء وحدة إقليمية تربط بين الدول الآسيوية في ضوء الإمكانيات الهائلة التي تنطوي عليها والطموحات المتزايدة لشعوبها، إضافة إلى التحديات الهائلة التي تواجهها. كما أنّ هذه الإقليمية سوف تساعد على الاعتماد على السياق الآسيوي بدلًا من الاعتماد على السياق الغربي الذي لا يفهم طبيعة المنطقة وحاجاتها الاقتصادية والاجتماعية في أحيان كثيرة[٤]. فالركيزة الأساسية للتنمية، وإن اعتمدت على مسميات ومفاهيم عديدة مثل رأس المال البشري ورأس المال الفكري الوطني وغيرها من المفاهيم الأخرى القديمة والحديثة، فإنها تتعلق بالقدرة على دمج البشر ضمن منظومة سياسية واقتصادية واجتماعية عادلة ومستقرة، بما يضمن مشاركتهم وتحفيزهم، وبما يحقق تعاونًا إقليميًا ناجزًا ومبدعًا.

---

4 Christopher B. Roberts, *ASEAN Regionalism: Cooperation, Values and Institutionalisation* (USA; Routledge, 2012).

صـدر حديـثًا

وجيه كوثراني

إشكالية الدولة والطائفة والمنهج في كتابات تاريخية لبنانية – من لبنان الملجأ إلى "بيوت العناكب"

(١٠٢ صفحة من القطع الصغير). يناقش هذا الكتاب تصورات بعض المؤرخين اللبنانيين المنتمين إلى طوائفهم، وخصوصيات المراحل التاريخية المعاصرة لنشأة الدولة اللبنانية، والمرجعيات النظرية والأيديولوجية للكتابة التاريخية. وفي هذا الحقل المعرفي يتصدى الدكتور وجيه كوثراني لمجموعة من الفرضيات لدى المؤرخين الموارنة مثل فرضية "لبنان – الملجأ" التي أطلقها الأب هنري لامنس وتبناها جواد بولس، ومثل كتابات كمال الصليبي عن ضرورة تنظيف بيوت العناكب وآرائه في الأمير فخر الدين المعني علاوة على آراء ابراهيم عواد وتوفيق توما في شأن نظام الأراضي والملكية الخاصة في جبل لبنان، ثم يتناول بالبحث التأريخ الدرزي كما تجلى عند عباس أبو صالح وسامي مكارم، والتأريخ السني كما ظهر على يدي محمد جميل بيهم، والتأريخ الشيعي لدى علي الزين ومحمد جابر آل صفا، ليختتم هذا البحث بخلاصة منهجية ونقدية معاً، وباستنتاج يقول إن الهرم التاريخي في لبنان مقلوب، وما ينبغي طلبه ليس تنظيف بيوت الطوائف، أي تواريخها، ليستقيم أمر الدولة – الوطن، بل تنظيف السياسات في لبنان لبناء دولة – وطن، ولا يمكن أن يتم ذلك بمعزل عن علمنة السياسة ومدنيتها.

نيروز ساتيك*

عرض كتاب

التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية

المؤلّف: مجموعة مؤلفين

الناشـر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت/الدوحة ٢٠١٤.

عدد الصفحات: ٦٥٥ صفحة.

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

للثورات العربية أسبابٌ اقتصادية واجتماعية تراكمت عبر عقود من الاستبداد السياسي، إلا أنّ مآلاتها لا تتحدد بالضرورة وفقًا للمطالب التي خرجت من أجلها الشعوب العربية؛ إذ كانت المصالح الإقليمية والدولية محددًا أساسيًّا في صيروراتها أو في مخرجاتها النهائية. ومن هنا تأتي أهمية هذا الكتاب الذي حاول أن يدرس دور الفاعلين غير المحليين، أي المؤثّرات الإقليمية والدولية في الثورات العربية وتداعيات تلك الثورات على النظام الإقليمي.

ينقسم الكتاب إلى مقدمة وثلاثة أقسام، تتضمّن ثلاثة عشر فصلًا، شارك في كتابتها أربعة وعشرون باحثًا عربيًّا من ذوي الخبرة والكفاءة، ومن تيارات فكرية وتخصصات علمية متعددة.

في القسم الأوّل "البنية الجيوسياسية في الوطن العربي"، والذي يضمّ أربعة فصول تتناول توصيف طبيعة النظام الإقليمي العربي وإستراتيجيات اختراقه وإعادة تشكّله، وتحديد أهداف كلّ من الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي وروسيا والصين، ومصالحها، وإستراتيجيتها في العالم العربي.

يكشف الكتاب عن مستوًى عميق من الاختراق العسكري والسياسي والاجتماعي والاقتصادي، الأمر الذي يفقد المنطقة، كنظام إقليمي، القدرة على التخطيط المستقلّ، كما يجعلها أسيرة الخلافات البينية بقدر يُسَهِّل على القوى الخارجية الدخول من خلال شقوق البنية الإقليمية، للتلاعب بها. وتسعى دول الاختراق والتغلغل إلى ضمان التدفق الطاقوي لأسواقها، وضمان الأمن الإسرائيلي، وتوظيف قدرات المنطقة في تنافس القوى الدولية المختلفة. وضمن هذه الإستراتيجية لاختراق النظام الإقليمي، استمرّت الولايات المتحدة في عهد حكم أوباما في تعريف مصالحها في المنطقة بأولوية ضمان حرية الوصول إلى مصادر الطاقة في المنطقة، والحفاظ على تفوّق الولايات المتحدة على جميع القوى المحلية والدولية واحتواء جميع قوى الممانعة العربية لضمان أمن إسرائيل.

أمّا بالنسبة إلى القوى الدولية وتعاطيها مع الثورات العربية، فقد أتاح الربيع العربي فرصة نادرة للاتحاد الأوروبي لتولّي زمام القيادة، ولإجراء عملية إعادة تقويم إستراتيجي لسياسته، ولتأكيد نفسه فاعلًا متماسكًا وثابتًا وموثوقًا؛ لأنّ الاتحاد الأوروبي له مصالح حيوية في العالم العربي، ومستقبله يكمن في جنوبه. وكذلك على روسيا والصين أن تطوّرا خطابهما إزاء قضايا التحوّل الديمقراطي وحقوق الإنسان في المنطقة العربية؛ حتى تتحسّن صورتهما أمام الرأي العام العربي بعد الأزمة السوريّة. وفي المقابل على الدول العربية أن تطوّر خطابًا تجاه القضايا والتفاعلات والتوازنات الدولية الجديدة التي أضحت فيها القوى الآسيوية أطرافًا وفواعل رئيسة.

يضمّ القسم الثاني "القوى الدولية والتغيّرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي" الفصول من ٥ إلى١١ التي تتناول مواقف روسيا وتركيا وإيران والهند وباكستان وإسرائيل، من الثورات العربية ومآلاتها، إضافةً إلى المنظمات والحركات العابرة للحدود.

لا يتحدّد الموقف الروسي من الأزمة السوريّة بالعوامل الاقتصادية أو صفقات التسلّح بين الطرفين. وإنّما بالهواجس الروسيّة في الخوف من تيارات الإسلام السياسي، وتنامي القوّة التركية في الشرق الأوسط بخاصة مع النجاحات الاقتصادية المتقدّمة لحزب العدالة والتنمية. كما أنّ روسيا رأت أنّ ما يجري في سورية يستهدف إيران بالدرجة الأولى، ما يتنافى حاليًّا مع المصالح الروسية؛ لأنّ وجود إيران دولة قويّة في مواجهة واشنطن يعدّ أمرًا حيويًّا للأمن القومي الروسي. إضافةً إلى مصالح خاصة بالطاقة وعوامل داخلية تتعلّق بمفهوم الثورة ونظرية النخبة في مقابل الرعاع. كما يعرض الكتاب للأهداف والمصالح التركيّة في النظام العربي مناقشًا فكرة "النموذج التركي"، و"ضرورة الاقتداء به في الثورات العربية". لكن صاحب الدراسة يشير إلى أنّ المهمّ في الاستفادة من مراحل التحوّل الديمقراطي في تركيا، هو التجربة التركية بكلّيتها في الانتقال إلى الديمقراطية، وليس النموذج التركي. ويتناول الكتاب أيضًا الأهداف والمصالح الإيرانية في النظام العربي بعد الثورات العربية. ويركّز على تحليل طبيعة العلاقات السوريّة الإيرانية، ومستقبلها. ويربط أيّ تصوّر إقليمي عربي واضح المعالم بمآلات الأزمة السوريّة مع استمرار إيران في العمل على ألّا تكون الأنظمة في سورية ومصر إمّا متصالحة معها، أو ليست جزءًا من جبهة إقليمية ودولية معادية لها.

يظهر في الكتاب أهمية فائقة للبيئة الجيوستراتيجية للمحيط الهندي، وخطورة الموقع الذي تتمتّع به الهند؛ لأنّ الخليج العربي والجزيرة العربية هما الساحة الأكثر ترجيحًا للرغبة الهندية في فرض نفسها قوّة دولية كبيرة على الصعيد العالمي. وما يصحّ على الهند يصحّ على باكستان ولو بدرجة أقلّ. ويولي الكتاب أهمية لخطورة ملفّ العمالة الآسيوية الوافدة في الخليج من الناحية الديموغرافية والقيمية، وتماسك مجتمعات الخليج وحيويتها.

اتّسم الموقف الإسرائيلي من الثورات العربية بحالةٍ من الارتباك والقلق تجاه التغيّرات والثورات في الوطن العربي، والتخوّف من إمكانية نجاحها في بناء أنظمة حكم ديمقراطية، ووصول قوى سياسية معادية لإسرائيل ولسياساتها في المنطقة. أمّا الحركات الجهادية وتنظيم القاعدة، فقد شهدت تحوّلات فكرية بعد الثورات العربية تمثّلت في الانتقال من "النخبوية" إلى "الشعبوية". وقد أظهر تنظيم القاعدة قدرةً فائقة على التكيّف والتطوّر مع التحدّيات والمتغيرات الجديدة. وتمكّن من ابتكار طرائق فريدة للحفاظ على وجوده، وتطوير قدراته الواقعية والافتراضية.

يضمّ القسم الثالث "المتغيّرات الجديدة في الوطن العربي من جهة نظر تركية وإيرانية" الفصلين الثاني عشر والثالث عشر. ويتناول المشهد الجيوسياسي من وجهتي النظر التركية والإيرانية.

خلصت الرؤية التركية إلى أنّ الشرق الأوسط منطقة جغرافية تحتضن تناقضات هائلة وفرصًا وتهديدات عديدة. وهو مرشّح أيضًا لأن يصبح مركز قوّة في القرن الحادي والعشرين. فإذا أديرت هذه التناقضات بصورة جيدة كانت فرص النجاح كبيرة. أمّا إذا تلاعبت أطراف خارجية بهذه التناقضات أو خضعت لتنافسات بين الأطراف الإقليمية، فقد تواجه المنطقة حروبًا أهلية. أمّا الرؤية الإيرانية، فهي لا ترى النزاع "السنّي – الشيعي" أو "العربي – الإيراني" نزاعًا أيديولوجيًّا بين العرب والإيرانيين، بقدر ما هو نزاع على السلطة داخل العالم العربي. والوجود الإيراني في المنطقة هو من أجل ضمان الأمن القومي الإيراني، أكثر ممّا هو أيديولوجي.

خالد وليد محمود*

مراجعة كتاب

"محنة فلسطين وأسرارها" وتصحيح مقولة "ماكو أوامر"

عنوان الكتاب: محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية.

المؤلّف: صالح صائب الجبوري.

الناشر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ٢٠١٤.

عدد الصفحات : ٦٥٤ صفحة.

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

يشتمل هذا الكتاب الذي صدر حديثًا عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات على مذكرات الفريق أول الركن صالح صائب الجبوري الذي كان رئيسًا لأركان الجيش العراقي إبان حرب فلسطين في عام ١٩٤٨، ويروي فيه تفاصيل وقائع الحرب، الأمر الذي يجعل هذه المذكرات مصدرًا مهمًا في كتابة التجربة العسكرية العربية، فضلًا عن تاريخ فلسطين المعاصر، وجانب من تاريخ الجيش العراقي. وتكمن أهمية الكتاب في تصحيحه الكثير من المعلومات غير الدقيقة والشائعة جدًا في الكتابات العربية عن دور الجيوش العربية الفتية والضعيفة والمقيدة والمحدودة التسليح في حرب فلسطين، ومنها المقولة المشهورة غير الصحيحة "ماكو أوامر". أما الغاية، فهي توضيح الحقائق التاريخية ليطلع عليها أبناء الجيل الحالي والأجيال القادمة التي يخصها الجبوري باهتمامه، لتكوّن وعيًا تاريخيًا خارج الانفعالات وردّات الفعل والمضاربات السياسية والفكرية.

يغوص الكتاب في التفاصيل الدقيقة لحرب فلسطين بعد أن يقدّم نبذة تاريخية وافية عن قضية فلسطين وعن الصهيونية واليهود والانتداب البريطاني. ويعرض بشكل مسهب للوقائع السياسية التي سبقت اندلاع القتال غداة قرار التقسيم في عام ١٩٤٧، ثم تفاصيل الحرب والحركات العسكرية للجيش العراقي والمعارك التي خاضها حتى توقيع اتفاقيات الهدنة وتسليم المناطق الفلسطينية إلى الجيش الأردني. كما يحتوي الكتاب على فصول عن العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ وحرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وتقارير وملاحق وخرائط إيضاحية تتميز بأهمية خاصة من الناحية التاريخية التفصيلية.

أحاطت فصول الكتاب من الأول وحتى الثاني عشر بالقضية الفلسطينية من جميع أبعادها في المرحلة السابقة لدخول الجيوش النظامية العربية إلى فلسطين وبدء القتال الفعلي. وقد حلل المؤلف الحالة في فلسطين، ورأى – كما يرد في المقدمة - أنه "من المفيد وهو بصدد تسجيل أحداث فلسطين العسكرية أن يضيف إليها موجز الأحداث السياسية التي سبقت المعركة العسكرية والتي واكبها لتكتمل جوانب البحث وتستقيم سلسلته". ولعله لمس، وهو الضابط القريب من مركز القرار في بلده واشترك في المحادثات التمهيدية التي سبقت دخول الجيوش العربية إلى فلسطين، حجم المؤامرة الدولية التي يتبناها الغرب ممثلًا بالدولة المنتدبة بريطانيا، والدولة العظمى البازغة على الصعيد الدولي الولايات المتحدة الأميركية التي بدأت بممارسة قيادتها للمعسكر الغربي بعد الحرب العالمية الثانية بعد أن استنزفت هذه الحرب قوى القوتين الإمبراطوريتين الاستعماريتين بريطانيا وفرنسا. وقد لاحظ الدأب والتصميم الاستعماري على ضمان تسليم فلسطين للصهاينة، أو القسم الأكبر منها، ليأسسوا على أرضها دولتهم؛ وبهذا يحل الغرب الأزمة اليهودية في أوروبا ويخلع وزرها عن كاهل الشعوب الأوروبية، ويلقيه على كاهل العرب، وأهل فلسطين بصفة خاصة. ومن ناحية أخرى، لمس المؤلف وهو يعيش القضية بتفاصيلها، وبتمحيص الدارس، وتصميم الفاعل، مدى البون الشاسع بين تهيئة الصهاينة وتصميمهم على هدفهم، الذي بدأوا بتنفيذه بلا هوادة منذ أن أتيح للوكالة اليهودية القدرة على الفعل على أرض فلسطين، وبين جهل العرب بالمرامي الاستعمارية والصهيونية في المراحل الأولى الحاسمة من سنوات الانتداب، وهو ما أتاح للوكالة اليهودية أن تثبت وجودها في بيروقراطية جهاز الانتداب بحيث حولته إلى جهاز يعمل لمصلحتها، فبدأوا بالاستيلاء على الأراضي "الأميرية" التي هي بعهدة الدولة المنتدبة (بريطانيا) أولًا، ثم تحولوا لشراء الأراضي العربية التي بدأ بعض العرب بيعها لهم لسوء الحظ، من دون إدراك حجم التهديد الذي يشكله انتقال الأرض من العرب إلى الصهاينة.

توصل المؤلف، ومنذ المراحل الأولى التي بدأ فيها يسمع ويشارك في اجتماعات التحضير للعمل العربي المشترك لإنقاذ فلسطين بعد أن بدأت محاولات العدو للسيطرة على الأراضي والتعدي على القرى العربية وتهديد سكانها وإجلائهم، إلى حقيقة مهمة كانت - ولا تزال - تلحق الكثير من الأذى بالعمل العربي المشترك، وهي غياب الرؤية المشتركة وضعف تحسّس الخطر القادم الذي يشكل تحديًا وجوديًا ليس لفلسطين فحسب، بل للوطن العربي كافة. وقد انعكست آراؤه وخواطره هذه في ثنايا كتابه؛ إذ يقول في الفصل الأول: "إنّ الخطر الصهيوني قبل استفحاله كان يتطلب اتخاذ إجراءات فعالة من جانب الحكومات والشعوب العربية. وكان ينبغي وقوفها موقفًا حازمًا تجاه سياسة الاستعمار في فلسطين التي أفسحت المجال لنشاط الصهيونية وتوسعها، وفتحت باب الهجرة لهم، وتغاضت عن استعداداتهم العسكرية حتى أصبحوا وكأنهم حكومة داخل حكومة، ولم يبالوا بسلوك جميع الطرق المخالفة وغير المشروعة لبلوغ مآربهم بينما وقفت حكومة الانتداب مكتوفة الأيدي تجاههم وكأنها عاجزة عن إيقافهم عند حدودهم، ولو أرادت ذلك حقًا لقضت عليهم متى شاءت".

لا شك في أنّ العديد من الضباط العراقيين الذين أسهموا في حرب فلسطين قد كتبوا عن قتال الجيش العراقي في فلسطين وفي مقدمتهم العسكري والسياسي العراقي المخضرم طه الهاشمي، واللواء الركن خليل سعيد، ولكن ما يميز كتاب المؤلف هذا أنه جاء كتابًا وثائقيًا

جمع بين وجهة النظر الإستراتيجية والمهنية من جهة، ودوره كمسؤول ورئيس مهني للقوات المسلحة التي كانت تخوض الحرب من جهة أخرى. ويقول الجبوري في مقدمة الكتاب "إنّ معظم ما دوّنته يخص الجيش العراقي والمداولات والاجتماعات والاتصالات التي قمت بها، بحكم واجبي بصفتي رئيس أركان الجيش العراقي في تلك الفترة، وكذلك المعلومات التي اطلعت عليها بعد انتهاء الحركات".

وقد صحح المؤلف في كتابه هذا انطباعات أشاعها الجو السياسي المشحون بعيد النكبة من اتهامات وجهت للجيش العراقي، ولدوره المميز في الحفاظ على الأرض العربية وسعيه لمد العون لجيش عربي شقيق واجه صعوبات نتيجة اتساع جبهته ونجاح الجيش الإسرائيلي في اختراقها، وهو الجيش المصري، وقد وثّقَ المؤلف هذا الجهد بإيراد المراسلات الرسمية التي تم تبادلها في هذا المجال.

ومما يضيف الحاجة لهذا الكتاب في هذا الوقت هو أنه يفتح كثيرًا من الأسئلة ويمنح الباحث والأكاديمي والمهتم قدرة أكبر على مقاربة المستقبل عبر استقراء الماضي والحاضر؛ كونه يمثل شهادة موثقة تقدّم تفكيكًا مفصّلًا لنكبة فلسطين وتسهم بشكل كبير في تصحيح الصورة التي رسمت بخصوص دور الجيوش العربية، وتقدم تحليلًا تاريخيًا يعطي الباحثين مصدرًا مساعدًا في كتابة تاريخ حرب فلسطين من منظور الرؤية العربية، وهو ما قد يسهم في بناء رواية عربية موضوعية عن هذه الحرب ما زالت المكتبة العربية مدعوة إلى إنجازها.

نعيمة أبو مصطفى*

مراجعة كتاب

نساء فلسطين في معترك الحياة

المؤلف: عبد القادر ياسين وآخرون.

الناشر: القاهرة - مكتبة الشروق الدولية ٢٠١٢.

عدد الصفحات : ٢٦٣ صفحة.

* باحثة وكاتبة صحفية مصرية.

ما هي جذور المرأة الفلسطينية؟ هل يحق لمن استدعاها للمشاركة في مختلف مجالات الحياة إعادتها إلى البيت؟ هل هي حقًّا متخلفة، ومن ثمَّة يجب استبعادها؟ أهي نصف المجتمع أم المجتمع برمته؟ ما دور التقاليد الاجتماعية في مشاركتها في الحياة السياسية؟ وما دورها في الانتفاضة؟ أهي ظاهرة اجتماعية فحسب أم نموذج من نماذج تضحيات الشعوب؟ وهل أنّ الجهاد، بالنسبة إليها، مرحلة موقَّتة؟ أم هل هو نهج حياة مستمر؟

تضمَّن الكتاب ٢٦٣ صفحةً من القِطْع الكبير، وجرى تقسيمه إلى بابين تضمَّن أولهما تسعة فصول، هي: العمق التاريخي للمرأة، ودور المرأة الفلسطينية منذ عام ١٩٤٨ حتى انتفاضة الأقصى. وقد قُسِّم الباب الثاني إلى ستة فصول، وتناول المرأة الفلسطينية والتمثيل الفصائلي، وسير بعض الشخصيات البارزة في تاريخ النضال الفلسطيني.

بدأ الباب الأول بالمسيرة، وتناول الفصل الأول العمق التاريخي للمرأة الفلسطينية، وقد كتبه أحمد الدبش الذي أرجع ابتكار الزراعة إلى النساء، من خلال تدجين النبات، في الوقت الذي كان فيه الرجال قد احترفوا استئناس الحيوانات، وأرجع الباحث تضاعف السكان إلى نجاح النساء في ابتكار الفلاحة، من خلال احتفاظهن ببعض الحبوب والبذور التي يجمعنها بعيدًا من متناول الرجال. وذكر الدبش تفوُّق المرأة في هذا المجال، ونسَب إليها تفوقًا آخر؛ وهو صناعة الخمر بإضافة الخميرة التي يُصنع منها الخبز إلى عصير الحبوب، فيتخمر، وتُصنع منه المشروبات الكحولية.

شبَّه الباحث العمل الزراعي بالعمل الجنسي، ولا سيما أنّ استدارة أواني الطعام قديمًا صُنعت على نمط ثدي أفروديت، مستندًا في هذه التشبيهات إلى لويس ممفورد، وإلى رؤيته التي عبَّر عنها، مرارًا، منذ العصر الحجري، والعصر النيوليتي، وهو قبل ميلاد المسيح بـ ٧٠٠٠ سنة، والعصر الباليوليثي الأعلى الذي يمتد إلى ٢٥٠٠٠ سنة قبل الميلاد.

رجَّح الدبش أنّ عبادة الآلهة الأم يرجع إلى اكتشاف علماء الآثار دُمًى أنثويةً، لها صفات تناسلية بارزة. كما يرى أنّ خصوبة الأرض في المجتمعات الزراعية، مقترنة بخصوبة النساء، إلى يومنا هذا، وأنّ جني المحصول كان يقتصر على النساء العاريات الصدور، وأشار إلى معتقدات أخرى تحرِّم العمل في الأرض، لأنّها تمثّل الأم التي يحرم إيذائها.

وقد ذَكر الباحث المرأة الفلسطينية في نهاية البحث، في جملة واحدة، أثناء العصر الأموي، بطريقة لا تُظهر أيَّ دور لهذه المرأة التي ترأَّست عنوان البحث. ولا أعلم ما علاقة ما ذَكره الدبش بالعمق التاريخي للمرأة الفلسطينية، فهو بحث محلُّه خارج هذا الكتاب.

تناولت منى عزت الفصل الثاني، من الاحتلال البريطاني وحتى النكبة، وبدأت المشهد بتظاهرة احتجاج للمرأة الفلسطينية ضدّ إقامة مستوطنة صهيونية، عام ١٨٣٩، وانتقلت إلى الجمعيات النسائية؛ إذ أُسست أوّل جمعية نسائية عام ١٩٠٣؛ وهي "الجمعية الأرثوذكسية لمساعدة الفقراء"، وتلتها عدّة جمعيات نسائية، معظمها من الطبقة البرجوازية، التي نالت قسطًا من التعليم، واتصالًا بالمجتمع الأوروبي، وتبنَّت هذه الجمعيات الجانب الخدمي، والتعليمي للمرأة.

كشفت عزت عن دور المرأة الفلسطينية النضالي، منذ وقوع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، في ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٢٢، وانحياز بريطانيا إلى الصهاينة، على حساب أصحاب الأرض العرب، وعن سقوط تسع شهيدات فلسطينيات، في "هَبة البراق"، صيف عام ١٩٢٩، دفاعًا عن الوطن. وكشفت أيضًا أنه جرى تشكيل "الاتحاد النسائي" في العام نفسه، وبيّنت دوره في تقديم المساعدات الإنسانية، والصحية للجرحى، والمنكوبين، وعقْد أوّل مؤتمر نسائي، بحضور ٣٠٠ سيدة، وتوجُّههن إلى منزل المندوب السامي البريطاني، وتسليمه قرارات الاجتماع، وعلاقة اللجنة المنبثقة من المؤتمر بـ "عصبة الأمم".

رصدت الباحثة دور الحركة النسائية في مساندتها للحركة الوطنية الفلسطينية، وتحركها الدؤوب لتأييد الكفاح الوطني، وتقديم الاعتراض، والاحتجاج على الممارسات البريطانية التي كانت تعدُّها "أُسّ البلاء"، وتعدُّ الصهيونية تابعةً لها. كما رصدت الباحثة، عام ١٩٣٣، وقوف امرأة مسيحية فلسطينية على منبر عمر بن الخطاب، وإلقاءها خطبة دانت فيها الاستعمار البريطاني الذي يسمح بالهجرة اليهودية إلى فلسطين وعام ١٩٣٦ الذي استشهدت فيه ٣٠ سيدة في الكفاح المسلح، واعتقلت فيه سيدات وطالبات كثيرات. وكان لـ "لجنة السيدات العربيات" دور فعال في الاتصال بالمجتمع البريطاني، والمندوب السامي، ودور محدود في رفع المعاناة الاقتصادية عن الشعب الفلسطيني؛ بسبب المرجعية البرجوازية لهذه الجمعيات النسائية.

ودانت الباحثة قرارات المؤتمر النسائي عام ١٩٣٨ الذي عُقد في مصر للدفاع عن فلسطين، برئاسة هدى شعراوي، ووصفت قرارته بالتناقض، لتعاملها مع الحكومات الأوروبية وبالأخص بريطانيا التي تُعَدُّ خصمًا للعرب، بوصفها دولة احتلال، وجرى حصْر فعاليات المؤتمر في طبقة معيّنة، ولم يخرج نشاط هذه الجمعيات عن خطوات محدَّدة.

لم ترصد الباحثة سوى دور المرأة البرجوازية، وتجاهلت دور المرأة المناضلة في الطبقات الأخرى؛ إذ إنّ كلّ نساء فلسطين اشتركن مع الرجال في كلّ الأحداث التي مرَّت. ويُعَدُّ صمودهنّ وصبرهنّ على قتل أزواجهن وأبنائهن، وإخوانهنّ كفاح. ولم تسجل عزت، كذلك، أيّ حالة استشهادية للمرأة الفلسطينية، في حرب ١٩٤٨.

جاءت إلهام الشريف لتتحدث عن الفلسطينية اللاجئة، بعد حـرب ١٩٤٨ التي دمـرت نكبتها تركيبة المجتمع الفلسطيني اجتماعيًّا، واقتصاديًّا، وسياسيًّا؛ إذ لجأ الفلسطينيون إلى غزة والضفة، والدول العربية، والأجنبية، وبعد عام ١٩٦٧، حدث اللجوء الثاني لفلسطينيي عام ١٩٤٨، واللجوء الأول لأهل الضفة والقطاع.

صورت الشريف الوضع الاقتصادي والتعليمي للمرأة اللاجئة في وطنها، وكيفية محافظتها على الهوية الفلسطينية، متناسيةً القهر المتمثّل بـ "المحافظة" الذي تتعرض له من خلال تقاليد المجتمع العربية، متَّجهةً إلى هدفها الأكبر؛ وهو مساندة الرجال في الوقوف في وجه المحتل. وتبنَّت زيادة معدل الإنجاب، لتكوين عائلة كبيرة، فهي تعلم أنّ الاحتلال سيحصد أحد الأعزاء، ابنًا كان أو زوجًا أو أخًا؛ فكان اتّجاهها ذاك مغالبةً لقسوة الفراق، والحياة القاسية التي فُرضت عليها.

واختارت الباحثة طمخيم شعفاط نموذجًا للمرأة اللاجئة، لتكشف عن معاناتها، ثمّ انتقلت إلى الدول العربية، بدايةً من سورية التي تعمل الأونروا فيها على تقديم المساعدات للاجئين. وتعامل الحكومة السورية الفلسطينيين معاملة السوريين، الأمر الذي أدَّى إلى تخفيف العبء الاقتصادي عنهم في هذا البلد. أمَّا في لبنان فالصورة معكوسة؛ نظرًا إلى ما يعانيه اللاجئون الفلسطينيون في المخيمات، والقوانين الصارمة التي تُفرض على مخيماتهم وتعرضهم للمجازر، مثلما حدث عامي ١٩٧٦ و١٩٨٢. يُضاف إلى ذلك اضطهاد الحكومة اللبنانية لهم؛ ذلك أنَّها فرضت عليهم أشدّ أنواع الإقصاء، والتهميش، وعاملتهم على أنّهم أجانب. وأمَّا أوضاعهم الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة فهي مزرية؛ ما ضاعف معاناة المرأة والرجل، ورفع نسبة الأمية والبطالة في أوساط الطرفين.

أمَّا الصورة في الأردن الذي ساوى في المعاملة بين الفلسطيني والأردني، فهي لامعة، ولكن لا يخلو الأمر في المخيمات الفلسطينية من معاناة وتردٍّ متعلّقين بأوضاع السكن. وفي العراق صارت المعاملة، بعد عام ١٩٦٨، مثل الأردن، مع وضْع خاصٍّ ذكرته الباحثة، مفصَّلًا، وبخاصة بعد عام ٢٠٠٣.

انتقلت الشريف إلى مصر لتوضح بعض المعاناة التي يتعرض لها اللاجئ في هذه البلاد، وبخاصة بعد توقيع "معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية". وحلَّقت الباحثة في الفضاء، لتصل إلى ألمانيا؛ إذ تطاير الشتات الفلسطيني هناك، ليصطدم بقوانين لا يُلمّ بها اللاجئ جيدًا، فتُسبِّب له مزيدًا من المشكلات. وفي لندن ليس ثمَّة وضع خاص بالفلسطينيات، بل إنّ كلّ العرب هناك يعانون من المشكلات نفسها التي جاءت في الدراسة. أمّا الولايات المتحدة الأميركية فهي تتَّبع أسلوبًا خاصًّ، ظاهره رحمة، وباطنه عذاب.

لاحظت الباحثة مدى تمسُّك الجيل الثالث من اللاجئين في آيسلندا بحق العودة، وذلك بسبب اضطهاد الصهاينة للفلسطينيين. كما صاغت بعض النماذج المتعلِّقة بمعاناة نساء فلسطينيات في بلد اللجوء، وبكيفية تبنِّي الدول سياسة "فرِّق تسُد"، لتشتيت الشعب المشتت أصلًا. كما روت الباحثة قصة ليلى خالد التي قامت بخطف طائرة أميركية في ٢٨ آب/ أغسطس ١٩٦٩.

تخوفت الشريف من أن يتراجع وضع المرأة الفلسطينية تحت وطأة الموجة الدينية السلفية السائدة في الوطن العربي التي أدَّت، بوجهٍ عامّ، إلى تراجع دور المرأة العربية؛ فانعكس ذلك، بوجهٍ خاصٍّ، على المرأة الفلسطينية. وطالبت الباحثة بتحسين أوضاع المرأة الفلسطينية اللاجئة، من خلال مجموعة من الأطاريح التي حفل بها البحث.

دخل عبد القادر ياسين المعارك في الفترة المتراوحة بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧، ليلتقط صور استشهاد المرأة الفلسطينية، وفرحها باستشهاد ذويها، وتضميدها جراح المصابين، إلى غير ذلك من مشاهد معركة دير ياسين عـام ١٩٤٨. وانتقل ياسين إلى فرقة "زهرة الأقحوان" في يافا ومشاركتها في المعارك، ذاكرًا شهيدات النضال، ودور المرأة الفلسطينية اللاجئة، داخل فلسطين وخارجها، في الحفاظ على الهوية الفلسطينية، وغرْسها في الأجيال الناشئة، واهتمامها بالتعليم؛

لأنَّه السلاح الوحيد للفلسطيني اللاجئ، تحت نير القمع الرسمي العربي، وحرمانه من العمل والتعليم، ومن العلاج، ماعدا في سورية والأردن. وقد جرت معالجة هذه النقطة في الفصول السابقة، ثمّ تكررت بعد ذلك.

أمَّا بشأن الأوضاع السيئة التي تعيشها المرأة الفلسطينية اللاجئة، فقد شرح الكاتب الوضع المأسوي، وكيفية تغلب المرأة الفلسطينية عليه، وتحديها الأوضـاع القاسية، ونضالها المستمرّ من خلال الجمعيات، والمؤسَّسات الاجتماعية، والإنسانية لدعم المجتمع الفلسطيني المشَرَّد. وكذلك التباين في الوضع بين القطاع والضفة، من جهة امتلاك الأرض، ونوع العمل المتاح الذي اتَّصف به الريف من حيث ذلك التقسيم التقليدي بين الذكور والإناث بوصفه عملًا عائليًّا، وجهاد المرأة الفلسطينية في الحصول على العمل لضمان البقاء، وحرصها على التعليم الذي منحها قوَّة الحرِّية الفكرية، وحرِّية السفر إلى الخارج من أجل العلم والعمل. وقد ساعدتها على ذلك تسهيلات قدمتها الأونروا للنساء الفلسطينيات.

تناول ياسين الوضع القانوني للمرأة في الأقطار العربية، والكفالة الاجتماعية وأثرها في وعي المـرأة، وحرِّية الحركة، والأعـمال المنزلية، والتصنيف النوعي للذكر والأنثى، وكيفية تجلِّي دور المرأة الفلسطينية السياسي لإجهاض "مشروع سيناء"، ربيع عام ١٩٥٥، وتدويل القطاع (١٩٥٦-١٩٥٧)، وذلك على الرَّغم من إغفال المطالب النسائية في الأحزاب السياسية، وعدم إتاحة فرصة حقّ المشاركة في الحياة السياسية للاجئات في الشتات.

أشـار الكاتب، في شيء مـن التفصيل، إلى خـطـوات انعقاد مؤتمر للمرأة الفلسطينية، في القدس، خلال الفترة المتراوحة بين ١٥ و٢٠ تموز/ يوليو ١٩٦٥؛ بهدف توحيد التنظيمات النسائية الفلسطينية، في مؤسسة واحدة، تحمل اسم "الاتحاد العامّ للمرأة الفلسطينية". وأشـار، كذلك، إلى دور اللجان الخمس في بلورة التوصيات التي خرج بها المؤتمر، والتي دعت إلى الاهتمام بالمرأة، من جميع النواحي، وحمْل رسالة "النضال لتحرير الوطن السليب".

استنتج ياسين سمات المرأة الفلسطينية اللاجئة؛ ومنها الحرص على التعليم، والبحث عن العمل الذي أدَّى إلى تفتيت الأسر الفلسطينية من جهة انخراط المرأة في الأنشطة الاجتماعية والكفاح، في حين بقيَ العمل السياسي مقصورًا على فئة معينه فقط، على نحوٍ موسمي. كما أنَّه أشار إلى أسباب قصور أداء "الاتحاد العامّ للمرأة"، على الرَّغم من تأسيس خمسة وعشرين فرعًا له، واشتماله على نحو خمسين ألف عضو.

كتبت دنيا إسماعيل الفصل الخامس، من هـزيمـة ١٩٦٧ إلى انتفاضة ١٩٨٧، وفيه رصدت معاناة المرأة العاملة في ما يعرف بـ "بالمياومة"، في المشاريع الإسرائيلية الذي لا يوفِّر لها أيّ ضمان اجتماعي، أو رعاية صحية. وذكرت دور الحاجة إلى عملٍ في تأخُّر سنّ الزواج لدى الفتيات، من أجل تأمين مورد رزق. وذكرت أنّ كثيرات فقدن عملهن داخل الأراضي المحتلة عام ٤٨، نتيجة الركود الاقتصادي، والسياسات الإسرائيلية المتعنِّتة.

وحـصرت إسماعيل آثر التحولات الاقتصادية في وضع المـرأة، وعدد العاملات الفلسطينيات في مختلف الميادين عاميْ ١٩٦٧ و١٩٨٧، ونسبة الزيادة التي تركِّز معظمها في قطاع الزراعة، ثمّ تحوّل الأيدي العاملة إلى قطاعات أخرى؛ كالتمريض، والحياكة، والتدريس، والصناعات التحويلية، الأمر الذي أدَّى إلى انخفاض نسبة العاملات في الزراعة، مقابل ارتفاعها في قطاعات أخرى، وإلى تدنِّي نسبة العاملات في الريف مقارنةً بالمدن؛ نتيجةً لتغيُّر الأحوال الاقتصادية والسياسات الإسرائيلية التي تهدف إلى أن يكون الاقتصاد الفلسطيني تابعًا لاقتصادها.

رأت الباحثة أنّ المرأة الفلسطينية أُجبرت على تكثيف العمل، لمواجهة الأوضاع التي تمرُّ بها البلاد، فشكَّلت الجمعيات والمؤسسات لمواجهة هذه الأوضاع وتقديم الإغاثة للمنكوبين، من خلال جمْع التبرعات، وسدّ حاجات المحتاجين الأساسية؛ من غذاء وعلاج، ودمج الدور النضالي في الدور الخدمي الاجتماعي.

لاحظت إسماعيل نتائج المؤتمر الاجتماعي الفلسطيني الأول الذي عقد في القدس في العشرين من تموز/ يوليو ١٩٧٩، والذي اهتمَّ بمناقشة المشكلات الاجتماعية ذات البعد السياسي، ومحاولة الحفاظ على الشخصية الفلسطينية، والتصدي لمحاولات تهويد القدس، وكذلك بيانات المؤتمرات العديدة التي عقدت في عاميْ ١٩٨١، ١٩٨٤، واللجان المنبثقة من المؤتمر، وعدد النساء اللاتي شاركن في ٤٠ لجنةً، انتشرت في كامل فلسطين لتقديم نشاطات اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وصحية. ثمّ إنها تطرَّقت إلى أسماء اللجان ومقارّها، وفروعها، ونشاطاتها.

زخَر البحث بالحديث عن نضال المرأة الفلسطينية وصمودها، وتحدِّيها الواقع الذي فُرض عليها، ودورها في العمل المسلح، ونقل

السلاح، والتدريب عليه، وإيواء الفدائيين الذي شهدته سنوات الاحتلال من دون توقف حتى الآن، على الرَّغم من تمييز نوعية العمليات الفدائية التي تجرى في الضفة الغربية، والتي يسهل فيها دخول المناطق المستهدفة، من العمليَّات التي تجري في قطاع غزة التي تُلقى فيها قنابل على السيارات العسكرية الإسرائيلية، وعلى مقر الحاكم العامّ العسكري الإسرائيلي. وما أدهش العالم أنّ المناضلات الفلسطينيات يعملن ولديهن مصدر دخْل، وأنّهنّ طالبات أحيانًا أخرى، أو ربات بيوت لديهن أطفال. فعلى الرَّغم من ذلك كلِّه يُقدمن على النضال المسلَّح من دون تردُّد، أو خضوع لمغريات الحياة.

كما رصدت إسماعيل عدد النساء اللاتي أُدخلن السجون الإسرائيلية، أو أُبعدن إلى خارج الوطن، أو فُرضت عليهن الإقامة الجبرية، إلى غير ذلك من أنواع العقاب، بسبب انتمائهن السياسي، ومقاومتهنّ الاحتلال. ورصدت، كذلك، الدور الذي تضطلع به المرأة أيام حظر التجوال؛ ذلك أنَّه يسهل تنقلها تحت أيّ ذريعة؛ كذهابها إلى السوق مثلًا، وهي في حقيقة الأمر تساعد إخوانها الرجال في المقاومة. ويبرز وعي المرأة الفلسطينية في حرصها على حماية الثقافة الوطنية الفلسطينية من الاختراق الصهيوني. فلقد حافظت على اللهجة الفلسطينية، فضلًا عن الطعام، والزي، والعادات، وتقاليد الزواج.

غير أنَّها حافظت على الموروث الاجتماعي، من قبيل أساليب تنشئة الأطفال، وزواج الأقارب، محافظةً سبَّبت لها معاناةً كبيرةً، مثل خضوعها لهذا الموروث الذي يعوق نيلها الحرِّية، على الرغم من درجة التعليم العالية الحاصلة عليها؛ فهي تخضع لرغبات الرجل وتصوراته المتمثّلة بإبعادها من مراكز صُنع القرار الفلسطيني.

أشادت الباحثة بالإنجازات التي حقّقتها المرأة في مجالي التعليم والصحافة، وغيرهما، وبيَّنت كيفية طغيان الصبغة السياسية على العمل النقابي، ليتحول إلى الدفاع عن حرِّية الوطن على حساب المطالب الاجتماعية. وختمت إسماعيل بحثها بلمحة عن سلبيات "الاتحاد العامّ للمرأة الفلسطينية".

أطل علينا عبد القادر ياسين، من جديد من خلال انتفاضة الحجارة (١٩٨٧ - ١٩٩١)، وأثرها الاقتصادي المتمثّل بعمل أبناء فلسطين تحت نير الاحتلال، علاوةً على أثرها الاجتماعي الذي أدَّى إلى انتقال العمل السياسي إلى الشارع، وأثرها السياسي إلى المجتمع الفلسطيني الذي تشكَّل وعيه بنضج البنى الحزبية، والفصائلية، والنقابية، وتعرَّض لكيفية ضعف المقاومة الفلسطينية في الخارج، بعد خروج الفصائل من لبنان عـام ١٩٨٢، وابتعادها عن خط المواجهة مع الكيان، والانشقاق الكبير في حركة فتح عام ١٩٨٣/٥/٩.

وعن أسباب اندلاع الانتفاضة، كتب ياسين جملةً من الأحداث؛ منها زيادة وتيرة القمع الإسرائيلي، وزيادة الضرائب، وإعلان شارون الانتقال للإقامة في القدس، إلى غير ذلك من الأسباب.

عاد المؤلف إلى الموضوع الرئيس المتمثِّل بتأثير الانتفاضة في المرأة الفلسطينية التي احتلت موقعًا متقدمًا في الحركة الوطنية، ورصد ياسين ارتفاع أعداد المعتقلات، وتشكيل اتحادات نسائية من القوى الوطنية والتقدمية، وتولّي المرأة تأسيس الأطر النسائية للفصائل.

وتـعـرَّض ياسين لمشاركة المـرأة الفلسطينية في التظاهرات، والاعتصامات، وإلى إلقائها الحجارة والزجاجات على دوريات الاحتلال، وجمْعها تبرُّعات للمعتقلين، وتشكيلها لجانًا مع "لجان الإغاثة الطبية" تحثُّ على التبرع بالدم. وتعرَّض، أيضًا، لتصديها لجنود الاحتلال، ومساهمتها في تخليص المجاهدين من أيديهم، وقد شملت هذه التحركات النسائية فئات المجتمع كلِّها. وجرى استشهاد ٦٨ امـرأةً وفتاةً حـتـى ١٩٨٩/٣/٨، إضافةً إلى آلاف الجريحات والمعتقلات، وأدَّت هذه الانتفاضة إلى تكوين أركان دولة فلسطينية مستقلة عن الاحتلال، تستطيع إدارة شؤن الحياة، بعيدًا منه.

وكشف الكاتب عن زيادة الروابط الأسرية، وتعزيز ارتباط الرجل بزوجته وأولاده، بعد الانتفاضة نتيجة وجودهم في المنزل، ساعاتٍ طويلةً، من جرَّاء حظر التجوال، وتفاقم الأزمة الاقتصادية؛ ما جعل الأسرة تتكافل في سدّ حاجاتها؛ والمـرأة ذات مكانة أعلى نتيجةً لنجاحها في فرْض تعاونها غير المسبوق في جميع نواحي الحياة، وتدبير شؤون المجتمع، داخل البيت وخارجه.

أكملت آمال خزامي مسيرة المرأة في "انتفاضة الأقصى والاستقلال"، مستعرضةً تاريخ نساء فلسطين النضالي، منذ عـام ١٩٦٧، وصولًا إلى إحصاءات متعلِّقة بالانتهاكات الإسرائيلية في "انتفاضة الأقصى والاستقلال"، وعدد الشهداء، والجرحى، والمعتقلين، والمنازل، والمـدارس، والجامعات، والزراعات، والأراضي، والثروة الحيوانية المدمَّرة، وإجراءات الحصار والإغلاق الإسرائيلية التي رفعت معدّلات الفقر، والبطالة، وضربت البنية التحتية، والاجتماعية، والاقتصادية للأراضي الفلسطينية، وكيفية مساهمة المرأة في تحمل كلّ هذا الدمار وتبعاته؛ فتحمَّلت، نتيجةً لذلك، أعباء الحاجات الضرورية

للأسرة من تعليم، وطعام، ورعاية صحية، وزراعة - بدلًا من الزوج الذي استشهد أو اعتُقل - ومساعدة الجرحى، والمقاومين، وأكَّدت، في هذا السِّياق، دور المرأة بوصفها صمام أمانٍ بالنسبة إلى البيت الفلسطيني.

سردت الباحثة مجموعة روايات لسيدات وفتيات تعرضن للاعتقال؛ بسبب مشاركتهن في النضال، وشهادات لسيدات في المعتقلات تعرضن للقمع، والضغط النفسي، والتعذيب الجسدي، ولفتت النَّظر إلى المرأة الأسيرة الحامل التي تلد وراء القضبان، إضافةً إلى المرأة المريضة التي لا يتوافر لها علاج ملائم، وسوء معاملة الأسيرات وحرمانهنّ من رؤية أهلهنّ، وصوَّرت مشاهد أخرى لعمليات فدائية واستشهادية قامت بها النساء بعد الانتفاضة، تعدَّت ١٢ سيدةً وفتاةً، من إجمالي ٢٧٠ امرأةً شهيدةً في ما بين عامَيْ ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥، وذكرت كيفية تمكُّن المرأة الفلسطينية من تغيير صورتها في نظر فصائل إسلامية قد كانت تهَمشها.

عادت نهال قاسم إلى عام ٤٨، لترصد دور المرأة تحت وطأة الأوضاع السياسية، عشية النكبة، ومعدل خصوبتها آنذاك، والكثافة السكانية للعرب الفلسطينيين واليهود، والمحاولات والمخططات الصهيونية المتتابعة في تهجير الفلسطينيين وطردهم، وإزالة قراهم كلِّها، ومصادرة ممتلكاتهم، لمحو أيّ أثر للوجود العربي في فلسطين، وإحلال اليهود مكانهم. والوضع الاقتصادي المتردي، ومعاناة المرأة اللاجئة، والأوضاع المعيشية المتردية، وبخاصة في وضع العرب الفلسطينيين الذين جرى منْحهم المواطنة، ولكنهم لا يزالون يخضعون لسياسة التمييز بين العرب واليهود. وقد استندت إسرائيل، في هذا السياق، إلى نصوص التوراة في إصدار قوانينها الظالمة، مثل "قانون الغائبين"، وبناء المستوطنات فوق الأراضي العربية، مستخدمةً "قانون استملاك الأراضي"، وقانون "مرور الزمن"، و"الأراضي"، و"استملاك الأراضي في النقب"، وعديد القوانين، والأحكام الأخرى التي وردت في الدراسة.

كتب خالد سعيد الفصل التاسع والأخير من الجزء الأول، وهو بعنوان "المرأة الفلسطينية في المصطلح الصهيوني"؛ وذكر أنها من منظور صهيونيّ "متخلفة، زانية، استشهادية، يجب قتلها، إلى غير ذلك من الصور الذهنية التي تنضوي إلى العلاقة بين "الأنا" و"الآخر" في هذا السِّياق، والتي التقطها الباحث من الدراسات الاجتماعية، ومن انعكاس تطبيقها في المجتمع اليهودي، ومن صورة المرأة الفلسطينية في (العهد القديم) الذي يعدُّ الرب هو رب الجنود؛ ومن ذلك القول: "وهو الرب إلهك يطرد هؤلاء الشعوب من أمامك، ويدفع ملوكهم إلى يدك فتمحو أسماءهم تحت السماء"، والقول: "هو الرب القاسي المتوحش الذي لا يعرف الرحمة بالإنسان أو الحيوان". وكلها فقرات تبيح قتل الآخر، بوحشية، رجلًا كان، أو امرأةً، أو طفلًا.

سرد الباحث فقراتٍ عديدةً من توراة العهد القديم التي تتضمن سيطرة اليهود على الأرض والشعوب الأخرى بزعمهم أنهم "شعب الله المختار". وتذكر أسفار التوراة، باطلًا، أنّ النبي داوود، عليه السلام، كان يعيش من السطو على الشعوب المجاورة لأصحاب الأرض الأصليين، وأنَّه قام بانتزاع امرأة فلسطينية من أحضان زوجها "لأنها امرأة جيّدة الفهم، وجميلة الصورة"، فرسخت صورة المرأة الزانية لدى اليهود التي يستحلّ هتْك عرضها.

صوَّر سعيد نظرة اليهود إلى القاضي شمشون، وهو يهودي كان يقتل الفلسطينيين إلى أن تمكّنوا منه، على يد "عاهرة" تدعى "دليلة"، ومن ثمَّة فإنّ مثل هذه الروايات تغذِّي الوجدان الصهيوني بمبررات للعدوان والوحشية. وهناك ثلاثة مفاهيم تصور الصفوة الإسرائيلية للعرب، وهي البوبرية[١] التي تقول إنّ "فلسطين أرض بلا شعب مُنحت لشعب بلا أرض"، والبنغوريونية[٢]، والوايزمانية[٣] التي ترى أنّ العرب لا يعرفون سوى لغة القوة، والأغلبيّة العظمى ترى العرب كسالى منخفضي الذكاء، وتصفهم بالـ "أغبياء"، وبأنهم فلاحون ورعاة أغنامٍ. واستند خالد سعيد إلى وقائع من مجموعة قصص لكتاب يهود يصفون فيها العرب باستخدام البهائم في تنقلاتهم، ويصفونهم بالبهائم أيضًا.

ووصف الباحث، نقلًا عن الصهاينة، كفاح المرأة الفلسطينية المسلح في دير ياسين؛ إذ كانت تحمل سكينًا أو آلةً حادةً لمواجهة المذابح التي اعترف بها اليهود أنفسهم، وكانت ترشق المحتلّين بالحجارة، شأنها في ذلك شأن الرجال، وتحمل الأعلام في التظاهرات، إلى غير ذلك من أشكال الكفاح المسلَّح التي سبق سردها. وزخَر هذا الفصل بكشف اعترافات الصهاينة بالمذابح التي نفذوها في حقِّ الفلسطينيين، وبخاصة الأطفال، والسيدات، بناءً على نظرتهم المتدنية تجاه العرب والمسلمين، ودعوة الحاخامات، والمفكرين، والشعراء اليهود إلى قتل كلّ من هو دونهم، وخصوصًا الأطفال والحوامل حتى لا يزداد التناسل.

١ نسبةً إلى مارتن بوبر.
٢ نسبةً إلى ديفيد بن غوريون.
٣ نسبةً إلى رئيس الدولة الإسرائيلية حاييم وايزمان.

عـرض خالد بعض صـور العنف الـذي يمارسه الصهاينة ضدّ الفلسطينيات، ومنها طرد الطالبات الفلسطينيات اللاتي يرتدين الزّي الإسلامي، وإقدام أكثر من محاضر في جامعة تل أبيب على هذا التصرف، وشهادة طبيب من أوروبا سافر للعمل في مستشفيات الكيان بأنه رأى بأمّ عينه أطباء صهاينة يُعطون فلسطينيات حوامل أدوية إجهاض، أو مُؤدِّية إلى موت الأجنَّة. وهذا كلُّه يُظهر الصورة الذهنية للمرأة الفلسطينية في مخيلة الكيان المحتل.

أمّا عنوان الجزء الثاني، فهو "في معترك الحياة". وفي فصله الأول، كتبت رانية المدهون في موضوع "المـرأة الفلسطينية والتمثيل الفصائلي"، وقد صـوَّرت آثـار النكبة وهـزيمـة ١٩٦٧ في المرأة الفلسطينية، وانطلاق أوّل مؤتمر للمرأة، واندماج المرأة الفلسطينية في التجمعات النقابية والفصائلية، والأحزاب السياسية، وكيفية اضطلاع المـرأة بموقع لاتخاذ القرار في المجلس التشريعي عام ٢٠٠٩، وفي المجلس الوطني الفلسطيني (برلمان منظمة التحرير الفلسطينية)، وكذلك أثر الانتفاضة في دور المرأة الحزبي، من خلال جداول إحصائية للمرشَّحين في الانتخابات الوطنية عام ١٩٩٦، ونسبة النساء في الهيئات والمواقع القيادية في الفصائل، حتى نهاية ١٩٩٧، ومدى ضعف المشاركة النسائية في الحياة السياسية العامَّة، والفجوة الكبيرة بين الواقع الفعلي للمرأة، وبين نظرة الأحزاب السياسية لهذا الواقع.

كتب أنور محمود الفصل الثاني "الفدائية في ثورة ١٩٣٦"، وتناول مسألة خروج المرأة للنضال ضدّ قرار التقسيم، ودورها في الكفاح المسلح عام النكبة، وما قامت به من عمليات فدائية مسلحة، وقد جعل الباحث عنوان الفقرة "النكبة والفدائيات". وتحدَّث ضِمنه عن النكسة منذ عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٧٦، ولا نعلم إن كان الخطأ متمثِّلًا بالعنوان أو بالأفكار التي اشتمل عليها.

سرد الباحث قصة حياة فاطمة برناوي، اللاجئة، وكيفيَّة تعرفها إلى ياسر عرفات، وهو متنكر في هيئة طبيب. كما سرد تنفيذها بوساطته تفجير سينما صهيون بالقدس (١٩٦٧/١٠/٨)، وإلقاء القبض عليها بعد هذه العمليَّة بيومين، وخروجها من قبضة المحتلّ؛ بموجب توقيع "اتفاقية كامب ديفيد" وإبعادها إلى الأردن.

وسرد كذلك قصة كلّ من شادية أبو غزالة، ومريم روحي الشخشير، وعائشة عودة، وليلي خالد، وتريزا هلسة، وسناء فتحي نمر، ومنتهى الحوراني، ولينا النابلسي، ودلال المغربي، ومجموعة من المحررات في عملية النورس لتبادل الأسرى، وقصص استشهاديات كثيرات في الانتفاضتين ممَّن لم تمنعهن إغراءات الحياة من التنازل عنها، مقابل العزة والكرامة.

وعن خنساء فلسطين، كتب فتحي عبد العليم، مشبِّهًا المرأة الفلسطينية بالخنساء التي وهبت أبناءها الذكور للجهاد في سبيل الله. واهتمّ عبد العليم بالبيئة بوجهٍ عامٍّ، وبالبيئة الفلسطينية بوجهٍ خاصٍّ، من جهة ما تعرضت له من تدمير بسبب الاحتلال، واهتمّ كذلك بإطار معيشة المرأة الفلسطينية والارتباط الوثيق بين الأرض والدم.

وقدَّم الباحث قراءة نموذج المرأة الفلسطينية، من خلال توصيف حالتها وتشخيصه؛ بالنظر إلى أنَّها راعيةٌ لثقافة الجهاد التي قدمها لنا في شخصية وفـاء إدريـس بوصفها نموذجًا، وذلـك في قراءة لسيكولوجية المرأة الفلسطينية وصوْغ أدبي مميَّزين. ورسم فتحي ما دار في خلَد الفتاة التي عاشت وسط الدماء ممرضةً داخل سيارة إسعاف، تنقل الجثث، وأجزاءً بشريةً ممزقةً، وأطفالًا وشبابًا يلفظون أنفاسهم الأخيرة بين يديها.

ورصد عبد العليم الأبعاد السوسيوثقافية لنموذج المرأة الفلسطينية، من خلال "أم نضال" المعروفة بـ "خنساء فلسطين"؛ بالنظر إلى أنَّها فقدت ٥٤ شهيدًا من عائلتها. وأوصى الباحث بألَّا تذهب هذه التضحيات سدًى، على غرار مشاريع التسوية الهزيلة التي تعبِّر عن اليأس السياسي في الوقت الذي تعبِّر فيه المقاومة عن أمل متمثِّل بأنّ دم الشهداء، وقوَّة البندقية التي أخرجت أهل فلسطين، والإرادة، عوامل تُقدرهم على العودة إليها.

كتب هشام عبد الرؤوف الفصل الرابع "أسيرات الوطن الفلسطيني"، وعدَّد المؤسَّسات الفلسطينية والدولية التي تدافع عن الأسرى، وقدَّم إحصاءً لعدد الأسيرات، وصنَّفهنّ إلى قاصرات وحوامل، وتحدَّث عن وضعنّ داخل الأسوار، وعن الأسيرات وأزواجهنّ، والشهيدات، والمعتقلات. كما تحدَّث عن عميدات الأسيرات اللاتي أمضين أكثر من خمسة عشر عامًا في المعتقل، وعن مضاعفة عدد السجون؛ حتى تستوعب أعدادًا كبيرة من المعتقلين الفلسطينيين، وعن سجون سرية تحت الأرض لا يُعلم عنها شيء، إضافةً إلى حالة السجون المتردية التي تدخلها القوارض والزواحف وتتسبب للسجينات في أمراض مختلفة.

وتحدَّث الباحث، أيضًا، عن أنواع مختلفة من التعذيب وانتهاكات مخالفة للقوانين الإنسانية والدولية، وعن تقييد الأسيرات من أيديهن وأرجلهن للخلف، ووضع أكياس سوداء على وجوههنّ، حتى لا تعرف المعتقلة عدد الليالي التي تمرُّ عليها. وتكلَّم على التهديد بالاغتصاب، والضرب، والسحل، والحبس في غرف ضيقة مظلمة، في درجة البرودة عالية، وعلى بعض الأسيرات اللاتي اعترفن باغتصابهنّ أمام أهلهنّ، وعلى كثير من الممارسات الصهيونية اللاأخلاقية المعتادة من هذا الكيان الهمجي.

وكتبت أميمة الشريف الفصل الخامس "المرأة الفلسطينية وإعلام لم ينضج"، وفيه رأت أنّ الإعلام كَرّس فكرة تبعية المرأة للرجل، وأفضليّته عليها، وأنّ الأمر بالنسبة إلى المرأة الفلسطينية قد ازداد سوءًا؛ بسبب توالي الأزمات، والمردود الإعلامي الذي لم يُنصفها على الرَّغم من تاريخ نضالها المشَرِّف الذي كشفت عنه الباحثة في الكتاب، وهو دور الجماعات الدينية التي لم تُؤدِّ ذلك على نحوٍ واضح، على الرّغم من أنها ذات مرجعية دينية متمثّلة بالشيخ عز الدين القسام ومفهومه الصحيح للدين الإسلامي، ووعيه بدور المرأة في الجهاد، حتى أنه أسَّس مجموعاتٍ نسائيةً مدرَّبات على استخدام السلاح عُرفن بـ "أخوات القسام"، إضافةً إلى سعيه أيضًا لتكوين جمعيات نسائية من أجل المطالبة بتحرير الأرض؛ منها "الاتحاد النسائي".

رأت الباحثة أنّ الإعلام لم يُعطِ المرأة حقها، في إظهار جهدها المضاعف التي لم تقم به أيّ امرأة عربية أخرى على مرّ العصور. فكلّ دول العالم تحررت من الاحتلال، ماعدا فلسطين، التي أصبح الاحتلال والموت منهجيْ حياةٍ فيها، بل إنّ الحق الفعلي الذي مُنح للمرأة من الاحتلال مساواتها بالرجال في المعارك، والقتل، والاعتقال؛ من ثمَّة كانت هي الهدف الرئيس، لكونها مصدر التناسل الفلسطيني.

وسلطت الشريف الضوء على أسباب تهميش المرأة، وشرحت الموروثات الاجتماعية، والوضع الاقتصادي، والمنظومة التشريعية، وهيمنة الفكر الديني، المتمثّل بحركة "حماس" التي تمثّل الإسلام المعاصر الذي ابتدعته الجماعات الإسلامية الحديثة، والفهم الخاطئ للدين، وتطبيقاته على المرأة خاصَّةً، وأوضاع الاحتلال التي أُضيفت إلى كلّ هذا. والصورة النمطية للمرأة في الإعلام التي تجرى المتاجرة بها، سواء كان ذلك لبثّ أفكار معينة، أو لبيع سلعة ما، أو للترفيه، أو البساطة والعفوية، إضافةً إلى الأشكال والصُّور النمطية للمرأة في الإعلام بصفة عامَّة.

اختتمت عبلة الدجاني الكتاب بالحديث عن "الاتحاد العامّ للمرأة الفلسطينية"، منذ بداية نضالها، ونشاط المؤتمرات واللجان في عدّة مدن. غير أنَّها فصَّلت القول في الكلام على نشاط مؤسَّسة خاصة بمجموعة محدودة من المجتمع، ولم يشمل حديثها كلّ سيدات المجتمع الفلسطيني؛ لأنّ ذلك الاتحاد يعمل على شريحة محدَّدة فقط.

انتهى الكتاب الذي تكرّرت فيه الجمل والفقرات بصيغٍ مختلفة؛ فالوضع الاقتصادي والاجتماعي تناوله عبد القادر ياسين وأميمة الشريف، ودنيا إسماعيل. إضافةً إلى ذلك، كُتبت معظم الفصول عن آثار النكبة والانتفاضة. وهذا ما يعيب الكتب التي تتناول محورًا معينًا يساهم فيه عدد كبير من الباحثين؛ لذلك لم يوفَّق المحرر في ترتيب الفصول. فلقد جاء الفصل الأول متحدّثًا عن المرأة في العصر الحجري والآثار، من دون أيّ إطلالة على العمق التاريخي للمرأة الفلسطينية بداخله. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الترتيب الزمني للأحداث تبعًا للفصول. فلقد اعتاد المحرر أن يجامل بعض الباحثين، من منطلق دوره التربوي في تشجيعهم على القراءة وكتابة البحث العلمي، وهو جهد، في الوقت نفسه، يُحسب له مثلما يُحسب عليه؛ إذ يلزمه مضاعفة جهده أكثر فأكثر في مراجعة الدراسات.

جاء هذا الكتاب، ليضيء شمعةً من تاريخ المرأة الفلسطينية الذي يحتاج إلى مجلدات لكي تُوفَّى جزءًا من حقِّها؛ فليست المرأة الفلسطينيَّة المناضلة هي التي ضحَّت بحياتها، أو اعتُقلت، أو جُرحت، فحسب؛ بل إنّ كلّ نساء فلسطين مناضلات. فأيّ امرأة فلسطينيّة تحمَّلت مرارة ما وقع لذويها، وعانت مرارة ما أصابهم كثيرًا، وبكتهم، وحملتهم للعلاج وسعت وراءهم في المعتقلات للإفراج عنهم، وملأت الدنيا صراخًا ليصل صوتها في كلّ مكان، إنّما هي امرأة مناضلة من دون أدنى شكّ.

يُنصح بقراءة هذا الكتاب لكلّ المهتمين بالقضية الفلسطينية، ولكلّ رجل عربي لديه نخوة عروبة تدغدغ خلايا مخه، وهو يلهث وراء الاستسلام لمفاوضات السلام؛ لعله يشعر بلذة الكرامة والعزة، عندما يشعر بأحاسيس الاستشهادية، والمعتقلة، والجريحة، والمكلومة، والثكلى.

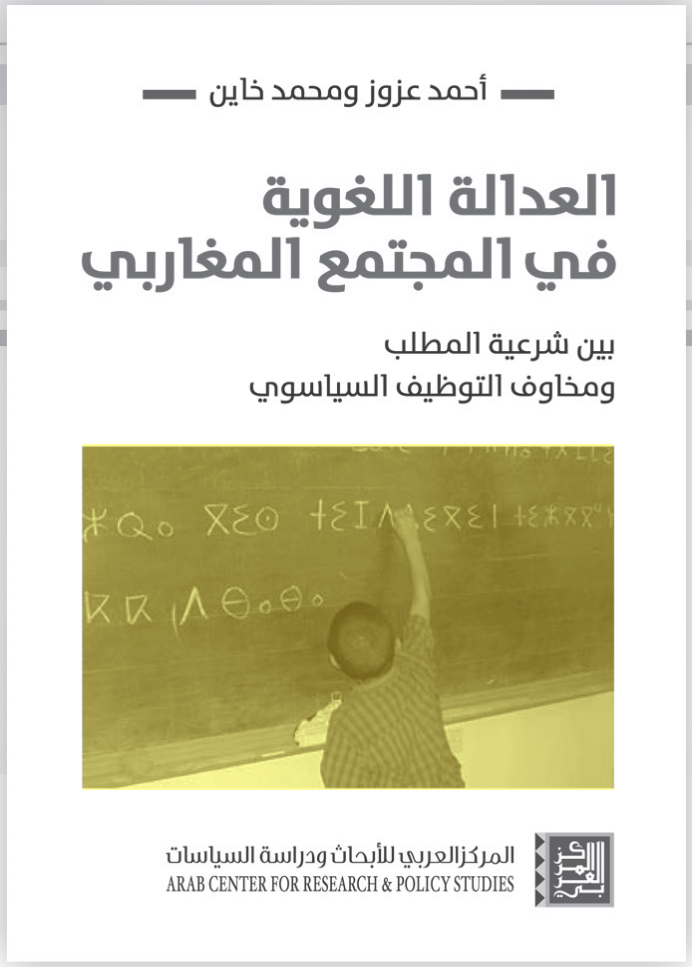

صـدر حديـثًا

أحمد عزوز ومحمد خاين

العدالة اللغوية في المجتمع المغاربي: بين شرعية المطلب ومخاوف التوظيف السياسوي

يتناول كتاب "العدالة اللغوية في المجتمع المغاربي: بين شرعية المطلب ومخاوف التوظيف السياسوي" (١٧٢ صفحة من القطع الصغير) للباحثين أحمد عزوز ومحمد خاين؛ مسألةً جديدةً في الثقافة العربية وهي "العدالة اللغوية" التي راحت تفرض نفسها بالتدريج على الفكر العربي الحديث، بعدما أصبح مفهوم العدالة الثقافية حقلًا مهمًا من حقول الاجتماع والسياسة. وقد حاول الباحثان في هذا الكتاب أن يصوغا إطارًا علميًا لهذا المصطلح ويظهرا تطبيقات العدالة على القضايا اللغوية. والغاية من هذا الكتاب هي عرض الوضع اللغوي في المغرب في سبيل مقاربة العدالة اللغوية في جذورها ومشكلاتها والحلول الافتراضية لها.

زياد منى*

عرض كتاب

سجناء البيت الأبيض: انعزال رؤساء أميركا وأزمة القيادة

المؤلف: كنتث تي ولش.

العنوان الأصلي : Prisoners of the white house: the isolation of America's presidents and the crisis of leadership

الناشر: باردايم ببلشرز - لندن ٢٠١٣.

عدد الصفحات: ٢٤٤ صفحة.

* باحث وكاتب فلسطيني.

قليل منا من يعرف حياة الرؤساء والزعامات، خصوصًا عندما يتعلق الأمر بالذين يمتلكون سلطاتٍ هائلةً على الصعيد الإقليمي أو المحلّي. هذا الغموض ربما يشرح، جزئيًّا، اهتمام القراء بكتب المذكرات والسير الذاتية، يضاف إليها دافع آخر لا يجوز إهماله؛ ألا وهو حب التلصص لدى الكثيرين منا. لكن هذا العامل لا ينطبق على القادة السياسيين.

المؤلَّف، موضوع عرضنا، يوضح حياة رؤساء أميركا عبر وصف المكان الذي يعيشون فيه، وأساليب حياتهم، وعلاقاتهم المهنية والشخصية.. إلخ، ومن ثمة مدى ارتباطهم بالناخبين الذين أوصلوهم إلى المنصب وعهدوا إليهم بمهمّة معرفة مشكلات الجمهور وإيجاد الحلول الملائمة لها.

والمؤلِّف كان في موقع مراسل في البيت الأبيض لمدَّة أربعة عقود، من رولاند ريغان إلى باراك أوباما، ما يؤهله للاطلاع على أسرار كثيرة متعلقة بمنصب الرئاسة، إضافةً إلى الأوراق الرسمية المُفرج عنها، واستطلاعات الرأي التي أُنجزت داخليًّا لمصلحة البيت الأبيض، والأحاديث المطولة التي عقدها مع عاملين فيه، والمعلومات شبه السرية وغير المعلنة التي ساعدته على كتابة هذا المؤلَّف المثير الذي يغطّي مرحلةً تاريخيةً محددةً تبدأ بفرانكلن روزفلت وتنتهي بالرئيس الحالي باراك أوباما.

إنّ المدخل الأفضل لفهم طبيعة حياة الرئيس الأميركي، في رأينا، يكمن في وصف البيت الأبيض؛ فقد ذَكر المؤلِّف أنَّه مبنًى يحوي ١٣٢ غرفةً، و٣٢ حمامًا، وصالة عرض أفلام، وملعب تنس، وقاعة بولينغ، وغرفةً شرقيةً مزخرفةً مُجهزةً تجهيزًا كاملًا للمآدب والحفلات والمناسبات الأخرى. كما ذَكر أنّ لدى سيده مجموعةً من الخدم تحت تصرفه تبتاع له حاجاته اليومية، وطباخين يطهون له ما يريد من الوجبات، وخدمًا يُعدُّون ملابسه ويلمِّعون أحذيته ويأخذون أطفاله إلى المدارس، ويستقبلون الاتصالات الهاتفية.. إلخ، وأنَّه ثمَّة متخصصين في إعداد الحفلات التي يريدها وفرقة موسيقية تابعة للمارينز لتسلية الضيوف. وذكر أيضًا أنّ الرئيس لا يحمل نقودًا معه لأنها مؤمَّنة لدى مرافقيه، وأنَّه لا يقود السيارة، إلا في أمكنة محروسة حراسةً كاملةً؛ مثل منتجع كامب ديفيد، وأنّ لديه مساعدًا دائمًا لإنجاز أعمال، عادةً ما ينجزها أيُّ إنسان عاديّ بنفسه؛ مثل فتْح الأبواب وحمْل الحقائب. وممَّا ذكره المؤلِّف كذلك أنّ الرئيس تُقدَّم له معقمات ضدّ الجراثيم إثْر مصافحته أشخاصًا غرباء.

وهكذا تكون الحياة في البيت الأبيض مماثلةً للحياة في البلاط الملكي أو الإمبراطوري؛ لأن بنيته مصمَّمة لتلبية حاجات شخص واحد ورغباته، كي يتفرَّغ للقضايا الكبرى التي تهمّ البلاد وموقعها العالمي. لذا تراه يُعامل كالملوك، فمن غير المسموح لأحد المبادرة إلى الحديث معه ما لم يبادر الرئيس نفسه بذلك، ومن غير المسموح مقاطعته ما لم تحصل كارثة، ومن غير المسموح بنقده مباشرة في حال تصرفة تصرفًا منفعلًا أو غير ملائم للواقع؛ ما جعل الأشخاص الذين يقابلون الرئيس يتفادون نقل أخبار سيئة إليه أو الحديث معه عن أخطائه.

على الرئيس أيضًا الحفاظ على مظهره لأنه عرضة للتصوير في أيّ لحظة، وعليه التفكير في كل كلمة يتفوه بها لأنها ستوضع تحت المجهر لتحليلها، وعليه أن يعقد لقاءاتٍ متواصلةً مع الصحافة لأنّ تجنب ذلك سيُؤوَّل على أنه احتقار لها، ومن ثمّة للشعب.

ومن المشكلات الأخرى التي تواجه الرئاسة الأميركية ربط الرسمي بالاحتفالي؛ إذ على الرئيس قضاء ساعات طويلة في نهاية كلّ عام واقفًا يسلّم على الضيوف ويتبادل أحاديث قصيرةً معهم.

الحياة في البيت الأبيض لها إيقاع سحري، وفق الكاتب، وبعض الرؤساء، والعاملين هناك؛ ما يجعل الرئيس يشعر بأنه إله. أحد مساعدي نكسن قال: إذا كنت في خدمة أحدهم (في البيت الأبيض) فإنه الإله، وعليك تنفيذ أوامره أيًّا كانت، ومن دون مناقشة أو تردُّد. ونذكر في هذا المجال أنّ الرئيس ترومان قال بعدما قرر دعم اغتصاب فلسطين وتحويلها إلى دولة يهودية: أنا قورش، في إشارة إلى الإمبراطوري الفارسي المذكور في التوراة.

وإنّ السياسيين، بحسب الكاتب، مختلفون عن بقيَّة البشر؛ لأن مهنة الوصول إلى السلطة تعزل الشخص عن بقيَّة الناس إلى درجة يصل فيها إلى مرحلة التفكير وفق: ما بإمكان هذا أو ذاك من الناس أن يخدمني. ولقد أورد المؤلِّف حادثًا طريفًا حصل للرئيس الأميركي بل كلينتون عندما كان مشاركًا في عشاء، وسقطت شوكته من يده على الأرض، فعلى الرغم من أنّ المائدة كانت مملوءة من كل أنواع الشوكات، وحقيقة أنّ كلّ المرافقين والخدم هرعوا حاملين له شوكات بديلةً، إلا أنه تجاهلهم جميعًا وأخذ شوكة الشخص الجالس إلى جانبه، بل إنه سمح لنفس بحرِّية أخذ أكواب الشراب من أمام الضيوف الآخرين.

إنّ الكتاب مدخل مهمّ لفهم مدى عزلة الرئاسة الأميركية؛ ما جعل الرئيس هاري ترومن يصف البيت الأبيض بأنه: السجن الأبيض الكبير. أمّا الرئيس بل كلينتون فوصفه بأنه جوهرة تاج نظام الإصلاحيات

والسجون الاتحادية. وأمّا باراك أوباما فقال: من غير الممكن تغيير واشنطن من الداخل، وعلى المرء عمل ذلك من الخارج، ما يشرح كثرة زياراته خارج المدينة.

وسط هذه العزلة الهائلة المفروضة على الرئاسة الأميركية، منذ اغتيال الرئيس أبراهام لنكلن، وغيره من قادة أميركا، أو الاعتداء عليهم، يحاط البيت الأبيض بآلاف الحراس بعد أن كانت الطبقة السفلية للبيت الأبيض مفتوحةً للعامّة طوال النهار والليل.

العزلة، في نظر المؤلف، ليست مشكلةً عندما تتعلق بالأشخاص العاديين، أو الفنانين وما إلى ذلك، لكنها مشكلة عضوية عندما يتعلق الأمر بشخص "استأجره" الشعب، على حدّ تعبير المؤلِّف، لفهم مشكلاتهم وإيجاد الحلول الملائمة لها.

يورد الكتاب أربع طرائق يمكن للرئيس من خلالها الاتصال بالواقع، موزِّعًا إيَّاها على فصول الكتاب، وهي:

أوَّلًا، الحدس أو البديهية.

ثانيًا، استمزاج الآراء.

ثالثًا، أن يكون الرئيس مستهلكًا شرهًا للمعلومات المتعلِّقة بالحياة في الولايات المتحدة الأميركية من الأفلام، والتلفزيون، والصحف القومية والمحلية، وأن يكون متواصلًا مع أصدقائه وزملائه.

رابعًا، التواصل المستمرّ مع أعضاء الكونغرس.

وأمّـا بشأن تقسيم الكتاب فـإنّ المؤلف لا يتوخَّى التقسيم الكرونولوجيّ، بل مدى نجاح هذا الرئيس أو ذاك، عبر أربعة أجزاء تضم بمجملها اثني عشر فصلًا، مُخصِّصًا كلًّا منها للحديث عن رئيس محدَّد، متعرِّضًا لعهده ونجاحاته، وإخفاقاته، على النحو الآتي:

أوَّلًا، الأربعة الذين خسروا الشعب.

ثانيًا، أميران ليسا هيابين.

ثالثًا، الخمسة الذين حافظوا على علاقتهم.

رابعًا، من السحرة إلى المتنكرين.

ويرى المؤلِّف أنّ أمثل طريقة تجنِّب الرئاسة العزلة إدراك حدود السلطة والقوة ومقدرة الرئيس على اختبارها لمعرفة مدى صحتها وصلاحيتها، بهدف تجنيب نفسه السقوط في هوّة الغطرسة ووهم المقدرة الإلهية.

وإنّ الكتاب لا يقدم خطةً مفصلةً لخروج الرئاسة من هذه العزلة، أو السجن، التي أطلق عليها عاملون في البيت الأبيض صفة (الفقاعة التي لا يمكن اختراقها)، لكنه مفيد لمعرفة تطور موقع الرئاسة الأميركية.

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات هو مؤسّسة بحثيّة فكريّة مستقلّة للعلوم الاجتماعيّة والتاريخيّة وبخاصّة في جوانبها التطبيقية.

يسعى المركز من خلال نشاطه العلميّ البحثي إلى خلق تواصل بين المثقّفين والمتخصّصين العرب في العلوم الاجتماعية، والإنسانيّة بشكل عامّ، وبينهم وبين قضايا مجتمعاتهم وأمّتهم، وبينهم وبين المراكز الفكريّة والبحثيّة العربيّة والعالميّة في عملية البحث والنّقد وتطوير الأدوات المعرفيّة والمفاهيم وآليّات التراكم المعرفي، كما يسعى المركز إلى بلورة قضايا المجتمعات العربية التي تتطلّب المزيد من الأبحاث والمعالجات، وإلى التأثير في الحيّز العامّ.

المركز هو مؤسّسة علميّة. وهو أيضًا مؤسّسة ملتزمة بقضايا الأمّة العربيّة وبالعمل لرقيّها وتطوّرها. وهو ينطلق من كون التطوّر لا يتناقض والثّقافة والهويّة العربية. ليس هذا فحسب، بل ينطلق المركز أيضًا من أنّ التطوّر غير ممكن إلاّ كرقيّ مجتمع بعينه، وكتطوّر لجميع فئات المجتمع، في ظروفه التاريخيّة وفي سياق ثقافته وبلغته، ومن خلال تفاعله مع الثّقافات الأخرى.

يُعنى المركز بتشخيص وتحليل الأوضاع في العالم العربيّ، دولًا ومجتمعات، وبتحليل السّياسات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة، وبالتحليل السياسي بالمعنى المألوف أيضًا، ويطرح التحدّيات التي تواجه الأمّة على مستوى المواطنة والهويّة، والتّجزئة والوحدة، والسّيادة والتبعيّة والركود العلمي والتكنولوجي، وتنمية المجتمعات والدول العربيّة والتّعاون بينها، وقضايا الوطن العربيّ بشكل عامّ من زاوية نظر عربيّة.

ويُعنى المركز أيضًا بدراسة علاقات العالم العربيّ ومجتمعاته مع محيطه المباشر في آسيا وأفريقيا، ومع السياسات الأميركيّة والأوروبية والآسيوية المؤثّرة فيه، بجميع أوجهها السياسيّة والاقتصاديّة والإعلاميّة.

لا يشكّل اهتمام المركز بالجوانب التطبيقية للعلوم الاجتماعية، مثل علم الاجتماع والاقتصاد والدّراسات الثقافية والعلوم السياسية حاجزًا أمام الاهتمام بالقضايا والمسائل النظريّة، فهو يُعنى كذلك بالنظريّات الاجتماعيّة والفكر السياسيّ عناية تحليليّة ونقديّة، وخاصّةً بإسقاطاتها المباشرة على الخطاب الأكاديميّ والسياسيّ المُوجّه للدّراسات المختصّة بالمنطقة العربيّة ومحيطها.

ينتج المركز أبحاثًا ودراسات وتقاريرَ، ويدير عدّة برامج مختصّة، ويعقد مؤتمرات وورش عمل وتدريب وندوات موجّهة للمختصّين، وللرّأي العامّ العربي أيضًا، وينشر جميع إصداراته باللّغتين العربيّة والإنكليزية ليتسنّى للباحثين من غير العرب الاطّلاع عليها.

دعوة للكتابة

تدعو دورية "سياسات عربية" الأكاديميين والباحثين وسائر الكتّاب المهتمين بشؤون السياسات للكتابة على صفحاتها. تقبل الدورية الأبحاث النظرية والتطبيقية المكتوبة باللغة العربية، كما تفتح صفحاتها أيضًا لمراجعات الكتب، وللحوار الجاد حول ما ينشر فيها من موضوعات. تخضع كل المواد التي تصل إلى "سياسات عربية" للتحكيم من جانب مختصين من الأكاديميين. ولذلك تتوقع هذه الدورية ممن يكتبون إليها الالتزام بمعاييرها، وبما يبديه المحكّمون من ملاحظات. فاتباع التقاليد العلمية المؤسّسيّة، على محدوديتها، هو الذي يسمح بتراكم التّجربة واحترام المعايير العلميّة، وضمان جودة المادة التي تصل إلى القراء. تهدف هذه الدورية إلى أن تكون طيّعة الفهم لدى المختصين وغير المختصين من القراء، من دون التضحيةِ برصانة المضمون.

ترسل كل الأوراق الموجهة للنشر باسم رئيس التحرير على العنوان الإلكتروني الخاص بالمجلة

siyasat.arabia@dohainstitute.org

سياسات عربية

قسيمة الاشتراك

الاسم _____

العنوان البريدي _____

البريد الإلكتروني _____

عدد النسخ المطلوبة _____

طريقة الدفع ☐ تحويل بنكي ☐ شيك لأمر المركز

شروط النشر

تنشر "سياســات عربية" البحوث الأصيلة (لم يسبق نشرها أو نشــر ما يشبهها) التي تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها.

تقدم البحوث باللغة العربية وفق شروط النشر في المجلة. يتراوح حجم البحث من ٥٠٠٠ إلى ٦٠٠٠ كلمــة، بما فيها المراجع والجداول. وتحتفظ هيئة التحرير بحقها في قبول بعض الأوراق التي تتجاوز هذا الحجم في حالات استثنائية.

عروض الكتب من ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ كلمة، على ألا يمرّ على صدور الكتاب أكثر من ثلاث سنوات. وتقبل المجلة مراجعات أطول على شكل دراسات نقدية.

تخضع المواد المرسلة كافة، لتقييم وقراءة محكّمين من ذوي الاختصاص والخبرة. وترسل الملاحظات المقترحة للكاتب لتعديل ورقته في ضوئها، قبل تسليمها للتحرير النهائي.

يرفق البحث بســيرة ذاتية موجزة للكاتب، وملخص عن البحث بنحو ٢٥٠ كلمة، إضافة إلى كلمات مفتاحية.

في حال وجود مخططات أو أشــكال أو معادلات أو رســوم بيانية أو جداول ، ينبغي إرسالها بالطريقة التي نُفِّذت بها في الأصل، بحســب برنامجَي : اكسل أو وورد. ولا تُقبل الأشكال والرسوم والجداول التي ترسل صورًا.

سياسات عربية

الاشتراكات السنوية

(ستة أعداد في السنة بما في ذلك أجور البريد المسجل)

٣٥ دولارًا أميركيًا للأفراد في لبنان.

٥٥ دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في لبنان.

٥٥ دولارًا أميركيًا للأفراد في الدول العربية وأفريقيا.

٧٥ دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في الدول العربية وأفريقيا.

٩٥ دولارًا أميركيًا للأفراد في أوروبا.

١٢٠ دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في أوروبا.

١٢٠ دولارًا أميركيًا للأفراد في القارة الأميركية.

١٤٠ دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في القارة الأميركية.

عنوان الاشتراكات:

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ARAB CENTER RESEARCH & POLICY STUDIES

جادة الجنرال فؤاد شهاب - بناية الصيفي ١٧٤ - مار مارون

ص.ب: ٤٩٦٥-١١ رياض الصلح ٢١٨٠-١١٠٧ بيروت - لبنان

عنوان التحويل البنكي:

ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

Qatar National Bank

Account Number: 3804002-000072- (FOR US DOLLARS)

IBAN number: LB70 0136 0000 000 3804 000072 002 (FOR US DOLLARS)

SWIFT code: QNBA LB BE